قال رسول الله صلى الله عليه وآله
طلب العلم فريضة على كل مسلم

مركز الإمام السجاد للدراسات الحوزوية
تأسيس ١٤٢٣هـ

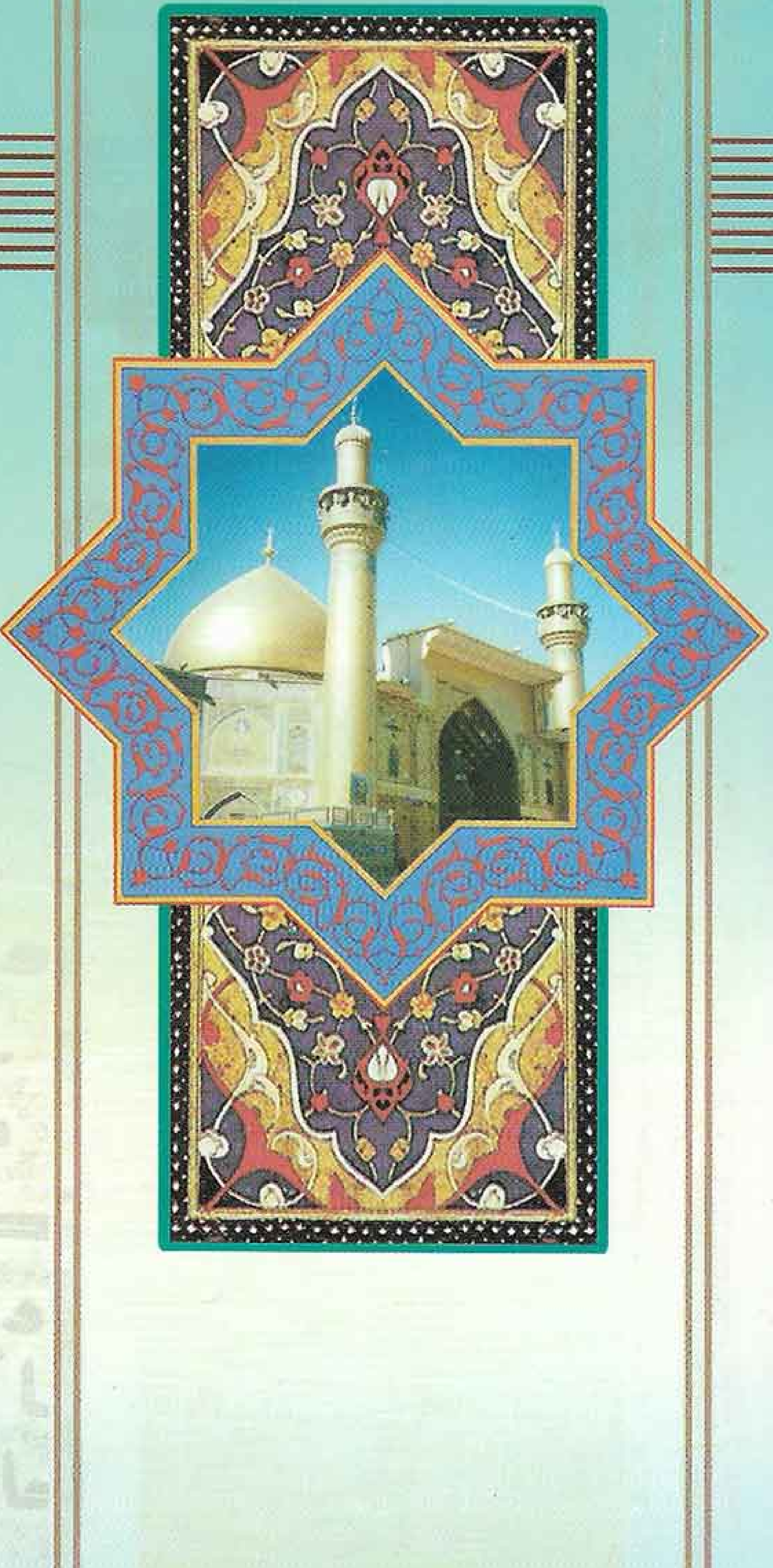

خاتم الأوصياء عليه السلام

الحلقة الثانية

محمد مهدي المؤمن

خاتم الأوصياء

الحلقة الثانية

محمّد مهدي المؤمن

تمّ طباعة هذا الكتاب على نفقة

السيّدة العلويّة انتصار زلزلة

جزاها الله خيراً

دار الفقه للطباعة والنشر

اسم الكتاب : خاتم الأوصياء (الحلقة الثانية)

المؤلف : محمّد مهدي المؤمن

الطّبّاع : السيّد أبوعلاء الموسوي

تاريخ الطبع : الأولى ـ ١٤٢٦ هـ.ق ـ ٢٠٠٥ م

عدد المطبوع : ١٠٠٠ نسخة

المطبعة : برهان

السعر : ١٥٠٠ تومان

شابك : ٩ـ١٢ـ٠١٢ـ٤٩٩ـ٩٦٤ ISBN 964-499-012-9

ص.ب. ٣٦٦٣ ـ ٣٧١٨٥ ـ تلفن: ٧٧٣٤٨٧٣ ـ ٢٥١ ـ ٩٨+

مركز توزيع: قم ـ شارع معلم ـ مركز الإمام السجاد عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُمَّ وَصَلِّ عَلىٰ وَلِيِّ أَمْرِكَ الْقآئِمِ الْمُؤَمَّلِ ، وَالْعَدْلِ الْمُنْتَظَرِ ، وَحُفَّهُ بِمَلآئِكَتِكَ الْمُقَرَّبِينَ ، وَأَيِّدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ يا رَبَّ الْعالَمِينَ .

عن مولانا صاحب الأمر صلوات الله وسلامه عليه :

أنا خاتم الأوصياء ، بي يدفع الله البلاء عن أهلي وشيعتي

غيبة الطوسي : ٢٤٦ . كمال الدين : ٤٤١ . بحار الأنوار : ٥٢/٣٠

الإهداء

بما أنّ من حسن الصدف أنْ حالفنا الحظّ والتوفيق
إذ صادف طباعة الكتاب أيّام الفاطميّة الأليمة فإنّي
أهديته إلى الصدّيقة الطاهرة ، سيّدة نساء العالمين

فاطمة الزهراء عليها السلام

أُمّ أبيها ، وروحه التي بين جنبيه ،
وأُمّ السبطين والقائم المنتظر الموعود
صلوات الله وسلامه عليها وعليهم أجمعين

محمّد مهدي

غرّة جمادى الثانية / ١٤٢٦هـ ق

الدّرس الأوّل

شبهات وردود

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد فاتتنا الإجابة في الحلقة الأُولى على بعض الشبهات والإشكاليات التي قد ترد على الحكاية المرويّة عن كيفيّة سبي السيّدة نرجس أُمّ الإمام المهدي عليه السلام ، وعن شرائها ، وزواج الإمام العسكري عليه السلام منها ، وهكذا الأخبار المرويّة عن ولادة مولانا الحجّة بن الحسن عليه السلام ، حيث نقلناها هناك ولم نبحث وجوه الإشكال المحتملة فيها ، فلنشرع في هذه الحلقة بسردها والإجابة عنها .

□ **لقد أوردت ثلاثة أخبار في الدرس الخامس والعشرين من**

الحلقة الأولى من هذا الكتاب، جاء في الخبر الأوّل[1] أنّها كانت ملكاً للإمام عليّ الهادي عليه السلام، وفي الثاني[2] أنّها ملكاً لبعض أخوات الإمام الهادي عليه السلام، وفي الثالث[3] أنّها كانت ملكاً للسيّدة حكيمة أُخت الإمام الهادي عليه السلام، فكيف نوفّق بينها؟

■ وجه الجمع بينها أنّ الإمام الهادي عليه السلام هو الذي اشتراها بتلك الكيفيّة الخاصّة التي وردت في الخبر الأوّل مفصّلة، ثمّ أهداها لأُخته حكيمة كي تباشر تربيتها وتعليمها وتعريفها بالإسلام أُصولاً وفروعاً، وعقيدة وعملاً، فيكون المراد من بعض أخواته ـ كما في الخبر الثاني ـ هي السيّدة حكيمة رضي الله عنها، فاعتنت بها السيّدة الحكيمة خير عناية، كما هو عادة بني هاشم مع العبيد والإماء فبقيت السيّدة نرجس عليها السلام عندها طيلة تلك الفترة، وهي قرابة الثلاث سنوات، حتّى اشتهر بأنّها جارية السيّدة حكيمة رضي الله عنها، ويكون بذلك قد أُخفي خبرها وخبر المولود الذي

(١) كما في رواية الصدوق ودلائل الإمامة وغيبة الطوسي عليهم الرحمة.

(٢) كما في رواية المسعودي رحمه الله.

(٣) كما في رواية الصدوق عليه الرحمة.

سيولد منها عن عيون السلطة الحاكمة آنذاك ، الذين كانوا يتربّصون الدوائر به ، ويترصّدون أنباءه ليل نهار ، ويترقّبون ولادته ، يريدون القضاء عليه ، حتّى يأتي اليوم المعهود ويزور الإمام العسكري عليه السلام عمّته فيرى تلك الجارية ويحدّ النظر إليها ، ويخبر عمّته عن ذلك السرّ المكنون في تلك الجارية ، وما ادّخر الله لها من الشرف العظيم ؛ لتكون أُمّ المهدي المنقذ ، بشارة الأنبياء ، ويتمّ إرسالها إليه عليه السلام .

ولكن في الخبر الثاني ، وهو خبر المسعودي ، أنّها ولدت في دار السيّدة حكيمة ، وقد رواه عن الثقات من مشايخه ، ولعلّهم توهّموا ذلك ، أو لعلّهم إنّما نسبوها إلى السيّدة حكيمة رضي الله عنها من جهة الخوف والتقيّة ، والعلم عند الله تعالى .

وكيف كان ، فسواء كانت جارية السيّدة حكيمة ـ كما في خبر المسعودي والصدوق عن المطهّري ـ أو كانت جارية مولانا الإمام الهادي عليه السلام واشتراها على الوصف الذي ورد في خبر بشر النخّاس ، فإنّها السيّدة نرجس أُمّ الحجّة صاحب الأمر أرواحنا له الفداء ، فربّما يكون هذا الاضطراب والتشويش نابعاً من الظروف المعقّدة التي أحاطت في تلك الحقبة بالبيت العلوي ، والحصار الشائك الذي كان يحول دون اتّصال الشيعة بإمام زمانهم ، أضف إلى ذلك

اضطرار الإمام الهادي والعسكري عليهما السلام في تلك الظروف إلى اللجوء إلى الكتمان، واستعمال التقيّة في أكثر الأحيان، تفادياً للأخطار التي كانت تحدق بهم وبشيعتهم ومواليهم، فلا غرابة إن اضطربت حينئذٍ بعض الأخبار المتعلّقة بهم، والمنسوبة إليهم، أو تضاربت فيما بينها، على أنّ خبر المسعودي هذا لم يرو عن أهل البيت؛ إذ ليس مرويّاً عن أحد الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام، ولا عن السيّدة حكيمة رضي الله عنها بخلاف الخبرين الأوّل المروي عن الإمام الهادي عليه السلام، والثالث المروي عن السيّدة رضي الله عنها، فلا مانع من حمله على توهّم الرواة، كما فعلنا آنفاً، فراجع، وربّما عاضدنا ما في ذيل هذا الخبر من أنّ الإمام العسكري عليه السلام أمر عمّته أن تستأذن أباه الإمام الهادي في دفعها إليه، ممّا يدلّ على أنّها كانت ملكاً للإمام الهادي عليه السلام.

□ **في الخبر الأوّل أنّ الإمام الهادي عليه السلام زوّجها ابنه العسكري عليه السلام، وفي الثاني والثالث أنّ السيّدة حكيمة رضي الله عنها أرسلته إلى الإمام العسكري عليه السلام، أي لم تكن زوجته، فكيف التوفيق؟**

■ لعلّ الإمام الهادي عليه السلام زوّجها ابنه الإمام العسكري عليه السلام أوّل ما اشتراها، ثمّ أهداها إلى أُخته السيّدة حكيمة لتتكفّل بتربيتها وتعليمها، وأخفى عليها ذلك، حتّى يحين وقت الجمع بينها وبين

زوجها الإمام العسكري عليه السلام لإنجاز الوعد الإلـهي.

ولعلّه لم يزوّجها إيّاه في بدء وصولها، بل أهداها لأُخته حكيمة رضي الله عنها، وإنّما زوّجها ابنه العسكري عليه السلام بعد زيارته لعمّته في دارها، وتحديق النظر إليها، وإخبار عمّته عن السرّ الذي يكمن ورائها، وليس في الخبرين ما يعارض أحد هذين الاحتمالين.

ولكن يرد على هذا الاحتمال:

أوّلاً: ما جاء في ذيل الخبر الأوّل، فقال لها أبو الحسن: «**يا بنت رسول الله، خذيها إلى منزلك، وعلّميها الفرائض والسنن، فإنّها زوجة أبي محمّد، وأُمّ القائم** عليه السلام».

وثانياً: ما في الخبر الثالث أنّ السيّدة حكيمة تقول: «**فزيّنتها، ووهبتها لأبي محمّد** عليه السلام»؛ إذ لو كانت زوجته عليه السلام، لم يكن معنى لأن تهبها عمّته إيّاه، ولو كانت جاريتها أو جارية أخيها الإمام الهادي عليه السلام ولم تكن زوجة للإمام العسكري عليه السلام ـ كما في الخبرين الثاني والثالث ـ فكيف نوفّق بينه وبين ما ذكرناه ممّا جاء في ذيل الخبر الأوّل؟!

وعليه حينئذٍ فلا بدّ من طرح أحد الخبرين الثاني أو الأوّل، وبما أنّ الأوّل أوفق لما عليه المشهور، أوّلاً، من جهة ما اشتهر لدى الأعلام أنّ السيّدة نرجس بنت ابن ملك الروم، وأُمّها من

سلالة شمعون الصفا وصيّ المسيح على نبيّنا وآله وعليه السلام ، ولرواية جملة من الأصحاب له ، ثانياً ، بالإضافة إلى انفراد المسعودي في الرواية للخبر الثاني ، **ثالثاً** ، لهذه الأسباب والقرائن الثلاث يمكن طرح الخبر الثاني ؛ ليبقى الأوّل والثالث ، ولا تنافي بينهما ، فتكون السيّدة نرجس رضي الله عنها زوجة الإمام العسكري عليه السلام كانت عند عمّته السيّدة حكيمة رضي الله عنها .

هذا إن اخترنا التمسّك والأخذ بما اشتهر لدى الجمهور من الأعلام ، غير أنّ التحقيق يقتضي الإعراض عن الخبر الأوّل والأخذ بالثاني للقرائن التالية :

أوّلاً : لموافقة الخبر الثاني للخبر الثالث من وجوه :

١ ـ أنّ في كليهما تصريحاً بكون السيّدة نرجس جارية للسيّدة حكيمة رضي الله عنهما .

٢ ـ أنّ في كلا الخبرين دخول الإمام العسكري عليه السلام على عمّته السيّدة حكيمة ، والنظر إلى جاريتها ـ السيّدة نرجس ـ .

٣ ـ أنّ في كليهما طلب الإمام العسكري عليه السلام من عمّته الاستئذان من أبيه الإمام الهادي عليه السلام لإرسالها إليه .

٤ ـ وفي كليهما أنّ السيّدة حكيمة وهبت تلك الجارية إلى ابن أخيها الإمام العسكري عليه السلام .

ثانياً: رواية الصدوق أعلى الله مقامه للخبر الثالث مسنداً، كما روى الأوّل مرسلاً، وإذ كان الثالث الذي رواه الصدوق ﵀ مسنداً، موافقاً للخبر الأوّل الذي رواه المسعودي عن الثقات من مشايخه، ربّما كان بالإمكان طرح الخبر الأوّل لاحتمال تعارضه للخبر الثالث والثاني من وجوه:

١ ـ كونها زوجة للإمام العسكري ﵇ في الأوّل، وموهوبة له من عمّته السيّدة حكيمة في الثاني والثالث.

٢ ـ كونها جارية للإمام الهادي ﵇ في الأوّل، وجارية للسيّدة حكيمة في الثاني والثالث.

ثالثاً: أنّ ما في الخبرين الثاني والثالث من كتمان أمرها، وعدم اطلاع أحد على سرّها، وأنّها من تكون، ومَن سيولد منها سوى الإمامين الهادي والعسكري ﵉، والسيّدة حكيمة ليلة زفافها أوفق لما نحن بصدده، وأنسب لحالها وحال مولودها، خلافاً للخبر الأوّل الصريح في معرفة بشر النخّاس لتلك الحقيقة واطّلاعه على ذلك السرّ، فالكتمان والسرّية المستفادة من الرواية الثانية والثالثة أنسب من المكاشفة، وإن كان الظاهر من حال بشر النخّاس كما هو صريح الخبر الأوّل وكونه من خواصّ الأصحاب يدفع هذا الاحتمال؛ لجواز اطّلاع الخواصّ على مثل هذه الأسرار.

رابعاً: ربّما استفيد من الخبرين الثاني والثالث بمعاضدة القرينة التي ستأتي إن شاء الله تعالى، أنّ الله تعالى أطلع وليّه الإمام العسكري، وهكذا أباه الإمام الهادي عليه السلام على اختياره للسيّدة نرجس جارية السيّدة حكيمة رضي الله عنها كي تكون أمّاً للقائم صاحب الزمان صلوات الله عليه، قبل ذهاب الإمام العسكري عليه السلام إلى دار عمّته، ولم يكن قبل ذلك قد أطلع وليّه على هذه الحقيقة، أو لم يكن قد اختارها قبل ذلك أصلاً، على نحو قوله تعالى: ﴿ يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾[1]، فيكون الأمر أنسب لحال مولانا الحجّة عليه السلام وشأنه ومقامه، والقرينة في ذلك: أنّا لا نشكّ في دخول الإمام العسكري عليه السلام دار عمّته السيّدة حكيمة قبل ذلك مراراً وتكراراً، وبناءً على اختيارنا للروايتين الثانية والثالثة الصريحة بكون السيّدة نرجس جارية للسيّدة حكيمة ووجودها في دارها منذ أمد بعيد، ومعرفة الإمام عليه السلام ورؤيته لها، فلم ينظر إليها ولم يحدّق النظر إليها بتلك الحال، ولو كان عالماً باختيار الله تعالى لها، لصنع ما صنع قبل ذلك، بل لو كان الله سبحانه وتعالى قد اختارها لذلك لأطلع وليّه عليه، ولصنع ما صنع من التحديق والنظر قبل

(١) سورة الرعد: الآية ٣٩.

بني هاشم يومئذٍ ، وتربيتها في دارها وفي كنفها ، أوفق وأنسب لشأنها ؛ لوضوح حالها حينئذٍ منذ نشأتها حتّى وقوع الاختيار عليها ، وخروج القرعة لهذا المقام العظيم باسمها.

سادساً: أنّ ما في الخبرين الثاني والثالث أنسب لخفاء حالها وحال مولودها.

سابعاً: خلوّ الخبرين الثاني والثالث من تلك القصّة والتفاصيل التي لا حاجة إليها ـ كما في الخبر الأوّل ـ وإن لم تكن بعيدة فضلاً عن استحالتها ، فما في الخبر الأوّل وإن لم يكن به بأس ولا يقدح فيه حالته القصصيّة ، غير أنّ الأخذ بما يخلو تماماً من كلّ تلك الشوائب ، واحتمال ورود الشبهة ممّن لا حظّ له من العلم والمعرفة أوفق ، وتقديمه على ما يخالفه من هذه الجهة أنسب وأفضل.

ثامناً: أنّ ما جاء في الخبر الأوّل من حديث السيّدة نرجس وما بثّته من أسرار إلى بشر النخّاس بتلك التفاصيل لا يناسب شأن السيّدة نرجس رضي الله عنها ، خلافاً لما في الخبرين الأخيرين المصرِّحين بولادتها ونشأتها في بيت السيّدة حكيمة ، الذي يناسب شأنها ومقامها تماماً.

تاسعاً: كما أنّ بعض ما في الخبر الأوّل من إخراجها لكتاب الإمام الهادي عليه السلام وهي تلثمه وتجعله على خدّها وجفنها وتمسحه

ببدنها أمام رجل أجنبي ـ كبشر ـ قد ينافي أيضاً شأنها ومقامها ، بخلاف ما في الخبرين الأخيرين ، إلّا إذا حملنا فعلها هذا على أُمور :

١ ـ إرسال رسالة إلى بشر وغيره وإلينا أنّها كانت عالمة بحال صاحب الكتاب ومقامه ومؤمنة بإمامته من قبل أن يأتيها كتابه عليه السلام .

٢ ـ تعليم بشر وغيره أنّه كيف يجب التعامل والتصرّف حيال كتاب الإمام عليه السلام وما ينسب إليه وتعظيمه ، فضلاً عن الإمام ذاته عليه السلام .

٣ ـ أن نعرف فضلها ومقامها ؛ ذلك أنّ مقياس منازل النّاس ومقاماتهم بمدى معرفتهم بمن منه الوجود ، ومن له الوجود ، ومن إليه الوجود ، ومن به الوجود ، أعني الله تبارك وتعالى ونبيّه وإمامه.

عاشراً: بل ما في الخبر الأوّل من بيان تفاصيل حياتها قد لا يناسب مقامها ، خلافاً لما في ذينكما الخبرين ، وبناءً على اختيارهما فلا يبقى مجال لما سيأتي من وجوه الشبهة والإشكال التي أوردناها فيما مضى ، وفيما يأتي إن شاء الله تعالى ، وإن أجبنا عنها جميعاً.

وأهمّ من ذلك كلّه ما يعترض الخبر الأوّل من ضعف السند لجهالة رواته ، ممّا يقوّي ما ذهبنا إليه من اختيار الخبرين الثاني والثالث ، والله العالم.

والحاصل: فالله تعالى أعلم بحقيقة الأمر ، ونحن له مسلمون ،

غير أنّا حيث استعرضنا تلك القرائن والوجوه فقلبنا يميل إلى الخبرين الثاني والثالث، وإلى الحصيلة التالية، والنتائج الآتية المستفادة منهما، خلافاً لما عليه المشهور، والنتائج هي:

١ ـ أنّ السيّدة نرجس رضي الله عنها كانت جارية للسيّدة حكيمة رضي الله عنها.

٢ ـ أنّها ولدت في دار السيّدة حكيمة ونشأت في حجرها.

٣ ـ أنّ الله تعالى أطلع وليّيه الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام على اختياره لها قبل ليلة زفافها.

٤ ـ أنّ الإمام العسكري عليه السلام بعدما اطّلع على ذلك خرج إلى دار عمّته السيّدة حكيمة؛ ليخبرها بذلك؛ إذ قد أينعت وحان وقت حصادها.

٥ ـ أنّ السيّدة حكيمة رضي الله عنها استأذنت أخاها الإمام الهادي عليه السلام، ثمّ زيّنتها وأرسلتها إلى الإمام العسكري صلوات الله عليه؛ لأنّ عرسه عليه السلام بها كان في غاية الخفاء والسرّية لظروف التقيّة.

٦ ـ ولم يثبت ـ بناءً على الخبرين الثاني والثالث ـ أنّها من سلالة شمعون وصيّ المسيح على نبيّنا وآله وعليه السلام، ولا أنّها ابنة ابن الملك قيصر الروم، وإن لم يرد نفي لهذه المقولة، فلا منافاة بين كونها بهذه الأوصاف، وعلى تلك الأحوال من النسب والحسب، وبين كونها جارية ولدت في دار السيّدة حكيمة رضي الله عنها؛ إذ لعلّ اُمّها

كانت على تلك الصفة ، وقد أُسرت ، فـاشترتها السـيّدة حكـيمة ، وولدت السيّدة نرجس.

وكيف كان فالله ورسوله وأولياؤه أعلم بواقع الأمر ، وسواء أخذنا بالخبر الأوّل الذي عليه المشهور ، أو أخـذنا بـالأخيرين ، كما هـو مختارنا ، فالنتيجة واحدة أنّ السيّدة نرجس سلام الله عليها أُمّ الإمام القائم صاحب الأمر والزمان عجّل الله تعالى فرجه الشريف.

وبذا نكون قد أجبنا عن إشكال أو استفهام آخـر ، وهـو وجـه تحديق الإمام العسكري عليه السلام النظر إليها وهي جـارية عـمّته ؟ فـعلى الأوّل أنّها كانت زوجته ، وعلى الثانية أنّـه عليه السلام جـاء إلى دار عـمّته متعمّداً يريد أن يطلب يدها ويتزوّجها ، وقد أجمع المسـلمون عـلى جواز تحـديق النـظر إلى مـن يـريد الرجـل الزواج مـنها قـبل أن يعقد عليها ، بل استحباب ذلك عندنا ، كما بـيّناه مـفصّلاً في الحـلقة الأُولى من كتابنا (الزواج بين سنن التكوين وسنن التشريع).

وحتّى بناءً على عدم قبول الاحتمالين ، فلربّما يعود الأمـر إلى أنّ السيّدة حكيمة كانت قد أباحت لابن أخيها النظر إلى تلك الجـارية من قبل ، وبناءً على احـتمال بـقائها في مـلكية الإمـام الهـادي عليه السلام ، وأنّ وجودها في دار السيّدة حكيمة إنّما جاء بغرض تعليمها وتربيتها لا إهدائه عليه السلام لتـلك الجـارية إليهـا ، ولا نـقل مـلكيتها إلى أُخـته ،

فبناءً على هذا الاحتمال، يرد احتمال إجازة الإمام الهادي عليه السلام النظر إلى تلك الجارية لابنه الإمام العسكري عليه السلام؛ لجواز أن يهب المالك النظر إلى جاريته لمن شاء، بل له أن يهب لمن شاء فرجها، وكيف كان فالإمام عليه السلام أدرى بتكليفه، وهو حجّة الله، وفعله حجّة علينا، وإنّما أوردنا كلّ تلك الاحتمالات لنبرهن أن لا تهافت في ما ورد من الأخبار.

□ **لقد نسبت السيّدة نرجس في الأخبار تارة إلى ملك الروم، وتارة إلى يشوعاء، وتارة إلى شمعون الصفا وصيّ السيّد المسيح عليه السلام، فكيف الجمع بينها؟**

■ وجه الجمع بينها في غاية الوضوح، أنّها مليكة بنت يشوعاء بن قيصر ملك الروم، وأُمّها من ولد أحد الحواريّين المنتهي نسبه إلى شمعون وصيّ سيّدنا المسيح على نبيّنا وآله وعليه السلام، ولا يوجد أي منافاة بين تلك الأخبار.

□ **ما الذي نستفيده من هذه الأخبار؟**

■ نستفيد منها عدّة أُمور هامّة هي كالتالي:

أوّلاً: أنّ هذه السيّدة جليلة القدر، عظيمة المنزلة، ومن أشرف السلالات.

ثانياً: لهذا السبب جاء اختيارها لتكون وعاءً يحمل أعظم وليّ

من أوليـاء الله تـعالى، الذي يمـلأ الله بـه الأرض قسـطاً وعـدلاً، وليس هذا الشرف ممّا يناله كلّ أحد.

ثالثاً: أنّها كانت تنطق العربيّة الفصحى بطلاقة، وهذا ممّا يـسهّل عليها كثيراً التعرّف على حقيقة الإسلام وأحكامه.

رابعاً: أنّها عليها السلام كانت تختلف في سلوكها عـن سـائر الجـاريات، فليس من عادة الجارية أن تمتنع عن السفور والمكـاشفة والمـلامسة عمّن يريد شرائها فضلاً عمّن يملكها، وليس مـن عـادتهنّ اخـتيار مواليهنّ ومن يريد شرائهنّ.

خامساً: أنّ زواج الإمام العسكـري عليه السلام بـالسيّدة نـرجس رضي الله عنها كان في حياة الإمام الهادي عليه السلام عام ٢٥٤هـ، أو قـبل ذلك عـند أوّل قدومها.

سادساً: أنّ ولادة الإمام المهدي عجّل الله تعالى فـرجـه كـانت بعد وفاة جدّه الإمام الهادي عليه السلام عام ٢٥٥هـ.

سابعاً: أنّه لا مانع أن يكـون زواج الإمـام العسكـري عليه السلام مـن السيّدة نرجس قـد وقـع في المـنام بـواسـطة رسـول الله صلى الله عليه وآله، وأن علقة الزوجيّة بينهما تمّت منذ تلك الرؤية؛ إذ لرسول الله صلى الله عليه وآله الولاية التامّة على جميع الخلق في اليقظة والمنام، وفي حـياته وبـعد وفـاته:

﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[1]، ولقوله ﷺ: «مَن رآني في منامه فقد رآني، فإنّ الشيطان لا يتمثّل بي»[2]، أي من رآني في المنام فقد رآني في اليقظة، أو كمن رآني في اليقظة، فما أنطق به في المنام حجّة كما لو نطقت به في اليقظة، طبعاً بعد التوكيد من أنّه هو بعينه ﷺ.

نعم، أجمع أعلام الطائفة وعلمائها على عدم حجّية المنامات، والظاهر أنّ عدم حجّيتها يختصّ بالإخبار عن الأحكام الشرعيّة، أي ليست حجّة في البرهنة والاستدلال على استنباط أو بيان حكم فقهي، ويعضد ما قلناه، ما روي عن الإمام العسكري عليه السلام لبعض أصحابه: «واعلم أنّ كلامنا في النوم مثل كلامنا في اليقظة»[3].

ولم يكتف الإمام الهادي عليه السلام بما جاء في منام السيّدة نرجس حتّى أجرى عقد الزواج والنكاح بين ابنه العسكري عليه السلام وأمته السيّدة نرجس عليها السلام، عملاً بسنّة رسول الله ﷺ.

وأمّا زيارة رسول الله ﷺ والصدّيقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام للسيّدة نرجس في المنام قبل إسلامها، فما المانع منها؟ وما المحذور

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٦.

(٢) رسائل المرتضى: ١٢/٢. الأمالي / الصدوق: ١٢١. وسائل الشيعة: ٤٣٦/١٠.

(٣) المناقب: ٥٣٤/٣.

الذي يترتّب عليها ؟ بعد أن ثبت وجه الحكمة في هذه الزيارة وأهمّيتها ، والغرض منها ؛ ذلك أنّ رسول الله ﷺ كان يأتي المشركين والكفّار في حياته الشريفة لأسباب عديدة ، أهمّها : الإبلاغ والدعوة إلى اعتناق الإسلام ، وهدايتهم وإخراجهم من الظلمات إلى النور ، فإذا كان ذلك سائغاً ، بل فرضاً عليه ﷺ في اليقظة ، كان حضوره ﷺ مع الصدّيقة الطاهرة في المنام لهداية من شاء الله هدايته بذلك ، أمراً طبيعيّاً ممكناً لا يحول دون احتمال وقوعه شيء ، لا سيّما إذا كان الأمر من قبيل ما نحن فيه .

□ **ألا ترى تهافتاً واضحاً وتنافياً صريحاً بين صدر الخبر الأوّل وذيله ؟ حيث ينصّ في أوّله على أنّ الكتاب الذي جاء به بشر النخّاس إلى السيّدة نرجس عند إرادة شرائها كان للإمام الهادي عليه السلام ، وأنّه هو الذي كتبه ، بينما دلّ في آخره أنّه كان للإمام العسكري عليه السلام ، فكيف التوفيق ؟**

■ وجدت هذه الشبهة في بعض الكتب ، ولعلّه توهّم المؤلّف ذلك ، وليس الأمر كما توهّم. نعم ، جاء في صدر هذا الخبر أنّ الإمام الهادي صلوات الله عليه : «كتب كتاباً ملصقاً بخطّ رومي ، ولغة روميّة ، وطبع عليه بخاتمه ، ثمّ دفعه إلى بشر النخّاس» ، ثمّ إنّ بشراً لمّا أراد شراءها دفع الكتاب إلى بائعها ليدفعه إليها ،

حتّى إذا نظرتْ في الكتاب: «بكتْ بكاءً شديداً، وقالت له: بِعْني من صاحب هذا الكتاب...»، ولمّا أخذها بشر إلى داره: «أخرجت الكتاب وهي تلثمه، وتطبقه على جفنها، وتضعه على خدّها، وتمسحه على بدنها»، حتّى أثار ذلك حفيظة بشر الذي سألها: «تلثمين كتاباً لا تعرفين صاحبه؟»، فأخبرته عن معرفتها له خير معرفة، فالكتاب للإمام الهادي عليه السلام، وأمّا الظاهر من فعلها وقولها المفيد بأنّ الكتاب للإمام العسكري عليه السلام، فيمكن الجمع بينهما بوجوه:

الأوّل: لأنّ ما يكتبه الإمام الهادي عليه السلام يصحّ نسبته إلى الإمام العسكري عليه السلام، لا سيّما إذا كان عمّا يخصّ الأخير.

الثاني: لاحتمال أنّ الإمام الهادي عليه السلام إنّما كتب الكتاب باسم ولده العسكري صلوات الله عليه.

الثالث: لاحتمال أنّه عليه السلام إنّما شراها أو طلب شرائها في الكتاب لابنه العسكري عليه السلام.

الرابع: لاحتمال أنّها علمت من مضمون الكتاب أنّ ابتياعها سيكون للإمام العسكري عليه السلام.

□ **كيف ولماذا أخفى الله تعالى ولادة وليّه القائم المنتظر صلوات الله عليه؟**

■ أمّا كيف؟ فالأمر ليس بغريب على الله تعالى؛ إذ تعلّقت مشيئته

بولادة وليّه في ظروف خارقة للقوانين الطبيعيّة بسبب ما تحيط بولادته من تحدّيات وصعوبات، وكان لا محيص دون تحقيق الإرادة الإلهيّة بقانون المعجزات، كما فعل الله تعالى بموسى عليه السلام الذي مرّت ولادته بنفس هذه الظروف أو بمشابهاتها، وقد أوردنا تفاصيل في مواضيع عديدة من هذا الكتاب وروايات عديدة تعلّل ذلك.

□ **هناك أربع روايات تخبر عن الكلام الذي نطق به مولانا الحجّة صلوات الله عليه، في إحداها أنّه عليه السلام تلا قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾(١)، وفي أخرى: أنّه قال: «أشهد أن لا إله إلّا الله، وأنّ جدّي محمّداً رسول الله، وأن أبي أمير المؤمنين، ثمّ عدّد إماماًإماماً إلى أن بلغ إلى نفسه، ثمّ قال: اللّهمّ أنجز لي ما وعدتني، وأتمم لي أمري وثبّت وطأتي... الخ»، وفي رواية ثالثة: أنّه تلا قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾(٢)، وفي رابعة أنّه عليه السلام قال: «الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله**

(١) سورة آل عمران: الآية ١٨.

(٢) سورة القصص: الآية ٥.

الطاهرين، زعمت الظلمة أنّ حجّة الله داحضة، ولو أُذن لنا في الكلام لزال الشكّ».

أقول: أليس هذا تناقضاً وتهافتاً في ما تكلّم ونطق به ؟

■ كلّا، ليس كما ظننت، بل الظاهر ـ والله العالم ـ أنّه قال كلاماً واحداً يتضمّن ما تقدّم في الروايات الأربع، فكلّ ما نقل إنّما صدر منه في مجلس واحد لدى ولادته، غير أنّ الرواة قطّعوه إرباً إرباً، فنقل كلّ واحد مقطعاً من كلامه، وهو ممّا يحدث كثيراً في النقل، خصوصاً إذا كان الراوي بصدد الاستشهاد بكلام المعصوم في مطلب خاصّ وموضوع بعينه، إذ لا معنى حينئذٍ من الإتيان بتمام ما نطق به المعصوم صلوات الله عليه، ويكتفى بذكر موضع الشاهد لا غير.

وإن لم يمتنع من احتمال كونه تكلّم في أكثر من موضع، فتكلّم في كلّ مجلس بشيء ممّا نقل، وإن كان ينافي هذا الاحتمال تصريح بعضها أنّه ممّا نطق به لحظة ولادته، وعليه فيبقى محصوراً في الوجه الأوّل. كما يحتمل أيضاً أنّه تكلّم بعد ولادته مباشرة بكلام، ثمّ أعقبه بكلام، وهكذا، فكان الكلّ في مجلس واحد لكن مع شيء من الفصل والتعقيب، وقد تكلّم عيسى في المهد ساعة ولادته

حينما استنطقه بنو إسرائيل: ﴿ **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً** ﴾[1]، وقد ثبت بالأدلّة القاطعة أنّ في المهدي عليه السلام خصلة من كلّ نبي من الأنبياء، ليكون جامعاً لأفضل خصال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وورث هذه الخصلة والمنقبة من السيّد المسيح على نبيّنا وآله وعليه الصلاة والسلام.

(١) سورة مريم: الآية ٣٠.

الدّرس الثاني

إمامة الإمام المهدي ـ ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد أن قضى الإمام العسكري عليه السلام نحبه مسموماً شهيداً دَبَّ الخلاف وظهر النزاع، واشتعل فتيل الصراع في تحديد الإمام الذي يليه، ومن يستخلفه من بعده، ولذلك أسباب عديدة أهمّها:

١ ـ عزل الإمام العسكري عليه السلام عن شيعته بفرض الحصار الشائك عليه والإقامة الجبريّة في سجن العساكر بين معسكرات الجيش العبّاسي، والحيلولة بينه وبين اتّصال شيعته به ووصولهم إليه، حتّى تفرّقوا في البلاد دون ارتباطهم بإمام زمانهم عليه السلام، ممّا كان له أثر بالغ في زعزعة عقائدهم في حياته وبعد وفاته عليه السلام.

٢ ـ خفاء ولادة الإمام المهدي صلوات الله عليه، وصعوبة إبلاغ كلّ أحد من الشيعة بخبره وخبر ولادته؛ لقساوة الظروف وملاحقة

النظام الحاكم، وتجسّسه الذي يفوق الوصف والخيال، ومتابعته لكلّ إشارة تدلّ عليه أو على ولادته، أسهم إسهاماً فاعلاً في ظهور تلك الخلافات والارتداد عن العقيدة الحقّة.

٣ ـ التضليل الإعلامي الذي مارسه النظام بحنكة وتجربة ودراسة متأنّية وأساليب خبيثة، واستعانته بعلماء السوء والبلاط الحاكم وأبواق السلطان من أعداء الفضيلة وأهل البيت، حيث وجّهوا كلّ طاقاتهم، ودفعوا بجميع قواهم للنيل من عقائد الإماميّة، والتفريق بين صفوفهم بنسبة الخرافة إليهم، والسخريّة من عقائدهم، ممّا أسفر عن كتمان الشيعة لعقائدهم وانحراف جملة منهم.

٤ ـ الممارسات الوحشيّة، وملاحقة الشيعة، والتضييق عليهم في ممارسة شعائرهم وعقائدهم، وحتّى منعهم من إبراز هويّتهم والتظاهر بتشيّعهم طوال فترة حكم الأمويّين والعبّاسيّين ـ إلّا ما خرج بالدليل، وهي فترات قصيرة جدّاً ـ لا سيّما في عصر الإمامين العسكريّين عليهما السلام بالقمع والسجن والقتل والاغتيال والترهيب والتشريد والتعذيب، حالت دون اتّصال الشيعة بإمام زمانهم، بل دون تعرّفهم عليه(١).

---

(١) ولا أبشع ولا أكذب وأبغض ممّا قرأته لبعض هؤلاء النواصب ⇦

٥ ـ ولعلّ أعظم مصيبة حلّت بالشيعة تلك الفتنة التي خرجت من البيت الشيعي، وكانت أشدّ قساوة ووبالاً على المذهب ومعتنقيه، كما هو المعتاد، أنّ الجسد الواحد لا تفتّت أوصاله، ولا تمزّق أواصره، ولا تنهك قواه، إلّا إذا استفحل به المرض، وعصفت به الجرثومة من الداخل لتقضي على ما تمون به كريات الدم الحمراء من الحصانة، وتخرق حواجزها وحريم قدسيّتها لتنال من صاحبها، وتخترق كلّ حرمة له، وتنتهك قدسيّته، فتنال منه ومن صحّته وتسلّمه جثّة هامدة إلى مغتسله ومثواه الأخير، أو تسوقه إلى غرف العلميات والانعاش.

فهي الفتنة التي أخبر عنها أئمّة أهل البيت عليهم السلام قبل وقوعها

⇐ والحاقدين، حيث أنّهم غدوا ينكرون مثل هذه الممارسات الوحشيّة والتضليل الإعلامي طيلة القرون المتمادية جملة وتفصيلاً، بل تمادوا في غيّهم، وتوغّلوا في أوحال بغيهم وضغائنهم حتّى نسبوا ذلك إلى الشيعة، واتّهموهم وافتروا عليهم أنّهم مارسوا القتل والتشريد والغيلة في حقّ العامّة والجماعة بالاستغاثة بالسلاطين والاستعانة بأعداء الدين.

والجواب لهؤلاء سهل للغاية، وشواهده القديمة والحديثة لكثرتها تنوء من حملها العصبة، ولا تسعها أوراق الأشجار ولا بياض ما في الصفحات على وجه الأرض.

بزمن طويل، فقد قال مولانا الإمام الرضا صلوات الله عليه: «...لا بدّ من فتنة صمّاء صيلم، يسقط فيها كلّ وليجة وبطانة، وذلك بعد فقدان الشيعة الثالث من ولدي»[1].

من هنا جاءت الفتنة المدبّرة المخطّط لها مسبقاً من قبل النظام الحاكم واندلعت أجيج نيرانها في داخل البيت الشيعي حينذاك لزعزعة عقائدهم والنيل من وحدتهم وتفريق شملهم إلى مجموعات ومذاهب متعدّدة مختلفة متنافرة متناحرة، من واقع الدهاليز السياسيّة القائلة: «فرّق تسد»، والفلسفة الأرسطوئيّة الميكافليّة القائلة: «الغاية تبرّر الوسيلة»؛ ذلك أنّهم وجدوا في جعفر الكذّاب أخ الإمام العسكري عليه السلام، وعمّ مولانا الحجّة صلوات الله عليه، وهو الفرع الخبيث المستثنى من تلك الشجرة الطيّبة: ﴿**إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ**﴾[2]، وجدوا فيه أداة طيّعة، وخير وسيلة تحقّق أهدافهم لتفريق الجموع الشيعيّة، وتمزيق وحدة الصفّ الشيعي المجتمع على إمامة الحسن العسكري عليه السلام، بالتشكيك في الإمام من

(١) كتاب الغيبة / النعماني: ١٨٠. كمال الدين: ٣٧٠. سفينة البحار: ٧٠٣/٢.

(٢) سورة هود: الآية ٤٦.

بعده، وادّعائه الإمامة بعد أخيه الإمام العسكري عليه السلام، وهو يلاقي دعماً وحماية من النظام الحاكم آنذاك، ممّا فسح المجال وعبّد الطريق أمام كلّ النفعيّين والانتهازيّين وضعاف النفوس المتحيّنين للفرصة للتكشير عن أنيابهم، والتكالب على هذا المنصب الإلـهي والمقام السماوي، حيث كثرت المزاعم، وازداد عدد الذين ادّعوا الإمامة في الفترة ذاتها، فانقسموا إلى مذاهب شتّى، ودبّ الخلاف فيهم حتّى ظهرت أربع عشرة فرقة ـ كما ذكر المؤرّخون وجماعة من أعلام الطائفة(١) ـ وقد عدّها المسعودي في تأريخه عشرين فرقة(٢)، وإن بدأت تتلاشى بعد أن مات جعفر الكذّاب عام ٢٧١هـ. ق، وبفضل جهود الأصحاب وأعلام الطائفة وسعيهم الحثيث، لا سيّما الذين كانوا قد نالوا شرف اللقاء بإمام عصرهم عليه السلام في دار أبيه الإمام العسكري عليه السلام، وبايعوه بمحضر من أبيه وامتثالاً لأمره عليه السلام، وشهدوا بإمامته، فاضمحلّت تلك الفرق والأحزاب رويداً رويداً حتّى لم يبقَ لها أثر على أرض الواقع، ولا بقي لها وجود في الوسط الشيعي،

---

(١) فِرق الشيعة / النوبختي: ١٣٩. المقامات والفِرق / عبدالله الأشعري: ١٠٢.

(٢) مروج الذهب: ١٩٩/٤. بحار الأنوار: ٣٣٦/٥٠.

كما صرّح بذلك شيخ مشايخ الطائفة زعيمها بلا منازع في عصره الشيخ المفيد أعلى الله مقامه ، الذي أسهم في كشف هذه الغمّة ، وكان له قصب السبق ، والكأس الأوفى في نزع فتيل الخلاف والشقاق والتفرقة والنزاع ، وإعادة المياه إلى مجاريها ، وتطهير الجسد الشيعي ، ووضع البلسم على تلك الجراح ، حين تصدّى هو والمخلصون من أمثاله الأعلام لإلحاق الهزيمة بأهل الباطل ، وإحقاق الحقّ ، بالبيان والبنان المستندين إلى الدليل والبرهان ، فتلاشت واضمحلّت تلك المزاعم والدعاوى الجزافية الواهية ، حتّى قال أعلى الله مقامه في العلّيّين عن تلك الحقبة الأليمة ، والفترة العصيبة التي فارق فيها الإمام الحسن العسكري صلوات الله عليه الدنيا في الثامن من ربيع الثاني عام ٢٦٠هـ، بمدينة سامراء : « فلمّا ذاع خبر وفاته صارت سُرَّ من رأى ضجّة واحدة ، عطّلت الأسواق ، وركب بنو هاشم والقوّاد وسائر النّاس إلى جنازته ، فكانت سُرّ من رأى يومئذٍ كأنّها قيامة ، فلمّا فرغوا من تهيئته بعث السلطان إلى أبي عيسى ابن المتوكّل يأمره بالصلاة عليه »[١].

وفي رواية الصدوق ﷺ : ... فلمّا صرنا في الدار إذا نحن بالحسن بن

(١) الإرشاد : ٣/٣٢٤.

عليّ عليه السلام على نعشه مكفّناً ، فتقدّم جعفر بن عليّ ليصلّي على أخيه ، فلمّا همّ بالتكبير خرج صبي... فَجَبَذَ برداء جعفر بن عليّ ، وقال : « **تأخّر يا عمّ ، فأنا أحقّ بالصلاة على أبي** » ، فتأخّر جعفر وقد أربدّ وجهه واصفرّ... »(١).

ووجه الجمع بين مقولة الشيخ المفيد ورواية الصدوق عليهما الرحمة أنّ الصلاة أُقيمت على إمامنا العسكري عليه السلام مرّتين ، مرّة بإمامة مولانا الحجّة عجّل الله تعالى فرجه ، في داره مع خاصّة أصحابه ، ومرّة بإمامة أبي عيسى بن المتوكّل بأمر الخليفة العبّاسي المقتدر في الملأ العامّ.

ولعلّ الحقّ أن نقول : أمر السلطان ابن المتوكلّ للصلاة عليه ، وبعث ابن المتوكّل جعفر الكذّاب ليقيم الصلاة نيابة عنه ، فلمّا أراد جعفر الصلاة ، تقدّم مولانا الحجّة صلوات الله عليه ونحّاه ليقيم هو الصلاة على أبيه ، وبذلك تكون صلاة الميّت أُقيمت على الإمام العسكري عليه السلام مرّة واحدة من غير تكرار.

ويبدو أنّ القول بالتكرار أوجه وأنسب ؛ ذلك أنّ الظاهر من قول شيخنا المفيد رحمه الله أنّ هناك صلاةً أُقيمت على الإمام عليه السلام في ملأٍ من

---

(١) كمال الدين : ٤٧٥.

النّاس خارج دار الإمام عليه السلام ، ومن عادة السلاطين والحكّام أن ينتهزوا مثل هذه المناسبات العظيمة ـ لا سيّما في تلك الأزمنة ـ ليحقّقوا بها مكاسب سياسيّة ، ولم يكن للقوّاد وبني هاشم وعامّة النّاس أن يخرجوا في مثل هذه المناسبات ، إلّا أن يدعوهم السلطان إلى ذلك ، كما أنّ صلاة خاصّة قبل هذه الصلاة العامّة أُقيمت في داره عليه السلام بالتأكيد حضرها جعفر الكذّاب ، وبعض الموالي والخواصّ من شيعة الإمام وأصحابه ، أمّ المصلّين فيها ابنه القائم أرواحنا فداه ، وهي التي نطقت بها الأخبار والأقوال ، كما في رواية شيخنا الصدوق الآنفة.

فانتقلت الإمامة بموت مولانا العسكري عليه السلام إلى ابنه صاحب الأمر صلوات الله عليه ، وهو في الخامسة من عمره ، بعد ما علمنا أنّ الله تعالى يجتبي من يشاء من عباده ، ﴿ **وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ** ﴾[1].

كما أنّ التطبيقات والمصاديق والشواهد القرآنيّة صريحة في الوقوع ، وتتجلّى تلك الحقيقة في قصّة يحيى على نبيّنا وآله وعليه السلام ، قال تعالى: ﴿ **يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ**

---

(١) سورة القصص: الآية ٦٨.

صَبِيّاً﴾[١]، وهكذا في قصّة سيّدنا المسيح على نبيّنا وآله وعليه السلام، قال تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً * قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً...﴾[٢]، على أنّ بعض أئمّتنا الأطهار عليهم السلام أيضاً تقلّدوا الإمامة في الصبى، كالإمام الجواد عليه السلام الذي تقلّد الإمامة في الثامنة، والإمام الهادي عليه السلام الذي تقلّدها في العاشرة من عمره الشريف.

وبدأت الغيبة الصغرى منذ ذلك الحين، وسيأتي الكلام فيها بعد هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

وقال الشيخ الصدوق رحمه الله: «وكلّ من سألنا من المخالفين عن القائم عليه السلام لم يخل من أن يكون قائلاً بإمامة الأئمّة الأحد عشر من آبائه عليهم السلام أو غير قائل بإمامتهم، فإن كان قائلاً بإمامتهم لزمه القول بإمامة الإمام الثاني عشر لنصوص الأئمّة عليهم السلام عليه باسمه ونسبه وإجماع شيعتهم على القول بإمامته، وأنّه القائم الذي يظهر بعد غيبة طويلة فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً، وإن لم يكن السائل من القائلين بالأئمّة الأحد عشر عليهم السلام لم يكن له

---

(١) سورة مريم: الآية ١٢.

(٢) سورة مريم: الآيتان ٢٩ و ٣٠.

علينا جواب في القائم الثاني عشر من الأئمّة عليهم السلام ، وكان الكلام بيننا وبينه في إثبات إمامة آبائه الأئمّة الأحد عشر عليهم السلام ، وهكذا لو سألنا يهودي فقال لنا : لِمَ صارت الظهر أربعاً والعصر أربعاً ، والعتمة أربعاً ، والغداة ركعتين والمغرب ثلاثاً ؟ لم يكن له علينا في ذلك جواب ، بل لنا أن نقول له :

إنّك منكر لنبوّة النبيّ الذي أتى بهذه الصلوات وعدد ركعاتها ، فكلّمنا في نبوّته وإثباتها ، فإن بطلت بطلت هذه الصلوات وسقط السؤال عنها ، وإن ثبتت نبوّته صلى الله عليه وآله لزمك الإقرار بفرض هذه الصلوات على عدد ركعاتها لصحّة مجيئها عنه واجتماع اُمّته عليها ، عرفت علّتها أم لم تعرفها ، وهكذا الجواب لمن سأل عن القائم عليه السلام حذو النعل بالنعل»[1].

ثمّ أعقب قائلاً: «وممّا سأل عنه جهّال المعاندين للحقّ أن قالوا: أخبرونا عن الإمام في هذا الوقت يدّعي الإمامة أم لا يدّعيها ، ونحن نصير إليه فنسأله عن معالم الدين ، فإن كان يجيبنا ويدّعي الإمامة علمنا أنّه الإمام ، وإن كان لا يدّعي الإمامة ولا يجيبنا إذا صرنا إليه فهو ومن ليس بإمام سواء .

(١) كمال الدين / الشيخ الصدوق : ٤٥.

فقيل لهم: قد دلّ على إمام زماننا الصادق الذي قبله وليست به حاجة إلى أن يدّعي هو أنّه إمام إلّا أن يقول ذلك على سبيل الإذكار والتأكيد، فأمّا على سبيل الدعوى التي تحتاج إلى برهان فلا؛ لأنّ الصادق الذي قبله قد نصّ عليه وبيّن أمره وكفاه مؤونة الادّعاء، والقول في ذلك نظير قولنا في عليّ بن أبي طالب عليه السلام في نصّ النبيّ صلى الله عليه وآله واستغنائه عن أن يدّعي هو لنفسه أنّه إمام، فأمّا إجابته إيّاكم عن معالم الدين فإن جئتموه مسترشدين متعلّمين عارفين بموضعه، مقرّين بإمامته عرّفكم وعلّمكم، وإن جئتموه أعداء له، مرصدين بالسعاية إلى أعدائه، منطوين على مكروهه عند أعداء الحقّ، متعرّفين مستور أُمور الدين لتذيعوه لم يجبكم؛ لأنّه يخاف على نفسه منكم، فمن لم يقنعه هذا الجواب قلبنا عليه السؤال في النبيّ صلى الله عليه وآله وهو في الغار أن لو أراد النّاس أن يسألوه عن معالم الدين هل كانوا يلقونه ويصلون إليه أم لا، فإن كانوا يصلون إليه فقد بطل أن يكون استتاره في الغار، وإن كانوا لا يصلون إليه، فسواء وجوده في العالم وعدمه على علّتكم.

فإن قلتم: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان متوقّياً، **قيل:** وكذلك الإمام عليه السلام في هذا الوقت متوقّ.

فإن قلتم: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله بعد ذلك قد ظهر ودعا إلى نفسه.

قلنا: وما في ذلك من الفرق أليس قد كان نبيّاً قبل أن يخرج من الغار ؟! ويظهر وهو في الغار مستتر ولم ينقض ذلك نبوّته ، وكذلك الإمام يكون إماماً وإن كان يستتر بإمامته ممّن يخافه على نفسه ، ويقال لهم: ما تقولون في أفاضل أصحاب محمّد ﷺ ؟ والمتقدّم في الصدق منهم لو لقيتهم كتيبة المشركين يطلبون نفس النبيّ ﷺ ، فلم يعرفوه فسألوهم عنه هل هو هذا ؟ وهو بين أيديهم ، أو كيف أخفي ؟ وأين هو ؟ فقالوا: ليس نعرف موضعه ، أو ليس هو هذا ؟ هل كانوا في ذلك كاذبين مذمومين غير صادقين ولا محمودين أم لا ؟ فإن قلتم: كاذبين خرجتم من دين الإسلام بتكذيبكم أصحاب النبيّ ﷺ ، وإن قلتم: لا يكون ذلك كذلك لأنّهم يكونون قد حرّفوا كلامهم وأضمروا معنى أخرجهم من الكذب ، وإن كان ظاهره ظاهر كذب ، فلا يكونون مذمومين بل محمودين ؛ لأنّهم دفعوا عن نفس النبيّ ﷺ القتل.

قيل لهم: وكذلك الإمام إذا قال: لست بإمام ، ولم يجب أعداءه عمّا يسألونه عنه لا يزيل ذلك إمامته ؛ لأنّه خائف على نفسه ، وإن أبطل جحده لأعدائه أنّه إمام في حال الخوف إمامته ، أبطل على أصحاب النبيّ ﷺ أن يكونوا صادقين في إجابتهم المشركين بخلاف ما علموه عند الخوف ، وإن لم يزل ذلك صدق الصحابة لم يزل أيضاً

ستر الإمام نفسه إمامته، ولا فرق في ذلك، ولو أنّ رجلاً مسلماً وقع في أيدي الكفّار وكانوا يقتلون المسلمين إذا ظفروا بهم فسألوه هل أنت مسلم؟ فقال: لا، لم يكن ذلك بمخرج له من الإسلام، فكذلك الإمام إذا جحد عند أعدائه ومن يخافه على نفسه أنّه إمام لم يخرجه ذلك من الإمامة.

فإن قالوا: إنّ المسلم لم يجعل في العالم ليعلم النّاس ويقيم الحدود، فلذلك افترق حكماهما ووجب أن لا يستر الإمام نفسه.

قيل لهم: لم نقل إنّ الإمام يستر نفسه عن جميع النّاس؛ لأنّ الله عزّ وجلّ قد نصبه وعرّف الخلق مكانه بقول الصادق الذي قبله فيه ونصبه له، وإنّما قلنا: إنّ الإمام لا يقرّ عند أعدائه بذلك خوفاً منهم أن يقتلوه، فأمّا أن يكون مستوراً عن جميع الخلائق فلا؛ لأنّ النّاس جميعاً لو سألوا عن إمام الإماميّة مَن هو؟ لقالوا: فلان ابن فلان مشهور عند جميع الأُمّة، وإنّما تكلّمنا في أنّه هل يقرّ عند أعدائه أم لا يقرّ، وعارضناكم باستتار النبيّ ﷺ في الغار، وهو مبعوث معه المعجزات، وقد أتى بشرع مبتدع، ونسخ كلّ شرع قبله، وأريناكم أنّه إذا خاف كان له أن يجحد عند أعدائه أنّه إمام، ولا يجيبهم إذا سألوه، ولا يخرجه ذلك من أن يكون إماماً، ولا فرق في ذلك.

فإن قالوا: فإذا جوّزتم للإمام أن يجحد إمامته أعداءه عند الخوف فهل يجوز للنبيّ صلى الله عليه وآله أن يجحد نبوّته عند الخوف من أعدائه ؟

قيل لهم: قد فرّق قوم من أهل الحقّ بين النبيّ صلى الله عليه وآله وبين الإمام، بأن قالوا: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله هو الداعي إلى رسالته والمبيّن للنّاس ذلك بنفسه، فإذا جحد ذلك وأنكره للتقيّة بطلت الحجّة، ولم يكن أحد يبيّن عنه، والإمام قد قام له النبيّ صلى الله عليه وآله بحجّته، وأبان أمره، فإذا سكت أو جحد كان النبيّ صلى الله عليه وآله قد كفاه ذلك.

وليس هذا جوابنا، ولكنّا نقول: إنّ حكم النبيّ صلى الله عليه وآله وحكم الإمام سيّان في التقيّة إذا كان قد صدع بأمر الله عزّ وجلّ، وبلّغ رسالته، وأقام المعجزات، فأمّا قبل ذلك فلا، وقد محى النبيّ صلى الله عليه وآله اسمه من الصحيفة في صلح الحديبية حين أنكر سهيل بن عمرو، وحفص بن الأحنف نبوّته، فقال لعليّ عليه السلام: امحه واكتب: هذا ما صالح عليه محمّد بن عبدالله، فلم يضرّ ذلك نبوّته إذا كانت الأعلام في البراهين قد قامت له بذلك من قبل، وقد قبل الله عزّ وجلّ عذر عمّار حين حمله المشركون على سبّ رسول الله صلى الله عليه وآله وأرادوا قتله فسبّه، فلمّا رجع إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، قال: قد أفلح الوجه يا عمّار، قال: ما أفلح وقد سببتك يا رسول الله، فقال عليه السلام: أليس قلبك مطمئناً بالإيمان؟ قال: بلى يا رسول الله، فأنزل الله تبارك وتعالى:

﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾[١].

والقول في ذلك ينافي الشريعة من إجازة ذلك في وقت وحظره في وقت آخر، وإذا جاز للإمام أن يجحد إمامته ويستر أمره جاز أن يستر شخصه متى أوجبت الحكمة غيبته، وإذا جاز أن يغيب يوماً لعلّة موجبة جاز سنة، وإذا جاز سنة، جاز مائة سنة، وإذا جاز مائة سنة جاز أكثر من ذلك إلى الوقت الذي توجب الحكمة ظهوره كما أوجبت غيبته، ولا قوّة إلّا بالله، ونحن نقول في ذلك: إنّ الإمام لا يأتي جميع ما يأتيه من اختفاء وظهور وغيرهما إلّا بعهد معهود إليه من رسول الله ﷺ، كما قد ورد به الأخبار عن أئمّتنا عليهم السلام:

حدّثنا محمّد بن موسى بن المتوكّل رضي الله عنه، قال: حدّثنا عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالسلام بن صالح الهروي، عن أبي الحسن عليّ بن موسى الرضا، عن أبيه، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام، قال: قال النبيّ ﷺ:

«والذي بعثني بالحقّ بشيراً ليغيبنّ القائم من ولدي بعهد معهود إليه منّي حتّى يقول أكثر الناس: ما لله في آل محمّد حاجة، ويشكّ

(١) سورة النحل: الآية ١٠٦.

آخرون في ولادته ، فمن أدرك زمانه فليتمسّك بدينه ، ولا يجعل للشيطان إليه سبيلاً بشكّه ، فيزيله عن ملّتي ، ويخرجه من ديني ، فقد أخرج أبويكم من الجنّة من قبل ، وإنّ الله عزّ وجلّ جعل الشياطين أولياء للذين لا يؤمنون »[١].

(١) كمال الدين : ٤٨ ـ ٥١.

الدّرس الثالث

علماء السنّة والمهدي عليه السلام ـ ١

بسم الله الرحمن الرحيم

تلخّص ممّا تقدّم في الحلقة الاُولى من هذا الكتاب أنّ معرفة شخص المهدي بعينه صلوات الله عليه ، حسباً ونسباً ، يعدّ القدر المتيقّن الذي يجب الاعتقاد به ، وهو الحجر الأساس الذي تدور عليه رحى كافّة ما يتعلّق ببحوث كتابنا هذا الذي بين يديك ، ولا معنى للبحث عن المهدي عجّل الله تعالى فرجه سوى التوصّل إلى هذه الحقيقة واعتناق هذه العقيدة بأنّه :

أوّلاً : من هذه الاُمّة ، فلا يلتفت إلى ما يزعمه بعض العامّة وما يروونه بطريق الآحاد أنّه عيسى بن مريم عليهما السلام ، وأنّه ثانياً : من أهل بيت النبوّة ، فلا يصغى لما رواه بعض العامّة ـ بطريق الآحاد ـ أنّه من ولد العبّاس بن عبدالمطّلب زاعمين أنّ أباه عبدالله ؛

لقوله ﷺ في الخبر ـ المفترى على رسول الله ﷺ ـ: «اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي»، وقد فنّدناه في محلّه[1].

كما لا مستند ولا دليل يعتمد عليه لما ادّعاه وذهب إليه بعض من لا أثر له في الوجود في عصرنا هذا من شراذم العصور الغابرة والأزمنة القديمة من أنّه من ولد محمّد بن الحنفيّة (ابن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام)، فلا يعتنى بذلك كلّه؛ لأنّه من ولد عليّ وفاطمة صلوات الله عليهما، ثمّ إنّه من وُلد الحسن والحسين كما في الروايات الصحيحة، لكن لا كما فهم القوم وذهب إليه جماعة غير قليلة، بل هو من ذرّيّة الحسين، ومن صلب الحسن، أعني أنّه من صلب أبي محمّد الحسن العسكري صلوات الله عليهما، وإذا أمكن الجمع بين الروايات فلا معنى لطرح بعضها أو تأويل بعضها الآخر، والقوم من أصحابنا إنّما طرحوا روايات ابن الحسن وأعرضوا عنها لحملهم الحسن على الإمام الحسن المجتبى صلوات الله عليه، وتوهّمهم ذلك، وأمّا بعد تصحيح المراد منه فلا مجال لطرح شيء منها.

ولقد وافقنا في أنّ المهدي صلوات الله عليه من هذه السلالة الطاهرة، ومن هذه الشجرة العلويّة الفاطميّة، والدوحة الهاشميّة،

(١) راجع الحلقة الأُولى من هذه السلسلة «شبهات وردود»: ٢٣٥.

وأنّه ابن الإمام الحسن العسكري ، وأنّه مولود عام ٢٥٥هـ. ق ، فهو حيّ موجود غائب عن الأبصار ، وافقنا في هذه العقيدة جمع غفير من علماء العامّة يربو عددهم على ثمانين عالماً سنّياً ، وهم على النحو التالي :

١ ـ كمال الدين بن طلحة الشافعي .

٢ ـ محمّد بن يوسف الكنجي الشافعي .

٣ ـ ابن الصباغ المالكي .

٤ ـ سبط ابن الجوزي .

٥ ـ محيي الدين بن عربي .

٦ ـ الشيخ عبدالوهاب الشعراني .

٧ ـ الشيخ حسن العراقي .

٨ ـ الشيخ علي الخواص .

٩ ـ الشيخ عبدالرحمن الجامي .

١٠ ـ الحافظ محمّد البخاري .

١١ ـ ابن أبي الفوارس الرازي .

١٢ ـ الشيخ عبدالحقّ الدهلوي .

١٣ ـ السيّد جمال الدين المحدّث .

١٤ ـ الحافظ أحمد البلاذري .

١٥ ـ ابن الخشّاب البغدادي .

١٦ ـ ملك العلماء الدولتآبادي .

١٧ ـ الشيخ عليّ المتّقي الهندي .

١٨ ـ ابن روزبهان الشيرازي .

١٩ ـ الناصر لدين الله العبّاسي .

٢٠ ـ الشيخ سليمان القندوزي .

٢١ ـ الشيخ أحمد الجامي .

٢٢ ـ صلاح الدين الصفدي .

٢٣ ـ الشيخ عبدالرحمن البسطامي .

٢٤ ـ الشيخ علي أكبر المؤودي .

٢٥ ـ الشيخ عبدالرحمن (صاحب مرآة الأسرار) .

٢٦ ـ الشيخ قطب مدار .

٢٧ ـ الشيخ جواد الساباطي .

٢٨ ـ الشيخ سعد الدين الحموي .

٢٩ ـ الشيخ عامر البصري .

٣٠ ـ الشيخ صدرالدين القونوي .

٣١ ـ الشيخ جلال الدين الرومي .

٣٢ ـ الشيخ العطّار النيسابوري .

٣٣ ـ الشيخ شمس الدين التبريزي .

٣٤ ـ الشيخ نعمة الله وليّ .

٣٥ ـ السيّد النسيمي .

٣٦ ـ السيّد عليّ الهمداني .

٣٧ ـ الشيخ عبدالله المطيري .

٣٨ ـ السيّد سراج الدين الرفاعي .

٣٩ ـ الشيخ محمّد الصبّان المصري .

٤٠ ـ رشيد الدين الدهلوي .

٤١ ـ الشيخ وليّ الله الدهلوي .

٤٢ ـ الحافظ عبدالرحمن السيوطي الشافعي .

٤٣ ـ الحافظ شمس الدين ابن الجزري الشافعي .

٤٤ ـ الحافظ محمّد بن مسعود البغوي .

٤٥ ـ شهاب الدين ابن حجر المكّي .

٤٦ ـ الشيخ محمّد بدرالدين الرومي الحنفي .

٤٧ ـ السيّد مؤمن الشبلنجي .

٤٨ ـ الحافظ أبو بكر البيهقي .

٤٩ ـ المؤرّخ ابن الأزرق .

٥٠ ـ الشيخ عمر بن الوردي .

٥١ ـ الشيخ عليّ القاري الهندي .

٥٢ ـ الحسين بن معين الدين الميبدي .

٥٣ ـ ابن خلّكان الشافعي (المؤرّخ) .

٥٤ ـ القرماني (المؤرّخ) .

٥٥ ـ الزرندي (صاحب نظم درر السمطين) .

٥٦ ـ الشيخ يوسف بن يحيى بن عليّ الشافعي .

٥٧ ـ الشيخ حسن العدوي الحمزاوي .

٥٨ ـ الشيخ شمس الدين ابن طولون .

٥٩ ـ أبو عبدالله زين الكافي .

٦٠ ـ الشيخ حسن العجيمي .

٦١ ـ الحافظ جمال الدين الباهلي .

٦٢ ـ الشيخ محمّد الحجازي الواعظ .

٦٣ ـ الحافظ أبو نعيم رضوان العقبى .

٦٤ ـ الإمام جمال الدين محمّد بن محمّد الجمّال .

٦٥ ـ الشيخ إسماعيل بن مظفّر الشيرازي .

٦٦ ـ الشيخ عبدالسلام بن أبي الربيع الحنفي .

٦٧ ـ الشيخ أبو بكر عبدالله بن شابور القلانسي .

٦٨ ـ الحافظ محبّ الدين ابن النجّار .

٦٩ ـ عليّ بن الحسين المسعودي (المؤرّخ) .

٧٠ ـ يحيى بن سلامة الحصكفي .

٧١ ـ ابن الأثير الجزري (المؤرّخ) .

٧٢ ـ أبو الفداء الأيّوبي (المؤرّخ) .

٧٣ ـ علاء الدين السمناني .

٧٤ ـ أبو الوليد محمّد بن شحنة الحنفي (المؤرّخ) .

٧٥ ـ محمّد خواند أمير (صاحب روضة الصفا) .

٧٦ ـ خواند أمير (صاحب حبيب السير) .

٧٧ ـ الحسين بن محمّد الدياربكري (المؤرّخ) .

٧٨ ـ الشيخ ابن العماد الحنبلي .

٧٩ ـ الشيخ عبدالله بن محمّد الشبراوي .

٨٠ ـ الشيخ عبدالعزيز الدهلوي .

٨١ ـ الشيخ عبدالكريم اليماني .

٨٢ ـ القاضي بهلول بهجت أفندي .

هلمّ معي نجوب بين كلماتهم ، ونتصفّح كتبهم ، ونتأمّل في أقوالهم كشفاً عن الحقيقة ، وإزاحة للحجاب عن وجه الواقع المشرق بشمس الضحى .

قال المحدّث المحقّق النوري قدّس الله روحه : «نعم ، بين أهل

السنّة والإماميّة خلاف معروف في موضعين: الأوّل: أنّه حسني أو حسيني؟».

ذهب إلى الأوّل من أهل السنّة وجماعة أُخرى منهم، وكافّة الإماميّة ذهبوا إلى الثاني، وأوضحوا فساد القول الأوّل بما لا مزيد عليه، وبسّط القول فيه الحافظ الكنجي الشافعي في كتاب (البيان) من أراده راجعه.

والثاني: أنّه ولد وغاب ثمّ يظهر في وقت أراد الله تعالى إنفاذ أمره، أو أنّه ما ولد وسيولد من بعد ويظهر ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً...؟

ذهب إلى الأوّل كافّة الإماميّة، وعيّنوا شخصه، وأنّه الحجّة بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن أبي طالب عليهم السلام، وأنّه المهدي الموعود، ولد ثمّ غاب بأمر الله تعالى مدّة، كان يصل إليه نوّابه وبعض خواصّه، ثمّ غاب غيبته الكبرى، فلا يظهر إلّا في وقت يؤمر بالخروج وتطهير الأرض عن أرجاس الكافرين والملحدين حيث كانوا في مشارق الأرض ومغاربها، وأثبتوا ذلك بالنصوص عن جدّه النبيّ صلى الله عليه وآله، وعن كلّ واحد من آبائه الذين أقوالهم عندهم حجّة، خصوصاً في مثل هذا المقام المقترنة أقوالهم فيه بالإخبار عمّا يأتي، فكان الأمر

كما قالوا بالمعجزات، وقد وافقهم على هذا القول جماعة من أعيان علماء المذاهب الأربعة، بل رووا نصوصاً ومعاجز، وتصدّوا لدفع شبهات ربّما تورد في المقام».

ثمّ شرع بذكر أسماء هؤلاء، وأورد أقوالهم من مصادرها، وقدّم في ذلك بحثاً وافياً، فجزاه الله عن الحجّة صلوات الله عليه، وعن شيعته، خيراً، وقد حقّقت ذلك ثمّ لخّصته هنا لما تترتّب عليه من الفوائد الجسيمة ولمناسبة المقام.

١ ـ أبو سالم كمال الدين محمّد بن طلحة بن محمّد بن الحسن القرشي النصيبي.

ماذا قال عنه أهل الجرح والتعديل؟

أ ـ تقي الدين أحمد بن قاضي شهبة، المعروف بابن جماعة الدمشقي الأسدي في طبقات فقهاء الشافعيّة أنّه: «كان أحد الصدور والرؤساء المعظّمين»[(١)].

ب ـ قال عبدالغفّار بن إبراهيم العكي الشافعي: «إنّه أحد العلماء المشهورين»[(٢)].

ج ـ ذكره وبالغ في مدحه جمال الدين عبدالرحيم حسن بن عليّ

---

(١) و(٢) كشف الأستار.

الأسنوي الشافعي في طبقات فقهاء الشافعيّة[1].

قال هذا العالم الجليل في كتابه مطالب السؤول: «الباب الثاني عشر في أبي القاسم م ح م د ابن الحسن الخالص بن عليّ المتوكّل بن محمّد القانع بن عليّ الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمّد الباقر بن عليّ زين العابدين، بن الحسين الزكي بن عليّ المرتضى أمير المؤمنين بن أبي طالب، المهدي الحجّة الخلف الصالح المنتظر عليه السلام ورحمته وبركاته».

ثمّ أورد قصيدة نُظّمت فيه صلوات الله عليه مطلعها:

فهذا الخلف الحجّة قد أيّده الله
هدانا منهج الحقّ وآتاه سجاياه

وأمّا كون الكتاب المذكور من مؤلّفاته فهو من الوضوح بمكان لم يقدر ابن تيميّة على إنكاره مع إنكاره جملة من الأحاديث المستفيضة المشهورة، فصرّح في كتابه (منهاج السنّة) بأنّه له[2].

٢ ـ الحافظ أبو عبدالله محمّد بن يوسف بن محمّد القرشي الكنجي الشافعي (المتوفّى سنة ٦٥٨هـ).

قال عنه أهل الجرح والتعديل:

---

(١) و (٢) كشف الأستار.

أ ـ عبّر عنه ابن الصبّاغ المالكي في كتابه الفصول المهمّة بقوله: «الإمام الحافظ».

ب ـ وقال البارع الخبير الكاتب الچلبي في كشف الظنون: «البيان في أخبار صاحب الزمان للشيخ أبي عبدالله محمّد بن يوسف الكنجي، المتوفّى سنة ٨٥٨هـ»[١].

وقال أيضاً: «كفاية الطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب للشيخ الحافظ أبي عبدالله محمّد بن يوسف بن محمّد الكنجي الشافعي...»[٢].

ج ـ وقال أبو المواهب عبدالوهاب الشعراني في اللواقح في ترجمة السيوطي: «وكان الحافظ ابن حجر يقول: الشروط التي إذا اجتمعت في الإنسان سمّي حافظاً: الشهرة بالطلب، والأخذ من أفواه الرجال، والمعرفة بالجرح والتعديل لطبقات الرواة ومراتبهم، وتميّز الصحيح من السقيم حتّى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر ممّا لا يستحضره، مع استحفاظ الكثير من المتون، فهذه الشروط من جمعها فهو حافظ»[٣] انتهى، ومنه يعلم جلالة قدر الكنجي.

---

(١) كشف الظنون: ١/٢٦٣.

(٢) كشف الظنون: ٢/١٤٩٧.

(٣) خلاصة عبقات الأنوار: ٨/٢١٧.

قال في الباب الثامن من الأبواب التي ألحقها بأبواب الفضائل من كتابه الكفاية ـ بعد ذكر الأئمّة من ولد أمير المؤمنين عليه السلام ـ ما لفظه: «وخَلَّفَ ـ يعني عليّ الهادي عليه السلام ـ من الولد أبا محمّد الحسن ابنه...» ، ثمّ قال: «ابنه ، وهو الإمام المنتظر ونختم الكتاب بذكره مفرداً»[1] ، انتهى[2].

وكتابه البيان في أخبار صاحب الزمان مشتمل على (٢٤) باباً ، والباب الأخير منه في الدلالة على جواز بقاء المهدي منذ غيبته ، وذكر فيه مطالب مهمّة جدّاً ، منها قوله: «ولا امتناع في بقائه كبقاء عيسى بن مريم والخضر وإلياس من أولياء الله تعالى ، وبقاء الأعور الدجّال ، وإبليس اللعين من أعداء الله ، وهؤلاء قد ثبت بقاؤهم بالكتاب والسنّة»[3].

٣ ـ الشيخ نور الدين عليّ بن محمّد بن الصبّاغ المالكي، الذي ذكروه في التراجم بكلّ وصف جميل:

أ ـ فقال شمس الدين محمّد بن عبدالرحمن السخاوي المصري

---

(١) جاء ذلك في آخر كتاب المناقب.

(٢) الصراط المستقيم: ٢/٢١٩.

(٣) كتاب الأربعين / الماحوزي: ٢١٨.

تلميذ الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه الضوء اللامع في أحوال القرن التاسع : « عليّ بن محمّد بن أحمد بن عبدالله نورالدين الأسفاتي ، الغزّي الأصل ، المكّي المالكي ، ويعرف بابن الصبّاغ ، ولد في العشر الأُول من ذي الحجّة سنة أربع وثمانين وسبعماءة بمكّة ونشأ بها ، فحفظ القرآن والرسالة في الفقه و . . . »[١] .

ب ـ وذكره أيضاً أحمد بن عبدالقادر العجيلي الشافعي في ذخيرة المآل في مسألة الخنثى[٢] .

ج ـ وقال عنه إسماعيل باشا : « له العبر فيمن سفه النظر ، والفصول المهمّة في معرفة الأئمّة وفضلهم ومعرفة أولادهم ونسلهم »[٣] .

قال في الفصول المهمّة : الفصل الثاني عشر في ذكر أبي القاسم الحجّة الخلف الصالح ابن أبي محمّد الحسن الخالص ، وهو الإمام الثاني عشر ، وتاريخ ولادته ، ودلائل إمامته ، وذكر طرف من أخباره وغيبته ، ومدّة قيام دولته ، وذكر نسبه وكنيته ولقبه ، وغير ذلك .

وقال في ذيل ترجمة والد الحجّة صلوات الله عليه : « وخَلَفَ

---

(١) الضوء اللامع : ٢٨٣/٥ .

(٢) كشف الأستار .

(٣) هدية العارفين : ٧٣٢/١ .

أبو محمّد الحسن ﷺ من الولد ابنه الحجّة القائم المنتظر لدولة الحقّ، وكان قد أخفي مولده وستر أمره لصعوبة الوقت وخوف السلطان، وتطلّبه للشيعة وحبسهم والقبض عليهم»[1].

٤ ـ الفقيه الواعظ شمس الدين أبو المظفّر يوسف بن قزاغلي بن عبدالله البغدادي الحنفي سبط العالم الواعظ أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي.

أ ـ قال سبطه ابن خلّكان في ترجمته: «وكان سبطه شمس الدين أبو المظفّر يوسف بن قزاغلي الواعظ المشهور الحنفي المذهب، وله صيت وسمعة في مجالس وعظه وقبوله عند الملوك وغيرهم...»[2].

ب ـ وقال محمود بن سليمان الكفوي في أعلام الأخيار ـ بعد ذكر نسبه وولادته ـ:

«وتفقّه وبرع وسمع من جدّه لأُمّه، وكان حنبليّاً في صغره لتربية جدّة...» إلى أن قال: «وكان إماماً عالماً فقيهاً جيداً نبيهاً يلتقط الدرر من كلمه، ويتناثر الجوهر من حكمه»[3]، وبالغ

(١) كشف الأستار.

(٢) خلاصة عبقات الأنوار: ٩/٢٠٣. كشف الأستار.

(٣) خلاصة عبقات الأنوار: ٩/٢٠٤. كشف الأستار.

في مدحه[(١)].

ج ـ وذكره اليافعي في المرآة، وابن شحنة في روضة الناظر، وتاج الدين في كفاية المتطلّع، وغيرهم[(٢)].

قال في آخر كتابه الموسوم بتذكرة خواصّ الأمّة ـ بعد ترجمة العسكري عليه السلام ـ: «ذكر أولاده: منهم م ح م د الإمام، فصل هو م ح م د بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ الرضا بن موسى بن جعفر، بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وكنيته أبو عبدالله، وأبو القاسم، وهو الخلف الحجّة صاحب الزمان القائم والمنتظر والتالي، وهو آخر الأئمّة عليهم السلام...»، فأورد روايات بهذا الشأن ثمّ قال: «ويقال له ذو الاسمين، قالوا: أُمّه أُمّ ولد يقال لها صقيل»[(٣)].

٥ ـ الشيخ الأكبر محيي الدين أبو عبدالله محمّد بن عليّ بن

---

(١) معجم المطبوعات العربيّة: ٦٨/١.

(٢) ذكر إلياس سركسين في معجم المطبوعات: ٦٨/١، وأيضاً ذكر الزركاني في الأعلام: ٢٤٦/٨، وأيضاً جاء في البداية والنهاية / ابن كثير: ٢٢٦/١٣.

(٣) كشف الأستار.

عربي الحاتم الطائي الأندلسي[1].

قال عنه الشعراني في لواقح الأخبار ما لفظه: «هو الشيخ الإمام المحقّق رأس أجلّاء العارفين والمقرّبين، صاحب الإشارات الملكوتيّة، والنفحات القدسيّة، والأنفاس الروحانيّة، والفتح الموفّق، والكشف المشرق، والبصائر الخارقة، والحقائق الزاهرة...»[2]، وبالغ في مدحه والثناء عليه، وذكر مقاماته. وقد أوردنا جملة من كلامه، واستشهدناه بها في الحلقة الأُولى.

٦ ـ الشيخ العارف الخبير أبو المواهب عبدالوهاب بن أحمد بن عليّ الشعراني[3]، له كتاب اليواقيت، وهو شرح لمغلقات الفتوحات المكّيّة، ذكر فيه المهدي صلوات الله عليه بشخصه وعينه وتفاصيل أُخرى عنه[4].

---

(١) البداية والنهاية: ١٨٢/١٣.

(٢) كشف الأستار.

(٣) معجم المؤلّفين: ٢١٨/٦، وأخذ الشعراني علمه من السيوطي وعليّ الخوّاص، من علماء الباطن، وسلك طريق التصوّف بعد علوم الشريعة، وكان يُكثر من الصوم، ولا يكتسي إلّا ثياباً بالية، توفّي سنة ٩٨٣هـ (الكنى والألقاب: ٣٦٤/٢).

(٤) في كتابه اليواقيت والجواهر: ١٢٨/٢، في المبحث الخامس ⇦

أ ـ قال شيخ الإسلام الفتوحي الحنبلي ﷺ: «لا يقدح في معاني هذا الكتاب إلّا معاند مرتاب أو جاحد كذّاب، كما لا يسعى في تخطئة مؤلّفه إلّا كلّ عارٍ عن علم الكتاب، حائدٍ عن طريق الصواب، وكما لا ينكر فضل مؤلّفه، إلّا كلّ غبيٍّ حسود، أو جاهل معاند جحود، أو زائغ عن السُّنّة مارق، ولإجماع أئمّتها خارق»[١].

ب ـ وقال الشيخ شهاب الدين الرملي الشافعي[٢] ـ بعد كلام طويل ـ: «وبالجملة فهو كتاب لا ينكر فضله، ولا يختلف اثنان بأنّه ما صنّف مثله»[٣].

ج ـ وقال الشيخ شهاب الدين عميرة الشافعي[٤] ـ بعد مدح الكتاب ـ: «وما كنّا نظنّ أنّ الله تعالى يبرز في هذا الزمان مثل

⇦ والستّون من الفتوحات المكّيّة.

(١) كشف الأستار.

(٢) شهاب الدين الرملي الشافعي، كان من الأعيان المشهورين، عكفت على قوله الفقهاء شرقاً وغرباً، مصراً، وشاماً، وحجازاً، وروماً، لا يتعدّونه، توفّي سنة ٩٥٧هـ (تاج العروس: ٣٥٣/٧. العهود المحمّديّة: ٤٣٢).

(٣) كشف الأستار.

(٤) من علماء القرن العاشر، له حاشية على شرح جمع الجوامع للسبكي (إيضاح المكنون: ٣٦٦/١).

هذا المؤلّف العظيم الشأن...».

د ـ وقال الشيخ محمّد البرهمتوشي: «وبعد، فقد وقف العبد الفقير إلى الله تعالى محمّد بن محمّد البرهمتوشي الحنفي على اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر لسيّدنا ومولانا الإمام العالم العامل المحقّق المدقّق الفهّامة، خاتمة المحقّقين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، شيخ الحقيقة والشريعة...»، وبالغ جدّاً في مدحه وبيان فضائله وكمالاته.

قال في المبحث الخامس والستّين من جملة ما قال: «قال الشيخ تقيّ الدين بن أبي منصور في عقيدته...» إلى أن قال: «فهناك يترقّب خروج المهدي عليه السلام، وهو من أولاد الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ومولده عليه السلام ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، وهو باقٍ إلى أن يجتمع بعيسى بن مريم عليه السلام، فيكون عمره إلى وقتنا هذا ـ وهو سنة ثمان وخمسين وسبعماءة ـ تسعماءة سنة وستّ سنين، هكذا أخبرني الشيخ حسن العراقي المدفون فوق كوم الريش المطلّ على بركة رطلي بمصر المحروسة عن الإمام المهدي عليه السلام حين اجتمع به، ووافقه على ذلك شيخنا سيّدي عليّ الخواص رحمهما الله تعالى»[1].

(١) ينابيع المودّة لذوي القربى: ٣/٣٤٥.

الدّرس الرابع

علماء السنّة والمهدي عليه السلام ـ ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

٧ـ الشيخ حسن العراقي المذكور آنفاً.

قال الشيخ عبدالوهاب الشعراني في الطبقات الكبرى المسمّاة بلواقح الأنوار في طبقات الأخبار في الجزء الثاني من النسخة المطبوعة بمصر سنة ١٣٠٥هـ. ق: «ومنهم الشيخ العارف بالله تعالى سيّد حسن العراقي رحمه الله تعالى...» إلى أن قال: «تردّدتُ إليه مع سيّدي أبي العبّاس الحريثي، وقال: أُريد أن أحكي لك حكايتي من مبتدأ أمري إلى وقتي هذا، كأنّك كنت رفيقي من الصغر، فقلت له: نعم، فقال: كنت شاباً من دمشق، وكنت صانعاً، وكنّا نجتمع يوم الجمعة على اللهو واللعب والخمر، فجاء لي التنبيه من الله تعالى يوماً: ألهذا خُلقت؟ فتركت ما هم

فيه وهربت منهم، فتبعوا ورائي فلم يدركوني، فدخلت جامع بني أُميّة فوجدت شخصاً يتكلّم على الكرسي في شأن المهدي عليه السلام، فاشتقت إلى لقائه، فصرت لا أسجد سجدة إلّا وسألت الله تعالى أن يجمعني عليه، فبينما أنا ليلة بعد صلاة المغرب أُصلّي صلاة السُّنّة إذا بشخص جلس خلفي على كتفي وقال لي: قد استجاب الله دعاءك يا ولدي، ما لك، أنا المهدي، فقلت: تذهب معي إلى الدار؟ فقال: نعم، وذهب معي، فقال لي: أخْلِ لي مكاناً أنفرد فيه، فأخليت له مكاناً، فأقام عندي سبعة أيّام بلياليها...» إلى أن قال: «وسألت المهدي عن عمره؟ فقال: يا ولدي، عمري الآن ستماءة سنة وعشرون سنة، ولي عنه الآن ماءة سنة، فقلت: ذلك لسيّدي عليّ الخواص، فوافقه على عمر المهدي عليه السلام»[1].

٨ ـ الشيخ العارف علي الخواص.

مدحه الشعراني كثيراً، وأثنى عليه طويلاً في طبقاته المسمّاة باللواقح، وذكر شرحاً طويلاً في كراماته ومقاماته وحالاته.

وقد عرفت تصريح الشعراني في اليواقيت وفي الطبقات بأنّه

(١) مجموعة الرسائل / الشيخ لطف الله الصافي: ٢/٢١٣.

صدّق الحسن العراقي فيما أخبره به من عمر المهدي عليه السلام ، على ما نقله عنه[١].

٩ ـ نورالدين عبدالرحمن بن أحمد بن قوام الدين الدشتي الجامي الحنفي، الشاعر المعروف ، صاحب شرح الكافية الدائر في أيدي المشتغلين بطلب العلم[٢].

أ ـ قال محمود بن سليمان الكفوي في أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار : «الشيخ العارف بالله ، والمتوجّه بالكلّيّة إلى الله ، دليل الطريقة ، ترجمان الحقيقة ...» ، ومدحه مدحاً طويلاً .

وله من المؤلّفات كتاب شواهد النبوّة .

ب ـ قال الحلبي في كشف الظنون : «شواهد النبوة فارسي لمولانا نور الدين عبدالرحمن بن أحمد الجامي ... الخ»[٣].

ج ـ وقال العالم العلّامة القاضي حسين الدياربكري في أوّل كتابه الموسوم بتاريخ الخميس : «هذه مجموعة من سيرة سيّد المرسلين ،

---

(١) جاء ذلك في كتاب العهود المحمّديّة / عبدالوهاب الشعراني .

(٢) الشيخ نور الدين المولود (٨١٧هـ) ، والمتوفّى (٨٩٨هـ) ، له : ديوان جامي ، وشواهد النبوّة ، وشرح الكافية .

(٣) كشف الظنون / حاجي خليفة : ٢/١٠٦٦ .

وشمائل خاتم النبيّين صلّى الله عليه وآله وأصحابه أجمعين، انتخبها من الكتب المعتبرة، وهي التفسير الكبير والكشّاف...» إلى أن قال: «وشواهد النبوّة...الخ»(١).

وفي هذا الكتاب جعل الحجّة بن الحسن عليه السلام الإمام الثاني عشر، وذكر غرائب حالات ولادته وبعض معاجزه، وأنّه الذي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً، وروى عن حكيمة عمّة أبي محمّد الزكي عليه السلام قصّة ولادة المهدي صلوات الله عليه، وروى عن آخر قصّة خروج الإمام أبي محمّد العسكري عليه السلام حاملاً الإمام المهدي عليه السلام وهو ابن ثلاث سنين.

كما روى حكاية بعض من رآه في دار أبيه الإمام أبي محمّد العسكري عليه السلام، وروى حكايات أُخرى عن لقائه صلوات الله عليه(٢).

١٠ ـ الحافظ محمّد بن محمّد بن محمود البخاري، المعروف بخواجه پارسا، من أعيان علماء الحنفيّة وأكابر مشايخ النقشبنديّة.

أ ـ قال عنه الكفوي في أعلام الأخيار: «قرأ على علماء عصره، وكان مقدّماً على أقرانه في دهره، وحصّل الفروع والأُصول، وبرع في المعقول والمنقول، وكان شابّاً، ثمّ ذكر سلسلة مشايخه في

(١) و (٢) كشف الأستار.

العلوم، وأنهاها إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة... الخ»[١].

ب ـ ومن مؤلّفات عبدالرحمن الجامي الآنف الذكر، شرح كلمات خواجه پارسا، فقال في كتابه فصل الخطاب: «وهو كتاب معروف. قال في كشف الظنون: فصل الخطاب في المحاضرات للحافظ الزاهد محمّد بن محمّد الحافظي من أولاد عبيدالله نقشبندي...الخ»[٢].

فقال ما لفظه: «ولمّا زعم أبو عبدالله جعفر بن أبي الحسن عليّ الهادي عليه السلام أنّه لا ولد لأخيه أبي محمّد الحسن العسكري عليه السلام، وادّعى أنّ أخاه الحسن العسكري عليه السلام جعل الإمامة فيه سُمّي الكذّاب، وهو معروف بذلك، والعقب من ولد جعفر بن عليّ هذا في عليّ بن جعفر، وعقب عليّ هذا في ثلاثة: عبدالله وجعفر وإسماعيل»[٣].

«وأبو محمّد الحسن العسكري ولده م ح م د رضي الله عنهما معلوم عند خاصّة خواصّ أصحابه، وثقات أهله. ثمّ ذكر قصّة حكيمة أُخت الإمام عليّ الهادي صلوات الله عليه وعمّة أبي محمّد الحسن

(١) خلاصة عبقات الأنوار: ٧٤/٤.

(٢) كشف الظنون: ١٢٦/٢.

(٣) خاتمة المستدرك: ٤٨٧/٤.

العسكري صلوات الله عليه ، وأورد حكاية ولادة الإمام الحجّة صلوات الله وسلامه عليه »[1].

ذكر في حاشية الكتاب كلاماً طويلاً في تضعيف ما نقله في المتن من حديث منسوب إلى ابن مسعود من أنّ النبيّ ﷺ قال عن المهدي عليه السلام : « يواطئ اسمه اسمي ، واسم أبيه اسم أبي » ، كما تطرّق أيضاً في الكتاب إلى كلامٍ مفصّل عن المهدي صلوات الله عليه ، ودولته ، وعلامات ظهوره ، وأنصاره ، وصلاة عيسى خلفه ، وغيره من الأخبار[2].

١١ ـ الحافظ أبو الفتح محمّد بن أبي الفوارس .

أ ـ ذكره الذهبي في دول الإسلام ، وأنّه مات سنة ٤١٢هـ .

ب ـ وكذلك جاء ذكره في كامل ابن الأثير في حوادث السنة ذاتها .

ج ـ وقد وصفه السيّد نعمان الآلوسي زاده في بعض مكاتيبه المطبوع مع كتابه الموسوم بجلاء العينين بقوله : « عالم الملوك ، وملك العلماء ، ومرجع الغني والصعلوك ، ومستند الفضلاء ، وارث علوم السلف الصالح ، وناشر لواء الحقّ من كلّ قول راجح ، كشّاف غوامض التأويل ... الخ » ، وبالغ في وصفه والثناء عليه[3].

(١ ـ ٣) كشف الأستار .

د ـ قال عنه الخطيب: «كان ذا حفظ ومعرفة وأمانة، وثقة، مشهوراً بالصلاح...»[١].

قال في أوّل أربعينه: «أخرج الرجال الثقات من قول النبيّ: **من حفظ من أُمّتي أربعين حديثاً كنت له شفيعاً**، ثمّ نسب إلى محمّد بن إدريس الشافعي ـ إمام الشافعيّة ـ أنّه قال: هي مناقب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ونسب إلى أحمد بن حنبل ـ إمام الحنابلة ـ تأييداً قاطعاً لمقولة الشافعي هذه، إلى أن قال: الحديث الرابع، وذكر سلسلة السند، وفيها الأئمّة من الرضا إلى مولانا أمير المؤمنين عليّ عليه وعليهم الصلاة والسلام، وأنّه قال: «قال لي أخي رسول الله صلى الله عليه وآله: **مَن أحبَّ أن يلقى الله عزّ وجلّ وهو مقبل عليه، غير معرض عنه، فليوالِ عليّاً** عليه السلام **...**»، وعدّد الأئمّة واحداً واحداً إلى أن قال: «**ومَن أحبَّ أن يلقى الله عزّ وجلّ وقد كمل إيمانه، وحَسُنَ إسلامه، فليوالِ ابنه صاحب الزمان المهدي، فهؤلاء مصابيح الدجى، وأئمّة الهدى، وأعلام التقى، فمن أحبّهم وتولّاهم كنت ضامناً له على الله الجنّة**»، انتهى[٢].

---

(١) تاريخ بغداد: ١/٣٧٠. سؤالات مزة: ٣٢، في مقدّمة المحقّق.

(٢) عبقات الأنوار: ١٢/٢٥٣ و ٢٥٤.

ولولا اعتقاده بصحّة الخبر وبمضمونه لما أودعه في أربعينه.

١٢ ـ أبو المجد عبدالحقّ الدهلوي البخاري (المتوفّى ١٠٥٢هـ)[1]: العارف، المحدّث، الفقيه، صاحب التصانيف الشائعة الكثيرة.

أ ـ قال العالم المعاصر الصديق حسن خان الهندي في كتابه أبجد العلوم، المطبوع سنة ١٢٩٥هـ: «الشيخ عبدالحقّ الدهلوي وهو المتضلّع من الكمال الصوري والمعنوي، رزق الشهرة قسطاً جزيلاً، وأثبت المؤرّخون ذكره إجمالاً وتفصيلاً، حفظ القرآن، وجلس على مسند الإفادة وهو ابن اثنتين وعشرين سنة...الخ»، وزاد في وصفه هناك.

ب ـ وذكره الشيخ عبدالقادر البدايوني المعاصر له في منتخب التواريخ وبالغ في مدحه، وذكر فضائله. وكذا مؤلّف منتخب اللباب المطبوع في كلكتّا. وكذا السيّد الممجّد حسّان الهند المولى غلام عليّ آزاد البلكرامي في مآثر الكرام في كلام طويل. وبالغ في

(١) الغدير: ١/١٤٠، وجاء في كتاب (هدية العارفين) / إسماعيل باشا البغدادي: ٥٠٣: «عبدالحقّ الدهلوي المحدّث الحنفي، بلغت تصانيفه مائة مجلّد، منها: أخبار الأخيار، زبدة الآثار في أخبار قطب الأخيار.

الإطراء عليه أيضاً في سبحة المرجان.

قال الصديق حسن خان في أبجد العلوم: «السيّد غلام علي آزاد ابن السيّد نوح، الحسيني نسباً، الواسطي حسباً، البلكرامي مولداً ومنشئاً، والحنفي مذهباً، الجشّي طريقة، والملقّب بحسّان الهند، وذكر شرحاً طويلاً في ترجمته، إلى أن قال: وله مصنّفات جليلة ممتعة مقبولة، منها: ضوء الدراري شرح صحيح البخاري، وعدّ منها سبحة المرجان وهو في آثار هندوستان ومآثر الكرام تاريخ بلكرام... الخ».

ومن مؤلّفاته جذب القلوب إلى ديار المحبوب، وهو تأريخ المدينة الطيّبة. فقال في رسالة له في المناقب وأحوال الأئمّة الأطهار عليهم السلام، وهي مذكورة في فهرست مؤلّفاته وأشار إليها في كتاب تحصيل الكمال على ما نقله عنه بعض الثقات الأعلام من المعاصرين رحمه الله، فقال فيه بعد ذكر أمير المؤمنين والحسنين والسجّاد والباقر والصادق عليهم السلام: وهؤلاء من أئمّة أهل البيت، وقع لهم ذكر في الكتاب، إلى أن قال: ولقد تشرّفنا بذكرهم جميعاً في رسالة منفردة... إلى آخره، فقال في تلك الرسالة:

«وأبو محمّد الحسن العسكري ولده م ح م د رضي الله عنهما معلوم عند خواصّ أصحابه وثقاته»، ثمّ نقل قصّة الولادة بالفارسيّة

على طبق ما مرّ عن فصل الخطاب للخواجة محمّد پارسا[1].

١٣ ـ السيّد جمال الدين عطاء الله ابن السيّد غياث الدين فضل الله ابن السيّد عبدالرحمن الشيرازي، المحدّث المعروف، صاحب كتاب روضة الأحباب الدائر بين أُولي الألباب، الذي عدّه القاضي حسين الدياربكري في أوّل تاريخ الخميس من الكتب المعتمدة، وفي كشف الظنون: «روضة الأحباب في سيرة النبيّ والأصحاب»، فارسي، لجلال الدين عطاء الله بن فضل الله الشيرازي النيسابوري، المتوفّى سنة ألف في مجلّدين...الخ»[2].

فإنّه ذكر الإمام الثاني عشر صلوات الله عليه وتأريخ ولادته ومكانها، واسم أُمّه، كما ذكر السرداب الشريف، وكلاماً طويلاً عنه عليه السلام باللغة الفارسيّة، إليك نصّ كلامه:

«كلام در بيان إمام دوازدهم م ح م د ابن الحسن عليهما السلام، تولّد همايون آن در درج ولايت و جوهر معدن هدايت به قول اكثر اهل روايت در منتصف شعبان سنه دويست و پنجاه در سامره اتّفاق افتاد، و گفته شده در بيست و سيّم از شهر رمضان دويست

(١) ينابيع المودّة لذي القربى / القندوزي: ٣/٣٠٤.

(٢) هدية العارفين: ١/٦٦٤. معجم المؤلّفين / عمر كحّالة: ٦/٣٨٥.

و پنجاه و هشت. وما در آن عالى گهر أُمّ ولد بود ، و مسماة بصيقل يا سوسن ، وقيل: نرجس و قيل حكيمه. و آن امام ذوى الاحترام در كنيت و نام با حضرت خير الأنام عليه و آله تحف الصلاة و السلام موافقت دارد ، و مهدى منتظر و الخلف الصالح و صاحب الزمان در القاب او منتظم است... الخ»[1].

أقول: وهذه الكلمات صريحة جدّاً في موافقة عقيدته بالإمام المهدي عليه السلام لعقائد الإماميّة.

١٤ ـ الحافظ أبو محمّد أحمد بن إبراهيم بن هاشم الطوسي البلاذُري ـ بفتح الباء الموحّدة وبعدها الألف وضمّ الذال وفي آخرها الراء ـ وهذه النسبة إلى البلاذُر.

أ ـ قال السمعاني في الأنساب الكبير: «المشهور بهذا الانتساب أبو محمّد أحمد بن إبراهيم بن هاشم المذكور الطوسي البلاذري الحافظ من أهل طوس، كان حافظاً، فهماً، عارفاً بالحديث، سمع بطوس... الخ»، حتّى قال:

«وأبو محمّد البلاذري الواعظ الطوسي كان واحد عصره في الحفظ والوعظ، ومن أحسن النّاس عِشرة، وأكثرهم فائدة، وكان يكثر

(١) كشف الأستار.

المقام بنيسابور...»، إلى أن قال: «وكان أبو عليّ الحافظ ومشايخنا يحضرون مجالسه، ويفرحون بما يذكره على الملأ من الأسانيد، ولم أرهم غمزوه قطّ في إسناد أو اسم أو حديث، وكتب بمكّة عن إمام أهل البيت عليه السلام أبي محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى الرضا عليهم السلام»[1].

ب ـ وذكره أبو الوليد الفقيه قائلاً: «كان أبو محمّد البلاذري يسمع كتاب الجهاد من محمّد بن محمّد بن إسحاق، وأُمّه عليلة بطوس...»[2]، إلى أن قال: «قال الحاكم: استشهد بالطّاهران سنة ٣٣٩هـ. فقال علّامة عصره الشاه ولي الله الدهلوي ـ والد عبدالعزيز المعروف بشاه صاحب التحفة الاثنا عشريّة في الردّ على الإماميّة ـ الذي وصفه ولده بقوله: خاتم العارفين، وقاصم المخالفين، سيّد المحدّثين، وسند المتكلّمين، حجّة الله على العالمين...الخ».

ج ـ في كتاب النزهة أنّ الوالد روى في كتاب المسلسلات المشهور بالفضل المبين: «قلت شافهني ابن عقلة بإجازة جميع ما يجوز له روايته ووجدت في مسلسلاته حديثاً مسلسلاً بانفراد كلّ راوٍ من رواته بصفة عظيمة تفرّد بها.

(١) و (٢) الأنساب / السمعاني: ١/٤٢٣.

قال ﷺ: «أخبرني فريد عصره الشيخ حسن بن عليّ العجمي... فأورد رواية مسلسلة»، إلى أن قال: «ثنا محمّد بن الحسن بن عليّ المحجوب، إمام عصره، ثنا الحسن بن عليّ، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي جدّه عليّ بن موسى الرضا عليهما السلام، ثنا موسى الكاظم، قال ثنا أبي جعفر الصادق، ثنا محمّد الباقر بن عليّ، ثنا أبي عليّ بن الحسين زين العابدين السجّاد، ثنا أبي الحسين سيّد الشهداء، ثنا أبي عليّ بن أبي طالب عليهما السلام سيّد الأولياء، قال: أخبرنا سيّد الأنبياء محمّد بن عبدالله ﷺ قال: أخبرني سيّد الملائكة جبرئيل، قال: قال الله تعالى سيّد السادات»[1]، وهي الرواية المعروفة عندنا بحديث السلسلة الذهبيّة.

د ـ وقال الشاه ولي الله المذكور أيضاً في رسالة النوادر من حديث سيّد الأوائل والأواخر ما لفظه: «حديث م ح م د بن الحسن الذي يعتقد الشيعة أنّه المهدي عن آبائه الكرام، وجدت في مسلسلات الشيخ محمّد بن عقلة المكّي عن الحسن العجيمي (ح) أخبرنا أبو طاهر أقوى أهل عصره سنداً إجازة لجميع ما تصحّ له روايته، قال: أخبرنا فريد عصره الشيخ حسن بن عليّ العجيمي...

---

(١) الجواهر السنيّة / الحرّ العاملي: ١٤٧.

إلى آخر ما تقدّم باختلاف يسير في تقديم بعض الألقاب وتـأخيره على الأسلمي. وعن السيوطي في رسالة التدريب، قال: وذكـر في شرح النخبة أنّ المسلسل بالحفّاظ ممّا يفيد العلم القطعي...الخ.

وقد عرفت ما ذكره السمعاني في حقّ البـلاذري فـلا مـوقع لما ذكره الجزري.

أقول: وروايته حديث السـلسلة الذهـبيّة عـن الإمـام الحـجّة صلوات الله عليه دليل بيّن على اعتقاده بولادته وحياته.

الدّرس الخامس

علماء السنّة والمهدي عليه السلام ـ ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

١٥ ـ الشيخ العالم الأديب الأوحد حجّة الإسلام أبو محمّد عبدالله بن أحمد بن محمّد بن الخشّاب، المذكور في تاريخ ابن خلّكان.

أ ـ قال ابن خلّكان بعد ترجمته له: «المعروف بابن الخشّاب البغدادي العالم المشهور في الأدب والنحو والتفسير والحديث والنسب والفرائض والحساب وحفظ القرآن العزيز بالقراءات الكثيرة، وكان متضلّعاً من العلوم، وله فيها اليد الطولى... الخ»[١].

ب ـ وقال عنه اليان سركيس: «...بن الخشّاب البغدادي

---

(١) كشف الأستار.

اللغوي النحوي المحدّث الإمام أبو محمّد... الخ»[1].

ج ـ وكذا ذكره السيوطي في طبقات النحاة، وبالغ في الثناء عليه في كتابه في تواريخ مواليد الأئمّة ووفياتهم عليهم السلام، وهو كتاب صغير معروف ينقل عنه ابن الصبّاغ المالكي في الفصول المهمّة، وعليّ بن عيسى الأربلي الموثّق المعتمد عند أهل السنّة في كتابه الموسوم بكشف الغمّة، روى حديثاً مسنداً عن الرضا عليه السلام أنّه قال: «الخلف الصالح من ولد أبي محمّد الحسن بن عليّ، وهو صاحب الزمان، وهو المهدي»[2].

وروى حديثاً آخر عن الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام: «الخلف الصالح من ولدي هو المهدي م ح م د، وكنيته أبو القاسم يخرج في آخر الزمان يقال لأُمّه صيقل»[3].

وقال: «وفي رواية أُخرى: بل أُمّه حكيمة، وفي رواية أُخرى ثالثة يقال لها نرجس، ويقال: بل سوسن، والله أعلم بذلك.

(١) معجم المطبوعات العربيّة: ٢/٢٠٢٦.

(٢) تاريخ مواليد الأئمّة (المجموعة) / ابن الخشّاب البغداد: ٤٤. بحار الأنوار: ٥١/٤٣. كشف الغمّة: ٣/٣٧٥.

(٣) ينابيع المودّة لذوي القربى / القندوزي: ٣/٣٩٢. كشف الغمّة / الإربلي: ٣/٣٧٥. بحار الأنوار: ٥١/٢٤.

يكنّى بأبي القاسم ، وهو ذو الاسمين ، خلف م ح م د يظهر في آخر الزمان على رأسه غمامة تظلّه من الشمس ، تدور معه حيث ما دار ، تنادي بصوت فصيح : هذا هو المهدي »[١].

١٦ ـ **شهاب الدين بن شمس الدين بن عمر الهندي** المعروف بملك العلماء ، صاحب التفسير الموسوم بالبحر الموّاج . قال في سبحة المرجان : مولانا القاضي شهاب الدين بن شمس الدين بن عمر الزاولي الدولتآبادي ، ولد القاضي بدولة آباد دهلي ، وتلمّذ على القاضي عبدالمقتدر الدهلوي ، ومولانا خواجكي الدهلوي ، ففاق أقرانه ، وسبق إخوانه ، وكان القاضي عبدالمقتدر يقول في حقّه : يأتيني من الطلبة من جلده علم ولحمه علم وعظمه لحم... إلى أن ذكر هجرته إلى جورنفور ، ولقّبه سلطانه بملك العلماء... وأطال في الثناء عليه[٢].

قال في كتاب المناقب ـ الموسوم بهداية السعداء ـ : « يقول أهل السنّة أنّ خلافة الخلفاء الأربعة ثابت بالنصّ ، كذا في عقيدة الحافظيّة .

(١) بحار الأنوار : ٢٤/٥١ . ينابيع المودّة لذوي القربى : ٣٩٢/٣ . مستدرك سفينة النجاة : ٢٠/٨ .

(٢) معجم المطبوعات العربيّة / إليان سركيس : ١٩٠/١ .

قال النبيّ ﷺ خلافتي ثلاثون سنة ، وقد تمّت بعليّ ، وكذلك خلافة الأئمّة الاثني عشر ، أوّلهم: الإمام عليّ كرّم الله وجهه ، وفي خلافته ورد حديث الخلافة ثلاثون سنة ، والثاني: الشاه حسن رضي الله عنه قال ﷺ: هذا ابني سيّد سيصلح بين المسلمين ، الثالث: الشاه حسين رضي الله عنه قال ﷺ: ابني سيّد ستقتله الباغية ، وتسعة من ولد الشاه حسين رضي الله عنه ، قال ﷺ: بعد الحسين بن عليّ كانوا من أبناءه تسعة أئمّة آخرهم القائم عليه السلام »[1].

وروى حديث اللوح المعروف عن جابر بن عبدالله الأنصاري.

ثمّ تكلّم عن سبب ترك الإمام زين العابدين صلوات الله عليه للخلافة وعدم المطالبة بها بكلام طويل ، ثمّ ذكر الأئمّة التسعة من ولد الحسين عليه السلام واحداً واحداً ، إلى أن قال: «والتّاسع الإمام حجّة الله القائم الإمام المهدي ابنه ، وهو غائب ، وله عمر طويل ، كما بين المؤمنين عيسى وإلياس وخضر ، وفي الكافرين الدجّال والسامريّ... الخ»[2].

١٧ ـ الشيخ العالم المحدّث عليّ المتّقي بن حسام الدين بن القاضي عبدالملك بن قاضي خان القرشي، من كبار العلماء ،

---

(١) و (٢) كشف الأستار.

وقد مدحوه في التراجم ووصفوه بكلّ جميل.

أ ـ قال الشيخ عبدالقادر ابن الشيخ عبدالله في النور السافر عن أخبار القرن العاشر: «في ليلة الثلاثاء وقت السحر توفّي العالم الصالح الولي الشهيد العارف بالله تعالى علي المتّقي... إلى أن قال: وكان من العلماء العاملين وعباد الله الصالحين على جانب عظيم من الورع والتقوى والاجتهاد في العبادة ورفض السوي، وله مصنّفات عديدة.

وذكر شرحاً في رياضته في الأكل والنوم وعزلته عن النّاس... إلى أن قال: ومؤلّفاته كثيرة نحو مائة مؤلّف ما بين صغير وكبير ومحاسنه جمّة ومناقبه ضخمة، وقد أفردها العلّامة عبدالقادر بن أحمد الفاكهي، في تأليف لطيف سمّاه القول النقي في مناقب المتّقي، ونقل[1] عنه قال: ما اجتمع به أحد من العارفين أو العلماء العاملين إلّا أثنوا عليه ثناءً بليغاً كشيخنا تاج العارفين أبي الحسن العسكري، وشيخنا الفقيه العارف الزاهد الوجيه العمودي وشيخنا إمام الحرمين الشهاب ابن حجر الشافعي، وصاحبنا فقيه مصر شمس الدين الرملي الأنصاري، وشيخنا فصيح علماء عصره شمس البكري، ولكلّ من هؤلاء الجلّة عندي ما دلّ على كمال مدحه شيخنا المتّقي بحسن

---

(١) الغدير: ١/١٣٥. كشف الأستار.

استقامته... الخ»[١].

ب ـ وذكره الشعراني في لواقح الأخيار بالثناء والتجليل.

ج ـ وبالغ في مدحه أيضاً محمّدطاهر الكجراتي في خطبة كتابه مجمع البحار.

د ـ وذكره حسّان الهندي غلام عليّ آزاد في سبحة المرجان، وأطال الكلام فيه، وقال: وكان الشيخ ابن حجر صاحب الصواعق المحرقة أُستاذاً للمتّقي، وفي الآخر تلمّذ على المتّقي ولبس الخرقة منه... الخ[٢].

هـ ـ وذكره أيضاً الشيخ عبدالحقّ ابن سيف الدين الدهلوي البخاري، وأثنى عليه ثناءاً بليغاً.

ومن مؤلّفاته المعروفة كنز العمّال، وتبويب جامع الصغير للسيوطي على أبواب الفقه، ورتّب جامع الجوامع أيضاً... الخ[٣].

قال في المرقاة شرح المشكاة بعد ذكر حديث اثني عشريّة الخلفاء، قلت: وقد حمل الشيعة الاثني عشريّة على أنّهم من أهل النبوّة متوالية، أعمّ من أنّ لهم خلافة حقيقيّة يعني ظاهراً، أو استحقاقاً، فأوّلهم عليّ...، وذكر الأئمّة إلى القائم صلوات الله عليهم أجمعين،

(١ ـ ٣) كشف الأستار.

ثمّ قال: على ما ذكرهم زبدة الأولياء خواجه محمّد پارسا في كتاب فصل الخطاب مفصّلة، وتبعه مولانا نور الدين عبدالرحمن الجامي في أواخر شواهد النبوّة، وذكرا فضائلهم، ومناقبهم وكراماتهم مجملة، وفيه ردّ على الروافض، حيث يظنّون بأهل السُّنّة أنّهم يبغضون أهل البيت باعتقادهم الفاسد، ووهمهم الكاسد، انتهى[1].

وقال أيضاً في كتابه: البرهان في علامات مهدي آخر الزمان: عن أبي عبدالله الحسين بن عليّ عليهما السلام، قال: «لصاحب هذا الأمر ـ يعني المهدي ـ غيبتان إحداهما تطول حتّى يقول بعضهم: مات، وبعضهم: ذهب، لا يطّلع على موضعه أحد من وليّ ولا غيره، إلّا المولى الذي يلي أمره»[2].

وأورد رواية أُخرى في الإمام المهدي صلوات الله عليه عن الإمام الباقر عليه السلام.

١٨ ـ العالم المعروف أبو الخير فضل الله بن أبي محمّد روزبهان بن محمّد بن فضل الله بن محمّد بن إسماعيل بن عليّ، الأنصاري أصلاً وتباراً، الخنجي محتداً، الشيرازي مولداً،

(١) كشف الأستار.

(٢) الغنية / الشيخ الطوسي: ١٦١. بحار الأنوار: ٥٢/١٥٢. و: ٥٣/٣٢.

الاصبهاني داراً، المدني موتاً وإقباراً، على ما في مقدّمة شرح الشمائل وقد اشتهر بفضل بن روزبهان، شارح الشمائل للترمذي.

وهو الذي تصدّى للردّ على كتاب نهج الحقّ للعلّامة الحلّي حسن بن يوسف بن المطهّر، وسمّاه: «إبطال الباطل»، الذي برز القاضي الشهيد التستري نوّر الله مضجعه بنقضه بكتاب سمّاه إحقاق الحقّ.

قال بعد قول العلّامة أعلى الله مقامه الشريف: المطلب الثاني في زوجته وأولاده ﷺ: كانت فاطمة سيّدة نساء العالمين عليها السلام زوجته، وبعد أن ساق بعض فضائلها وفضائل الأئمّة من ولدها عليها وعليهم السلام، أقول: «والقول للفضل بن رزوبهان»: ما ذكر من فضائل فاطمة صلوات الله على أبيها وعليها وعلى سائر آل محمّد والسلام، أمر لا ينكر، فإنّ الإنكار على البحر برحمته، وعليّ البرّ بسعته، وعلى الشمس بنورها، وعلى الأنوار بظهورها، وعلى السحاب بجوده، وعلى الملك بسجوده، إنكار لا يزيد المنكر إلّا الاستهزاء به، ومن هو قادر على أن ينكر جماعة هم أهل السداد، وخزّان معدن النبوّة، وحفّاظ آداب الفتوة صلوات الله وسلامه عليهم، ونعم ما قلت فيهم منظوماً:

سلام على المصطفى المجتبى ... سلام على السيّد المرتضى

سلام على ستّنا فاطمة ... من اختارها الله خير النسا

سـلام عـلى المسك أنـفاسه　　　على الحسـن الألمعي الرضـا
سلام على الأورعـي الحسـين　　　شهـيد بـرى جسـمه كـربلا
سـلام عـلى سيّد العـابدين　　　عـليّ بـن الحسـين المجـتبى
سـلام عـلى البـاقر المـهتدي　　　سلام عـلى الصـادق المـقتدى
سلام عـلى الكـاظم المـمتحن　　　رضيٌّ السـجايا إمـام التـق
سـلام عـلى الثـامن المـؤتمن　　　عـليّ الرضـا سـيّد الأصـفيا
سـلام عـلى المـتّقي التـقيّ　　　محـمّد الطـيّب المـرتجى
سـلام عـلى الأريحـي النـقيّ　　　عـليّ المكـرّم هـادي الورى
سلام عـلى السـيّد العسكـري　　　إمـام يجـهز جـيش الصـفا
سـلام عـلى القـائم المـنتظر　　　أبي القاسم العُـرم نـور الهـدى
سـيطلع كـالشمس في غـاسقٍ　　　يـنجيه مـن سـيفه المـنتقى
ترى يمـلأ الأرض مـن عـدله　　　كما ملئت جور أهـل الهـوى
سـلام عـليه وآبـائه　　　وأنـصاره مـا تـدوم السما[1]

فنصّ في هذه الأبيات من غير تردّد أنّ المهدي الموعود هو الثاني عشر من هؤلاء الأئمّة عليهم السلام.

١٩ ـ الناصر لدين الله أحمد بن المستضيء بنور الله من خلفاء

---

(١) مقالات وگفتارها (مسجد انگجى تبريز): ٢٤٩. كشف الأستار.

العبّاسيّين، وهو الذي أمر بعمارة السرداب وجعله على الصفة التي فيه شبّاكاً من خشب ساج منقوش عليه: «بسم الله الرحمن الرحيم ﴿**قُل لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ**﴾(١). هذا ما أمر بعمله سيّدنا ومولانا الإمام المفترض الطاعة على جميع الأنام أبو العبّاس أحمد الناصر لدين الله أمير المؤمنين، وخليفة ربّ العالمين، الذي طبّق البلاد إحسانه وعدله، وعمّ البلاد رأفته وفضله، قرّب الله أوامره الشريفة باستمرار النُّجح والنشر، وناطها بالتأييد والنصر،...» إلى أن قال: «بتولّي المملوك معدّ بن الحسين بن معدّ موسوي...» إلى قوله: «من سنة ستّة وستمائة الهلاليّة، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلّى الله على سيّدنا خاتم النبيّين، وعلى آله الطاهرين وعترته وسلّم تسليماً».

ونقّش أيضاً في الخشب الساج داخل الصفة في دابر الحائط: «بسم الله الرحمن الرحيم، محمّد رسول الله، أمير المؤمنين عليّ وليّ الله، فاطمة، الحسن بن عليّ، الحسين بن عليّ، عليّ بن الحسين، محمّد بن عليّ، جعفر بن محمّد، موسى بن جعفر، عليّ بن موسى، محمّد بن

---

(١) سورة الشورى: الآية ٢٣.

عليّ، عليّ بن محمّد، الحسن بن عليّ، القائم بالحقّ عليهم السلام، هذا عمل عليّ بن محمّد وليّ آل محمّد رحمه الله»[١].

ولولا اعتقاد الناصر بانتساب السرداب إلى المهدي عليه السلام بكونه محلّ ولادته أو موضع غيبته أو مقام بروز كرامته، لا مكان إقامته في طول غيبته كما نسبه بعض من لا خبرة له إلى الإماميّة، وليس في كتبهم قديماً وحديثاً منه أثر أصلاً؛ لما أمر بعمارته وتزيينه، ولو كانت كلمات علماء عصره متّفقة على نفيه وعدم ولادته لكان إقدامه بحسب العادة صعباً ممتنعاً، فلا محالة فيهم من وافقه في معتقده الموافق لمعتقد جملة ممّن سبقت إليهم الإشارة، وهو المطلوب، وإنّما أدخلنا الناصر في سلك هؤلاء لاختياره عن أقرانه بالفضل والعلم، وعداده من المحدّثين، فقد روى عنه ابن سكينة وابن الأخضر وابن النجّار وابن الدامغاني.

٢٠ ـ العالم العابد العارف الورع البارع الألمعي الشيخ سليمان ابن خواجة كلان الحسين القندوزي البلخي، صاحب كتاب ينابيع المودّة، فقد بالغ فيه في إثبات كون المهدي هو الحجّة بن الحسن العسكري عليهما السلام، وعقد لذلك أبواباً، وكان حنفي المذهب،

---

(١) الكنى والألقاب / الشيخ عبّاس القمّي: ٣/٢٣٥ و ٢٣٦. كشف الأستار.

صوفي المشرب، جامعاً للشريعة والطريقة، مدرّساً مرشداً في المدرسة والخانقاه[1].

٢١ ـ العارف المشهور شيخ الإسلام أحمد الجامي.

ذكره صاحب الينابيع، ونسب إلى عبدالرحمن الجامي في كتابه النفحات مدحاً طويلاً له، وثناءً جزيلاً عليه..، ثمّ قال في الينابيع: ومن كلماته قدّس الله أسراره، ووهب لنا من فيوضاته وبركاته بالفارسيّة:

من ز مهر حيدرم هر لحظه اندر دل صفاست

همچو يک مهدى سپهسالار در عالم كجاست؟[2]

٢٢ ـ صلاح الدين الصفدي.

قال في الينابيع: قال الشيخ الكبير العارف بأسرار الحروف، صلاح الدين الصفدي في شرح الدائرة: «إنّ المهدي الموعود هو الإمام الثاني عشر من الأئمّة، أوّلهم سيّدنا عليّ، وآخرهم المهدي عليهم السلام ونفعنا الله بهم»[3].

---

(١) جاء ذلك في كتابه ينابيع المودّة لذوي القربى: ٣/٢٢٥ إلى آخر الكتاب.

(٢) ينابيع المودّة: ٣/٣٤٩.

(٣) المصدر المتقدّم: ٣٤٧.

٢٣ ـ بعض المصريّين من مشايخ الشيخ العارف الشيخ إبراهيم القادري الحلبي.

قال في ينابيع المودّة: وكان الشيخ إبراهيم في طريقة القادريّة، ومن كبار مشايخ حلب الشهباء المحروسة، نفعنا الله من فيضه.

وقال صاحب الينابيع: قال لي الشيخ عبداللطيف الحلبي سنة ألف ومائتين وثلاث وسبعين أنّ أبي الشيخ إبراهيم ﷺ قال: سمعت بعض مشايخي من مشايخ مصر يقول: بايعنا الإمام المهدي عليه السلام، انتهى(١).

٢٤ ـ الشيخ عبدالرحمن البسطامي(٢).

قال في الينابيع: قال الشيخ الكبير عبدالرحمن البسطامي صاحب

---

(١) ينابيع المودّة: ٣٤٦.

(٢) عبدالرحمن بن محمّد بن عليّ بن أحمد بن محمّد، الأنطاكي، الحنفي، نزيل بروسه، عالم مشارك في أنواع من العلوم في الحديث والتفسير والفقه والتاريخ، وخواص الحروف والتصوّف. ولد بانطاكية، وأقام بالقاهرة وببروسه إلى أن توفّي. من مؤلّفاته الكثيرة: نظم السلوك في تواريخ الخلفاء والملوك، لوامع أنوار القلوب وجوامع أسرار الغيوب في علم الحروف، الفوايح المسكيّة في الفواتح المكيّة، درّ الأفكار في معرفة أوقات الليل والنهار، وغيرها من الكتب، توفّي سنة ٨٥٨هـ ـ معجم المؤلّفين: ٥/ ١٨٤.

كتاب دُرّة المعارف قدّس الله سرّه، وأفاض علينا فتوحه وغوامض علومه:

ويظهر ميم المجد من آل محمّد
ويظهر عدل الله في النّاس أوّلا
كما قد روينا عن عليّ الرضا
وفي كنز علم الحرف أضحى محصّلا(١)

وقال أيضاً:

ويخرج حرف الميم من بعد شينه
بمكّة نحو البيت بالنصر قد علا
فهذا هو المهدي بالحقّ ظاهر
سيأتي من الرحمن مرسلا

وأشار بقوله: روينا، إلى ما رواه الشيخ المحدّث الفقيه محمّد بن إبراهيم الجويني الحمويني الشافعيّ في كتابه فرائد السمطين بإسناده عن أحمد بن زياد، عن دعبل بن عليّ الخزاعي، قال: أنشدت قصيدتي لمولاي الإمام عليّ الرضا عليه السلام أوّلها:

مدارس آيات خلت من تلاوة ومنزل وحي مقفر العرصات

---

(١) ينابيع المودّة: ٣/٣٣٧.

إلى أن قال دعبل: ثمّ قرأت بواقي القصيدة عنده، فلمّا انتهيت إلى قولي:

خروج إمام لا محالة واقعٌ   يقوم على اسم الله والبركاتِ
يميّز فينا كلّ حقٍّ وباطلٍ   ويجزي على النعماء والنقماتِ

بكى الرضا بكاءاً شديداً، ثمّ قال: يا دعبل، نطق روح القدس بلسانك، أتعرف من هذا الإمام؟ قلت: لا، إلّا إنّي سمعت بخروج إمام منكم يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، فقال: إنّ الإمام بعدي ابني محمّد، وبعد محمّد ابنه عليّ، وبعد عليّ ابنه الحسن، وبعد الحسن ابنه الحجّة القائم، وهو المنتظر في غيبته، المطاع في ظهوره... الخ[1].

(١) شرح الأخبار / القاضي النعمان المغربي: ٣٥٢/٣. مدينة المعاجز: ١٨٩/٧.

الدّرس السادس

علماء السنّة والمهدي عليه السلام ـ ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٥ ـ المولوي عليّ أكبر بن أسد الله المؤودي من متأخّري علماء الهند، قال في كتاب المكاشفات الذي جعله كالحواشي على كتاب النفحات للمولى عبدالرحمن الجامي قال في حاشية ترجمة عليّ بن سهل بن الأزهر الإصبهاني:

«ولقد قالوا إنّ عدم الخطأ في الحكم مخصوص بالأنبياء آكد الخصوصيّة والشيخ ﷺ يخالفهم في ذلك لحديث ورد في شأن الإمام المهدي الموعود على جدّه وعليه الصلاة والسلام، كما ذكر ذلك صاحب اليواقيت عنه حيث قال: صرّح الشيخ ﷺ في الفتوحات بأنّ الإمام المهدي يحكم بما ألقى عليه ملك الإلهام من الشريعة، وذلك أنّه يلهمه الشرع المحمّدي فيحكم به كما أشار إليه حديث

المهدي عليه السلام أنّه يقفو أثري ولا يخطئ ، فعرّفنا صلى الله عليه وآله أنّه متّبع لا مبتدع ، وأنّه معصوم في حكمه ؛ إذ لا معنى للمعصوم في الحكم إلّا أنّه لا يخطئ ، وحكم رسول الله صلى الله عليه وآله لا يخطئ ، فإنّه لا ينطق عن الهوى إن هو إلّا وحيٌ يوحى ، وقد أخبر عن المهدي أنّه لا يخطئ وجعله ملحقاً بالأنبياء في ذلك الحكم... الخ».

ثمّ تكلّم عن عصمة الأنبياء عليهم السلام في المبحث الحادي والثلاثين ، حتّى تكلّم في المبحث الخامس والثلاثين عن القطب وعلاماته ، وعدّها خمس عشرة علامة ، وهي أن يمدّ بمدد العصمة والرحمة والخلافة والنيابة ومدد حملة العرش ويكشف له عن حقيقة الذات وإحاطة الصفات... الخ».

إلى أن قال : «فبهذا صحّ مذهب من ذهب إلى كون غير النبيّ صلى الله عليه وآله معصوماً...» إلى أن قال :

«فإنّ الحكم بكون المهدي الموعود عليه السلام موجوداً ، وهو كان قطباً بعد أبيه الحسن العسكري عليهما السلام كما كان قطباً بعد أبيه إلى الإمام عليّ بن أبي طالب كرّمنا الله بوجوههم يشير صحّة حصر تلك الرتبة في وجوداتهم من حين كان القطبيّة في وجود جدّه عليّ بن أبي طالب عليه السلام إلى أن تتمّ فيه ، لا قبل ذلك ، فكلّ قطب فرد يكون على تلك الرتبة نيابة عنه لغيبوبته من أعين العوام

والخواصّ ، لا عن أعين أخصّ الخواصّ ... الخ »[١].

قال الشيخ عبدالوهاب الشعراني في المبحث الخامس والستّين: قال الشيخ تقيّ الدين بن أبي المنصور في عقيدته بعد ذكر تعيين السنين للقيامة:

« فهناك يترقّب خروج المهدي عليه السلام ، وهو من أولاد الإمام الحسن العسكري عليه السلام ... الخ »[٢].

٢٦ ـ **العارف عبدالرحمن** من مشايخ الصوفيّة صاحب كتاب مرآة الأسرار الذي ينقل عنه الشاه وليّ الله الدهلوي والد الشاه صاحب عبدالعزيز ، صاحب التحفة الاثني عشريّة في كتاب الانتباه في سلاسل أولياء الله وأسانيد وارثي رسول الله صلى الله عليه وآله ، قال في الكتاب الذي ألّفه بالفارسيّة المذكور:

« ذكر آن آفتاب دين و دولت آن هادی جميع ملّت و دولت آن قائم مقام پاک احمدی امام بر حقّ ابوالقاسم م ح م د بن الحسن المهدی عليه السلام وی امام دوازدهم است از ائمّهٔ اهل بيت ، مادرش امّ ولد بود ، نرجس نام داشت ، ولادتش شب جمعه پانزدهم ماه رمضان سنه خمس و خمسين ومائتين ، و به روايت شواهد النبوّه

(١) و (٢) كشف الأستار.

بتاريخ ثلاث و عشرين شهر رمضان سنه ثمان و خمسين در سرّ من رآى عرف سامره واقع شد...»(١).

ثمّ ذكر جملة من أوصافه عليه السلام، وأنّه تقلّد الإمامة في الخامسة من عمره، كما بعث يحيى عليه السلام بالنبوّة في طفولته وعيسى بن مريم عليهما السلام في المهد صبيّاً... الخ.

ثمّ نقل أقوالاً مفصّلة عن ابن عربي وعبدالرحمن الجامي في شأن الامام المهدي عليه السلام وقيامه ودولته وغيبته مؤيّداً ذلك كلّه.

٢٧ ـ **القطب المدار** الذي كتب عبدالرحمن الصوفي كتاب مرآة الأسرار لأجله، وذكر أحواله فيه، فمدحه وأثنى عليه مفصّلاً، وذكر رؤيته ورياضته بالنجف الأشرف عند قبر مولانا أمير المؤمنين صلوات الله عليه، ولقاءه بالإمام الحجّة بن الحسن

(١) ترجمة نصّيّة لكلامه: «ذكر شمس الدين والدولة، ذلك الهادي لكافّة الملّة والدولة، ذلك القائم مقام الطهر الأحمدي، الإمام بالحقّ أبي القاسم م ح م د بن الحسن المهدي عجّل الله فرجه، هو الإمام الثاني عشر من أئمّة أهل البيت، أمّه أمّ ولدٍ، اسمها نرجس، كانت ولادته ليلة الجمعة الخامس عشر من شهر رمضان سنة خمس وخمسين ومائتين، وبرواية شواهد النبوّة بتاريخ ثلاث وعشرين من شهر رمضان سنة ثمان وخمسين في سُرّ مَنْ رآى الذي عُرف بسامرّاء... الخ».

المهدي صلوات الله عليه[١].

٢٨ ـ الفاضل القاضي جواد الساباطي.

وكان نصرانيّاً فأسلم، وهو من أهل السنّة والجماعة، وألّف كتاباً في إثبات حقّيّة الإسلام سمّاهُ البراهين الساباطيّة، وهو ردّ على النصرانيّة والنصارى، ونقل فيه من كتاب شعيا: انـذر بـرشل كـم فورت اراداوات آن ذى ستم آن جيسى اندرا برن شل كرداوت آن هر زوقس اندزى سيرت آف و زدم اند اندر ستيزنک اندژى... الخ».

وترجمته بالعربيّة: «وستخرج من قنس الأسى ينبت من عروقه غصن وستستقرّ عليه روح الربّ، أعني روح الحكمة والمعرفة، وروح الشورى والعدل وروح العلم وخشية الله، ويجعله ذا فكرة وقّادة مستقيماً في خشية الربّ فلا يقضي كذا بلجامات الوجوه ولا يدين بالسمع»[٢].

ثمّ ذكر تأويل اليهود والنصارى هذا الكلام، وردّه، وقال: «فيكون المنصوص عليه هو المهدي ﷺ بعينه بصريح قوله، ولا يدين بمجرّد السمع؛ لأنّ المسلمين أجمعوا على أنّه ﷺ لا يحكم بمجرّد السمع والحاضر، بل لا يلاحظ إلّا الباطن، ولم يتّفق ذلك لأحدٍ

---

(١) و (٢) كشف الأستار.

من الأنبياء والأوصياء».

إلى أن قال: «وقد اختلف المسلمون في المهدي ﷺ، فقال أصحابنا من أهل السنّة والجماعة أنّه رجل من أولاد فاطمة يكون اسمه محمّداً واسم أبيه عبدالله، وأُمّه آمنة، وقال الإماميّون: بل إنّه هو محمّد بن الحسن العسكري رضي الله عنهما، وكان قد تولّد سنة ٢٥٥ من فتاة للحسن العسكري ﷺ اسمها نرجس في سرّ من رآى بزمن المعتمد ثمّ غاب سنة ثمّ ظهر، ثمّ غاب، وهي الغيبة الكبرى، ولا يؤب بعدها إلّا إذا شاء الله، ولمّا كان قولهم أقرب لتناول هذا النصّ، وكان غرضي الذبّ عن ملّة محمّد ﷺ مع قطع النظر عن التعصّب في المذهب ذكرت لك مطابقة ما يدّعيه الإماميّون مع هذا النصّ»[1]، انتهى.

٢٩ ـ الشيخ العارف سعدالدين محمّد بن المؤيّد بن أبي الحسين بن محمّد بن حمويه، المعروف بالشيخ سعد الدين الحموي خليفة نجم الدين الكبرى، وقد ألّف كتاباً مفرداً في حالاته وصفاته ﷺ، ووافق الإماميّة كما نقله عنه عبدالرحمن الصوفي في مرآة الأسرار.

وقال المولى عزيز الدين عمر بن محمّد بن أحمد النسفي المعروف،

(١) كشف الأستار.

صاحب كتاب العقائد المعروف بالعقائد النسفيّة في رسالته في تحقيق النبوّة والولاية: قال الشيخ سعدالدين الحموي: «إنّه لم يكن الوليّ قبل محمّد ﷺ في الأديان السابقة، ولا إسم الوليّ، وإن كان في كلّ دين صاحب شريعة، والذين كانوا يدعون النّاس إلى دينه كانوا يسمّون بالنبيّ، فكان في دين آدم أنبياء يدعون الخلائق إلى دينه، وكذا في دين موسى وفي دين عيسى وفي دين إبراهيم عليهم السلام، ولمّا بلغت النوبة إلى نبيّنا ﷺ، قال: لا نبيّ بعدي يدعو النّاس إلى ديني والذين يأتون بعدي ويتّبعوني يسمّون بالأولياء، وهؤلاء الأولياء يدعون الخلق إلى ديني، واسم الوليّ ظهر في ديني، والله تعالى جعل اثني عشر نفساً في دين محمّد ﷺ نوّابه، والعلماء ورثة الأنبياء قال في حقّه... الخ»(١).

٣٠ ـ الشيخ العارف المتألّه عامر بن عامر البصري، المتوطّن في سواين الروم، صاحب القصيدة التائيّة الطويلة المسمّاة بذات الأنوار، التي بارى بها أبا حفص عمر بن الفارض المغربي الأندلسي في قصيدته التائيّة، وهي في المعارف والأسرار والحكم والآداب،

(١) هذا ترجمة كلامه من الفارسيّة، وأمّا النصّ الفارسي فقد أورده القندوزي في الينابيع: ٣/٣٥٢.

مشتملة على اثني عشر نوراً، فقال في النور التاسع في معرفة صاحب الوقت ذاته وقت ظهوره:

إمام الهدى حتّى متى أنت غائب ... فمنّ علينا يا أبانا بأوبةٍ
تراءت لنا رايات جيشك قادماً ... ففاحت لنا منها روايح مسكة
وبشرت الدنيا بذلك فاغتدت ... مباسمها سفرة عن مسرّة
مللنا وطال الانتظار فجُدْلنا ... بربّك يا قطب الوجود بلقية

إلى أن قال:

فعجّل لنا حتّى نراك فلذّة ... المحبّ لقا محبوبه بعد غيبة
زرعت بذور العلم فيَّ مريرة ... فجاءت كما تهوى بأينع خُضرة
وريّع منها كلّما كان راكباً ... فقد عطشت فامدد قواها بسقية
ولم يروها إلّا لقاك فجُدْبه ... ولو شربت ماء الفرات ودجلة

٣١ـ الشيخ الفاضل العارف أبو المعالي صدرالدين القونوي، المستغني عن نقل مناقبه وفضائله بما في التراجم، نقل عنه صاحب ينابيع المودّة قصيدة في مدح الإمام المهدي صلوات الله وسلامه عليه:

يقوم بأمرالله في الأرض ظاهراً
على رغم شيطانين يمحق للكفر
يؤيّد شرع المصطفى وهو ختمه
ويمتدّ من ميمٍ بأحكامها يدري

ومــــدّته مــيقات مــوسى وجــنده
خيار الورى في الوقت يخلو عن الحــصر
عــــلى يــده محــق اللــئام جمــيعهم
لســيف قــويّ المــتن عــلّك أن تــدري

الخ تلك القصيدة.

ثمّ قال: وقد قال الشيخ صدرالديـن لتـلاميذه في وصـايـاه: إنّ الكتب التي كانت لي من كتب الطبّ وكتب الحكماء وكتب الفـلاسفة بيعوها وتصدّقوا ثمنها للـفقراء، وأمّـا كـتب الـتفاسير والأحـاديث والتـصوّف فـاحفظوها في دار الكـتب، واقـرأوا كـلمة التـوحيد «لا إلــه إلّا الله» سـبعين ألف مـرّة ليـلة الأُولى بحـضور القـلب، وبلّغوا منّي سلاماً إلى المهدي عليه السلام، انتهى.

ويعضده أنّه كان على طريقة الشيخ محيي الدين ومتّبعاً آثاره، وفي النفحات لعبدالرحمن الجامي في ترجمته: أنّه كان نقّاد كلام الشيخ.

٣٢ ـ شيخ مشايخ الصوفيّة المولى جـلال الديـن الرومـي، صاحب كتاب المثنوي المعروف، وهو ديوان شعر عرفاني أخـلاقي مفصّل باللغة الفارسيّة، قال في قصيدة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام أوّلها:

اى سرور مــردان عــلى　　　مستان سـلامت مـى‌كنند

وعدّ الأئمّة من ولده عليه وعليهم السلام إلى أن قال:

به امير دين هادی بگو　　با عسکری مهدی بگو

با آن ولی مهدی بگو　　مستان سلامت می‌کنند

٣٣ ـ الشيخ العارف محمّد، الشهير بشيخ عطّار، صاحب الدواوين المعروفة، وقد صرّح المولوي عبدالعزيز الدهلوي المعروف بشاه صاحب في الباب الحادي عشر من كتابه الموسوم بالتحفة الاثني عشريّة: أنّ الشيخ العطّار من الأكابر المقبولين عند أهل السنّة، ومن الأعاظم الذين بناء عملهم في الشريعة والطريقة على مذهب أهل السنّة من القرن إلى القدم. وقد جاء في نفحات الجامي شيء كثير من مناقبه.

قال في قصيدة له في كتابه مظهر الصفات، على ما نقله عنه صاحب ينابيع المودّة:

صدهزاران اوليا روی زمين　　از خدا خواهند مهدی را يقين

يا الهی مهديم از غيب آر　　تا جهان عدل گردد آشكار

٣٤ ـ شمس الدين التبريزي، على ما نسبه إليه صاحب ينابيع المودّة، وقال: «ذكره في أشعاره»، ولم يذكر شيئاً منها.

٣٥ ـ السيّد نعمة الله الوليّ، على ما نسبه إليه صاحب الينابيع.

٣٦ ـ السيّد النسيمي.

قال في الينابيع بعد ذكر هؤلاء وغيرهم من أهل العرفان: ذكروا في أشعارهم في مدائح أئمّة أهل البيت الطيّبين ﴿عليهم السلام﴾ مدح المهدي في آخرهم متّصلاً بهم، فهذه أدلّة على أنّ المهدي ﴿عليه السلام﴾ ولد أوّلاً ﴿عليه السلام﴾ ومن تتبّع آثار هؤلاء الكاملين العارفين يجد الأمر واضحاً عيّناً.

٣٧ ـ العالم العارف الكامل السيّد عليّ بن شهاب الدين الهمداني، الذي ذكروا في ترجمته أنّه وصل إلى خدمة أربعمائة من الأولياء، وبالغ في مدحه عبدالرحمن الجامي في كتابه نفحات الأنس، ومحمّد بن سليمان الكفوي في أعلام الأخيار، وحسين بن معين الدين المبيدي في الفواتح، وغيرهم، صرّح بذلك في المودّة العاشرة من كتابه الموسوم بالمودّة في القربى.

٣٨ ـ الفاضل البارع عبدالله بن محمّد المطيري شهرةً، المدّني حالاً، الشافعي مذهباً، الأشعري اعتقاداً، والنقشبندي طريقة، في كتابه الرياض الزاهرة في فضل آل بيت النبيّ وعترته الطاهرة صلوات الله عليهم، صدّر كتابه هذا بذكر تمام رسالة: إحياء الميت بفضائل أهل البيت ﴿عليهم السلام﴾ للإمام جلال الدين السيوطي،

وهي تشتمل على ستّين حديثاً فتمّمها وأنهاها إلى مائة وواحد وخمسين، وروى في الحديث الأخير: إنّ من ذرّيّة الحسين بن عليّ ﷺ المهدي المبعوث في آخر الزمان.

ثمّ ذكر شيئاً عن نسل الحسين وذرّيّته صلوات الله عليه وفضائلهم.. الخ، وساق أسامي الأئمّة، ثمّ قال: الحادي عشر ابنه الحسن العسكري ﷺ، الثاني عشر ابنه محمّد القائم المهدي ﷺ، وقد سبق النصّ عليه في ملّة الإسلام من النبيّ محمّد ﷺ، وكذا من جدّه عليّ بن أبي طالب ﷺ، ومن بقيّة آبائه أهل الشرف والمراتب، وهو صاحب السيف القائم المنتظر كما ورد ذلك في صحيح الخبر، وله قبل قيامه غيبتان... الخ.

٣٩ ـ شيخ الإسلام والبحر الطمطام، ومرجع الأولياء الكرام، أبو المعالي محمّد سراج الدين الرفاعي، ثمّ المخزومي الشريف الكبير، فقد ذكر في كتاب صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطميّة الأخيار في ترجمة أبي الحسن الهادي ﷺ ما لفظه:

«أمّا الإمام عليّ الهادي ابن الإمام محمّد الجواد ﷺ، ولقبه النقيّ، والعالم، والفقيه، والأمير، والدليل، والعسكري، والنجيب، ولد في المدينة سنة اثني عشر ومائتين من الهجرة، وتوفّي شهيداً بالسمّ

في خلافة المعتزّ العبّاسي يوم الاثنين... إلى أن قال: فأمّا الحسن العسكري فأعقب صاحب السرداب الحجّة المنتظر وليّ الله الإمام محمّد المهدي عليه السلام ، فأمّا محمّد فلم يذكر له ذيل... الخ».

٤٠ ـ علّامة زمانه، وفريد أوانه الشيخ محمّد الصبّان المصري، كذا وصفه في الينابيع ، صرّح بذلك في إسعاف الراغبين المطبوع بمصر.

أضف إلى ذلك أخطب خطباء خوارزم ، فإنّه ذكر في مناقبه من الأحاديث ما هو صريح في الدلالة على هذا القول ، ومجرّد ذكر الخبر في الكتاب وإن لم يكن دالّاً على كون مؤلّفه معتقداً بمضمونه إلّا أنّ بعض القرائن تشهد عليه كمطابقته لعنوان الباب الذي هو فيه ، فإنّ العلماء لا زالوا يستنبطون مذاهب صاحب الكتاب ممّا ذكره في عناوين الأبواب أو بنى على جمع ما هو معتبر عنده ممّا رواه الأئمّة الثقات عنده وغير ذلك ، فينبغي مراجعة كتابه المناقب للوقوف على هذه الحقيقة.

كما قال الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي الشافعي المعروف بالإمام أبي بكر البيهقي ، وهو من أعظم علماء الشافعيّة وكبار أصحاب الحاكم أبي عبدالله بن البيع ، وفي تاريخ بن خلّكان ،

قال إمام الحرمين: ما من شافعي المذهب إلاّ وللشافعي عليه منّة، إلاّ أحمد البيهقي، فإنّه له على الشافعي منّة، في كتابه شعب الإيمان: اختلف النّاس في أمر المهدي، فتوقّف جماعة وأحالوا العلم إلى عالمه، واعتقدوا أنّه واحد من أولاد فاطمة بنت رسول الله ﷺ يخلقه الله متى شاء يبعثه نصرة لدينه، وطائفة يقولون إنّ المهدي الموعود ولد يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين وهو الملقّب بالحجّة القائم المنتظر محمّد بن الحسن العسكري، وأنّه دخل السرداب بسرّ من رآى، وهو حيّ مختفٍ عن أعين النّاس، منتظر خروجه، وسيظهر ويملأ الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت جوراً وظلماً، ولا امتناع في طوال عمره وامتداد أيّامه لعيسى بن مريم والخضر عليهما السلام، وهؤلاء الشيعة خصوصاً الإماميّة، ووافقهم عليه جماعة من أهل الكشف، انتهى.

ومراده من جماعة أهل الكشف غير الشيخ محيي الدين ومن تقدّمت أسماؤهم لتقدّم البيهقي عليهم بسنين ذلك أنّه توفّي سنة ثمان وخمسين وأربعمأة على ما في تاريخ ابن خلّكان، ومن ذكرناهم جاؤوا بعده بسنين كثيرة، فأراد بأهل الكشف جماعة أُخرى من علماء أهل السنّة، وأشهرهم في هذه الطبقة: الحلاّج والجنيد وأبو الحسن الوارف وأبو بكر الشبلي، وأبو عليّ الروذباري، وسهل بن عبدالله

التستري، وأضرابهم.

وهو أيضاً ظاهر الشيخ المتبحّر عبدالملك العصامي في تأريخه، فإنّه ساق ولادة الحجّة بن العسكري عليهما السلام وقال: وألقابه الحجّة، والخلف، والصالح... ثمّ ذكر أوصافه... إلى أن قال: ولمّا توفّي أبوه كان عمره خمس سنين، والشيعة يقولون إنّه دخل السرداب... الخ.

التستري ، وأضرابهم.

وهو أيضاً ظاهر الشيخ المتبحّر عبدالملك العصامي في تـأريخه ، فإنّه ساق ولادة الحجّة بن العسكري عليهما السلام وقـال: وألقـابه الحـجّة ، والخلف ، والصالح... ثمّ ذكر أوصافه... إلى أن قال: ولمّا توفّي أبوه كان عمره خمس سنين ، والشيعة يقولون إنّه دخل السرداب... الخ.

الدّرس السابع

غيبة الإمام المهدي عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

للمهدي عجّل الله فرجه غيبتان: صغرى وكبرى، كما جاءت بذلك الأخبار عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ويقال: قصرى وطولى.

(أمّا الغيبة الصغرى) فهاهنا قولان: قول إنّها بدأت من مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته، هكذا ذكر المفيد وغيره، فجعلوا ابتداءَ الغيبة من مولده لا من ابتداء إمامته؛ لأنّها كانت كذلك، وقيل: لا وجه لجعلها من ابتداء إمامته، ولذلك كانت أربعاً وسبعين سنة، هذا بناءً على أنّ وفاة السُّمري سنة ثلثمائة وتسع وعشرين، أمّا بناءً على أنّ وفاته سنة ثمان وعشرين [٣٢٨]، كما في أعلام الورى، فتنقص سنة مع أنّه ذكر أنّ مدّة الغيبة الصغرى أربع وسبعون سنة، بوفاة السفراء وعدم نصب غيرهم، وهي أربع

وسبعون سنة ، والقول الثاني : أنّها بدأت منذ وفاة أبيه العسكري عليه السلام ، وهو المشهور عند أعلام الطائفة ، وانتهت بوفاة آخر سفرائه ، كما هو المتّفق عليه ، فتكون بين عامي ٢٦٠ و ٣٢٨ هـ ، أي ثمان وستّين سنة تقريباً ، وفي الرواية ما يؤيّد هذا القول :

عن أُمّ هاني ، قالت : سألت أبا جعفر محمّد بن عليّ عليهما السلام عن قول الله تعالى : ﴿ **فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ * الْجَوَارِ الْكُنَّسِ** ﴾[١] ، قالت : فقال : «**إمام يخنس ـ أي يغيب ـ سنة ستّين ومائتين ، ثمّ يظهر كالشهاب يتوقّد في الليلة الظلماء ، فإن أدركتِ زمانه قرّت عينك**»[٢].

وقد عاصر هذه الفترة أربعة من خلفاء بني العبّاس أوّلهم المعتمد (المتوفّى سنة ٢٧٩هـ) ، ثمّ المعتضد (المتوفّى سنة ٢٨٩هـ) ، ثمّ المقتدر (المتوفّى سنة ٣٢٠هـ) ، وأخيراً الراضي بالله (المتوفّى سنة ٣٢٩هـ).

ففي هذه المدّة كان السفراء يرونه وربّما رآه غيرهم ويصلون إلى خدمته ، وتخرج على أيديهم توقيعات منه إلى شيعته في أجوبة مسائل وفي أُمور شتّى ، وهو ممّا لا يكاد يختلف عليه اثنان من أعلام الطائفة.

(وأمّا الغيبة الكبرى) فهي بعد الأُولى ، بالإجماع والاتّفاق

---

(١) سورة التكوير : الآيتان ١٥ و ١٦.

(٢) الكافي : ٣٤١/١.

وضرورة المذهب ، وفي آخرها يقوم بالسيف ، وقد جاء في بعض التوقيعات أنّه بعد الغيبة الكبرى لا يراه أحد ، وإنّ من ادّعى الرؤية قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذّاب ، وجاء في عدّة أخبار أنّه يحضر المواسم كلّ سنة فيرى النّاس ويعرفهم ويرونه ولا يعرفونه ، وسيأتي في مبحث اللقاء والمشاهدة مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

وقد وردت أحاديث كثيرة في مصادرنا الروائيّة بأسانيد صحيحة ، بل لا شكّ في تواترها ، تؤكّد الغيبتين ، كما قام الإجماع عليها ، بل غدى الأمر من ضروريّات المذهب. وإليك جملة من هذه الروايات:

١ ـ عن يمان التّمار ، قال: كنّا عند أبي عبدالله عليه السلام جلوساً ، فقال لنا: «إنّ لصاحب هذا الأمر غيبة ، المتمسّك فيها بدينه كالخارط للقتاد» ـ ثمّ قال هكذا بيده ـ «فأيّكم يمسك شوك القتاد بيده؟» ، ثمّ أطرق مليّاً ، ثمّ قال: «إنّ لصاحب هذا الأمر غيبة ، فليتّق الله عبد ، وليتمسّك بدينه»[(١)].

٢ ـ عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام ، قال: «إذا فقد الخامس من ولد السابع فالله الله في أديانكم ، لا يزيلكم

---

(١) الكافي: ١/٣٣٥.

عنها أحد. يا بنيّ ، إنّه لا بدّ لصاحب هذا الأمر من غيبة ...»[1]، وسنوردها كاملة في البحث عن فلسفة الغيبة ، إن شاء الله تعالى.

٣ ـ عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام : في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾[2]، قال: «إذا غاب عنكم إمامكم فمن يأتيكم بإمامٍ جديد»[3].

٤ ـ وعن المفضّل بن عمر ، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إيّاكم والتنويه ـ أي التشهير ـ أما والله ليغيبنّ إمامكم سنيناً من دهركم ، ولتمحّصنّ»[4]، وسنوردها كاملة في البحث عن فلسفة الغيبة ، إن شاء الله تعالى.

٥ ـ وعن زرارة ، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إنّ للغلام غيبة قبل أن يقوم» ، قال: قلت: ولِمَ؟ قال: «يخاف... الخ»[5]، وستأتي كاملة في مبحث فلسفة الغيبة ، إن شاء الله تعالى.

٦ ـ وعن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال: «للقائم

---

(١) الكافي: ٣٣٦/١.

(٢) سورة الملك: الآية ٣٠.

(٣) و (٤) الكافي: ٣٣٦/١.

(٥) الكافي: ٣٣٧/١.

غيبتان، يشهد في إحداهما الموسم، يرى النّاس ولا يرونه»[(١)].

٧ ـ وعن محمّد بن مسلم، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام، يقول: «إنّ بلغكم عن صاحب هذا الأمر غيبة فلا تنكروها»[(٢)].

٨ ـ وعن المفضّل بن عمر، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «لصاحب هذا الأمر غيبتان: إحداهما يرجع منها إلى أهله، والأُخرى يقال: هلك، في أي وادٍ سلك...الخ»[(٣)].

٩ ـ وعن المفضّل بن عمر، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين: إحداهما تطول، حتّى يقول بعضهم مات، ويقول بعضهم قتل، ويقول بعضهم ذهب، حتّى لا يبقى على أمره من أصحابه، إلّا نفرٌ يسير، لا يطّلع على موضعه أحد من ولده، ولا غيره، إلّا المولى الذي يلي أمره»[(٤)].

١٠ ـ عن إسحاق بن عمّار، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «للقائم

---

(١) الكافي: ١/٣٣٩.

(٢) الكافي: ١/٣٣٨.

(٣) الكافي: ١/٣٤٠.

(٤) الغيبة / الطوسي: ١٠٢.

غيبتان: إحداهما قصيرة، والأُخرى طويلة، ...»[1]، وستأتي مفصّلة في مبحث الرؤية ولقائه عليه السلام، إن شاء الله تعالى.

١١ ـ وعن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إنّ لصاحب هذا الأمر فيه غيبتين: واحدة قصيرة، والأُخرى طويلة»[2].

١٢ ـ عن سدير الصيرفي، قال: دخلت أنا، والمفضّل بن عمر، وداود بن كثير الرقّي، وأبو بصير، وأبان بن تغلب على مولانا الصادق عليه السلام، فرأيناه جالساً على التراب وعليه مسح خيبري مطرّف بلا جيب مقصّر الكمّين، وهو يبكي بكاء الوالهة الثكلى ذات الكبد الحرّى، قد نال الحزن من وجنتيه، وشاع التغيّر في عارضيه، وأبلى الدمع محجريه، وهو يقول: «سيّدي، غيبتك نَفَتْ رقادي، وضيّقت علَيَّ مهادي، وابتزَّت منّي راحة فؤادي. سيّدي، أوصلت مصائبي بفجائع الأبد، وفقد الواحد بعد الواحد بفناء الجمع والعدد، فما أُحسُّ بدمعة ترقأ من عيني، وأنين يفشا من صدري».

قال سدير: فاستطارت عقولنا ولهاً، وتصدّعت قلوبنا جزعاً من ذلك الخطب الهائل والحادث الغائل، فظنّنا أنّه سمت لمكروهة

(١) الكافي: ١/٣٤٠.

(٢) الغيبة / الطوسي: ١٠٣.

قارعة، أو حلّت به من الدهر بائقة، فقلنا: لا أبكى الله عينيك يابن خير الورى، من أيّ حادثة تستذرف دمعتك، وتستمطر عبرتك؟ وأيّة حالة حتّمت عليك هذا المأتم؟

قال: فَزَفَر الصادق عليه السلام زفرة انفتح منها جوفه، واشتدّ منها خوفه، فقال: «ويحكم إنّي نظرت صبيحة هذا اليوم في كتاب الجفر المشتمل على علم البلايا والمنايا، وعلم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، الذي خصّ الله تقدّس اسمه به محمّداً والأئمّة من بعده عليهم السلام، وتأمّلت فيه مولد قائمنا عليه السلام وغيبته، وإبطاءه وطول عمره وبلوى المؤمنين بعده في ذلك الزمان، وتولّد الشكوك في قلوب الشيعة من طول غيبته، وارتداد أكثرهم عن دينه، وخلعهم ربقة الإسلام من أعناقهم التي قال الله عزّ وجلّ: ﴿ **وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ** ﴾ (١) يعني الولاية، فأخذتني الرقّة، واستولت عليّ الأحزان... الخ» (٢).

أقول: وهو حديث طويل فيه الكثير من الفائدة، فلينظر هناك.

هذا غيض من فيض، والروايات عن غيبته عليه السلام، كما قدّمنا

(١) سورة الإسراء: الآية ١٣.

(٢) الغيبة / الطوسي: ١٦٧، الحديث ١٢٩.

كثيرة للغاية ، بل أكثر الروايات الواردة عنه صلوات الله عليه ، صرّحت بغيبته ، ولعلّك لا تجد باباً من أبواب هذا الكتاب وفصلاً تطرّقنا إليه عنه عليه السلام وعن حياته الشريفة إلّا وفيه ما يصرّح بهذه الحقيقة ، سواء هذه الحلقة أو في الحلقة السابقة ، أو في اللاحقة منها ، فهي تدلّ على الغيبتين الصغرى والكبرى بالدلالة القطعيّة ، إضافة إلى أنّ ما في أخبار الانتظار والمنتظرين ، وأخبار المشاهدة وأخبار التمحيص ، وأخبار علامات الظهور وما قبل الظهور ، من دلالة التزاميّة على حقيقة الغيبة هذه ، أضف إلى ذلك أنّ أخبار السفراء الأربعة ، والوكلاء والمعارضين والمنحرفين ، والتوقيعات الصادرة عن ناحيته المقدّسة ، وأخبار من نالوا شرف لقائه ومشاهدته عليه السلام ، سواء في حياة أبيه العسكري عليه السلام ، أو بعد ذلك ، تدلّ على خصوص الغيبة الصغرى بالدلالة القطعيّة المطابقيّة تارة ، والالتزاميّة تارة أُخرى.

الدّرس الثامن

سفراء الإمام المهدي عليه السلام ـ ١

بسم الله الرحمن الرحيم

أمّا السفراء في زمن الغيبة الصغرى بينه وبين شيعته فهم أربعة:

الأوّل: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو العمري

بفتح العين وسكون الميم، وكان أسديّاً فنسب إلى جدّه أبي أمّه جعفر العمري، وقيل: إنّ أبا محمّد الحسن العسكري عليه السلام أمر بكسر كنيته، فقيل العمري[1]، ويقال له العسكري؛ لأنّه كان يسكن عسكر سرّ من رأى، ويقال له السمّان؛ لأنّه كان يتّجر بالسمن تغطية للأمر، وكان الشيعة إذا حملوا إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام ما يجب عليهم من المال جعله أبو عمرو في زقاق السمن وحمله

(١) الغيبة / الطوسي: ٢١٤.

إليه تـقيّة وخـوفاً[١]، وكـان عـليّ الهـادي عليه السلام نـصبه وكـيلاً[٢]، ثمّ ابنه الحسن العسكري عليه السلام ، ثمّ كان سفيراً للمهدي عليه السلام . قال الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة في حقّه: «أنّه الشيخ المـوثوق بـه» ، وقـال الإمام عليّ الهادي في حقّه: «هذا أبو عمرو الثقة الأمين ، ما قاله لكم فعنّي يقوله ، وما أدّاه إليكم فعنّي يؤدّيه»[٣]، وسأله بعض أصحابه: لمن أُعامل ، وعمّن آخذ ، وقول من أقبل ؟ فقال: «العمري ثـقتي ، فما أدّى إليك فعنّي يؤدّي ، وما قـال لك فـعنّي يـقول ، فـاسمع له وأطع ، فإنّه الثقة المأمون»[٤].

وقال الإمام الحسـن العسكـري عليه السلام في حـقّه بـعد مـضي أبـيه: «هذا أبو عمرو الثقة الأمـين ، ثـقة المـاضي ، وثـقتي فـي المـحيا والممات ، فما قاله لكم فعنّي يقوله ، وما أدّاه إليكم فعني يؤدّيه»[٥]. وجاءه أربعون رجلاً من أصحابه يسألونه عـن الحـجّة مـن بـعده ، فإذا غلام كأنّه قطع قمر أشبه النّاس بأبي محمّد ، فقال: «هذا إمـامكم من بعدي ، وخليفتي عليكم ، أطيعوه ولا تتفرّقوا من بعدي فتهلكوا

(١) الغيبة / الطوسي: ٢١٤.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٢١٥.

(٣ ـ ٥) الغيبة / الطوسي: ٢١٥.

في أديانكم ، ألا وأنّكم لا ترونه بعد يومكم هذا حتّى يتمّ له عمر ، فاقبلوا من عثمان بن سعيد ما يقوله وانتهوا إلى أمره واقبلوا قوله فهو خليفة إمامكم ، والأمر إليه »(١). وعثمان بن سعيد هو الذي حضر تغسيل الإمام الحسن العسكري عليه السلام ، وتولّى جميع أمره في تكفينه وتحنيطه ودفنه مأموراً بذلك(٢).

قال الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة: «وكانت توقيعات صاحب الأمر عليه السلام تخرج على يده ويد ابنه محمّد إلى شيعته وخواصّ أبيه بالأمر والنهي وأجوبة المسائل بالخطّ الذي كان يخرج في حياة الحسن العسكري عليه السلام ، فلم تزل الشيعة مقيمة على عدالتهما إلى أن توفّي عثمان بن سعيد رحمه الله ورضي عنه ، وغسّله ابنه أبو جعفر ، وتولّى القيام به ، وحصل الأمر كلّه مردوداً إليه ، والشيعة مجتمعة على عدالته وثقته وأمانته...الخ»(٣). لم يتيسّر لنا الاطّلاع على تاريخ وفاته. وغسّله ابنه محمّد ، ونقل عن أبي نصر هبة الله بن محمّد أنّه دفن بالجانب الغربي من مدينة السلام في شارع الميدان في قبلة مسجد الذرب ، يمنة الداخل إليه ، والقبر في نفس قبلة المسجد ،

---

(١) و (٢) الغيبة / الطوسي : ٢١٧.

(٣) الغيبة / الطوسي : ٣٥٦.

قال الشيخ الطوسي ﵀ : «رأيت قبره في الموضع الذي ذكره ، وكان بني في وجهه حائط به محراب ، وإلى جنبه باب يدخل إلى موضع القبر في بيت ضيق مظلم ، فكنّا ندخل إليه ونزوره مشاهرة من وقت دخولي إلى بغداد سنة ثمان وأربعمائة إلى سنة نيف وثلاثين وأربعمائة ، ثمّ عمّره الرئيس أبو منصور محمّد بن الفرج وأبرز القبر إلى برّا وعمل عليه صندوقاً وهو تحت سقف ، يدخل إليه من أراده ، يزوره ويتبرّك جيران المحلّة بزيارته ويقولون هو رجل صالح ، وربّما قالوا هو ابن داية الحسين ﵇ ، ولايعرفون حقيقة الحال فيه ، وهو كذلك إلى يومنا هذا ، وذلك سنة سبعٍ وأربعين وأربعمائة»[1].

ولكن قبره الآن معروف بمدينة بغداد.

قال فيه : أبو العبّاس الحميري على ما نقله شيخ الطائفة أعلى الله مقامه : «فكنّا كثيراً ما نتذاكر هذا القول ـ ويعني مدح الإمام العسكري له ـ ونتواصف جلالة محلّ أبي عمرو»[2].

وقال وفد اليمن الذي حضر لزيارة الإمام العسكري ﵇ ، حين سمع من الإمام مدحه : «يا سيّدنا ، إنّ عثمان لمن خيار شيعتك ،

---

(١) الغيبة / الطوسي : ٢٢١.

(٢) الغيبة / الطوسي : ٢١٥.

ولقد زدتنا علماً بموضعه من خدمتك ، وإنّه وكيلك وثقتك على مال الله تعالى »[١] ، وقولهم له : « امضِ يا عثمان ، فإنّك الوكيل والثقة المأمون على مال الله ...الخ »[٢].

وحين ولد مولانا القائم عجّل الله تعالى فرجه أرسل إليه الإمام العسكري عليه السلام يأمره أن يشتري عشرة آلاف رطل خبز وعشرة آلاف رطل لحم ويفرّقه على بني هاشم ، وأن يعقّ عنه بكذا وكذا شاة[٣].

لمّا توفّي ووافاه الأجل للقاء ربّه عزّ وجلّ خرج التوقيع التالي من الناحية المقدّسة لمولانا صاحب الأمر يعزّي ولده محمّد بن عثمان ، وفيه : « إنّا لله وإنّا إليه راجعون ، تسليماً لأمره ، ورضاءً بقضائه ، عاش أبوك سعيداً ومات حميداً ، فرحمه الله ، وألحقه بأوليائه ومواليه عليهم السلام ، فلم يزل مجتهداً في أمرهم ، ساعياً فيما يقرّبه إلى الله عزّ وجلّ وإليهم ، نضّر الله وجهه ، وأقال عثرته »[٤].

وجاء في موضع آخر من التوقيع الشريف : « أجزل الله لك الثواب ، وأحسن لك العزاء ، رزيتَ ورزينا ، وأوحشك فراقه ، وأوحشنا ،

---

(١) و (٢) الغيبة / الطوسي : ٢١٦.

(٣) كمال الدين : ٤٣١.

(٤) الغيبة / الطوسي : ٢٢١.

فسرّه الله في منقلبه ، كان من كمال سعادته أن رزقه الله تعالى ولداً مثلك يخلفه من بعده ، ويقوم مقامه بأمره ، ويترحّم عليه ، وأقول فإنّ الأنفس طيّبة بمكانك ، وما جعله الله تعالى فيك وعندك ، أعانك الله وقوّاك وعضّدك ووفّقك ، وكان لك وليّاً وحافظاً وراعياً وكافياً »(١).

والظاهر أنّ مدّة تولّيه للسفارة كانت نحواً من خمس سنين.

الثاني : أبو جعفر محمّد بن عثمان بن سعيد العمري

روى الشيخ في كتاب الغيبة عن هبة الله بن محمّد عن شيوخه قالوا : «لم تزل الشيعة مجمعة على عدالته وثقته وأمانته للنصّ عليه بالأمانة والعدالة ، وأمر بالرجوع إليه في حياة الحسن العسكري عليه السلام ، وبعد موته في حياة أبيه عثمان بن سعيد لا يختلف في عدالته ولا يرتاب بإمامته ، والتوقيعات تخرج على يده إلى الشيعة في المهمّات طول حياته بالخطّ الذي كانت تخرج به في حياة أبيه عثمان »(٢).

وقال الشيخ أيضاً : «لمّا مضى أبو عمرو عثمان بن سعيد قام ابنه أبو جعفر محمّد بن عثمان مقامه بنصّ أبي محمّد الحسن العسكري عليه السلام ،

---

(١) الغيبة / الطوسي : ٢٢٠.

(٢) الغيبة / الطوسي : ٣٦٣.

ونصّ أبيه عثمان عليه بأمر القائم عليه السلام»[١].

قال الإمام الحسن العسكري عليه السلام: «اشهدوا علي أنّ عثمان بن سعيد العمري وكيلي، وأنّ ابنه محمّداً وكيل ابني مهديكم»[٢].

(وقال عليه السلام) لبعض أصحابه: «العمري وابنه ثقتان، فما أدّيا إليك فعنّي يؤدّيان، وما قالا لك فعنّي يقولان، فاسمع لهما وأطعهما، فإنّهما الثقتان المأمومان»[٣]، وقد أوردنا التوقيع الشريف الذي يعزّيه مولانا الحجّة عليه السلام بوفاة أبيه ويمدحه ويثني عليه، ونضيف هنا ما جاء فيه أيضاً من مدحه وتنصيبه مكان أبيه: «لم يزل ثقتنا في حياة الأب رضي الله عنه وأرضاه وأنضر وجهه يجري عندنا مجراه، ويسدّ مسدّه، وعن أمرنا يأمر الابن وبه يعمل... الخ»[٤].

(وكانت) لأبي جعفر محمّد بن عثمان كتب في الفقه ممّا سمعه من أبي محمّد الحسن عليه السلام، ومن الصاحب عليه السلام، ومن أبيه عثمان عن أبي محمّد، وعن أبيه عليّ بن محمّد منها كتب الأشربة[٥].

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٢١٨ و ٢٢١.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٢١٦.

(٣) الغيبة / الطوسي: ٢١٩.

(٤) الغيبة / الطوسي: ٢٢٠.

(٥) الغيبة / الطوسي: ٢٢١.

(وروي) عنه أنّه قال: «والله إنّ صاحب هذا الأمر ليحضر الموسم كلّ سنة يرى النّاس ويعرفهم ويرونه ولا يعرفونه»[1].

(وقيل) له رأيت صاحب هذا الأمر؟ قال: نعم، وآخر عهدي به عند بيت الله الحرام، وهو يقول: «اللّهمّ أنجز لي ما وعدتني»[2].

(وقال) رأيته عليه السلام متعلّقاً بأستار الكعبة في المستجار وهو يقول: «اللّهمّ انتقم بي من أعدائك»[3].

(ودخل) على محمّد بن عثمان بعض أصحابه فرآه وبين يديه ساجة ونقاش ينقش عليها آياً من القرآن وأسماء الأئمّة عليهم السلام على حواشيها، فقال: هذه لقبري أوضع عليها أو قال أسند إليها، وقد فرغت منه، وأنا كلّ يوم أنزل فيه فأقرأ جزءاً من القرآن، فإذا كان يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا صرت إلى الله ودفنت فيه، وهذه الساجة معي، فكان كما قال»[4].

(وفي رواية:) «أنّه حفر قبراً وقال أُمرت أن أجمع أمري، فمات بعد شهرين»[5].

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٣٦٣.

(٢) و(٣) الغيبة / الطوسي: ٢٥١.

(٤) و(٥) الغيبة / الطوسي: ٢٢٢.

(وكانت وفاته) في آخر جمادى الأُولى سنة خمس وثلثمائة[1] أو أربع وثلثمائة[2]، وتولّى هذا الأمر نحواً من خمسين سنة. هكذا حكاه الشيخ محمّد بن الحسن الطوسي في كتاب الغيبة عن أبي نصر هبة الله بن محمّد بن أحمد الكاتب ابن بنت أبي جعفر محمّد بن عثمان العمري[3]، ولا يخفى أنّ هذه المدّة هي من حين ولادة الصاحب عليه السلام، وهي سنة ٢٥٥هـ إلى وقت وفاة محمّد بن عثمان، وهي سنة ٣٠٥هـ، مع أنّ محمّد بن عثمان لم يتولّ السفارة من حين ولادة الصاحب عليه السلام، بل بعد وفاة أبيه عثمان، فلا بدّ أن ينقص من هذه المدّة خمس سنين من ولادة الحجّة عليه السلام إلى حين وفاة العسكري عليه السلام، وينقص منها مدّة سفارة عثمان بن سعيد إلى حين وفاته، وتولّى ولده السفارة بعده، ودفن عند والدته بشارع الكوفة في بغداد. قيل: وهو الآن في وسط الصحراء. لكنّ قبره في عصرنا هذا معروف مبنيّ مشيّد، وهو بمكان يسمّى «الخلّاني»، فعليه الرحمة والرضوان.

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٢٣. الكامل في التاريخ: ١٥٩/٦. ابن الوردي: ٢٥٥/١.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٢٢٣. إعلام الورى: ٤١٦.

(٣) الغيبة / الطوسي: ٢٢٣.

الدّرس التاسع

سفراء الإمام المهدي عليه السلام ـ ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الثالث : الشيخ أبوالقاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي

أقامه أبو جعفر محمّد بن عثمان مقامه قبل وفاته بسنتين أو ثلاث سنين ، فجمع وجوه الشيعة وشيوخها وقال لهم : إن حدث عليَّ حدث الموت فالأمر إلى أبي القاسم بن روح النوبختي ، فقد أمرت أن أجعله في موضعي بعدي ، فارجعوا إليه وعوّلوا في أُموركم عليه(١).

وفي رواية : أنّ جماعة من وجو الشيعة منهم أبو عليّ بن همّام ، وأبو عبدالله بن محمّد الكاتب ، وأبو عبدالله الياقطاني ، وأبو سهل إسماعيل بن عليّ النوبختي ، وأبو عبدالله بن الوجناء ، وغيرهم من

---

(١) الغيبة / الطوسي : ٢٢٥.

الوجوه، اجتمعوا عنده وأنّهم سألوه إن حدث أمر فمن يكون مكانك؟ فقال لهم: هذا أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي القائم مقامي، والسفير بينكم وبين صاحب الأمر، والوكيل له والثقة الأمين، فارجعوا إليه في أُموركم، وعوّلوا عليه في مهمّاتكم، فبذلك أُمرت وقد بلّغت(١).

وكان محمّد بن عثمان العمري له من يتصرّف له ببغداد نحواً من عشرة أنفس منهم الحسين بن روح، وكلّهم كان أخصّ به من الحسين بن روح، وكان مشايخ الشيعة لا يشكّون في أنّ الذي يقوم مقام محمّد بن عثمان هو جعفر بن أحمد بن مثيل أو أبوه لما رأوه من الخصوصيّة به وكثرة وجوده في منزله حتّى إنّه كان في آخر عمره لا يأكل طعاماً إلّا ما أصلح في منزل جعفر أو أبيه بسبب وقع له ويأكله في منزل أحدهما، فلمّا وقع الاختيار على أبي القاسم سلّموا ولم ينكروا وكانوا معه وبين يديه كما كانوا مع أبي جعفر محمّد بن عثمان، ومنهم جعفر بن أحمد بن مثيل، قال جعفر: لمّا حضرت محمّد بن عثمان الوفاة كنت جالساً عند رأسه أُسائله وأُحدّثه وأبو القاسم بن روح عند رجليه، فقال لي: أُمرت أن أوصي إلى

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٢٤.

أبي القاسم الحسين بن روح فقمت من عند رأسه وأخذت بيد أبي القاسم وأجلسته في مكاني وتحوّلت إلى عند رجليه[١].

وفي رواية: أنّ الحسين بن روح كان وكيلاً لمحمّد بن عثمان سنين كثيرة ينظر له في أملاكه، وكان خصيصاً به، وكان يدفع إليه في كلّ شهر ثلاثين ديناراً رزقاً له غير ما يصل إليه من الوزراء والرؤساء من الشيعة مثل آل الفرات وغيرهم فتمهّدت له الحال في طول حياة محمّد بن عثمان إلى أن أوصى إليه[٢].

وقال الشيخ الطوسي ﵀ في كتاب الغيبة: كان أبو القاسم ﵀ من أعقل النّاس عند المخالف والموافق، ويستعمل التقيّة. وتوفّي أبو القاسم الحسين بن روح في شعبان سنة ستّ وعشرين وثلثمائة، فتكون مدّة سفارته حوالي الواحدة والعشرين سنة، وبإضافة العامين أو الثلاث التي أمر فيها أبو جعفر العمري قبل موته بتسليم الأموال إليه، ونصّ عليه بالوكالة في حياته، وأمكننا القول إنّ السفارة كانت حينئذٍ مسندة إلى شخصين، فتكون مدّة سفارته ثلاثة وعشرين سنة أو أكثر، أو أن يكون قبل تولّيه السفارة وكيلاً،

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٢٢٥.

وهو الحقّ ، لعدم ثبوت تعدّد السفراء في زمنٍ واحد ، والتعدّد يحتاج إلى دليل. ودفن في النوبختيّة في الدرب الذي كانت فيه دار عليّ بن أحمد النوبختي النافذ إلى التلّ وإلى درب الآجر وإلى قنطرة الشوك[1] ، لكنّ قبره في عصرنا هذا معروف بمدينة بغداد.

وكان أوّل كتاب تلقّاه من الناحية المقدّسة توقيعاً مؤرّخاً بيوم الأحد ٦ شوّال سنة ٣٠٥هـ يشتمل على الثناء عليه ، جاء فيه : «**عرّفه الله الخير كلّه ورضوانه ، وأسعده بالتوفيق ، وقفنا على كتابه ، وثقتنا بما هو عليه ، وإنّه عندنا بالمنزلة والمحلّ اللذين يسرّانه ، زاد الله في إحسانه إليه ، إنّه وليّ قدير ، والحمد لله لا شريك له ، وصلّى الله على رسوله محمّد وآله وسلّم تسليماً كثيراً**».

وقد كشف العالم الجليل أبو سهل إسماعيل بن عليّ النوبختي عليه الرحمة عن سرّ اختياره ، وإحدى الخصائص التي تميّز بها ليستحقّ منصب السفارة الخاصّة ، وذلك حين اعترض عليه بعض الشيعة لمعرفتهم بمكانته وجلالة قدره ، وتوقّع السفارة له : «فقيل له : كيف صار هذا الأمر ـ أي السفارة ـ إلى الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح دونك ؟! فقال : «هم أعلم وما اختاروه ، ولكن أنا رجل ألقى الخصوم

(١) رجال الطوسي : ٤٣٢ ، كشف الغمّة : ٢٠٧/٣.

وأُناظرهم ، ولو علمتُ بمكانه ـ يعني المهدي عليه السلام ـ كما علم أبو القاسم ، وضغطتني الحجّة ، لعلّي كنت أدُلّ على مكانه ، وأبو القاسم ، فلو كان الحجّة تحت ذيله وقرض بالمقاريض ما كشف الذيل عنه»[١].

وكان رضي الله عنه شديد التقيّة ، كثير المداراة ، حتّى ظنّ العامّة أنّه منهم ويعتنق مذهبهم. يقول الراوي: لأنّه كان يجارينا من فضل الصحابة ما رويناه ، وما لم نروه ، فنكتبه نحن عنه رضي الله عنه[٢]، ونحن نعلم أنّه لم يفعل ذلك إلّا بأمر من الإمام صاحب الأمر أرواحنا فداه ، وبتوجيه منه صلوات الله عليه ؛ لقساوة الظروف ، والحاجة الماسّة إلى التقيّة.

وكان عالماً جليلاً ، ومتكلّماً بارعاً ، له مناظرات قيّمة أفحم بها الخصوم ، وأدهش بها الأعلام ، أوردها الأعلام في كتبهم ، لا سيّما الشيخ في الغيبة.

الرابع : أبو الحسين عليّ بن محمّد السُّمري

أوصى إليه الشيخ الحسين بن روح ، فقام بما كان إليه. روى الشيخ

(١) الغيبة / الطوسي: ٣٩١.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٢٢٨.

الطوسي ﷺ في كتاب الغيبة بسنده عن أحمد بن إبراهيم بن مخلّد، قال: حضرت بغداد عند المشايخ ﷺ فقال الشيخ أبو الحسن عليّ بن محمّد السُّمري قدّس الله روحه ابتداءً منه رحم الله عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي (وهو والد الصدوق) فكتب المشايخ تاريخ ذلك اليوم، فورد الخبر إنّه توفّي في ذلك اليوم(١).

وفي رواية أنّه كان يسألهم عن خبر عليّ بن الحسين بن بابويه فيقولون قد ورد الكتاب باستقلاله حتّى كان اليوم الذي قبض فيه، فسألهم فذكروا مثل ذلك، فقال لهم: آجركم الله فيه، فقد قبض في هذه الساعة، فأثبتوا التأريخ، فلمّا كان بعد سبعة عشر يوماً أو ثمانية عشر ورد الخبر بوفاته في تلك الساعة(٢).

ولم يذكر عام ميلاده، ولا تاريخ فجر حياته، وإنّما ذكر أوّلاً كواحد من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام(٣).

وروى الشيخ في كتاب الغيبة أيضاً بسنده أنّ السُّمري أخرج قبل وفاته بأيّام إلى النّاس توقيعاً (نسخته): «بسم الله الرحمن الرحيم

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٣٩٤.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٣٩٦.

(٣) رجال الطوسي: ٤٣٢.

يا عليّ بن محمّد السُّمري، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فأنت ميّت ما بينك وبين ستّة أيّام، فاجمع أمرك ولا توصِ إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامّة، فلا ظهور إلّا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدّعي المشاهدة ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذّاب مفترٍ، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم».

قال الراوي: فلمّا كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقيل له: من وصيّك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه وقضى، فهذا آخر كلام سمع منه ﷺ وأرضاه[1].

وكانت وفاته في النصف من شعبان سنة ثمان وعشرين أو تسع وعشرين وثلثمائة، ودفن في الشارع المعروف بشارع الخلنجي من ربع باب المحول قريباً من شاطئ نهر أبي عتاب[2].

وقبره في عصرنا الحاضر معروف يقصده المؤمنون بمدينة بغداد. ويكون بذلك قد تولّى السفارة مدّة ثلاثة أعوام تقريباً.

وإنّما وقع اختيار الإمام أرواحنا فداه على هؤلاء الأربعة لأسباب

---

(١) و (٢) الغيبة / الطوسي: ٢٤٣.

وأوصاف اجتمعت فيهم واختصّوا بها في عصورهم حينذاك، هي:

أوّلاً: التقوى والورع والعدالة في أعلى مدارجها وأتمّ مراتبها.

ثانياً: شدّة الإخلاص والمثابرة في القيام بوظائفهم.

ثالثاً: الصبر والتضحية والإيثار التي اتّسموا بها في حياتهم.

رابعاً: الشجاعة والقدرة على التقيّة والكتمان في أحلك الظروف، بشهادة الجميع، ومنهم العالم الجليل أبو سهل إسماعيل بن عليّ النوبختي حين اعترض عليه بعض الشيعة، وقد أسردنا خبره إذ قال: «وأبو القاسم فلو كان الحجّة تحت ذيله وقرض بالمقاريض ما كشف الذيل عنه».

خامساً: الزهد في الدنيا الذي كان مانعاً لهم عن طلب الرئاسة والمال، فلا يزعمون ما ليس لهم.

سادساً: العلم بمسائل الشريعة وأحكامها عقائد وأحكاماً، وكثرة مناظراتهم مع الخصوم، ومحاولاتهم لدفع الأوهام والمعرفة بمقام الإمام، من ذلك مناظرة الحسين بن روح لبعض المتكلّمين الذي أثبت فيها فضل الصدّيقة الطاهرة صلوات الله عليها، وأعجب بها الجمهور[1].

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٣٩.

سابعاً: الفطنة والفراسة وحدّة النظر، والإحاطة بظروف الزمان والمكان.

فقد روي أنّ الحسين بن روح ﵁ طرد بوّاباً له ومن شيعته، كان قد لعن معاوية وشتمه، فبقي البوّاب مدّة طويلة يسأل في أمره، فلا والله ما ردّه إلى خدمته[١]، وذلك حرصاً منه على سير العمل، وحفظاً للدماء والأنفس.

ثامناً: القدرة على الإدارة وتدبير أُمور الشيعة في أقصى البلاد وأدناها.

إذن لم تأتِ غيبة الإمام المهدي صلوات الله عليه دفعة، وإنّما قدّر الله سبحانه وتعالى لتلك الغيبة مراحل، بدأت باحتجاب الإمام الهادي ﵇، ثمّ ابنه الإمام العسكري ﵇ عن شيعتهما، احتجاباً قهريّاً، في معسكرات الجيش، فرضته السلطة الحاكمة حينذاك، فكانا يتّصلان بشيعتهما عبر وكلائهما والخواصّ من أصحابهما، من هنا كانت غيبة القائم عجّل الله تعالى فرجه أمراً هيّناً على الشيعة، لا سيّما أنّه ﵇ بدأ غيبته التامّة المطلقة بغيبة قصيرة يتّصل خلالها بشيعته عبر قنواته الخاصّة، وهم وكلاؤه الخواصّ وسفراؤه، تمهيداً

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٣٧.

للغيبة التامّة التي سيأتي الحديث عنها إن شاء الله تعالى ، حيث يرجع فيها شيعته إلى عامّة نوّابه من الفقهاء الجامعين للشروط التي صرّح بها هو وآباؤه الطاهرون صلوات الله عليهم أجمعين.

ثمّ إنّه لم يرد شيء في كتب السيرة والحديث ، لا تصريحاً ولا تلويحاً ، عن طريقة اتّصال السفراء به عليه السلام خلال تلك الفترة ، ونحن مأمورون بالسكوت عمّا سكتوا عنه ، ولا معنى حينئذٍ لخوض ما لا يعنينا ، والتخرّص بما لا يغنينا ، في حقل ليس من حقولنا ، فلا يسمن ولا يغني من جوع ، خلافاً لمن أطلقوا عنان الخيال والظنون في هذا المجال ، منقّبين عن تفاسير ماديّة لما توهّموه ، وما هي سوى فرضيات واحتمالات لا تجدي نفعاً ، ولا تغني من الحقّ شيئاً.

الدّرس العاشر

شبهات وردود

بسم الله الرحمن الرحيم

□ ذكرتم أنّ السفراء كانوا يشكّلون حلقة الوصل، وواسطة الفيض والارتباط بين الشيعة وإمام زمانهم عليه السلام، أفهل كان ذلك خافياً على الخليفة وأزلامه؟ وكيف يمكن أن يخفى عليهم مثل هذا الأمر طيلة السبعين عاماً؟ وعلى فرض معرفتهم بواقع الحال، كيف التزموا الصمت ولم يجابهوهم بفرض الإقامة الجبريّة عليهم، أو إلقائهم في السجون، كما صنعوا بالأئمّة أنفسهم، لا سيّما الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام، أو بقتلهم أو مطاردتهم وما شابه ذلك؟ بل كان أحرى بهم أن يعرّضوهم لصنوف التعذيب لإزاحة الستار عن مكان الإمام الغائب صلوات الله عليه، والكشف

عن موضع إقامته والدلالة على شخصه، ما داموا يخشونه ويبحثون عن أي خيط يدلّهم عليه، والسفراء أدلّ من يدلّ عليه، وأعرف بمكانه وموضعه وشخصه عليه السلام؟!

■ الذي يقتضيه ظاهر الحال، والمستفاد من كتب السيرة والأخبار أنّ الخليفة وأزلامه كانوا على علم ودراية بحال السفراء، ولكن شاءت الأقدار واقتضت الظروف أن تختلف أساليب المواجهة من السلطة الحاكمة، وأن يتغيّر على أثر ذلك حال الشيعة عموماً في تلك الآونة عمّا كانت عليه في عصر حضور الأئمّة وظهورهم، ويحصلوا على فسحة من الحريّات ولو في حدود ضيّقة، وذلك للعوامل والأسباب التالية:

أوّلاً: عجز الخليفة ورجاله عن مطاردة الشيعة وملاحقتهم، فضلاً عن ملاحقة ومطاردة قادتهم وعلمائهم، أي لا سيّما على المستوى الرفيع وعلى صعيد السفراء والقياديّين؛ لضعف الدولة المركزيّة وخواء نفوذ الخليفة، وعدم بسط سيطرته، كما يتّضح جليّاً للمحقّق، بل المتصفّح لكتب السيرة والتأريخ.

ثانياً: تصدّع أركان الدولة والخلافة بانشغالها بالحروب الطاحنة التي توالت هنا وهناك في أرجاء عديدة وأطراف مختلفة من البلاد الإسلاميّة المتخمة حينذاك بصنوف المتمرّدين والغزاة والخارجين

على القانون ، كصاحب الزنج ، ثمّ القرامطة ، ثمّ الخوارج ، ثمّ قادة الأطراف وأُمراء المماليك.

ثالثاً: فساد الحاشية ، وانحراف الوزراء والقادة العسكريّين والعمّال عن الخليفة ومسلكه ، وتمرّدهم أحياناً.

رابعاً: ضعف الخليفة ووهنه ، وعجزه عن إدارة شؤون البلاد ، وتسليم مقاليد الأُمور إلى الأتراك الذين أذلّوا رقاب العرب خاصّة والمسلمين عامّة منذ عهد المعتصم ، حيث بدأ نجم الخلافة العبّاسيّة بالأُفول حتّى ذلك العصر الذي شهد ديمومة ذلك الأُفول واستمراريّته.

خامساً: أنّ المقتدر العبّاسي الذي تولّى الخلافة في حياة الإمام العسكري عليه‌السلام ، وامتدّت خلافته طويلاً حتّى أدرك أوّل سفيرين من السفراء الأربعة رضي‌الله‌عنهم ، قد بذل جهداً مضنياً في العثور على صاحب الأمر أرواحنا له الفداء ، والقضاء عليه ، ولم يأل جهداً في مطاردته ومطاردة من نسب إليه من الخاصّة والعامّة ، وكانت السفارة في عهده خافية عنه وعن أزلامه ، وكان السفير الأوّل يعمل في غاية السريّة والخفاء ، فلم ينفضح أمره ولا انكشف سرّه للخليفة المقتدر ، وحين علم بسفارة الحسين بن روح ، وهو ثالث السفراء ، ألقى عليه القبض وأودعه السجن ، فحبسه فترة ، ولمّا لم يعثر على

مستمسك يدلّه على الحجّة صاحب الأمر صلوات الله عليه أطلق سراحه ، فاستتر الحسين بن روح عن الأعين مدّة من الزمان ، كما صرّح بذلك شيخ الطائفة في كتابه الغيبة ، وأوقف نشاطه ليصرف عنه الأنظار ، وأمّا من جاء بعد المقتدر من الخلفاء فسهل أمرهم ، ويتجلّى ذلك في العوامل التالية :

سادساً : أنّ غيبة الإمام عليه السلام خفّفت الوطأة على خلفاء بني العبّاس ، وأنستهم طولُ غيبته ، ومرورُ السنين عليها بمرور الأيّام ذلك الهاجس والهمّ الذي كان يعيشه أسلافهم من الخلفاء ، لمعاصرة الإمام المعصوم لهم عياناً ، ممّا كان يشكّل تحدّياً صارخاً لملكهم وخلافتهم المزعومة ، ورؤيتهم من ينافسهم جهاراً ، وهو أحقّ بالخلافة منهم ، وإن كان لا يطالب بها لقلّة الناصر والمعين ، وشدّة الظروف المحيطة به ، وغياب المنافس والمعارض المتّصف بتلك النعوت ، والمهدّد لتلك العروش ، فترة طويلة عن الظهور ، وإن كان لعلّه لا يجدي في نسيان أصل الغائب وتهديده ، لكنّه جدير بأن يهوّن الخطب على شيعته وأنصاره ، سيّما إذا انقطعوا عنه في الظاهر ؛ إذ لا يرى الحاكم فيهم ما كان يراه من البأس في قائدهم لدى حضوره واتّصاله بهم مباشرة ، ولا يشعر بذات الخطر الذي كان يهدّده ويهدّد ملكه آنذاك .

سابعاً: أنّ الخليفة وأزلامه سئموا من طول مطاردتهم وملاحقتهم لشيعة أهل البيت عليهم السلام، وفضّلوا في ظلّ تلك الظروف رفع تلك القيود ولو بعض الشيء عنهم، وتخفيف الوطأة ولو قليلاً عنهم، لا سيّما بعد غيبة إمامهم، ولو من أجل مكاسب سياسيّة وإعلاميّة، ومن باب سياسة فرّق تسد.

ثامناً: تمزّق الصفّ الشيعي وتفرّقه بظهور طوائف وانقسامات ومكاتب كلّ يجرّ القرص إلى ناره، ويدّعي أنّه على الحقّ، بعد استشهاد الإمام العسكري صلوات الله عليه، وقد ذكرنا في محلّه أنّ الشيخ المفيد رحمه الله أحصى أربع عشرة فرقة منها، وأمّا المسعودي فقد عدّها عشرين فرقة، ولا نشكّ أنّ للنظام السياسي الحاكم والفِرق الإسلاميّة الأُخرى تواطئاً واضحاً ودسيسة فاضحة في ظهورها ودعمها، بل في إيجادها وتأسيسها، ولها يد إجراميّة طولى في إلقاء الشبهات واصطناع الظروف وتذليل السبل من أجل ذلك، وكيف كان، فإنّ هذا الانقسام والتشرذم وهذه التفرقة وإن مثّلت كارثة في العمق الشيعي، وتفريقاً في صفوفه، بانحراف جماعة منهم وضلالتهم، غير أنّها ربّما كانت من العوامل التي ساعدت على تخفيف معاناة الشيعة، لا سيّما الأخيار والقادة منهم، عملاً بقوله تعالى: ﴿ **مَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيّاً**

مُـرْشِداً﴾[1]، وقـولـه تـعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[2].

فـربّ ضـارّة نـافعة: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[3]، خاصّة إذا علمنا أنّ هذه الفِرق والجماعات والطوائف انقرضت وعاد أهلها إلى رشدهم، ولم يبق لهم ذكر إلّا في طيّات الكتب وعلى صفحاتها، ويعود الفضل في ذلك إلى علمائنا الأعلام ومتكلّمينا الأجلّاء، كالنوبختي وأبي عبدالله الياقطاني، وأبي عبدالله محمّد الكاتب، وابن الوجناء، والصدوق، والمفيد، والطوسي، والسيّد المرتضى، والكراجكي، والنعماني، وسلّار بن عبدالعزيز، وغيرهم من الأعلام والأوتاد؛ لهذا كثرت في تلك الفترة مجالس المناظرة بينهم وبين أصحاب البدع المغرَّر بهم من الشيعة من جهة، وبينهم وبين علماء الطوائف والمذاهب الأُخرى من جهة أُخرى، وكثرت مصنّفاتهم وتأليفاتهم في هذا المجال، فأثروا

(١) سورة الكهف: الآية ١٧.
(٢) سورة القصص: الآية ٥٦.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢١٦.

المكتبات الإسلاميّة بما لا غنى عنه ، ولا مثيل له ، بل لا مزيد عليه ، وكلّ من جاء بعدهم إنّما حذى حذوهم ، وسار على أثرهم ، ونشأ على موائدهم ، وأكل من زادهم ، أو أكمل مسيرتهم ، وأتمّ خطاهم إلى يومنا هذا ، فرحمة الله ورضوانه وبركاته وسلامه عليهم جميعاً ، وحشرهم في أعلى منازل العلّيّين ، وأظلّهم يوم لا ظلّ إلّا ظلّه ، وأفاض علينا بفضله وكرمه من نمير جودهم وبركات وجودهم.

تاسعاً: لم ترَ الخلافة جدوى من سجنهم واعتقالهم وقتلهم والتنكيل بهم ؛ إذ كانت تعلم أنّ يد الغيب الإلهيّة ترعاهم ، إن لم يكن لهم بديل في القوم ، وكانت تعلم أنّهم لم يتقلّدوا هذا المنصب ولم يستحقّوه إلّا بعد علم صاحب الأمر عليه السلام بشجاعتهم وصمودهم ومثابرتهم وقدرتهم على كتمان سرّه ، ولو قرّضوا بالمقاريض ، وتفديتهم إيّاه بالنفس والنفيس ، وإمكان تبديلهم بغيرهم إن قتلوا وكان في القوم لهم مثيل ، حتّى يتمّ وعد الله ، وكان عهد الله مفعولاً.

عاشراً: ولعلّها تركتهم يمارسون مهمّتهم بحرّيّة واسترخاء ، وهي تبثّ بينهم وتدسّ في صفوفهم جواسيس علّهم يعثروا على دليل يهديهم ويرشدهم إلى صاحب الأمر صلوات الله عليه ، وأنت تعلم أنّ السلطات حين تقف حائرة عاجزة عن كشف الحقيقة وتحقيق مآربها بالممارسات القمعيّة والقتل والتعذيب والحبس والتشريد ،

لا جـرم تـلين في سياستها ، وتعدل عن نهجها ، وتغيّر من استراتيجيّتها ، لا سيّما في مثل تلك الظروف ، أملاً في أن تحصد بهذا الأُسلوب الجديد زرعاً وتجني ثماراً طالما أخفقت من نيلها عن طريق الترهيب ، واستخدام أُسلوبي الترهيب والترغيب كلّ بحسبه وفي ظروفه الملائمة له ، أو الأخذ بهما معاً في آن واحد إن اقتضى الأمر ممّا دأبت عليه الأنظمة السياسيّة على مرّ التاريخ ، بل لعلّه من سنّة الحياة ، وعليه جرت سيرة العقلاء حتّى في دائرة مجتمعاتهم ومحيطهم الأُسري.

الحادي عشر: وهو القطب الذي تدور عليه رحى الرسالات السماويّة ، وبيت القصيد الذي تتلخّص فيه أبيات القصيدة ، وتنتهي إليه كلماتها ومفرداتها ، أعني العلّة الغيبيّة ، والسبب الماورائي ، ونحن نؤمن أنّ الحجّة يجب أن تتمّ على الخلائق ، واللطف يقتضي إيجاد السبل الكفيلة بإتمام نور الحجّية عليهم ، فإذا اختار سبيلاً لدوامه وإتمامه ، أو انحصرت لديه الوسيلة في سبيلٍ ما ـ لقصور ونقص في قابليّة القابل لا لقصور ونقص في فاعليّته ، تبارك وتعالى عن النقص والعجز والقصور ـ وجب أن يهيّيء له الظروف الملائمة الخارجة عن إرادته وقدرته لأداء رسالته ، وأن يحفظه حيث يعجز عن حفظ نفسه ، كما هو حال الأنبياء والأئمّة عليهم‌السلام ، حيث هم مكلّفون

بأداء رسالتهم طبقاً للموازين الطبيعيّة، كما هم مكلّفون بحفظ أنفسهم بالطرق والوسائل العادية، فإذا أُحيط بهم وعجزوا عن القيام بذلك سقط عنهم التكليفان، إلّا أن يأتي الإمداد من عالم الغيب، والنصرة باليد الماورائيّة، وهذا الأمر لا يختصّ بالأنبياء والأوصياء، بل أعمّ من ذلك وأوسع دائرة؛ إذ يشمل المؤمنين كافّة: «كلّكم راعٍ وكلّكم مسؤول عن رعيّته»[1].

□ **ذكرت أنّ هناك جماعة ادّعوا البابيّة والسفارة وانتحلوها كذباً وزوراً، سواء أثناء الغيبة الصغرى أو بعد ذلك، فكيف كان النّاس يعرفونهم، ويميّزون الصادق من الكاذب؟**

■ أنّ هناك دلائل وقرائن عامّة واضحة الدلالة لا تختصّ بزمان دون زمان ترفع عنهم الملابسات والأوهام، وهناك دلائل وبراهين خاصّة قاطعة اللجاج تمنع من اعتبر بها والتزمها من خطر الانجراف والانحراف، أمّا العامّة منها فهي كالتالي:

١ ـ حسن السيرة والسلوك والاشتهار به عند العامّة والخاصّة.

٢ ـ الصدق في الحديث والأمانة.

٣ ـ الورع والإخلاص والتقوى.

---

(١) كشف المحجّة: ٣٩. عوالي اللئالي: ١/١٢٩. بحار الأنوار: ٧٢/٣٨.

٤ ـ كمال العقيدة وسلامة العمل.

٥ ـ قيامه بالوظيفة المنوطة إليه، من الواسطة بين الإمام عليه السلام وشيعته، وقضاء حوائجهم من هذه الجهة.

وأمّا العلامات الخاصّة فهي:

١ ـ نصّ الإمام عليه السلام على سفارته، وتنصيبه له، وتعيين من قبله، كما صنع الإمام العسكري، بل الهادي عليهما السلام، من تنصيب وتعيين السفير الأوّل في حياتهما، أي قبل زمن الغيبة، تمهيداً وتهيئة لنفوس الشيعة، وسوقاً لهم نحو ما سيؤول إليه الأمر، كي لا يفاجأوا، ولا يتحيّروا فيها، من باب توصيف العلاج قبل وقوع الحدث، وترقّب الحدث قبل وقوعه، والإعداد والاستعداد له قبل حلوله، وأيضاً ما ورد في توقيع مولانا الحجّة صلوات الله عليه من تنصيبهم جميعاً.

٢ ـ أن يتمّ تعيين اللاحق وتنصيبه والإشهاد على ذلك من قِبل سلفه، فيكون السابق قد عيّن اللاحق وأشهد الخواصّ على ذلك.

٣ ـ أن يظهر ارتباطه واتّصاله الصادق بالإمام عليه السلام، وظهور ذلك يتبيّن من خلال التوقيعات والمراسلات التي يتمّ استلامها وإيصالها، فالناقد البصير، وحتّى الساذج من العوامّ، لا جرم يكشف الصادق عن الكاذب، ويميز بينهما ولو بعد حين؛ إذ حبل الكذب قصير

مهما طال وطالت الأيّام.

٤ ـ ظهور بعض الكرامات والمعجزات على يديه، بأن يجيب السائل أحياناً قبل أن يسأل، أو يخبره عمّا أخْفاه عن كلّ أحد من النّاس، أو غير ذلك؛ لتقوم الحجّة على من شاء الله تعالى منهم، وليس هذا على الله ببعيد، بعد ما فصّلناه من أهمّيّة الغيبة وضرورتها، ولزوم إقامة الحجّة لمن ينوب مقام صاحب الغيبة عليه السلام، ودرءاً للشبهات التي قد تخلّفها تلك المزاعم الباطلة الصادرة من ذوي الأهواء بين شيعتهم.

فإنّا نجد أمثال هذه الكرامات والمعجزات والإخبار بالغيبيّات الكثير فيما نقله المحدّثون في كتبهم وآثارهم، فمن ذلك ما قاله الحسين بن روح رضي الله عنه للراوي الذي شكّ فيما قاله، هل هو من عنده أم من الإمام عليه السلام، فابتدأه الحسين بن روح قائلاً: «يا محمّد بن إبراهيم، لئن أخِرَّ من السماء فتخطفني الطير، أو تهوي بي الريح في مكان سحيق، أحبُّ إليَّ من أن أقول في دين الله برأيي، ومن عند نفسي، بل ذلك من الأصل، مسموع من الحجّة صلوات الله عليه»[1].

ومن ذلك أيضاً ما ورد في الخبر: أنّ ابن روح رضي الله عنه تكلّم مع امرأة

(١) الغيبة / الطوسي: ١٩٩.

من أهل آبة بلغة قومها ، فإنّها جاءت تحمل معها ثلاثمائة دينار لكي تسلّمها إلى السفير ، واستصحبت معها مترجماً ليترجم لها ، لعلمها أو ظنّها أنّ السفير لا يعرف لغتها ، لكنّه كلّمها بلغتها ، بل بدأ بالسؤال عنها وعن حال صبيانها وأولادها وتفاصيل أُخرى[1]، وهي لا تعرفه ، والمظنون أيضاً أنّه لا يعرفها .

وكذلك إخبار السُّمري ، وهو أحد السفراء ، بوفاة عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي ، والأوّل في بغداد والثاني بقم ، وبينهما مئات الفراسخ ، فكتب المشايخ تأريخ ذلك اليوم ، حتّى ورد الخبر بعد أيّام أنّه توفّي في ذات اليوم والتأريخ الذي أخبر به السفير[2].

ومن ذلك أنّ أبا جعفر العمري رضي الله عنه وصله رسول من قم إلى بغداد يحمل أموالاً للإمام عليه السلام ، وعندما دفعها إليه وأراد الانصراف ، قال له أبو جعفر : قد بقي شيء ممّا استودعته ، فأين هو ؟ فقال له الرجل : لم يبق شيء يا سيّدي في يدي إلّا سلّمته ، فقال له أبو جعفر : بلى قد بقي شيء فارجع إلى ما معك ، وفتّشه وتذكّر ما دفع إليك ، فمضى الرجل واجتهد في البحث حتّى يئس وعاد إلى أبي جعفر ، فقال له أبو جعفر :

(١) الغيبة / الطوسي : ١٩٥ .

(٢) الغيبة / الطوسي : ٢٤٢ ، منتخب الأثر : ٣٩٩ .

فإنّه يقال لك: «الثوبان السردانيان اللذان دفعهما إليك فلان بن فلان، ما فعلا»، فقال له الرجل: إي والله يا سيّدي لقد نسيتهما حتّى ذهبا عن عقلي، ولست أدري الآن أين وضعتهما.

ثمّ بحث عنهما حتّى أعياه البحث، فعاد إلى أبي جعفر الذي قال له هذه المرّة: يقال لك امضِ إلى فلان بن فلان القطّان الذي حملت إليه عدلي القطن، في دار القطن، فافتق أحدهما، وهو الذي مكتوب عليه كذا وكذا، فإنّهما في جانبه... الخ[(١)].

ومن ذلك: أنّ الشلمغاني لمّا انحرف وادّعى السفارة، أرسل إلى الشيخ الحسين بن روح عليه الرحمة، يسأله أن يباهله، وقال: أنا صاحب الرجل ـ يعني الإمام المهدي عليه السلام ـ وقد أُمرت بإظهار العلم، وقد أظهرته باطناً وظاهراً، فباهلني، فأنفذ إليه الشيخ رحمه الله في جواب ذلك: أيّنا تقدّم صاحبه فهو المخصوم، فتقدّم العزاقري، فقتل وصلب، وأخذ معه ابن أبي عون وذلك في سنة **٣٢٣**هـ[(٢)].

وهناك الكثير من التوقيعات والمراسلات المكتوبة والمشافهة التي خرجت من ناحية الإمام عليه السلام، وفيها المعجزات والإخبار بالغيبيّات،

(١) الغيبة / الطوسي: ١٧٩.

(٢) الغيبة / الطوسي: ١٨٧.

وكانوا يبلّغونها أصحابها، وبالتالي فإنّها وإن كانت من قِبل الإمام عليه السلام، إلّا أنّ في تبليغهم ووساطتهم تمّ ظهور صحّة ما نقلوه من مكتوب أو مقول أمكن نسبة هذه المعجزات والكرامات إليهم أيضاً؛ لتكون أدلّة صارمة وبراهين ساطعة على صدق ادّعائهم.

الدّرس الحادي عشر

تواقيع الإمام المهدي عليه السلام ومكاتباته ـ ١

بسم الله الرحمن الرحيم

وامتازت فترة الغيبة الصغرى بالإضافة إلى السفراء الأربعة، بأُمور منها إمكان الارتباط والمشاهدة في حدود ضيّقة للخواصّ من شيعته، ومنها خروج التوقيعات والمكاتبات من ناحيته المقدّسة إلى شيعته عبر سفرائه والإجابة على أسئلتهم ورسائلهم.

فيجب أن نعلم أنّ ما خرج من التوقيعات في تلك الفترة ـ أعني الغيبة الصغرى ـ كانت تمتاز بأُمور:

أوّلاً: أنّها كانت جميعاً بخطّ واحد، هو خطّ مولانا الإمام الحسن العسكري عليه السلام، والسرّ في ذلك أنّ الإمام عليه السلام لمّا كان غائباً عن شيعته فكان من الضروري جدّاً أن يكاتبهم بطريقة مألوفة عندهم، معروفة في أوساطهم، وأفضل طريق يثق به شيعتهم لاعتيادهم عليه خلال

فترة إمامة الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام ، حيث بدأت طريقة المكاتبة والمراسلة بين الإمامين عليهما السلام وشيعتهم ؛ لانقطاع الشيعة عنهما وحيلولة النظام الحاكم بينهم وبين إمامهم.

أقول: أفضل طريق لاطمئنان قلوب الشيعة بأنّ ما يخرج إليهم إنّما هو من إمام زمانهم ، هو ما صنعه مولانا القائم صلوات الله عليه في اتّخاذ خطّ أبيه الذي اشتهر لدى الشيعة حينذاك للاتّصال بشيعته ، وبثّ الاطمئنان في قلوبهم ، ليقطعوا بأنّ ما يخرج إليهم إنّما هو صادر من إمام زمانهم ، ولا يسري الشكّ إليهم فيما نسب إليه عليه السلام (١) ، وهذا التعمّد من الإمام صاحب الأمر عليه السلام جاء لمصلحة شيعته بترسيخ روح الإيمان واليقين فيهم ، إذن كانت التوقيعات والمراسلات جميعها بخطّ واحد طيلة الغيبة الصغرى حتّى نسب الخطّ إليه عليه السلام ، فكان يقال: إنّ هذا التوقيع بخطّ مولانا صاحب الدار (٢).

ثانياً: أنّها كانت عبارة عن كلمات قصار مختصرة مفيدة تخبر عن حقائق ، أو تأمر بأشياء ، أو تجيب عن سؤال ، أو جملة من الأسئلة الواردة عليه في أي حقل من الحقول الفقهيّة أو الاجتماعيّة أو السياسيّة أو غيرها ، وستتّضح هذه الأقسام عند استعراضنا

---

(١) و (٢) الغيبة / الطوسي: ٢١٦.

تلك البيانات إن شاء الله تعالى في هذا الفصل.

ثالثاً: أنّها لم تخرج إلى أصحابها مباشرة، بل كانت تخرج بواسطة السفير الذي يتولّى النيابة الخاصّة عنه عليه السلام، فكان خروجها من مهام السفراء الأربعة كلّ من موقعه وخلال فترة سفارته.

رابعاً: أنّها عندما كانت عبارة عن ردّ وإجابة على أسئلة شيعته، كانت تصدر أحياناً في اليوم ذاته الذي تمّ تسليم الكتاب فيه إلى السفير، بل ربّما جاء الردّ والمداد رطب لم يجفّ به، أو جاء الجواب مكتوباً كالبرق الخاطف، فيرى الجواب مكتوباً على الورقة قبل أن يُسلّم الكتاب إلى السفير، وكانت الردود والإجابات في العادة تستغرق يومين أو ثلاثة أو حتّى أيّاماً، وسيتّضح ذلك في هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

خامساً: أنّ التوقيع وإن كان عادة يطلق على المكاتبات الخطّية والرسائل المكتوبة، إلّا أنّها كانت تخرج أحياناً شفويّة يبلّغها السفير لأصحابها، وكان يطلق عليها التوقيع أيضاً، فالتوقيعات المشار إليها هنا أعمّ من المراسلات الشفويّة والخطّية.

سادساً: سيأتي إن شاء الله تعالى أنّ السفير ربّما دوّن جملة من الأسئلة في ورقة واحدة وأوصلها إلى الإمام، أو كانت الإجابة

على الأسئلة المتفرّقة ترد من الناحية المقدّسة دفعة واحدة وفي ورقة موحّدة.

ولا ننسى أخيراً أن نحيط القارئ الكريم علماً بأنّه عليه السلام ما كان يجيب عن كلّ ما يرد عليه من الأسئلة، وما كان يردّ على جميع ما يرده من مراسلات، بل هناك رسائل وأسئلة وجّهت إليه أرواحنا فداه ما استلم أصحابها الردّ والجواب، كما سيأتي إن شاء الله تعالى بتصريح أُولئك وإقرارهم.

ويمكن تلخيص تلك التوقيعات تحت العناوين التالية:

١ ـ تعيين السفير، أو تأييده.

٢ ـ تنبيه السفراء وتحذيرهم من المؤامرات والدسائس التي تحاك ضدّهم، سواء من الأنظمة والخلفاء أو من غيرهم.

٣ ـ الدعاء لمن سأله قضاء حاجته بالدعاء وإخبارهم عن قضاء حوائجهم.

٤ ـ عدم الإذن لمن استئذنه بالسفر.

٥ ـ منعُ عازمٍ للسفر إلى الحجّ وإخباره بأنّه سيحجّ من قابل.

٦ ـ الدعاء للمريض بالشفاء.

٧ ـ الدعاء لجمع شمل الزوجين.

٨ ـ طلب الولد لمن سأله ذلك.

٩ ـ إخبار السفير بدنوّ أجله.

١٠ ـ تعزية السفير عند فقد أبيه.

١١ ـ تعزية الشيعة ببعض خواصّه.

١٢ ـ إخبار السفير بانقطاع السفارة من بعده، وبدء الغيبة الكبرى، ونهيه عن تنصيب من ينوب عنه.

١٣ ـ الإخبار بامتناع المشاهدة قبل الصيحة وخروج السفياني.

١٤ ـ الأمر بتكذيب من يدّعي المشاهدة في الغيبة الكبرى.

وستتّضح هذه العناوين عند استعراضنا لتلك التواقيع، وهي كالتالي:

١ ـ توقيعه عليه السلام في العفو عن عمّه جعفر، والتجاوز عن تقصيره، وقد خرج على يد السفير الثاني، وفيه: «**وأمّا سبيل عمّي جعفر وولده فسبيل إخوة يوسف عليه السلام ... الخ**»[١].

٢ ـ توقيعه عليه السلام إلى سفيره الثاني ـ محمّد بن عثمان بن سعيد ـ يعزّيه بأبيه السفير الأوّل ـ عثمان بن سعيد ـ رضي الله عنهما: «**إنّا لله وإنّا إليه راجعون،**

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٩٠. الاحتجاج: ٢/٢٨٣.

تسليماً لأمره ، ورضيَ بقضائه ، عاش أبوك سعيداً ومات حميداً ، فرحمه الله وألحقه بأوليائه ومواليه عليهم السلام ، فلم يزل مجتهداً في أمرهم ، ساعياً فيما يقرّبه إلى الله عزّ وجلّ وإليهم ، نضّر الله وجهه وأقال عثرته »(١).

وجاء فيه أيضاً : « أجزل الله لك الثواب ، وأحسن لك العزاء ، رزيتَ ورزينا ، وأوحشك فراقه وأوحشنا ، فسرّه الله في منقلبه ، كان من كمال سعادته أن رزقه الله تعالى ولداً مثلك ، يخلفه من بعده ، ويقوم مقامه بأمره ، ويترحّم عليه ، وأقول : الحمد لله ، فإنّ الأنفس طيّبة بمكانك وما جعله الله تعالى فيك وعندك ، أعانك الله وقوّاك وعضدك ووفّقك ، وكان لك وليّاً وحافظاً وراعياً وكافياً »(٢).

٣ ـ توقيعه عليه السلام عن السفير الثاني رضي الله عنه ، وفيه : « لم يزل ثقتنا في حياة الأب رضي الله عنه وأرضاه وأنضر وجهه ، يجري عندنا مجراه ، ويسدّ مسدّه ، وعن أمرنا يأمر الابن وبه يعمل ... »(٣).

٤ ـ التوقيع الذي أثنى فيه صلوات الله عليه على سفيره الثالث

(١) الغيبة / الطوسي : ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٢) الغيبة / الطوسي : ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٣) الغيبة / الطوسي : ٢٢٠.

الحسين بن روح ﷺ ، وفيه : « عرّفه الله الخير كلّه ورضوانه ، وأسعده بالتوفيق ، وقفنا على كتابه ، وثقتنا بما هو عليه ، وإنّه عندنا بالمنزلة والمحلّ اللذين يسرّانه ، زاد الله في إحسانه إليه ، إنّه وليّ قدير ، والحمد لله لا شريك له ، وصلّى الله على رسوله محمّد وآله وسلّم تسليماً كثيراً »(١).

٥ ـ التوقيع الذي خرج ابتداءً من غير سؤال ، وفيه : « أمّا السكوت والجنّة ، وأمّا الكلام والنّار ، فإنّهم إن وقفوا على الاسم أذاعوه ، وإن وقفوا على المكان دلّوا عليه »(٢).

٦ ـ التوقيع الذي خرج من ناحيته المقدّسة ردّاً على طلب الدعاء من زوج فارقته زوجته ، وكانت بينهما الكثير من المشكلات ، وفيه : « والزوج والزوجة فأصلح الله ذات بينهما ، فسهّل الله له نقل زوجته بأيسر كلفة ، وأقامت معه سنين كثيرة ، وأنجبت منه أولاداً »(٣).

٧ ـ وأنّ شخصاً خرج به ناسور ، فعرضه على الأطباء وأنفق في التداوي عليه مالاً ، فلم يجدِ فيه شيئاً ، فكتب رقعة إلى الإمام عليه السلام

---

(١) الغيبة / الطوسي : ٢٢٨.

(٢) الغيبة / الطوسي : ٢٢٢.

(٣) الغيبة / الطوسي : ١٨٦ ، ١٩٧.

يسأل فيها الدعاء، فخرج التوقيع إليه قائلاً: «ألبسك الله العافية، وجعلك معنا في الدنيا والآخرة»(١).

٨ ـ ومن ذلك أنّ القاسم بن العلا، وهو من الوكلاء في آذربيجان ولد له عدّة بنين، فكان يكتب إلى المهدي عليه السلام يسأل الدعاء لهم، فلا يجاب بشيءٍ في أمرهم، فماتوا كلّهم، فلمّا ولد له ولده الحسين، كتب يسأل الدعاء له، فأُجيب إلى ذلك، وبقي ابنه في الحياة(٢).

٩ ـ ومنه أنّ رجلاً يمانيّاً كان في بغداد، فأراد الخروج مع قافلة إلى اليمن، فكتب إلى الإمام عليه السلام يستأذنه في الخروج، فخرج التوقيع قائلاً: «لا تخرج معهم، فليس لك في الخروج معهم خيرة، وأقم بالكوفة»(٣).

١٠ ـ توقيعه عليه السلام في ذمّ أحمد بن هلال الكرخي الذي ادّعى السفارة، جاء فيه: «قد كان أمرنا نفذ إليك في المتصنّع ابن هلال ـ لا رحمه الله ـ بما قد علمت، ولم يزل ـ لا غفر الله ذنبه ولا أقال عثرته ـ يداخلنا في أمرنا بلا إذن منّا، ولا رضىً يستبدّ برأيه فتحامى ديوننا، لا يمضي من أمرنا إيّاه إلّا بما يهواه ويريده، أرداه الله في

---

(١) و (٣) الإرشاد: ٣٣٢.

(٢) الإرشاد: ٣٣١.

ذلك في نار جهنّم، فصبرنا عليه حتّى بتر الله بدعوتنا عمره، وكنّا قد عرّفنا خبره قوماً من موالينا في أيّام ـ لا رحمه الله ـ وأمرناهم بإلقاء ذلك إلى الخاصّ من موالينا، ونحن نبرأ إلى الله من ابن هلال، لا رحمه الله ولا ممّن لا يبرأ منه، وأعلم الإسحاقي سلّمه الله وأهل بيته بما أعلمناك من حال هذا الفاجر، وجميع من كان سألك ويسألك عنه من أهل بلده والخارجي، ومن كان يستحقّ أن يطّلع على ذلك، فإنّه لا عذر لأحد من موالينا في التشكيك فيما روى عنّا ثقاتنا، قد عرفوا بأنّنا نفاوضهم بسرّنا ونحمله إيّاه إليهم، وعرفنا ما يكون من ذلك إن شاء الله تعالى»(١).

١١ ـ وخرج في مذمّته توقيع آخر يقول: «لا شكر الله قدره، لم يدع المرزءة بأن لا يزيغ قلبه بعد أن هداه، وأن يجعل ما منّ به عليه مستقرّاً، ولا يجعله مستودعاً، وقد علمتم ما كان من أمر الدهقان لعنه الله وخدمته وطول صحبته، فأبدله الله بالإيمان كفراً، حين فعل ما فعل، فعاجله الله بالنقمة، ولم يمهله، والحمد لله لا شريك له، وصلّى الله على محمّد وآله وسلّم»(٢).

١٢ ـ وتوقيع خرج يذمّ الشلمغاني، جاء فيه: «إنّ محمّد بن عليّ

---

(١) و (٢) رجال الكشّي: ٤٥٠.

المعروف بالشلمغاني ، وهو ممّن عجّل الله له النقمة ، ولا أمهله ، قد ارتدّ عن الإسلام وفارق ، وألحد في دين الله ، وادّعى ما كفر معه بالخالق جلّ وعلا ، وافترى كذباً وزوراً ، وقال بهتاناً وإثماً عظيماً ، كذب العادلون بالله وضلّوا ضلالاً بعيداً ، وخسروا خسراناً مبيناً ، وإنّنا قد برئنا إلى الله تعالى وإلى رسوله وآله صلوات الله وسلامه ورحمته وبركاته عليهم ، منه ، ولعنّاه ، عليه لعائن الله تترى من الظاهر والباطن في السرّ والعلن ، وفي كلّ وقت ، وعلى كلّ حال ، وعلى من شايعه وتابعه أو بلغه هذا القول منّا ، وأقام على تولّيه بعده ، وأعلمهم أنّنا من التوقّي والمحاذرة منه على ما كنّا عليه ممّن تقدّمه من نظرائه من الشريعي والنميري والهلالي والبلالي وغيرهم ، وعادة الله عندنا جميلة ، وبه نثق ، وإيّاه نستعين ، وهو حسبنا في كلّ أُمورنا ونعم الوكيل »[(١)].

١٣ ـ وحين ظهر انحراف الشلمغاني وشكّ النّاس في التوقيعات التي كانت قد خرجت إليهم وكاتبوا الإمام عليه السلام يسألونه عن حالها ، خرج إليهم التوقيع التالي : « بسم الله الرحمن الرحيم ، قد وقفنا على هذه الرقعة وما تضمّنته ، فجميعه جوابنا ، ولا مدخل للمخذول

(١) الغيبة / الطوسي : ٢٥٢ ـ ٢٥٤.

الضالّ المضلّ المعروف بالعزاقري لعنه الله ، في حرف منه ، وقد كانت أشياء خرجت إليكم على يدي أحمد بن بلال وغيره من نظرائه ، وكان من ارتدادهم عن الإسلام مثل ما كان من هذا عليهم لعنة الله »[١].

(١) الغيبة / الطوسي : ٢٢٨.

الدّرس الثاني عشر

تواقيع الإمام المهدي عليه السلام ومكاتباته ـ ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤ ـ وهذا توقيع خرج إلى بعض شيعته حين اختلفوا وتنازعوا في ولادته وحياته عليه السلام :

« بسم الله الرحمن الرحيم

عافانا الله وإيّاكم من الضلالة والفتن ، ووهب لنا ولكم روح اليقين ، وأجارنا وإيّاكم من سوء المنقلب أنّه أُنهي إليَّ ارتياب جماعة منكم في الدين ، وما دخلهم من الشكّ والحيرة في ولاة أُمورهم ، فغمّنا ذلك لكم لا لنا ، وساءنا فيكم لا فينا ؛ لأنّ الله معنا ولا فاقة بنا إلى غيره ، والحقّ معنا فلن يوحشنا من قعد عنّا ، ونحن صنائع ربّنا ، والخلق بعد صنائعنا .

يا هؤلاء ، ما لكم في الريب تتردّدون ، وفي الحيرة تنعكسون ؟

أوَما سمعتم الله عزّ وجلّ يقول: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾(١)؟ أوَما علمتم ما جاءت به الآثار ممّا يكون ويحدث في أئمّتكم عن الماضين والباقين منهم عليهم السلام؟ أوَما رأيتم كيف جعل الله لكم معاقل تأوون إليها، وأعلاماً تهتدون بها من لدن آدم عليه السلام إلى أن ظهر الماضي عليه السلام، كلّما غاب عَلم بدا عَلم، وإذا أفل نجم طلع نجم؟ فلمّا قبضه الله إليه ظننتم أنّ الله تعالى أبطل دينه، وقطع السبب بينه وبين خلقه، كلّا ما كان ذلك ولا يكون حتّى تقوم الساعة، ويظهر أمر الله سبحانه وهم كارهون.

وإنّ الماضي عليه السلام مضى سعيداً فقيداً على منهاج آبائه عليهم السلام حذو النعل بالنعل، وفينا وصيّته وعلمه، ومن هو خلفه ومن هو يسدُّ مسدّه، لا ينازعنا موضعه إلّا ظالم آثم، ولا يدّعيه دوننا إلّا جاحد كافر، ولولا أنّ أمر الله تعالى لا يغلب، وسرّه لا يظهر ولا يعلن، لظهر لكم من حقّنا ما تبين منه عقولكم، ويزيل شكوككم، لكنّه ما شاء الله كان، ولكلّ أجل كتاب.

فاتّقوا الله وسلّموا لنا، وردُّوا الأمر إلينا، فعلينا الإصدار كما كان منّا الإيراد، ولا تحاولوا كشف ما غُطّي عنكم ولا تميلوا عن

(١) سورة النساء: الآية ٥٩.

اليمين، وتعدلوا إلى الشمال، واجعلوا قصدكم إلينا بالمودّة على السنّة الواضحة، فقد نصحت لكم، والله شاهد عليَّ وعليكم، ولولا ما عندنا من محبّة صلاحكم ورحمتكم، والإشفاق عليكم، لكنّا عن مخاطبتكم في شغل فيما قد امتحنّا به من منازعة الظالم العتلّ الضالّ المتتابع في غيّه، المضادّ لربّه، الداعي ما ليس له، الجاحد حقّ من افترض الله طاعته، الظالم الغاصب.

وفي ابنة رسول الله ﷺ لي أُسوة حسنة وسيُردي الجاهل رداءة عمله، وسيعلم الكافر لمن عقبى الدار، عصمنا الله وإيّاكم من المهالك والأسواء، والآفات والعاهات كلّها برحمته، فإنّه وليّ ذلك والقادر على ما يشاء، وكان لنا ولكم وليّاً وحافظاً، والسلام على جميع الأوصياء والأولياء والمؤمنين ورحمة الله وبركاته، وصلّى الله على محمّد وآله وسلّم تسليماً»(١).

١٥ ـ وكتب صلوات الله عليه في الردّ على ادّعاء عمّه جعفر الإمامة بعد أخيه الإمام العسكري عليه السلام:

«بسم الله الرحمن الرحيم

أتاني كتابك أبقاك الله، والكتاب الذي أنفذته درجه وأحاطت

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

معرفتي بجميع ما تضمّنه على اختلاف ألفاظه، وتكرّر الخطأ فيه، ولو تدبّرته لوقفت على بعض ما وقفتُ عليه منه، والحمد لله ربّ العالمين حمداً لا شريك له على إحسانه إلينا، وفضله علينا، أبى الله عزّ وجلّ للحقّ إلّا إتماماً، وللباطل إلّا زهوقاً، وهو شاهد عليَّ بما أذكره، وليٌّ عليكم بما أقوله، إذا اجتمعنا ليوم لا ريب فيه ويسألنا عمّا نحن فيه مختلفون، إنّه لم يجعل لصاحب الكتاب على المكتوب إليه ولا عليك ولا على أحد من الخلق جميعاً إمامة مفترضة، ولا طاعة ولا ذمّة، وسأبيّن لكم جملة تكتفون بها إن شاء الله تعالى.

يا هذا، يرحمك الله إنّ الله تعالى لم يخلق الخلق عبثاً، ولا أهملهم سُدى، بل خلقهم بقدرته، وجعل لهم أسماعاً وأبصاراً وقلوباً وألباباً، ثمّ بعث إليهم النبيّين عليهم السلام مبشّرين ومنذرين، يأمرونهم بطاعته، وينهونهم عن معصيته، ويعرّفونهم ما جهلوه من أمر خالقهم ودينهم، وأنزل عليهم كتاباً، وبعث إليهم ملائكة يأتين بينهم وبين من بعثهم إليهم بالفضل الذي جعله لهم عليهم، وما آتاهم من الدلائل الظاهرة، والبراهين الباهرة، والآيات الغالبة.

فمنهم من جعل النّار عليه برداً وسلاماً واتّخذه خليلاً، ومنهم من كلّمه تكليماً وجعل عصاه ثعباناً مبيناً، ومنه من أحيى الموتى

بإذن الله ، وأبرأ الأكمه والأبرص بإذن الله ، ومنهم من علّمه منطق الطير وأُوتي من كلّ شيء ، ثمّ بعث محمّداً ﷺ رحمة للعالمين ، وتمّم به نعمته ، وختم به أنبياءه ، وأرسله إلى النّاس كافّة ، وأظهر من صدقه ما أظهر ، وبيّن من آياته وعلاماته ما بيّن.

ثمّ قبضه ﷺ حميداً فقيداً سعيداً ، وجعل الأمر من بعده إلى أخيه وابن عمّه ووصيّه ووارثه عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، ثمّ إلى الأوصياء من ولده واحداً واحداً ، أحيى بهم دينه ، وأتمّ بهم دينه ، وأتمّ بهم نوره ، وجعل بينهم وبين إخوانهم وبني عمّهم والأدنين فالأدنين من ذوي أرحامهم فرقاناً بيّناً يعرف به الحجّة من المحجوج ، والإمام من المأموم.

بأن عصمهم من الذنوب ، وبرّأهم من العيوب ، وطهّرهم من الدنس ، ونزّههم من اللبس ، وجعلهم خُزّان علمه ، ومستودع حكمته ، وموضع سرّه ، وأيّدهم بالدلائل ، ولولا ذلك لكان النّاس على سواء ولادّعى أمر الله عزّ وجلّ كلّ أحد ، ولما عرف الحقّ من الباطل ، ولا العالم من الجاهل.

وقد ادّعى هذا المبطل المفتري على الله الكذب بما ادّعاه ، فلا أدري بأيّة حالة هي له رجاء أن يتمّ دعواه ، أبفقه في دين الله ؟ فوالله ! ما يعرف حلالاً من حرام ، ولا يفرّق بين خطأ وصواب ،

أم بعلم فما يعلم حقّاً من باطل، ولا محكماً من متشابه، ولا يعرف حدّ الصلاة ووقتها، أم بورع فالله شهيد على تركه الصلاة الفرض أربعين يوماً، يزعم ذلك لطلب الشعوذة، ولعلّ خبره قد تأدّى إليكم، وهاتيك ظروف مسكره منصوبة، وآثار عصيانه لله عزّ وجلّ مشهورة قائمة، أم بآية فليأت بها، أم بحجّة فليقمها، أم بدلالة فليذكرها.

قال الله عزّ وجلّ في كتابه:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ حم * تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ * مَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُسَمًّى وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ * قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِن قَبْلِ هٰذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِن عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللهِ مَن لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ * وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴾[1].

فالتمس تولّى الله توفيقك من هذا الظالم ما ذكرت لك، وامتحنه

(١) سورة الأحقاف: الآيات ١ ـ ٦.

وسله عن آية من كتاب الله يفسّرها أو صلاة فريضة يبيّن حدودها وما يجب فيها، لتعلم حاله ومقداره، ويظهر لك عواره ونقصانه، والله حسيبه.

حفظ الله الحقّ على أهله، وأقرّه في مستقرّه، وقد أبى الله عزّ وجلّ أن تكون الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام، وإذا أذن الله لنا في القول ظهر الحقّ، واضمحلّ الباطل، وانحسر عنكم، وإلى الله أرغب في الكفاية، وجميل الصنع والولاية، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلّى الله على محمّد وآل محمّد»[1].

١٦ ـ وحين سأله إسحاق بن يعقوب عن مسائل، ورد الجواب بخطّ مولانا صاحب الدار عليه السلام: «أمّا ما سألت عنه أرشدك الله، وثبّتك من أمر المنكرين لي من أهل بيتنا وبني عمّنا، فاعلم أنّه ليس بين الله عزّ وجلّ وبين أحد قرابة، ومن أنكرني فليس منّي، وسبيله سبيل ابن نوح عليه السلام.

وأمّا سبيل عمّي جعفر وولده، فسبيل إخوة يوسف على نبيّنا وآله وعليه السلام.

وأمّا الفقّاع فشربه حرام ولا بأس بالشلماب.

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٨٧ ـ ٢٩٠.

وأمّا أموالكم فما نقبلها إلّا لتطهروا فمن شاء فليصل، ومن شاء فليقطع، فما آتانا الله خير ممّا آتاكم.

وأمّا ظهور الفرج فإنّه إلى الله عزّ وجلّ، كذب الوقّاتون.

وأمّا قول مَن زعم أنّ الحسين عليه السلام لم يقتل، فكفر وتكذيب وضلال.

وأمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنّهم حجّتي عليكم، وأنا حجّة الله عليكم.

وأمّا محمّد بن عثمان العمري رضي الله عنه وعن أبيه من قبل، فإنّه ثقتي وكتابه كتابي.

وأمّا محمّد بن عليّ بن مهزيار الأهوازي فسيصلح الله قلبه، ويزيل عنه شكّه.

وأمّا ما وصلتنا به فلا قبول عندنا إلّا لما طاب وطهر، وثمن المغنّية حرام.

وأمّا محمّد بن شاذان بن نعيم فإنّه رجل من شيعتنا أهل البيت.

وأمّا أبو الخطّاب محمّد بن أبي زينب الأجدع فإنّه ملعون وأصحابه ملعونون، فلا تجالس أهل مقالتهم وإنّي منهم بريء وآبائي عليهم السلام منهم براء.

وأمّا المتلبّسون بأموالنا فمن استحلّ منها شيئاً فأكله فإنّما

يأكل النيران.

وأمّا الخمس فقد أُبيح لشيعتنا وجعلوا منه في حلّ إلى وقت ظهور أمرنا لتطيب ولادتهم ولا تخبث.

وأمّا ندامة قوم قد شكّوا في دين الله على ما وصلونا به، فقد أقلنا من استقال ولا حاجة لنا في صلة الشاكّين.

وأمّا علّة ما وقع من الغيبة فإنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [1]، إنّه لم يكن أحد من آبائي إلّا وقد وقعت في عنقه بيعة لطاغية زمانه، وإنّي أخرج حين أخرج ولا بيعة لأحد من الطواغيت في عنقي.

وأمّا وجه الانتفاع في غيبتي فكالانتفاع بالشمس إذا غيّبتها عن الأبصار السحاب، وإنّي لأمان لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء، فاغلقوا أبواب السؤال عمّا لا يعنيكم، ولا تتكلّفوا على ما قد كفيتم، وأكثروا الدعاء بتعجيل الفرج، فإنّ ذلك فرجكم، والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب، وعلى مَن اتّبع الهدى»[2].

١٧ ـ وجاء في توقيع آخر ردّاً على ما اختلف عليه بعض الشيعة

---

(١) سورة المائدة: الآية ١٠١.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٢٩٠ ـ ٢٩٣.

في الخلق والرزق: «إنّ الله تعالى هو الذي خلق الأجسام، وقسّم الأرزاق؛ لأنّه ليس بجسم، ولا حالٌّ في جسم، ليس كمثله شيء وهو السميع العليم، وأمّا الأئمّة عليهم‌السلام فإنّهم يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألونه فيرزق، إيجاباً لمسألتهم، وإعظاماً لحقّهم»[1].

١٨ ـ وكتب إلى عليّ بن الحسين بن بابويه الصدوق، والد الصدوقين، حين سأله الدعاء أن يرزقه الله أولاداً فقهاء: «إنّك لا ترزق من هذه، وستملك جارية ديلميّة، وترزق منها ولدين فقيهين»[2].

وقد رزقه الله تعالى بعد ذلك الصدوقين عليهما الرحمة.

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٣٠٨، الحديث ٢٦١.

الدّرس الثالث عشر

دعاة السفارة ـ ١

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ ﴾ (١)

ما مضت السنون طويلاً على الغيبة الصغرى حتّى برزت ظاهرة جديدة للعيان ، وظهرت حركة الانتهازيّين من أئمّة الضلال ، المصطادين في الماء العكر ، لتبتلي الطائفة الحقّة بجملة من طالبي الزعامة باسم الدين ، والرئاسة على العوامّ ، ممّن غرّتهم الدنيا وحبّ الجاه والمقام ، وممّن كانت لهم أهداف مشؤومة ، وغايات شيطانيّة أُخرى ، كالتآمر لبثّ الفرقة والخلاف والشقاق بين صفوف أهل الحقّ ، كما هو المعتاد من صراع الحقّ والباطل ، وخصومة أهل

(١) سورة الأنعام : الآية ١١٢ .

الباطل لأهل الحقّ، للنيل منهم، ومن مبادئهم الحقّة، وهي ظاهرة دعاة السفارة، وحركة تزوير النيابة الخاصّة ممّن حاولوا التلبّس بهذا المنصب الشريف كذباً وزوراً، وممّن سعوا إلى تقمّص هذا المقام الرفيع، منافسين بدعاواهم الباطلة، ومزاعمهم الزائفة، أصحاب السفارة الحقّة، والمحقّين من سفراء مولانا بقيّة الله الأعظم عجّل الله تعالى فرجه، وهو ليس غريباً إذ علمنا أنّه ما من حقّ إلّا وفي وجهه باطل يعاديه ويصدّ عنه، ومن الملفت أنّ مثل هذه الدعاوى لم يكن لها أثر في عهد السفير الأوّل ـ الشيخ عثمان العمري ﷺ ـ وإنّما ظهرت منذ عهد ثاني السفراء وهو ابنه الشيخ محمّد بن عثمان العمري ﷺ، كما حدّثتنا كتب التأريخ والسيرة والحديث، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ كون أصل موضوع السفارة بهذه الكيفيّة الخاصّة في غياب المعصوم عليه السلام ظاهرة جديدة، وفكرة مستحدثة لم يسبق لها مثيل، وعدم اعتياد الناس عليه.

٢ ـ قوّة شخصيّة السفير الأوّل وارتباطه الوثيق بالإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام.

٣ ـ معرفة الشيعة بمكانته الرفيعة عند الإمامين العسكريّين عليهما السلام.

٤ ـ قرب عهده بزمن الحضور.

٥ ـ قصر مدّة سفارته.

٦ ـ جدّيّة السلطة في البحث عن المهدي عليه السلام، ومطاردته ومطاردة كلّ من يمتّ إليه بصلة.

٧ ـ عدم وجود الإغراءات الدنيويّة في تلك الفترة حول السفارة كي يسيل لعاب الطامعين.

٨ ـ حاجة مدّعي السفارة إلى قاعدة شعبيّة ينطلق منها، وإعدادها يفتقر إلى فترة من الزمان وملائمة الظروف.

فوجود تلك الموانع، بالإضافة إلى عدم وجود ما يقتضي دعوى السفارة؛ لعدم وضوح الرؤية، وما تترتّب عليه من منافع ومصالح حالت دون ظهور تلك المزاعم على عهد السفير الأوّل.

ونحن نستعرض أسماء من ادّعوا السفارة عبر التأريخ، وموجزاً عن حياتهم بناءً على ما أثبتته كتب التأريخ والسيرة والحديث، وهم على النحو التالي:

١ ـ أبو محمّد الحسن الشريعي:

كان من أصحاب أبي الحسن الإمام الهادي عليه السلام، ثمّ أصبح من أصحاب الإمام أبي محمّد الحسن العسكري عليه السلام، وهو أوّل من انحرف من الأصحاب عن جادة الصواب، واتّخذ سلّم التزوير ليدّعي ما ليس له، ويبتدع طريقة البابيّة المزوّرة كذباً ودجلاً، ظنّاً منه أنّه المؤهّل لمنصب السفارة بالأولويّة، وافترى على أئمّة

الهدى عليهم السلام ، لا سيّما على صاحب الأمر صلوات الله عليه ، ونسب إليهم ما لا يليق بهم ، ثمّ ظهر منه القول بالكفر والإلحاد ، فخرجت ضدّه التواقيع من الناحية المقدّسة تلعنه وتتبرّأ منه ، وتأمر الشيعة بلعنه والبراءة منه ، فعلنته الشيعة وتبرّأت منه[1].

٢ ـ محمّد بن نصير النميري[2] الفهري[3]:

وكان من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام ، فانحرف أيضاً ، وادّعى السفارة زوراً وبهتاناً ، فكتب الإمام العسكري عليه السلام كتاباً ضدّه وضدّ شخص آخر يدعى ابن بابا القمّي واسمه الحسن بن محمّد ، يكشف فيه انحرافهما ، ويظهر البراءة منهما ، قائلاً لأحد أصحابه: «أبرأ إلى الله من الفهري والحسن بن محمّد بن بابا القمّي فابرأ منهما ، فإنّي محذّرك وجميع مواليَّ ، وإنّي ألعنهما ، عليهما لعنة الله ، مستأكلين ، يأكلان بنا الناس... الخ»[4].

وكان يدّعي أنّه رسول نبي ، وأنّ عليّ بن محمّد الهادي عليه السلام أرسله ، وكان يغلو في أبي الحسن الهادي عليه السلام ، ويقول فيه بالربوبيّة ، ويقول بالتناسخ ، وإباحة المحارم ، وتحليل نكاح الرجال للرجال. وتبعه

---

(١) و (٢) الغيبة / الطوسي: ٢٤٤.

(٣) و (٤) رجال الكشّي: ٤٣٨.

في ذلك جماعة سمّوا بالنميريّة[١].

٣ ـ أحمد بن هلال الكرخي العبرتائي[٢] ١٨٠ ـ ٢٦٧هـ:

وقد عاصر الإمام الرضا والجواد والعسكريّين صلوات الله عليهم، وعاصر الغيبة الصغرى لسبع سنين، ادّعى السفارة خلالها، له كتاب يوم وليلة، وكتاب النوادر[٣]، اتّخذ مسلك التصوّف، وحجّ أربعاً وخمسين حجّة، عشرون منها على قدميه، لقيه أصحابنا بالعراق وكتبوا عنه[٤].

كان صالحاً ولم يدّع السفارة في عهد السفير الأوّل، وإنّما ادّعاها في زمن السفير الثاني، وأنكر النصّ عليه بالسفارة، وإن اعترف بالنصّ على أبيه عثمان بن سعيد عليهما الرحمة والرضوان[٥].

ذمّه الإمام العسكري عليه السلام على ما روي عنه[٦]، ومن بعده ذمّه مولانا صاحب الأمر عليه السلام، فكتب إلى وكلائه بالعراق:

---

(١) انظر: غيبة الطوسي: ٢٤٤. رجال الكشّي: ٤٣٨. فِرق الشيعة: ٩٣. مروج الذهب: ٤/٢١٣.

(٢) رجال النجاشي: ٦٥. رجال الكشّي: ٤٤٩.

(٣) و (٦) رجال النجاشي: ٦٥.

(٤) رجال الكشّي: ٤٤٩.

(٥) الغيبة / الطوسي: ٢٤٥.

«احذروا الصوفي المتصنّع»، وورد على القاسم بن العلاء نسخة ما كان خرج من لعن ابن هلال، ولمّا أنكر رواة أصحابنا بالعراق ذلك لروايتهم عنه، خرج التوقيع التالي من ناحيته المقدّسة: «قد كان أمرنا نفذ إليك في المتصنّع ابن هلال لا رحمه الله بما قد علمت، ولم يزل ـ لا غفر الله ذنبه، ولا أقال عثرته... الخ»[1]، وتقدّم في قسم التواقيع بحمد الله تعالى، ولمّا عاد جماعة منهم إلى إنكارهم ذلك على القاسم بن العلاء، خرج إليهم توقيع آخر من الناحية المقدّسة بما نصّه: «لا شكر الله قدره... الخ»[2]، وتقدّم أيضاً في قسم التواقيع بحمد الله تعالى.

وحين لم يكفّ أتباعه عن الاعتقاد به والدعوة إليه خرج توقيع ثالث ضدّه على يد الشيخ أبي القاسم بن روح ﵀ بلعنه والبراءة منه[3].

٤ ـ محمّد بن عليّ بن بلال، المعروف بأبي طاهر البلالي[4]:

وهو أيضاً كان من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام، وعدّه ابن طاووس ﵀ من السفراء الموجودين في الغيبة الصغرى، والأبواب المعروفين، وظاهره كونه بمنزلة القاسم بن العلاء والأشعري

(١) و (٢) رجال الكشّي: ٤٥٠.

(٣) و (٤) الغيبة / الطوسي: ٢٤٥.

والأسدي ونحوهم من الوكلاء في الوثاقة والجلالة(١). غير أنّ الشيخ الطوسي أعلى الله مقامه ذكره في المذمومين ممّن ادّعوا البابيّة والسفارة الخاصّة، ولهذا توقّف العلّامة الحلّي ﵀ عن مرويّاته(٢).

قال شيخ الطائفة طيّب الله ثراه: «وقصّته معروفة فيما جرى بينه وبين أبي جعفر محمّد بن عثمان العمري نضّر الله وجهه، وتمسّكه بالأموال التي كانت عنده للإمام، وامتناعه من تسليمها، وادّعاؤه أنّه الوكيل حتّى تبرّأتِ الجماعة منه ولعنوه، وخرج فيه من صاحب الزمان ما هو معروف، ثمّ أورد قصّته مع العمري ﵁ مفصّلاً»(٣)، ولم تفلح محاولات أبي جعفر محمّد بن عثمان العمري ﵁ في ردعه وتقويم انحرافه.

٥ ـ ومنهم أبو بكر محمّد بن أحمد بن عثمان، المعروف بالبغدادي:

وهو ابن أخي جعفر العمري ـ السفير الثاني ـ ﵁، وحفيد السفير الأوّل عثمان بن سعيد العمري ﵁، قال شيخ الطائفة قدّس الله سرّه

(١) جامع الرواة: ١٥٣/١. الخلاصة: ٦٩.

(٢) الخلاصة: ٦٩.

(٣) الغيبة / الطوسي: ٤٠٠.

في الغيبة: «وأمره في قلّة العلم والمروة أشهر من أن يذكر»[١]، وقال عنه: «كان معروفاً لدى عمّه أبي جعفر العمري بالانحراف، ولم يكن معروفاً لدى بعض أصحابه، ولهذا حين دخل على أبي جعفر وبعض أصحابه وهم يتذاكرون أحاديث أهل البيت عليهم السلام، بصر به أبو جعفر رضي الله عنه، وقال للجماعة مشيراً إليه: «أمسكوا، فإنّ هذا الجائي ليس من أصحابكم»[٢].

ممّن صحبه وتبعه في دعواه المزعومة: أبو دلف محمّد بن المظفّر الكاتب، وقد كان في ابتداء أمره مخمّساً مشهوراً بذلك، والمخمّسة جماعة من الغلاة ذهبوا إلى القول بأنّ الخمسة: سلمان وأبا ذرّ والمقداد وعمّار وعمرو بن أُميّة هم الموكّلون بمصالح العالم من قِبل الربّ جلّ وعلا؛ لأنّه كان تربية الكرخيّين وتلميذهم وصنيعهم، وكان الكرخيّون مخمّسة.

وكان يقول: نقلني سيّدنا الشيخ الصالح قدّس الله روحه ونوّر ضريحه عن مذهب أبي جعفر الكرخي إلى المذهب الصحيح، يعني أبا بكر البغدادي[٣].

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٥٥.

(٢) و (٣) الغيبة / الطوسي: ٢٥٦.

٦ ـ الباقطاني:

وكان شيخاً مهيباً ذا أموال وغلمان وفرس كثير[١].

٧ ـ إسحاق الأحمر:

وكان شابّاً نظيفاً، أكثر مالاً وفرساً وغلماناً من الباقطاني[٢].

---

(١) و (٢) بحار الأنوار: ٧٩/١٣ و: ٣٠١/٥١.

الدّرس الرابع عشر

دعاة السفارة ـ ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

٨ ـ محمّد بن عليّ الشلمغاني:

نسبة إلى قرية شلمغان بنواحي واسط[١]، المعروف بابن أبي العزاقر، أو العزاقري، وكنيته أبو جعفر، قال عنه الشيخ والنجاشي: كان شيخاً مستقيم العقيدة والسلوك، صالحاً[٢]، متقدّماً في أصحابنا[٣]، وكان وكيلاً عن الشيخ أبي القاسم بن روح رضي الله عنه عند استتار الشيخ من المقتدر العبّاسي وأزلامه،

(١) الكامل في التاريخ: ٦/٢٤١.

(٢) الغيبة / الطوسي: ١٨٣. رجال النجاشي: ٢٩٣. فهرست الشيخ: ١٧٣.

(٣) رجال النجاشي: ٢٩٣.

وكان النّاس يقصدونه، ويلقونه في حوائجهم ومهمّاتهم، وكانت تخرج على يده التوقيعات من صاحب الأمر صلوات الله عليه عن طريق ابن روح رحمه الله[1]، وله كتب عديدة حال استقامته، منها: كتاب التكليف[2]، ومنها كتاب التأديب[3]، وكتاب الغيبة[4]، وكتاب الأوصياء[5]، وله كتب أُخرى ذكرها النجاشي في رجاله[6]، لم يعلم هل كتبها حال استقامته أو بعد انحرافه.

ولكن أخرج الشيخ في الغيبة عن أبي عليّ محمّد بن همّام، أنّه وزّع توقيع مولانا صاحب الأمر صلوات الله عليه في لعن الشلمغاني على المشايخ، وأنّه قال: إنّ محمّد بن عليّ الشلمغاني لم يكن قطّ باباً ـ وكيلاً ـ إلى أبي القاسم، ولا طريقاً له، ولا نصبه أبو القاسم لشيء من ذلك على وجه، ولا سبب، ومن قال بذلك فقد أبطل

---

(١) الغيبة / الطوسي: ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢) الفهرست: ١٧٣.

(٣) الغيبة / الطوسي: ٢٤٠.

(٤) الغيبة / الطوسي: ٢٠٨.

(٥) الغيبة / الطوسي: ٢٩٤.

(٦) راجع: رجال النجاشي: ٢٩٣. فهرست الشيخ: ١٧٣. رجال الشيخ: ٥١٢. الكامل في التاريخ: ٦/٢٤١.

ـ أي قال بالباطل ـ وإنّما كان فقيهاً من فقهائنا ، خلط ، وظهر عنه ما ظهر ، وانتشر الكفر والإلحاد عنه ، فخرج فيه التوقيع على يد أبي القاسم بلعنه والبراءة ممّن تابعه وشايعه وقال بقوله[(١)].

ولعلّه توهّم بن همّام ذلك ، **أوّلاً** : لعدم المنافاة بين الوكالة حال الاستقامة ، وبين الانحراف المتأخّر.

ثانياً : وأنّ النقل بثبوت الوكالة له أكثر ، وعند الأصحاب أشهر.

قالوا : ثمّ إنّه حمله الحسد لأبي القاسم بن روح على ترك المذهب ، والدخول في المذاهب الرديئة ، وظهرت منه مقالات منكرة ، وأصبح غالياً ، يعتقد بالتناسخ وحلول الأُلوهيّة فيه[(٢)] ، وله دعاوى أُخر باطلة.

فلمّا بلغ ذلك أبا القاسم ﷺ كتب إلى بني بسطام بلعنه والبراءة منه وممّن تابعه على قوله وأقام على توليته ... الخ[(٣)].

كما كتب ﷺ إلى بني نوبخت يأمرهم بلعن أبي جعفر الشلمغاني ، والبراءة منه وممّن تولّاه ورضي بقوله أو كلّمه ، ثمّ ظهر توقيع

---

(١) الغيبة / الطوسي : ٢٥٠.

(٢) الغيبة / الطوسي : ٣٩٧ ، ٤٠٥ ـ ٤١٠.

(٣) الغيبة / الطوسي : ٢٤٩.

من مولانا صاحب الأمر عليه السلام يلعن فيه أبا جعفر الشلمغاني ويتبرّأ منه وممّن تابعه وشايعه، ورضي بقوله، وأقام على تولّيه، بعد المعرفة بهذا التوقيع[1]، وتقدّم في قسم التوقيعات بحمد الله تعالى.

ثمّ إنّه بلغ به الأمر حتّى طالب أن يباهل الشيخ أبا القاسم الحسين بن روح رضي الله عنه. قال الشيخ رحمه الله: «فبلغ ذلك إلى الخليفة الراضي العبّاسي فأمر بالقبض عليه وقتله، فقُتل عام ٣٢٢هـ، وأُحرق بالنّار وجماعة من أتباعه، واستراحت الشيعة منه»[2].

٩ ـ الحسين بن منصور الحلّاج:

وهو صوفي مشهور، فإنّه حاول أن يستغوي أبا سهل بن إسماعيل بن عليّ النوبختي رضي الله عنه، ظنّاً منه أنّه ممّن تنطلي عليه هذه الأباطيل، وقد فضحه النوبختي رحمه الله في بغداد، والشيخ ابن بابويه القمّي رحمه الله في قم، على رؤوس الأشهاد، وهكذا كشف عن ضلاله وكفره أعلام الطائفة رضي الله عنهم، وخرجت فتاوى صريحة بكفره.

وقال شيخ الطائفة طيّب الله ثراه: «أخبرنا الحسين بن إبراهيم، عن أبي العبّاس أحمد بن عليّ بن نوح، عن أبي نصر هبة الله بن

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٤٨ ـ ٢٥٤.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٢٥٠، ١٨٣، ١٨٧. الكامل في التاريخ: ٦/٢٤١.

محمّد الكاتب ابن بنت أُمّ كلثوم بنت أبي جعفر العمري ، قال :

لمّا أراد الله تعالى أن يكشف أمر الحلّاج ويظهر فضيحته ويخزيه ، وقع له أنّ أبا سهل إسماعيل بن عليّ النوبختي رحمه الله ممّن تجوز عليه مخرقته ، وتتمّ عليه حيلته ، فوجّه إليه يستدعيه ، وظنّ أنّ أبا سهل كغيره من الضعفاء في هذا الأمر بفرط جهله ، وقدّر أن يستجره إليه فيتمخرق به ، ويتسوّف بانقياده على غيره ، فيستتبّ له ما قصد إليه من الحيلة والبهرجة على الضعفة ؛ لقدر أبي سهل في أنفس النّاس ومحلّه من العلم والأدب أيضاً عندهم ، ويقول له في مراسلته إيّاه : إنّي وكيل صاحب الزمان عليه السلام ـ وبهذا أولاً كان يستجرّ الجهال ثمّ يعلو منه إلى غيره ـ وقد أمرت بمراسلتك وإظهار ما تريده من النصرة لك لتقوى نفسك ، ولا ترتاب بهذا الأمر .

فأرسل إليه أبو سهل رحمه الله يقول له : إنّي أسألك أمراً يسيراً يخفّ مثله عليك في جنب ما ظهر على يديك من الدلائل والبراهين ، وهو أنّي رجل أُحبّ الجواري وأصبو إليهنّ ، ولي منهنّ عدّة أتحظاهن والشيب يبعدني عنهنّ ويبغّضني إليهنّ ، واحتاج أن أُخضبه في كلّ جمعة ، وأتحمّل منه مشقّة شديدة لأستر عنهنّ ذلك ، وإلّا انكشف أمري عندهنّ ، فصار القرب بُعداً ، والوصال هجراً ، وأُريد أن تغنيني عن الخضاب ، وتكفيني مؤنته ، وتجعل لحيتي سوداء ، فإنّي

طوع يديك ، وصائر إليك ، وقائل بقولك ، وداع إلى مذهبك ، مع ما لي في ذلك من البصيرة ولك من المعونة ، فلمّا سمع ذلك الحلّاج من قوله وجوابه علم أنّه قد أخطأ في مراسلته وجهل في الخروج إليه بمذهبه ، وأمسك عنه ولم يردّ إليه جواباً ، ولم يرسل إليه رسولاً ، وصيّره أبو سهل ﷺ أُحدوثة وضحكة ويطنز به عند كلّ أحد ، وشهر أمره عند الصغير والكبير ، وكان هذا الفعل سبباً لكشف أمره وتنفير الجماعة عنه ، وأخبرني جماعة ، عن أبي عبدالله الحسين بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه أنّ ابن الحلّاج صار إلى قم ، وكاتب قرابة أبي الحسن يستدعيه ويستدعي أبا الحسن أيضاً ، ويقول: أنا رسول الإمام ووكيله ، قال: فلمّا وقعت المكاتبة في يد أبي ﷺ خرقها وقال لموصلها إليه: ما أفرغك للجهالات ؟ فقال له الرجل ـ وأظنّ أنّه قال: إنّه ابن عمّته أو ابن عمّه ـ فإنّ الرجل قد استدعانا فَلِمَ خرقت مكاتبته وضحكوا منه وهزؤا به ؟ ثمّ نهض إلى دكّانه ومعه جماعة من أصحابه وغلمانه.

قال: فلمّا دخل إلى الدار التي كان فيها دكّانه نهض له من كان هناك جالساً غير رجل رآه جالساً في الموضع ، فلم ينهض له ولم يعرفه أبي ، فلمّا جلس وأخرج حسابه ودواته كما يكون التجّار أقبل على بعض من كان حاضراً ، فسأله عنه فأخبره فسمعه

الرجل يسأل عنه ، فأقبل عليه وقال له : تسأل عنّي وأنا حاضر ؟

فقال له أبي : أكبرتك أيّها الرجل وأعظمت قدرك أن أسائلك ، فقال له : تخرق رقعتي وأنا أشاهدك تخرقها ؟ فقال له أبي : فأنت الرجل إذاً .

ثمّ قال : يا غلام برجله وبقفاه ، فخرج من الدار العدو لله ولرسوله ، ثمّ قال له : أتدّعي المعجزات عليك لعنة الله ؟ أو كما قال : فأخرج بقفاه فما رأيناه بعدها بقم[(١)] .

فلم يكن الحلّاج لعنه الله شيعيّاً خلافاً لما زعم بعض المؤرّخين وغيرهم ، كما لم يخرج فيه توقيع من الناحية المقدّسة ؛ وذلك لانكشاف أمره سريعاً ووضوح كفره ، ولمّا رأى الخليفة المقتدر فتاوى علماء المسلمين وإجماعهم على كفره وارتداده وإباحة دمه سارع إلى القبض عليه ، وأمر بضربه ألف سوط ، وقطعت يده ، ثمّ رجله ، ثمّ يده الأُخرى ، ثمّ رجله الأُخرى ، ثمّ قتل ، ثمّ أُحرق بالنّار ، وأُلقي رماده في دجلة ، ونصب الرأس ببغداد ، وأُرسل إلى خراسان ؛ لأنّه كان له بها أصحاب[(٢)] .

---

(١) الغيبة /الطوسي : ٤٠١ ـ ٤٠٣ .

(٢) الكامل في التاريخ : ١٦٨/٦ ـ ١٦٩ .

١٠ ـ أبو دلف محمّد بن المظفّر الكاتب:

كان من المخمّسة، ثمّ آمن بأبي بكر البغدادي، واعتبر مذهبه هو الحقّ[١]، وكان يقدّمه على الحسين بن روح رضي الله عنه[٢]، حتّى أوصى له البغدادي بعد وفاته[٣]، فادّعى بذلك السفارة بعد السُّمري الذي كان آخر السفراء، يخبره فيه عن قرب موته وشروع الغيبة التامّة، ويأمره أن لا يوصي بالسفارة إلى أحد لانقطاع السفارة بموته، وعدم إمكان المشاهدة حتّى تسمع الصيحة ويخرج السفياني.

وكان أبو دلف هذا معروفاً بالإلحاد، ثمّ أظهر الغلوّ، ثمّ جنّ وسَلْسَلَ، ثمّ صار مفوِّضاً ـ أي قال بالتفويض ـ حتّى استخفّ به كلّ النّاس، ولا عرفته الشيعة إلّا مدّة يسيرة، والجماعة تتبرّأ منه وممّن يوصي إليه وينمّس له وأمره في الجنون أكثر من أن يحصى[٤].

فهذا حال خطّ الانحراف الذي تمثّل فيمن ادّعوا السفارة زوراً ليصدّوا عامّة النّاس عن جادة الصواب، ويطعنوا المذهب الحقّ في

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٥٦.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٢٥٠.

(٣) الغيبة / الطوسي: ٢٥٥.

(٤) الغيبة / الطوسي: ٢٥٤ ـ ٢٥٦.

خاصرته بخناجر الحقد والحسد ، ويتّضح من ذلك أنّ حال الفقهاء الصادقين النائبين عنه عليه السلام في الغيبة الكبرى ـ مثل زماننا هذا ـ كحال السفراء الصادقين في الغيبة الصغرى ، وهكذا حال المذهب وأهله ، من جهة ابتلائهم بطائفة من عبيد الدنيا وطالبي الرئاسة ممّن نصّبوا أنفسهم فقهاء بفضل الظروف السياسيّة ، وبقوّة القهر والغلبة وسلاح الإعلام ، فجلسوا مجلس الفتيا ، واحتكروا الزعامة الدينيّة وهم ليسوا من أهله ، وصرفوا وجوه المقلّدين من العوام ، والمغرّر بهم ، عن الأعلام من النوّاب الصادقين والفقهاء الجامعين لشرائط التقليد ، ممّا ضاعف المسؤوليّة الملقاة على عواتق أهل الخبرة والعلماء في التصدّي لهذه الظاهرة السيّئة التي عصفت بالمذهب الحقّ ، وضاعفت مسؤوليّة المقلّدين في البحث والتحرّي عن الفقيه الأعلم الجامع لشرائط التقليد ، بعد تمييز الغثّ من السمين ، بعيداً عن التأثّر والانفعال بالإعلام الكاذب المنادي بالشعارات البرّاقة التي لا شأن لها بالفقاهة والأعلميّة من قريب أو بعيد ، قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾[1] .

---

(١) سورة الرعد : الآية ١٧ .

الدّرس الخامس عشر

وكلاء الإمام عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

وممّا امتازت به هذه الفترة ـ أعني الغيبة الصغرى ـ أيضاً وجود وكلاء تمّ تنصيبهم من قِبل السفراء الأربعة، بأمر من مولانا صاحب الزمان عليه السلام، يقومون بالوعظ والإرشاد لعامّة النّاس بالإضافة إلى استلام الحقوق الماليّة والمكاتبات لإرسالها إلى السفراء رضي الله عنهم، وقد أورد أعلامنا المؤرّخون والمحدّثون أسماء هؤلاء في كتبهم ونحن ننقلها عنهم زيادة للفائدة؛ لأنّهم قاموا بأدوار جيّدة ساهمت في تسهيل مهمّة السفراء، وشكّلوا حلقة الوصل بين النّاس وبين السفراء المتّصلين مباشرة بالإمام عليه السلام ممّا ساعد كثيراً في توعية الشيعة، لا سيّما في البلاد والمناطق النائية التي كان يصعب فيها الاتّصال بالسفراء، كما ساعدوا بدورهم في تخفيف الأعباء والمسؤوليّات

التي كانت تثقل كاهل السفراء، ممهّدين لهم سبيل التفرّغ لما هو الأهمّ من القضايا والشؤون التي كانت تحيط بالاُمّة يومذاك.

١ ـ حاجز بن يزيد الملقّب بالوشّا[١]:

فقد روى الشيخ المفيد أعلى الله مقامه بإسناده عن الحسن بن عبدالحميد، قال: شككت في أمر حاجز، فجمعت شيئاً ثمّ صرت إلى العسكر ـ يعني سامرّاء ـ فخرج إليّ: «**ليس فينا شكٌّ ولا فيمن يقوم مقامنا بأمرنا، تردّ ما معك إلى حاجز بن يزيد**»[٢].

وروى الكليني بسنده عن محمّد بن الحسن الكاتب المحروزي، أنّه قال: وجّهت إلى حاجزالوشّاء مائتي دينار، وكتبت إلى الغريم بذلك، فخرج الوصول، وذكر أنّه كان قِبلي ألف دينار، وإنّي وجّهت إليه مائتي دينار، وقال: إن أردت أن تعامل أحداً فعليك بأبي الحسين الأسدي بالريّ، فورد الخبر بوفاة حاجز ﷺ بعد يومين أو ثلاثة... الخ[٣].

٢ ـ أبو طاهر محمّد بن عليّ بن بلال البلالي:

وقد عدّه ابن طاووس ﷺ من السفراء ـ أي الوكلاء ـ المعروفين

---

(١) منتهى المقال: ١/٢٤١.

(٢) الإرشاد: ٣٣٣.

(٣) الغيبة / الطوسي: ٢٥٧.

في الغيبة الصغرى ، وخرج فيه التوقيع التالي: «**أنّه الثقة المأمون العارف بما يجب عليه**»[1].

وعدّه الشيخ الصدوق ﷺ من الوكلاء في القائمة التي أوردها بأسمائهم[2] ، لكنّ الشيخ ﷺ ذكره في المذمومين[3] ، وروى فيه أحاديث تدلّ على انحرافه بعد ذلك وادّعائه السفارة زوراً.

٣ ـ العطّار[4]:

وهو اسم مشترك بين كثيرين ، أهمّهم: محمّد بن يحيى العطّار ، وابنه أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار ، ويحيى بن المثنّى العطّار ، والحسن بن زياد العطّار ، وإبراهيم بن خالد العطّار ، وعليّ بن عبدالله ، أبو الحسن العطّار ، وعليّ بن محمّد بن عمر العطّار ، ومحمّد بن عبدالحميد العطّار ، ومحمّد بن أحمد بن جعفر القمّي العطّار ، وداود بن يزيد العطّار ، وغيرهم...

(١) رجال الكشّي : ٤٨٥.

(٢) كمال الدين : ٤٤٢.

(٣) الغيبة / الطوسي : ٣٥٣.

(٤) كمال الدين : ٨ و ١٧ و ٣٣ و ٧٣ و ٣٤٦ و ٦٦٦ و ٤٤٢.

٤ ـ العاصمي(١):

وهو مشترك أيضاً بين شخصين: عيسى بن جعفر بن عاصم، وهو الذي دعا له الإمام الهادي عليه السلام(٢)، وأحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة، وكنيته أبو عبدالله، قال النجاشي: كان ثقة في الحديث، سالماً، خيّراً، أصله كوفي، سكن بغداد، وروى عن الشيوخ الكوفيّين، له كتب منها: كتاب النجوم وكتاب مواليد الأئمّة وأعمارهم(٣)، إلاّ أنّهما لم يشتهرا بالوكالة ولم يعرف معاصرتهما للغيبة الصغرى، ولعلّ الشيخ الصدوق رحمه الله أراد شخصاً ثالثاً لم نعرفه، ولم يرو له ذكر في كتب الرجال.

٥ ـ محمّد بن إبراهيم بن مهزيار(٤).

روى الشيخ في الغيبة بسنده إلى الكليني رحمه الله مرفوعاً إلى محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، قال: شككت عند مضي أبي محمّد ـ الحسن العسكري عليه السلام ـ وكان اجتمع عند أبي مال جليل، فحمله وركب السفينة وخرجت معه مشيّعاً له، فوعك وعكاً شديداً، فقال:

---

(١) كمال الدين: ٤٤٢.

(٢) رجال الكشّي: ٥٠٢.

(٣) رجال النجاشي: ٧٣.

(٤) جامع الرواة: ١/٤٤.

يا بنيّ، ردّني فهو الموت، واتّقِ الله في هذا المال، وأوصى إليَّ ومات، فقلت في نفسي: لم يكن أبي ليوصي بشيء غير صحيح، أحمل هذا المال إلى العراق وأكتري داراً على الشطّ، ولا أُخبر أحداً، فإن وضح لي شيء كوضوحه أيّام أبي محمّد عليه السلام أنفذته، وإلّا تصدّقت به.

فقدمت العراق واكتريت داراً على الشطّ، وبقيت أيّاماً، فإذا أنا برسول معه رقعة فيها: «يا محمّد، معك كذا وكذا في جوف كذا وكذا»، حتّى قصّ عليَّ جميع ما معي، ممّا لم أُحط به علماً، فسلّمت المال إلى الرسول، وبقيت أيّاماً لا يرفع لي رأس، فاغتممت، فخرج إليَّ: «قد أقمناك مقام أبيك فاحمد الله»[(1)].

وأمّا ما نسب إليه في رواية الإرشاد أنّه قال: «وإلّا أنفقته في ملاذي وشهواتي»[(2)]، أو ما نسب إليه في رواية الطبرسي أنّه قال: «وإلّا قصفت به»[(3)]، فلا يناسب شأن هذا الرجل ولا يروق لمقامه الشامخ فهو قطعاً موضوع مدسوس.

---

(١) الغيبة / الطوسي: ١٧١.

(٢) الإرشاد: ٣٣١.

(٣) إعلام الورى: ٤١٨.

٦ ـ أحمد بن إسحاق بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعري، أبو عليّ القمّي[١].

وكان وافد القمّيّين، روى عن الإمامين أبي جعفر الثاني الجواد وأبي الحسن الهادي عليهما السلام، وكان من خاصّة أبي محمّد العسكري عليه السلام[٢].

وعدّ له الشيخ في الفهرست كتباً، منها: كتاب علل الصلاة، ومسائل الرجال لأبي الحسن الثالث عليه السلام[٣]، وعاش بعد أبي محمّد العسكري عليه السلام[٤]، وعدّه الشيخ من الثقات المحمودين الذين كانت ترد عليهم التوقيعات من قِبل السفراء، وممّن خرج التوقيع في مدحهم وتوثيقهم[٥]، وكان من خواصّ أبي محمّد العسكري عليه السلام ممّن بشّرهم بولادة الإمام صاحب الزمان عليه السلام؛ إذ أرسل إليه كتاباً يقول فيه: «**ولد لنا مولود فليكن عندك مستوراً، وعن جميع النّاس مكتوماً، فإنّا لم نظهر عليه إلّا الأقرب لقرابته، والمولى لولايته،**

---

(١) كمال الدين: ٤٤٢.

(٢) رجال النجاشي: ٧١.

(٣) الفهرست: ٥٠.

(٤) رجال الكشّي: ٤٦٧.

(٥) الغيبة / الطوسي: ٢٥٨.

أحببنا إعلامك ليسرّك الله به مثل ما سرّنا به، والسلام»[1]، وكان ممّن نالوا شرف رؤية الحجّة صلوات الله عليه بعد ولادته بأيّام.

٧ـ محمّد بن صالح بن محمّد، الهمداني، الدهقان:

من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام، وكيل الناحية[2].

جاء في التوقيع الذي خرج لإسحاق بن إسماعيل: «فإذا وردت بغداد، فاقرأه على الدهقان وكيلنا وثقتنا، والذي يقبض من موالينا»[3].

ثمّ إنّه غلا في آخر عمره[4]، وانحرف، وخرج فيه توقيع يلعنه[5].

٨ـ الشامي[6]:

لم نعرف نسبه، كان من أهل الريّ، وكان من وكلاء القائم عجّل الله تعالى فرجه.

٩ـ محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسدي، الرازي:

كان أحد الأبواب[7]، يكنّى أبا الحسين، له كتاب الردّ على

---

(١) و(٦) كمال الدين: ٤٤٢.

(٢) و(٤) جامع الرواة: ١/١٣١.

(٣) رجال الكشّي: ٤٨٥.

(٥) جامع الرواة: ٢/٤٤٧.

(٧) جامع الرواة: ٢/٨٣.

أهل الاستطاعة[١]، وهو كوفي سكن الريّ، يقال له: محمّد بن أبي عبدالله، كان ثقة صحيح الحديث، إلّا أنّه روى عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه، وكان أبوه وجهاً، روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، ومات ليلة الخميس لعشر خلون من جمادى الأُولى سنة اثني عشرة وثلاثمائة[٢].

قال عنه الشيخ ﷺ: «وكان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قِبل المنصوبين للسفارة من الأصل، منهم: أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسدي ﷺ، وخرج فيه توقيع يمدحه ويوثّقه[٣]. وبعد هذا فلا معنى لما نسب إليه في قول النجاشي من القول بالجبر والتشبيه.

١٠ ـ القاسم بن العلا:

وهو من أصل آذربيجان، قال ابو طاووس: إنّه من وكلاء الناحية، ويكنّى بأبي محمّد[٤].

قال الشيخ طيّب الله ثراه: عمّر مائة وسبع عشرة سنة، منها ثمانون

---

(١) الفهرست / الشيخ الطوسي: ١٧٩.

(٢) رجال النجاشي: ٢٨٩.

(٣) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٤) جامع الرواة: ١٩/٢.

سنة صحيح العينين، لقي الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام، وأُصيب بالعمى بعد الثمانين، وكان مقيماً بمدينة الرّان من آذربيجان، وكانت لا تنقطع توقيعات مولانا صاحب الزمان إليه، على يد أبي جعفر محمّد بن عثمان العمري، وبعده على أبي القاسم بن روح، قدّس الله روحهما، وقد أورد الشيخ والراوندي» حديثاً مفصّلاً وتوقيعاً إلى ولده، يدلّان على جلالة قدره وعظمة شأنه[1].

١١ ـ محمّد بن شاذان بن نعيم النعيمي النيسابوري[2].

عدّه ابن طاووس من وكلاء الناحية، وممّن وقف على معجزات مولانا صاحب الزمان ورآه عليه الصلاة والسلام[3].

جاء في التوقيع الشريف: «وأمّا محمّد بن شاذان بن نعيم، فإنّه رجل من شيعتنا أهل البيت»[4].

١٢ ـ إبراهيم بن مهزيار، أبو إسحاق الأهوازي[5]:

والد محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، جاء في التوقيع الشريف:

---

(١) الغيبة / الشيخ الطوسي: ١٨٨ ـ ١٨٩. الخرائج والجرائح: ٦٩.

(٢) كمال الدين: ٤٤٢.

(٣) جامع الرواة: ٢/١٣٠.

(٤) إعلام الورى: ٤٢٤.

(٥) رجال النجاشي: ١٣.

«قد أقمناك مقام أبيك فاحمد الله»[١].

روى الكشّي ﵀ حكاية عن ولده محمّد تدلّ على صحّة وكالته عن الإمام صاحب الأمر أرواحنا فداه[٢]، وهكذا عدّه ابن طاووس من السفراء والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الإثنا عشريّة فيهم[٣].

وذكر النجاشي ﵀ أنّ له كتاب البشارات[٤].

١٣ ـ الحسين بن عليّ بن سفيان بن خالد بن سفيان، أبو عبدالله البزوفري.

قال عنه النجاشي: «شيخ جليل من أصحابنا، له كتب»[٥]، وروى الشيخ في الغيبة له خبراً يدلّ على جلالة قدره واعتماد السفراء عليه[٦]، وعلّق العلّامة المجلسي ﵀ في البحار على هذا الخبر قائلاً: «يظهر منه أنّ البزوفري كان من السفراء، ولم ينقل، ويمكن أن يكون وصل ذلك إليه بتوسّط السفراء، أو بدون توسّطهم

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٨٢. الإرشاد: ٣٥٦/٢. الكافي: ٥١٨/١.

(٢) رجال الكشّي: ٤٤٧.

(٣) جامع الرواة: ٣٥/١.

(٤) رجال النجاشي: ١٣.

(٥) رجال النجاشي: ٥٣ ـ ٥٤.

(٦) الغيبة / الشيخ الطوسي: ١٨٧.

في خصوص الواقعة »[١].

١٤ ـ إبراهيم بن محمّد الهمداني :

قال عنه ابن طاووس طيّب الله ثراه : « وكيل الناحية ، كان حجّ أربعين حجّة »[٢].

وقال الكشّي رحمه الله : « روي عنه أنّه قال : وكتب إليّ ـ يعني الجواد عليه السلام أو الإمام صاحب الأمر عليه السلام ـ : « وقد وصل الحساب ، تقبّل الله منك ورضي عنهم ، وجعلهم معنا في الدنيا والآخرة ، وقد كتبت إلى النضر ، أمرته أن ينتهي عنك وعن التعرّض لك ولخلافك ، وأعلمته موضعك عندي ، وكتبت إلى أيّوب أمرته بذلك أيضاً ، وكتبت إلى مواليّ بهمدان كتاباً أمرتهم بطاعتك والمصير إليك ، وأن لا وكيل لي سواك »[٣].

كما ورد توثيقه عن الإمام صاحب الزمان أرواحنا فداه أيضاً[٤].

١٥ ـ أحمد بن اليسع بن عبدالله القمّي :

قال عنه النجاشي : « روى أبوه عن الرضا عليه السلام ، ثقة ثقة ، له كتاب

---

(١) بحار الأنوار : ٨٦/١٣.

(٢) جامع الرواة : ٣٢/١.

(٣) رجال الكشّي : ٥٠٨ ـ ٥٠٩.

(٤) رجال الكشّي : ٤٦٧. الغيبة / الطوسي : ٢٥٨.

نوادر»[1]. وروى الشيخ والكشّي توثيقه عن الإمام صاحب الأمر عليه السلام[2].

١٦ ـ أيّوب بن نوح بن دُرّاج النخعي، أبو الحسين:

كان وكيلاً لأبي الحسن الهادي وأبي محمّد العسكري عليهما السلام، عظيم المنزلة عندهما، مأموناً، وكان شديد الورع، كثير العبادة، ثقة في رواياته، وأبوه نوح بن دُرّاج كان قاضياً بالكوفة، وكان صحيح الاعتقاد، له كتاب نوادر[3]، وروايات ومسائل عن أبي الحسن الثالث الهادي عليه السلام[4].

وروى الشيخ عن عمر بن سعيد المدائني أنّه كان عند أبي الحسن العسكري عليه السلام؛ إذ دخل أيّوب بن نوح... فلمّا انصرف التفت إليه أبو الحسن عليه السلام وقال: «**يا عمر، إن أحببت أن تنظر إلى رجل من أهل الجنّة فانظر إلى هذا**»[5].

---

(١) رجال النجاشي: ٧١.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٢٥٨. رجال الكشّي: ٤٦٧.

(٣) رجال النجاشي: ٨٠.

(٤) الفهرست / الطوسي: ٤٠.

(٥) الغيبة / الطوسي: ٨٠.

الدّرس السادس عشر

فلسفة الغيبة ـ ١

بسم الله الرحمن الرحيم

كان الاعتقاد بالمهدي الموعود سائداً منذ الصدر الأوّل للإسلام، حيث عبّر عنه الرسول الأكرم ﷺ قائلاً: «المهديّ منّا أهل البيت يصلح الله له أمره في ليلة»(١)، أو قال: «المهدي منّا أهل البيت يصلحه الله في ليلة»(٢).

وقد بلغت هذه الأحاديث من التواتر حدّاً حتّى لم ينكر المهدي أحد من الشيعة والسنّة، سوى أنّ السنّة أنكروا حياته وخصّوها بآخر الزمان، واختلافات أُخرى جوهريّة بذلناها في محلّها،

---

(١) بحار الأنوار: ٢٨٠/٥٢.

(٢) كمال الدين: ١٥٢. دلائل الإمامة: ٤٦٤. بحار الأنوار: ٣٩٦/٣٦ و: ٨٦/٥١ و: ٢٨١/٥٢.

أمّا الشيعة فقد عقدوا حكمة وجودهم بفلسفة الغيبة وضرورة انتظار المهدي ، وبناءً على هذه العقيدة أرسخوا دعائم نظرتهم الغيبيّة ، وبالإيمان بحياته استطاعوا أن يتجاوزوا المخاطر والعثار ، لئلا يكونوا هدفاً في مرمى السهام السياسيّة ، ولا صيداً سهل التناول في شرائك المفاسد الاجتماعيّة ، ولا لقمةً سائغةً لآراء الزنادقة والعقائد الباطلة ، بل كان الإيمان بحياته حصناً حصيناً ، ودرعاً واقياً ، وسدّاً منيعاً يحمي ثغور العقيدة من زلازل الفتن ، وعبث المغرضين ، فيعيش الشيعي ببصيرة نافذة ، ونظرة ثاقبة يحدوها الأمل المنبثق من الإيمان بالغد المشرق ، والحياة الطيّبة في الدولة الكريمة المرتقبة ، من واقع اعتقاده بأنّ إمامه حيٌّ يراه ويعيش في جنبه ، ومطّلع على حاله ، ليكون قد تمسّك بالغاية ليعود إلى نفسه ويجد ضالّته ، فيؤثر الحياة العقبى ولا يبيع الآخرة بالأولى ، بل يكون على نفسه رقيباً ، يصدّه عن الانسياق وراء أهوائه وشهواته إيمانه بالغيب ، فلا ينخرط في سلك الظالمين ، ولا ينضوي تحت لوائهم ، بل كان الشيعي على مدى القرون والأعصار وعلى مرّ التاريخ متمسّكاً بأُصول مذهبه الحقّ ، والثوابت التي لا تتزلزل ولا يطرأ عليها التغيير ، فكان ولا يزال خصماً للظالم وعوناً للمظلوم ، طالباً للحقّ والعلم والمعرفة ، صلب الإيمان ، داعياً إلى الخير ، نابذاً مناهضاً للشرّ ؛ ذلك أنّه تمسّك

بالغاية ، على نحو المقولة الشهيرة «خذ بالغايات ودَعِ المبادي».

وانطلاقاً من قوله ﷺ : «إنّ الأرض لا تخلو من حجّة لله على خلقه إلى يوم القيامة ، وأنّ من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة»(١).

ومن لوازم معرفة الإمام المختار من السماء والمنصوب من قِبل النبيّ ﷺ أن يبايعه ويتولّاه ، ومن لوازم تلك البيعة وذلك الولاء أن لا يركن إلى غيره ، من واقع قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾(٢)، ولا تكون لغير الإمام المعصوم بيعة في عنقه ، ولا ولاء في قلبه وقرارة نفسه ، ولم يكن ليرضخ لحكومة سوى حكم الإسلام وشريعة القرآن ، فغدى منذ الصدر الأوّل للإسلام منتظراً صابراً محتسباً للمهدي الموعود ، ومرتقباً لدولته الكريمة ، التي ستملأ الأرض قسطاً وعدلاً ، ولهذا كان المهدي عليه السلام في جذور التشيّع وأعماقه ، وفي ضمير كلّ شيعي هو الإنسان الكامل الذي سيحقّق للعالمين أسمى وأجلى سمات العدل والفضيلة ،

---

(١) كمال الدين: ٤٠٩ ، كفاية الأثر / الخزار القمّي: ٢٩٦. وسائل الشيعة: ٢٤٦/١٦.

(٢) سورة هود: الآية ١١٣.

وتتحقّق به وعلى يديه الإرادة الإلـهيّة ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴾[١]، فلا يعبد ولا يطاع في الأرض غير الله سبحانه وتعالى، بعد تحطّم للأصنام الجامدة الحجريّة والأصنام المتحرّكة البشريّة، وبعد ما يتمّ القضاء على القوانين والدساتير الوضعيّة التي تعبّد بها النّاس بدلاً من التعبّد بشرع الله تبارك وتقدّس، وذلك بعد أن تتهاوى مجالس التشريع التي أضحت تناهض التشريع الإلـهي وتتحدّاه؛ إذ لا حكم في دولة المهدي عليه السلام سوى حكم الله تعالى: ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾[٢]، و«حلالُ محمّدٍ حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة»[٣]؛ إذ قال تعالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ

---

(١) سورة القصص: الآية ٥.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٥٧. سورة يوسف: الآيتان ٤٠ و ٦٧.

(٣) بصائرالدرجات: ١٦٨. مستدرك‌الوسائل: ١١/١٨. ومثله‌انظر الكافي: ٥٨/١.

(٤) سورة المائدة: الآية ٤٨.

(٥) سورة النساء: الآية ٥٩.

عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ **وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ** ﴾[٢]، ﴿ **هُمُ الظَّالِمُونَ** ﴾[٣]، ﴿ **هُمُ الْفَاسِقُونَ** ﴾[٤].

ولهذا جاء التوكيد بعد التوكيد، والتذكير تلو التذكير، على ضرورة انتظار الفرج، ودوام التأمّل والتعمّق في فلسفة الغيبة، من أئمّة أهل البيت صلوات الله عليهم، وتجلّى ذلك في أقوالهم بمنتهى الفصاحة والبلاغة، فقد روي عن رسول الله ﷺ بالإسناد الصحيح: «**أفضل العبادة انتظار الفرج**»[٥]، حتّى أصبح طول الغيبة أكثر إيجابيّاً بعدما كان المتوقّع أن يكون أمراً سلبيّاً، وكلّما طالت الغيبة وطال انتظار الفرج تعمّق معهما مفهوم الانتظار، وتجلّت حقيقته، فضرب بجذوره في أعماق النفوس، وترسّخت قواعده في عقيدة النّاس، وكلّما تجذّرت هذه الحقيقة وترسّخت تلك القواعد والأُسس في العقائد والنفوس، أضحت فلسفة الغيبة أجلى، وغدت أقرب

---

(١) سورة الحشر: الآية ٧.

(٢) سورة المائدة: الآية ٤٤.

(٣) سورة المائدة: الآية ٤٥.

(٤) سورة المائدة: الآية ٤٧.

(٥) الفرج بعد الشدّة / التنّوخي: ٢٧/١. بحار الأنوار: ١٢٥/٥٢. الأنوار البهيّة: ٣٦٨، ينابيع المودّة: ٣٩٧/٣.

للعقول، وأشدّ أُلفة لدى النفوس، حيث كانت النفوس تنفر منها بطبيعتها، وكان من آثار هذا التجذّر والتعميق تمسّك الشيعي وتقيّده بآداب الانتظار وسعيه الدؤوب وراء الإصلاحين: الإصلاح النفسي والإصلاح الاجتماعي، ومن ثَمَّ ظهرت الدعاوى والمزاعم الباطلة، وكثر دعاة المهدويّة ممّن ضلّوا وأضلّوا معهم خلقاً من النّاس، ولا عجب في ذلك؛ إذ ما من حقّ إلّا وفي وجهه باطل يتربّص به ويصدّ عنه، وقد حدّثنا التاريخ عن خلق كثير هلكوا في الحقّ وضلّوا في سبيله، وإليك مقولة أمير الكلام عليه الصلاة والسلام: «فَلَيْسَ مَنْ طَلَبَ الْحَقَّ فَأَخْطَأَهُ، كَمَنْ طَلَبَ الْبَاطِلَ فَأَدْرَكَهُ»(١)، ويكفيك المأثور من تعقيبات فريضة الصبح:

«اللّٰهُمَّ صَلِّ عَلىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَاهْدِني لِما اخْتُلِفَ فِيْهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَن تَشاءُ إِلىٰ صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ»(٢).

ويزيدك تصديقاً وتحقيقاً قوله عليه السلام:

«اللّٰهُمَّ صَلِّ عَلىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَأَرِني الْحَقَّ حَقّاً فَأَتَّبِعَهُ،

---

(١) الفرج بعد الشدّة / التنّوخي: ٢٧/١. بحار الأنوار: ١٢٥/٥٢. الأنوار البهيّة: ٣٦٨. ينابيع المودّة: ٣٩٧/٣.

(٢) مصباح المتهجّد: ٥٤ و ١١١ و ٢٠٠.

وَالْباطِلَ باطِلاً فَـأَجْتَنِبَهُ»[١]، ولا غرو في ذلك إذا كان أهل البـاطل يلبسون الحقّ بالباطل، فَيَضِلُّون ويُضِلُّون.

ولهذا جاء في كتاب الغيبة للنعماني في بيان فلسفة الغـيبة وعـلّتها عن أمير البيان عليه الصلاة والسلام أنّه قـال: «وليـبعثنّ الله رجـلاً من ولدي في آخر الزمان يطالب بـدمائنا، وليـغيبنّ عـنهم تـمييزاً لأهل الضلالة...الخ»[٢].

وفي خبر آخر عنه عليه السلام: «واعلموا أنّ الأرض لا تخلو من حجّة لله عزّ وجلّ، ولكنّ الله سيعمي خلقه عنها بظلمهم وجورهم وإسرافهم على أنفسهم..»[٣]، ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَابِأَنْفُسِهِمْ ﴾[٤].

وقد بذل الإمامان الباقر والصادق عـليهما الصـلاة والسـلام[٥] جهوداً مـضنية، واهـتماماً بـالغاً في بـيان الفـلسفة التي مـن أجـلها وقعت الغيبة دفاعاً منهما عن الغيبة المرتقبة للـحجّة الثـاني عـشر،

---

(١) بحار الأنوار: ٤٣٤/٣٣. نهج البلاغة: ١٠٨/١.

(٢) و (٣) الغيبة / النعماني: ١٤١.

(٤) سورة الأنفال: الآية ٥٣.

(٥) منذ عام ٩٥هـ. ق حتّى عام ١٤٨هـ. ق.

ودفعاً منهما لمزاعم المنكرين لغيبة المهدي عجّل الله تعالى فرجه، وتصدّياً للعقائد الباطلة من الكيسانيّة والزيديّة والغلاة والإسماعيليّة وأضرابها، ومن أجل ذلك تظافرت الروايات عنهما عليهما السلام بهذا الشأن، وسنذكر جملة منها في محلّه إن شاء الله تعالى على سبيل التمثيل لا الحصر.

وقد تبيّن من تلك الأحاديث أنّ بين فلسفة الغيبة وانتظار الفرج ارتباطاً وثيقاً وعلقة حتميّة ضروريّة، وأنّهما مرهونان بعمل النّاس وإرادتهم؛ إذ مصيرهم مرهون بهما، ولا يحدّد مصير الشعوب إلّا ما كسبت أيديهم، فعلّة الغيبة تكمن في إرادة النّاس، وانتظار الفرج سرّ تكشف عنه سلوكيّاتهم وأفعالهم؛ ذلك ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ** ﴾[1]، ﴿ **ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ** ﴾[2]؛ لأنّ الظهور فرج ونجاة وسعادة للنّاس، ولا يكون ذلك إلّا إذا شاء النّاس وتعلّقت بها إرادتهم وبذلوا في سبيلها النفس والنفيس، ومزّقوا حجب الجهل والعصيان لتطلّ عليهم إشراقة شمس الحرّية والسعادة، ولهذا كان

---

(١) سورة الرعد: الآية ١١.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٨٢. سورة الأنفال: الآية ٥١.

من وصايا الإمام الصادق عليه السلام لشيعته: «إنّ لصاحب هذا الأمر غيبةً، فليتّق الله عبدٌ وليتمسّك بدينه»[١]، وسنورد مثل هذه الوصايا عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام مفصّلة عند البحث عن الانتظار والمنتظرين إن شاء الله تعالى.

وقال عليه السلام لإسحاق بن عمّار الساباطي، وهو من أجلّة أصحابه: «للقائم غيبتان: إحداهما قصيرة والأُخرى طويلة، الغيبة الأُولى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصّة شيعته، والأُخرى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصّة مواليه»[٢].

كان لوفاة الإمام الصادق عليه السلام وقساوة الظروف التي حلّت بشيعته من بعده من ظلم وقتل وتشريد، ونفي الإمام الكاظم عليه السلام إلى بغداد ثمّ إيداعه السجن فترة تربو على أربعة عشر عاماً ـ وهو أوّل إمام من أئمّة أهل البيت عليهم السلام تعرّض للسجن في بغداد بعد النفي من المدينة المنوّرة، وطالت إلى ساحته المقدّسة يد الخلافة العبّاسيّة الجائرة بأبشع صور الغدر والتوهين ـ أدّى إلى انقطاعهم عن إمام زمانهم، وكان لتلك الأسباب أسوأ الأثر على نفوس

(١) الكافي: ١/٣٩٦.

(٢) الكافي: ١/٤٠.

الشيعة وعقائدهم، لا سيّما على اعتقادهم بالغيبة وانتظار الفرج، حتّى أصبح عنصر الانتظار سيفاً ذا حدّين استخدمته الأنظمة السياسيّة والانتهازيّون لإغواء النّاس وتحقيق مآربهم بمصادرة حقيقة الانتظار تارةً، وتحريفها تارةً أُخرى، في مثل هذه الظروف الشائكة ظهرت فرق شيعيّة جديدة أُطلق عليها الإسماعيليّة والفطحيّة والناووسيّة وغيرها، حيث ادّعت الناووسيّة تبعاً لزعيمهم عجلان بن ناووس أنّ الإمام الصادق عليه السلام هو المهدي الموعود، وأنّه لم تدركه المنيّة، بل غاب عن الأنظار.

وأمّا الإسماعيليّة فإنّها زعمت أنّ إسماعيل ابن الإمام الصادق عليه السلام هو الإمام المهدي الغائب عن الأنظار ـ رغم أنّ إسماعيل قد توفّي في حياة أبيه الإمام الصادق عليه السلام، وأكّد على موته الإمام عليه السلام، وباشر غسله وتكفينه ودفنه، وأشهد كثيراً من شيعته وأصحابه على ذلك ـ ثمّ زعموا أنّ محمّد بن إسماعيل، المتوفّى ١٩٨هـ. ق، هو المهدي الموعود، كما أنّ الزيديّة ادّعت المهدويّة لزيد بن عليّ بن الحسين عليهما السلام، وأنّه رفع إلى السماء وسيظهر في آخر الزمان، ثمّ اشتدّ بهم التهافت حتّى زعموا أنّ المهدويّة هي الإمامة التي تتحقّق في كلّ من قام بالسيف وخرج على الظلم والفساد ودعى

إلى الإصلاح[(١)].

ومع استشهاد الإمام الكاظم عليه السلام ظهرت فرقة جديدة في الوسط الشيعي سُمّيت بالواقفيّة؛ لأنّهم وقفوا على إمامته عليه السلام، وأنكروا إمامة ابنه عليّ الرضا عليه السلام، وسائر الأئمّة عليهم السلام بتبع ذلك، زاعمين أنّه حيٌّ غاب عن الأنظار، وهو المهدي الذي سيخرج في آخر الزمان، ثمّ تفرّقت هذه الفرقة إلى مجموعات أربع، ذهبت كلّ مجموعة إلى طريق وسلكت مسلكاً عقائديّاً وعمليّاً خاصّاً بها حتّى تلاشت جميعاً، واندثرت آثارها وأخبارها، ولم يعد لها ذكر إلّا بين طيّات الكتب، وعلى صفحات التأريخ، وفي ألسن المؤرّخين والمتكلّمين، وكان ظهور هذه الفِرق الضالّة جرس إنذار وناقوس خطر لذوي الاهتمام من علمائنا الغيارى وأصحاب الأئمّة عليهم السلام، ودفعهم للنهوض بأعباء المسؤوليّة من خلال جمعهم للأحاديث، وتدوينهم للجوامع الروائيّة الخاصّة بالإمام المهدي عليه السلام وما يتعلّق بغيبته الصغرى والكبرى، قصداً منهم إلى توعية العامّة وحفظهم من المزالق والانحراف.

قال الشيخ أيّده الله: «ثمّ لم تزل الإماميّة بعد من ذكرنا على نظام الإمامة حتّى قبض موسى بن جعفر عليه السلام، فافترقت بعد وفاته

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع الفصول المختارة: ٣٠٥ ـ ٣٠٧.

فِرقاً، قال جمهورهم بإمامة أبي الحسن الرضا عليه السلام، ودانوا بالنصّ عليه، وسلكوا الطريقة المُثلى في ذلك.

وقال جماعة منهم بالوقف على أبي الحسن موسى عليه السلام، وادّعوا حياته، وزعموا أنّه هو المهدي المنتظر.

وقال فريق منهم: إنّه قد مات وسيبعث، وهو القائم بعده. واختلفت الواقفة في الرضا عليه السلام ومن قام من آل محمّد بعد أبي الحسن موسى عليه السلام فقال بعضهم: هؤلاء خلفاء أبي الحسن عليه السلام وأُمراؤه وقضاته إلى أوان خروجه، وإنّهم ليسوا بأئمّة وما ادّعوا إمامة قطّ، وقال الباقون: إنّهم ضالّون مخطئون ظالمون، وقالوا في الرضا عليه السلام خاصّة قولاً عظيماً، وأطلقوا تكفيره وتكفير من قام بعده من ولده. وشذّت فرقة ممّن كان على الحقّ إلى قول سخيف جدّاً، فأنكروا موت أبي الحسن عليه السلام وحبسه، وزعموا أنّ ذلك كان تخييلاً للنّاس، وادّعوا أنّه حيّ غائب، وأنّه هو المهدي، وزعموا أنّه استخلف على الأمر محمّد بن بشر مولى بني أسد، وذهبوا إلى الغلوّ والقول بالإباحة ودانوا بالتناسخ. واعتلّت الواقفيّة فيما ذهبوا إليه بأحاديث رووها عن أبي عبدالله عليه السلام منها أنّهم حكوا عنه أنّه لمّا ولد موسى بن جعفر عليه السلام دخل أبو عبدالله عليه السلام على حميدة البربريّة أُمّ موسى عليه السلام فقال لها: «يا حميدة، بخ بخ حلّ الملك في بيتك»، قالوا:

وسئل عن اسم القائم فقال: اسمه اسم حديدة الحلّاق.

قال الشيخ أيّده الله: ثمّ إنّ الإماميّة استمرّت على القول بأُصول الإمامة طول أيّام أبي الحسن الرضا عليه السلام، فلمّا توفّي وخلّف ابنه أبا جعفر عليه السلام وله عند وفاة أبيه سبع سنين، اختلفوا وتفرّقوا ثلاث فرق: فرقة مضت على سنن القول في الإماميّة، ودانت بإمامة أبي جعفر عليه السلام، ونقلت النصّ عليه وهم أكثر الفِرق عدداً. وفرقة ارتدّت إلى قول الواقفة ورجعوا عمّا كانوا عليه من إمامة الرضا عليه السلام، وفرقة قالت بإمامة أحمد بن موسى عليه السلام وزعموا أنّ الرضا عليه السلام وصّى إليه ونصّ بالإمامة عليه. واعتلّ الفريقان الشاذان عن أصل الإمامة بصغر سن أبي جعفر عليه السلام.

قال الشيخ أيّده الله: ثمّ ثبتت الإماميّة القائلون بإمامة أبي جعفر عليه السلام بأسرها على القول بإمامة أبي الحسن عليّ بن محمّد من بعد أبيه عليهما السلام، ونقل النصّ عليه إلّا فرقة قليلة العدد شذّوا عن جماعتهم، فقالوا بإمامة موسى بن محمّد أخي أبي الحسن عليّ بن محمّد، ثمّ إنّهم لم يثبتوا على هذا القول إلّا قليلاً حتّى رجعوا إلى الحقّ، ودانوا بإمامة عليّ بن محمّد عليه السلام، ورفضوا القول بإمامة موسى بن محمّد، وأقاموا جميعاً على إمامة أبي الحسن عليه السلام، فلمّا توفّي تفرّقوا بعد ذلك، فقال الجمهور منهم بإمامة أبي محمّد الحسن بن

عليّ عليه السلام، ونقلوا النصّ عليه وأثبتوه. وقال فريق منهم: إنّ الإمام بعد أبي الحسن محمّد بن عليّ أخو أبي محمّد عليه السلام، وزعموا أنّ أباه عليّاً عليه السلام نصّ عليه في حياته، وهذا محمّد كان قد توفّي في حياة أبيه، فدفعت هذه الفرقة وفاته، وزعموا أنّه لم يمت، وأنّه حيّ، وهو الإمام المنتظر، وقال نفر من الجماعة شذّوا أيضاً عن الأصل: إنّ الإمام بعد محمّد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى عليهم السلام أخوه جعفر بن عليّ، وزعموا أنّ أباه نصّ عليه بعد مضي محمّد، وأنّه القائم بعد أبيه.

فهذا الحسن بن محبوب الزرّاد صاحب كتاب المشيخة من أشهر الأُصول الحديثيّة الشيعيّة والجوامع الروائيّة الذي سبق عصر الغيبة بما يربو على مائة عام جمع شطراً من هذه الأحاديث، وهكذا عليّ بن الحسن بن محمّد الطائي الطاطري من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام ألّف كتاباً في الغيبة[1]، وأيضاً فإنّ عليّ بن عمر الأعرج الكوفي، وإبراهيم بن صالح الأنماطي الكوفي، وهما من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام ألّفا كتباً في الموضوع ذاته، وعلى خطاهم سار جملة من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام، كالفضل بن شاذان الأزدي النيشابوري، المتوفّى عام ٢٦٠هـ. ق، وحسن بن عليّ بن أبي حمزة البطائني الكوفي؛

(١) رجال النجاشي: ١٩٣.

إذ كتبوا جميعاً في غيبة الإمام المهدي عليه السلام.

وفي عصر الإمام الجواد والإمام الهادي والإمام العسكري عليهم أفضل الصلوات وأتمّ التسليم، زادت محن الشيعة واشتدّت بهم الفتن بعدما اشتدّ الخناق على أئمّة الهدى عليهم السلام، وزُجّ بهم في السجون والمعسكرات، وحيل بينهم وبين شيعتهم، حتّى وقع استشهاد الإمام العسكري عليه السلام سنة ٢٦٠هـ. ق، فتشتّت شمل الشيعة من جديد، وتفرّقت جماعتهم، حيث كان موته عليه السلام إعلاناً عن ظهور فرق جديدة في المذهب الشيعي وشقّ عصاهم الذي أنجبته الظروف العصيبة التي أحدقت بهم من الفقر والظلم والتقيّة وانقطاعهم عن إمامهم وشدّة الخوف من التجاهر بعقائدهم، وأهمّها فقدان المراكز والمساجد العلميّة الحرّة التي تتبنّى الفكر الشيعي وتعمل جاهرة على تعليمهم وتسعى إلى توعيتهم، أضف إلى ذلك الدسائس والحيل التي كانت أجهزة الأمن ومراكز التجسّس في البلاط الحاكم تبثّها في الوسط الشيعي، من خلال تسخير بعض عملائهم للتجاهر والتظاهر بأنّه شيعي مخلص يتحرّك في أوساطهم حتّى إذا ذاع صيته بين الشيعة وصار وجيهاً عندهم(١)، بادر إلى ابتداع مذهب وإغواء جمع منهم

---

(١) كمال الدين: ١/١٠١. الإرشاد: ٢/٩.

وتفريق شملهم، أو نقّبوا في أوساط الشيعة، فإذا وجدوا فيهم من ضعفاء النفوس والمقصّرين في العقيدة من يمكن التعويل عليه والتهويل له بالترغيب او الترهيب لينفذوا من خلاله وعبر بوابّته في الجسد الشيعي ويطعنوا التشيّع في خاصرته غدراً وخديعة وخيانةً، استخدموه واشتروه في التفريق والتشتيت.

الدّرس السابع عشر

فلسفة الغيبة ـ ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ أيّده الله: ولمّا توفّي أبو محـمّد الحسن بـن عـليّ بـن محمّد عليهما السلام افترق أصحابه بعده على ما حكاه أبو محـمّد الحسـن بـن موسى النوبختي رحمه الله أربع عشرة فرقة، فقال الجمهور منهم بإمامة ابنه القائم المنتظر عليه السلام، وأثبتوا ولادته، وصحّحوا النصّ عليه، وقـالوا: هو سَمِيُّ رسول الله ومهدي الأنام، واعتقدوا أنّ له غيبتين؛ إحداهما أطول من الأُخرى، والأُولى منهما هي القصرى، وله فيها الأبواب والسفراء، ورووا عن جماعة من شـيوخهم وثـقاتهم أنّ أبـا محـمّد الحسن عليه السلام أظهره لهم وأراهم شخصه، واختلفوا في سنّه عـند وفـاة أبيه، فقال كثير منهم: كان سنّه إذ ذاك خمس سنين؛ لأنّ أباه توفّي سنة ستّين ومائتين، وكان مولد القائم عليه السلام سنة خمس وخمسين ومـائتين،

وقال بعضهم: بل كان مولده سنة اثنتين وخمسين ومائتين، وكان سنّه عند وفاة أبيه ثماني سنين، وقالوا: إنّ أباه لم يمت حتّى أكمل الله عقله وعلمه الحكمة وفصل الخطاب، وأبانه من سائر الخلق بهذه الصفة؛ إذ كان خاتم الحجج ووصيّ الأوصياء وقائم الزمان. واحتجوا في جواز ذلك بدليل العقل من حيث ارتفعت إحالته ودخل تحت القدرة، وبقوله تعالى في قصّة عيسى عليه السلام: ﴿ **وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ** ﴾[1]، وفي قصّة يحيى عليه السلام: ﴿ **وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا** ﴾[2]، وقالوا: إنّ صاحب الأمر عليه السلام حيّ لم يمت، ولا يموت، ولو بقي ألف عام حتّى يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، وأنّه يكون عند ظهوره شاباً قوياً في صورة ابن نيف وثلاثين سنة، وأثبتوا ذلك في معجزاته، وجعلوه من جملة دلائله وآياته عليه السلام، وقالت: فرقة ممّن دانت بإمامة الحسن عليه السلام مات وعاش بعد موته، وهو القائم المهدي واعتلّوا في ذلك بخبر رووه أنّ القائم إنّما سمّي بذلك؛ لأنّه يقوم بعد الموت. وقالت فرقة أُخرى إنّ أبا محمّد عليه السلام قد توفّي لا محالة، وإنّ الإمام من بعده أخوه جعفر بن عليّ واعتلّوا في ذلك

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٤٦.

(٢) سورة مريم: الآية ١٢.

بالرواية عن أبي عبدالله عليه السلام ، إنّ الإمام هو الذي لا يوجد منه ملجأ إلّا إليه ، قالوا: فلمّا لم نر للحسن عليه السلام ولداً ظاهراً التجأنا إلى القول بإمامة جعفر أخيه. ورجعت فرقة ممّن كانت تقول بإمامة الحسن عليه السلام عن إمامته عند وفاته وقالوا لم يكن إماماً ، وكان مدّعياً مبطلاً ، وأنكروا إمامة أخيه محمّد ، وقالوا الإمام جعفر بن عليّ بنصّ أبيه عليه ، قالوا: إنّما قلنا بذلك لأنّ محمّداً مات في حياة أبيه ، والإمام لا يموت في حياة أبيه ، وأمّا الحسن عليه السلام فلم يكن له عقب ، والإمام لا يخرج من الدنيا حتّى يكون له عقب. وقالت فرقة أُخرى: إنّ الإمام محمّد بن عليّ أخو الحسن بن عليّ عليهما السلام ، ورجعوا عن إمامة الحسن عليه السلام وادّعوا حياة محمّد بعد أن كانوا ينكرون ذلك. وقالت فرقة أُخرى: إنّ الإمام بعد الحسن عليه السلام ابنه المنتظر وأنّه عليّ بن الحسن ، وليس كما تقول القطعية إنّه محمّد بن الحسن ، وقالوا بعد ذلك بمقالة القطعيّة في الغيبة والانتظار حرفاً بحرف. وقالت فرقة أُخرى إنّ القائم محمّد بن الحسن عليه السلام ولد بعد أبيه بثمانية أشهر وهو المنتظر ، وأكذبوا من زعم أنّه ولد في حياة أبيه. وقالت فرقة أُخرى إنّ أبا محمّد عليه السلام مات عن غير ولد ظاهر ولكن عن حبل من بعض جواريه والقائم من بعد الحسن محمول به ، وما ولدته أُمّه بعد وإنّه يجوز أنّها تبقى مائة سنة حاملاً به ، فإذا ولدته أظهرت ولادته ، وقالت فرقة أُخرى:

إنّ الإمامة قد بطلت بعد الحسن عليه السلام فارتفعت الأئمّة وليس في الأرض حجّة من آل محمّد عليهم السلام، وإنّما الحجّة الأخبار الواردة عن الأئمّة المتقدّمين عليهم السلام، وزعموا أنّ ذلك سائغ إذا غضب الله على العباد فجعله عقوبة لهم.

وقالت فرقة أُخرى: إنّ محمّد بن عليّ أخا الحسن بن عليّ عليه السلام، كان في الحقيقة مع أبيه عليّ عليه السلام، وأنّه لمّا حضرته الوفاة وصّى إلى غلام له يقال له: نفيس، وكان ثقة أيضاً، ودفع إليه الكتب والسلاح، ووصّاه أن يسلّمها إلى أخيه جعفر، فسلّمها إليه، وكانت الإمامة في جعفر بعد محمّد، على هذا الترتيب.

وقالت فرقة أُخرى: وقد علمنا أنّ الحسن عليه السلام كان إماماً، فلمّا قبض التبس الأمر علينا، فلاندري أجعفر كان الإمام بعده، أم غيره؟ والذي يجب علينا أن نقطع على أنّه لابدّ من إمام، ولا نقدم على القول بإمامة أحد بعينه حتّى يتبيّن لنا ذلك.

وقالت فرقة أُخرى: بل الإمام بعد الحسن ابنه محمّد وهو المنتظر، غير أنّه قد مات، وسيجيء ويقوم بالسيف، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

وقالت الفرقة الرابع عشرة منهم، أنّ أبا محمّد عليه السلام كان الإمام من بعد أبيه، وإنّه لمّا حضرته الوفاة نصّ على أخيه جعفر بن عليّ بن

محمّد بن عليّ، وكان الإمام من بعده بالنصّ عليه بالوراثة له، وزعموا أنّ الذي دعاهم إلى ذلك ما يجب في العقل من وجوب الإمامة مع فقدهم لولد الحسن عليه السلام، وبطلان دعوى من ادّعى وجوده فيما زعموا من الإماميّة.

وقال الشيخ أيّده الله: ليس من هؤلاء الفرق التي ذكرناها فرقة موجودة في زماننا هذا، وهو من سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، إلّا الإماميّة الاثنا عشريّة القائلة بإمامة ابن الحسن المسمّى باسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، القاطعة على حياته وبقائه إلى وقت قيامه بالسيف، حسبما شرحناه فيما تقدّم عنهم، وهم أكثر فرق الشيعة عدداً وعلماء ومتكلّمين ونظّاراً وصالحين، وعبّاداً ومتفقّهة وأصحاب حديث وأُدباء وشعراء، وهم وجه الإماميّة، ورؤساء جماعتهم، والمعتمد عليهم في الديانة».

وكيف كان فإنّ شدّة الحال وقساوة الظروف حالت دون أن يفصح الإمام العسكري عليه السلام عن ولادة الحجّة المنتظر عليه السلام لعامّة شيعته؛ إذ لم يطّلع على أمره سوى الخاصّة من أصحابه[1]، بل اضطرّ إلى إخفائه عن الأنظار وستره عن عيون النظام وجواسيسه،

(١) الغيبة / الشيخ الطوسي: ١٦٧ و ٢٧٥.

فهذا الخليفة المعتمد بعث بجنده يفتّشون عن أي مولود ذكر في داره عليه السلام، ويبحثون عن أية امرأة حامل من نسائه وجواريه، وقد أخفى الله تعالى حمله كما أخفى ولادته، وقد كتم أبوه العسكري عليه السلام أمره خوفاً عليه كما كتمت أمّ موسى عليه السلام أمر ابنها عن كلّ قريب وبعيد، ولهذا لم يعرفوا وصيّاً للإمام العسكري عليه السلام لشدّة كتمانه على سرّه، وقسّموا إرثه بعد سبعة أعوام في أمّه وأخيه جعفر الملقّب بالكذّاب الذي ادّعى الإمامة لنفسه، وكان يشي بالإمام العسكري عليه السلام عند الخليفة وأزلامه، حيث لم يعثروا على الوريث الشرعي الذي يكون من صلبه. وقد غاب عن الأنظار بعد استشهاد أبيه الإمام العسكري عليه السلام(١).

ثمّ إنّ جعفر الكذّاب أثار الكثير من الشبهات وأجّج كثيراً من الفتن العقائديّة في صفوف الشيعة مؤيّداً من الخليفة وأزلامه، منتهزاً فرصة غياب الإمام المعصوم عليه السلام وحيرة الناس في أمر إمامهم عليه السلام، فصال في تلك الفترة أعداء الشيعة الاثني عشرية، كالمعتزلة وأصحاب الحديث والمخالفون والزيديّة والنظام الحاكم، وجالوا

(١) انظر ترجمة جعفر الكذّاب في كتب الرجال، وهكذا حياته في غيبة الشيخ والنعماني رحمهما الله تعالى.

بأقلامهم وأفواههم ليزيدوا في معاناة الشيعة ويوسّعوا الهوّة عمقاً، بإلقاء الشبهات في عقيدة الشيعة، وينحّوا بهم عن جادة الصواب، ممّا حدى بالشيعة أن ينقسموا إلى مذاهب شتّى؛ إذ ظهرت في تلك الآونة أربع عشرة فرقة، لم يعتقد بوجود الإمام المهدي عليه السلام سوى ثلاث فرق منها ـ كما تقدّم عن الشيخ المفيد رحمه الله ـ على اختلاف منهم في تطبيق المهدي على المصداق، وكان ذلك الشتات أمراً معيباً لكنّه سرعان ما انقلب إلى عامل أساسي ودافعٍ قوي كحركة علميّة ناشطة في مجال التأليف والتصنيف، والدفاع عن حقيقة المهدي عليه السلام، حيث برز من أعلام الطائفة وأفذاذها من حمل القلم مسطّراً في إثبات هذه الحقيقة ما يدفع عنها أغمض الشبهات، ويرفع عنها غبار الإبهام، ويردّ أيدي المتقوّلين إلى أفواههم، وكان أبرز من صنّف كتباً في الإمام المهدي عليه السلام وغيبته هم حسن بن حمزة بن عبدالله بن محمّد بن الحسن بن الحسين بن عليّ السجّاد عليه السلام، وعبدالله بن جعفر بن حسن الحميري، وحسن بن محمد بن يحيى المعروف بابن أخي طاهر، ومحمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني، المعروف بابن أبي زينب المتولّد في أوائل الغيبة الصغرى، وهو من تلامذة ثقة الإسلام الكليني رضوان الله عليهم جميعاً، فقد كتب النعماني رحمه الله: «وشَكّوا جميعاً إلّا القليل في إمام زمانهم، ووليّ أمرهم،

وحجّة ربّهم التي اختارها لعلمه »[1].

كما أنّ محمّد بن الحسن بن أحمد بن أبي الصامت القمّي كان من العلماء الذين لم يسلموا من هذه الفتنة العمياء، وارتاب في أمر المهدي عليه السلام فعكف على جمع الأحاديث المثبتة لوجود المهدي عليه السلام من الأُصول الأربعمأة[2].

ولهذا تجد أخباراً وأحاديث رويت عن فلسفة الغيبة في الأُصول والجوامع الروائيّة قبل الغيبة الكبرى بما يربو على عشرين عاماً، ممّا يدلّ بجلاء على مدى اهتمام أعلامنا رضي الله عنهم بهذا الشأن، وعلى مستوى اليأس الذي منيت به الإمامية من عودة الإمام سلام الله عليه إلى الظهور في القريب العاجل، وأنّهم كيف وقعوا في الحيرة من غيبة إمامهم معتقدين بطول تلك الغيبة، امتدّت من نيسابور إلى بغداد، لا سيّما أنّ علماء الطوائف الإسلاميّة الأُخرى كأبي القاسم البلخي المعتزلي[3]، وأبي زيد العلوي[4]، والصاحب بن عبّاد[5]

(١) الغيبة / النعماني: ٣١.

(٢) كمال الدين: ١/٢٠٣.

(٣) المغني: ٢/١٧٦.

(٤) كمال الدين: ١/١٢٢، ١٢٦.

(٥) نصرة مذهب الزيديّة: ٢١١.

بدأوا يطعنون في غيبته عليه السلام ويسخرون من شيعته.

بدأت أهمّية الاستدلال العقلي لفلسفة الغيبة تظهر للعيان منذ الوهلة الأُولى من غيبة الإمام عليه السلام، والتفت أعلام الطائفة إلى هذه الحقيقة التي كان من الضرورة بمكان بذل غاية ما في الوسع من أجلها، بتوطيد قواعدها وتثبيت أركانها، وكان أوّل تعليل نسب إلى الإمام المهدي عليه السلام في كتابه إلى إسحاق بن يعقوب هو قوله عليه السلام: «وأمّا علّة ما وقع من الغيبة، فإنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[1] إنّه لم يكن أحد من آبائي إلّا وقد وقعت في عنقه بيعة لطاغية زمانه، وإنّي أخرج حين أخرج ولا بيعة لأحد من الطواغيت في عنقي»[2].

وقد علّل آباؤه صلوات الله عليهم ـ من قبل ـ غيبته في مواضع عديدة أوردنا شيئاً يسيراً منها، وستأتي البقيّة في محلّها إن شاء الله تعالى.

١ ـ فعن عليّ بن جعفر، عن الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام، قال: قال لي: «يا بنيّ، إذا فقد الخامس من ولد السابع من الأئمّة، فالله الله

(١) سورة المائدة: الآية ١٠١.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٢٩٢. كمال الدين: ٤٨٥.

في أديانكم ، فإنّه لا بدّ لصاحب هذا الأمر من غيبة يغيبها ، حتّى يرجع عن هذا الأمر من كان يقول به . يا بنيّ ، إنّما هي محنة من الله ، امتحن الله بها خلقه ، لو علم آباؤكم وأجدادكم ديناً أصحّ من هذا الدين لاتّبعوه...»[١].

٢ ـ وعن محمّد بن منصور ، عن أبيه ، قال : كنّا عند أبي عبدالله عليه‌السلام جماعة نتحدّث ، فالتفت إلينا ، فقال : «في أي شيء أنتم ؟ أيهات أيهات ، لا والله لا يكون ما تمدّون إليه أعينكم ، حتّى تغربلوا ، لا والله لا يكون ما تمدّون إليه أعينكم حتّى تميّزوا (لا والله لا يكون ما تمدّون إليه أعينكم حتّى تمحّصوا) ، لا والله لا يكون ما تمدّون إليه أعينكم إلّا بعد إياس ، لا والله لا يكون ما تمدّون إليه أعينكم حتّى يشقى من شقي ويسعد من سعد»[٢].

٣ ـ وعن المفضل بن عمر ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه‌السلام يقول : «إيّاكم والتنويه ، أما والله ليغيبنّ إمامكن سنين من دهركم ، وليمحّصنّ حتّى يقال : مات ، قُتِل ، (هلك) ، بأيِّ وادٍ سلَكَ ، ولتدمعنّ عليه عيون المؤمنين ، ولتكفأنّ كما تكفأ السفن بأمواج

(١) الغيبة / الطوسي : ١٦٦ ، الحديث ١٢٨.

(٢) الغيبة / الطوسي : ٣٣٦ ، الحديث ٢٨١.

البحر، فلا ينجو إلّا من أخذ الله ميثاقه، وكتب في قلبه الإيمان، وأيّده بروح منه، ولترفعنّ اثنتا عشرة راية مشتبهة لا يدرى أي من أي»، قال: فبكيت، وقلت: فكيف نصنع؟ فقال: «يا أبا عبدالله ـ ونظر إلى الشمس داخلة إلى الصفّة، قال: ـ فترى هذه الشمس؟»، قلت: نعم، قال: «والله لأمرنا أبين من هذه الشمس»[1].

٤ ـ وفي حديث ابن عبّاس، عن النبيّ ﷺ ... إلى أن قال: فقام إليه جابر بن عبدالله الأنصاري فقال: يا رسول الله، وللقائم من ولدك غيبة؟ قال: «إي وربّي، وليمحصنّ الله الذين آمنوا، ويمحق الكافرين... الخ»[2]، وقد نقلناه كاملاً في الحلقة الأُولى من هذا الكتاب: الصفحة ٢٠٧.

٥ ـ ورواية عن أبي جعفر الثاني، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليهم السلام جميعاً أنّه قال: «للقائم منّا غيبة أمدها طويل...»، ثمّ قال: «إنّ القائم منّا إذا قام لم يكن لأحد في عنقه بيعة، فلذلك تخفى ولادته، ويغيب شخصه»[3]. وقد أوردناها كاملة في الحلقة الأُولى من

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٣٣٧، الحديث ٢٨٥.

(٢) كمال الدين: ٢٨٧.

(٣) بحار الأنوار: ١٠٩/١٥. مستدرك سفينة البحار: ٥٠٨/١٠.

هذا الكراس: الصفحة ٢٠٩.

٦ ـ وعن مولانا الرضا صلوات الله عليه في رواية طويلة إلى أن قال: «لأنّ له غيبة تكثر أيّامها، ويطول أمدها، فينتظر خروجه المخلصون، وينكره المرتابون، ويستهزئ بذكره الجاحدون، ويكذّب فيها الوقّاتون، ويهلك فيها المستعجلون، وينجو فيها المسلّمون»[1]. وقد سردتها كاملة في الحلقة الأولى: الصفحة ٢٢٩، فراجع.

٧ ـ وفي حديث عن أبي سعيد عقيصا، قال: لمّا صالح الحسن بن عليّ عليهما السلام معاوية بن أبي سفيان دخل عليه النّاس، فلامه بعضهم على بيعته، فقال عليه السلام: «ويحكم ما تدرون ما عملت، والله الذي عملت خير لشيعتي ممّا طلعت عليه الشمس أو غربت...» إلى أن قال سلام الله عليه: «أما علمتم أنّه ما منّا إلّا ويقع في عنقه بيعة لطاغية زمانه، إلّا القائم الذي يصلّي روح الله عيسى بن مريم عليه السلام خلفه؟ فإنّ الله عزّ وجلّ يخفي ولادته، ويغيّب شخصه، لئلا يكون لأحدٍ في عنقه بيعة إذا خرج، ذلك التّاسع من ولد أخي الحسين، ابن سيّدة الإماء، يطيل الله عمره في غيبته، ثمّ يظهره بقدرته في

(١) كمال الدين: ٣٧٨. بحار الأنوار: ٥١/٣٠. الأنوار البهيّة: ٣٤٧.

صورة شابٍّ دون الأربعين سنة ؛ ذلك ليعلم أنّ الله على كلّ شيء قدير »(١).

٨ ـ وعن محمّد بن مسلم ، قال: قال أبو جعفر عليه السلام : « ما أجاب رسولَ الله صلى الله عليه وآله أحدٌ قبل عليٍّ بن أبي طالب وخديجة عليهما السلام ، ولقد مكث رسول الله صلى الله عليه وآله بمكّة ثلاث سنين مختفياً خائفاً يترقّب ، ويخاف قومه والنّاس... الخ »(٢).

٩ ـ وعن المفضّل بن عمر ، عن أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق ، عن أبيه أبي جعفر الباقر عليهما السلام ، قال: «إذا قام القائم عليه السلام قال: فررتُ منكم لمّا خفتكم ، فوهب لي ربّي حكماً وجعلني من المرسلين »(٣).

١٠ ـ وعن أبي بصير ، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: « في صاحب هذا الأمر سُنّة من موسى ، وسُنّة من عيسى ، وسُنّة من يوسف ، وسُنّة من محمّد صلى الله عليه وآله ، فأمّا سُنّته من موسى فخائف يترقّب ، وأمّا من عيسى فيقال فيه ما قد قيل في عيسى ، وأمّا من يوسف

---

(١) كمال الدين : ٣١٦.

(٢) كمال الدين : ٣٢٨ ، الحديث ٩.

(٣) كمال الدين : ٣٢٨ ، الحديث ١٠.

فالسجن والغيبة، وأمّا من محمّد ﷺ فالقيام بسيرته، وتبيُّن آثاره، ثمّ يضع سيفه على عاتقه ثمانية أشهر، فلا يزال يقتل أعداء الله حتّى يرضى الله عزّ وجلّ ...الخ»[١].

١١ ـ وعن المفضّل بن عمر، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «أقرب ما يكون العباد من الله عزّ وجلّ وأرضى ما يكون عنهم إذا افتقدوا حجّة الله عزّ وجلّ، فلم يظهر لهم، ولم يعلموا بمكانه، وهم في ذلك يعلمون أنّه لم يبطل حجج الله (عنهم وبيّناته)، فعندها فتوقّعوا الفرج صباحاً ومساءً، وإنّ أشدّ ما يكون غضب الله تعالى على أعدائه إذا افتقدوا حجّة الله، فلم يظهر لهم، وقد علم أنّ أولياءه لا يرتابون، ولو علم أنّهم يرتابون لما غيّب عنهم حجّته طرفة عين، ولا يكون ذلك إلّا على رأس شرار النّاس»[٢].

١٢ ـ وعن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «منّا اثنا عشر مهديّاً مضى ستّةٌ، وبقي ستّة، يصنع الله بالسادس ما أحبّ»[٣].

---

(١) كمال الدين: ٣٢٩، الحديث ١١.

(٢) كمال الدين: ٣٣٧، الحديث ١٠.

(٣) كمال الدين: ٣٣٨، الحديث ١٣.

١٣ ـ وعن يحيى بن أبي القاسم، قال: سألت الصادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ الٓمٓ * ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾[1]، فقال: «المتّقون شيعة عليّ عليه السلام، والغيب فهو الحجّة الغائب»[2].

١٤ ـ وعن داود بن كثير الرقّي، عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾، قال: «من أقرّ بقيام القائم أنّه حقّ»[3].

١٥ ـ وعن حنّان بن سدير، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إنّ للقائم منّا غيبة يطول أمدها»، فقلت له: يابن رسول الله، ولِمَ ذلك؟ قال: «لأنّ الله عزّ وجلّ أبى إلّا أن تجري فيه سنن الأنبياء عليهم السلام في غيباتهم، وإنّه لا بدّ له ـ يا سدير ـ من استيفاء مُدَد غيباتهم، قال الله تعالى: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَن طَبَقٍ ﴾[4]، أي سنن من كان قبلكم»[5].

١٦ ـ وعن زرارة، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «يا زرارة، لا بدّ

(١) سورة البقرة: الآيات ١ ـ ٣.

(٢) كمال الدين: ٣٤٠، الحديث ٢٠.

(٣) كمال الدين: ٣٤٠، الحديث ١٩.

(٤) سورة الانشقاق: الآية ١٩.

(٥) كمال الدين: ٤٨٠، الحديث ٦.

للقائم من غيبة » ، قلت : ولِمَ ؟ قال : « يخاف على نفسه الذبح »[١].

١٧ ـ وعن عبدالله بن الفضل الهاشمي ، قال : سمعت الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام يقول : « إنّ لصاحب هذا الأمر غيبة لا بدّ منها ، يرتاب فيها كلّ مبطل » ، فقلت : ولِمَ جُعلتُ فداك ؟ قال : « لأمر لم يؤذن لنا في كشفه لكم » ، قلت : فما وجه الحكمة في غيبته ؟ قال : « وجه الحكمة في غيبته وجه الحكمة في غيبات من تقدّمه من حجج الله تعالى ذكره ، إنّ وجه الحكمة في ذلك لا ينكشف إلّا بعد ظهوره كما لم ينكشف وجه الحكمة فيما أتاه الخضر عليه السلام من خرق السفينة ، وقتل الغلام ، وإقامة الجدار لموسى عليه السلام إلى وقت افتراقهما .

يابن الفضل ، إنّ هذا الأمر أمر من (أمر) الله تعالى ، وسرّ من سرّ الله تعالى ، وغيب من غيب الله ، ومتى علمنا أنّه عزّ وجلّ حكيم صدّقنا بأنّ أفعاله كلّها حكمة ، وإن كان وجهها غير منكشف »[٢].

١٨ ـ وعن مروان الأنباري ، قال : خرج من أبي جعفر عليه السلام : « أنّ الله إذا كره لنا جوار قوم نزعنا من بين أظهرهم »[٣].

(١) كمال الدين : ٤٨١ ، الحديث ١٠ .

(٢) كمال الدين : ٤٨١ ، الحديث ١١ .

(٣) بحار الأنوار : ٥٢/٩٠ .

الدّرس الثامن عشر

فلسفة الغيبة ـ ٣

بسم الله الرّحمن الرّحيم

ويمكن تلخيص وجوه الحكمة في غيبة مولانا القائم صلوات الله عليه، وأسبابها التي نطقت بها روايات أئمّة أهل البيت صلوات الله عليهم في النقاط التالية:

١ ـ أنّها محنة من الله تعالى لشيعته عليه السلام، حتّى يفيئوا إلى أمر الله ويصلحوا أنفسه.

قال تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[(١)].

وقال تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[(٢)].

---

(١) سورة النحل: الآية ١١٨.

(٢) سورة فصّلت: الآية ٤٦.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (١).

٢ ـ امتحان واختبار منه تعالى لشيعته عليه السلام.

٣ ـ تمحيص وغربلة، حتّى يميز الخبيث من الطيّب، والصادق من الكاذب.

٤ ـ لئلا تكون في عنقه بيعة لأحد من الحكّام والسلاطين.

٥ ـ ليحفظه الله تعالى من الأعداء، خوفاً عليه من القتل، كما خاف موسى عليه السلام وقال عنه القرآن الكريم: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفاً يَتَرَقَّبُ...﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (٤)، قوله حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْساً فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾ (٥).

٦ ـ ليرضى عن عباده المؤمنين بعد طول انتظار وصبر على المكاره بعد غيبة إمامهم؛ إذ آمنوا به ولم يروه، وهو من الإيمان بالغيب

---

(١) سورة الرعد: الآية ١١.

(٢) سورة الشعراء: الآية ٢١.

(٣) سورة القصص: الآية ١٨.

(٤) سورة القصص: الآية ٢١.

(٥) سورة القصص: الآية ٣٣.

الذي مدح الله تعالى أهله، بل جعل الإيمان بالغيب أوّل علائم المتّقين؛ لقوله تعالى: ﴿ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ (١).

٧ ـ ليشتدّ غضب الله تعالى على أعدائه المنكرين لحجّته صلوات الله عليه بسبب جرائمهم ومروقهم عن الدين، واغتصابهم للخلافة الحقّة من أهلها.

٨ ـ التعبّد المحض له ولشيعته بما اختار الله تعالى له وهم من المصير في هذه الدنيا، ﴿ وَإِلَى اللهِ الْمَصِيرُ ﴾ (٢)؛ لقول مولانا الصادق عليه السلام: «يصنع الله بالسادس ما أحبّ»، كما مضى هنا.

٩ ـ استيفاءً لفترة غيبات الأنبياء عليهم السلام، حتّى تجري سننهم فيه، ويغيب كما غاب أُولئك الصفوة عن أقوامهم.

١٠ ـ العلّة خافية علينا لا يعلمها إلّا الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وأئمّة الهدى عليهم السلام؛ لأنّها سرّ من الأسرار، وهناك حكمة هي الأهمّ بين هذه الحكم والأسباب خافية علينا، وستنكشف بعد ظهوره عليه السلام؛ إذ جميع أفعال الله سبحانه وتعالى مبنيّة على الحكمة.

فهذه أهمّ ما نطقت به الأخبار من الحكم والأسباب التي من أجلها

---

(١) سورة البقرة: الآيتان ٢ و ٣.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٢٨.

وقعت غيبة مولانا وسيّدنا صاحب الزمان عجّل الله تعالى فرجه.

بَيْد أنّ هذه التوجيهات للغيبة لم تكن لتقنع الخصم، ومع تطوّر المباحث الكلاميّة وانتشار علم الكلام لم تفِ الجوامع الروائيّة التي جمعها وصنّفها المرحوم الكليني والنعماني والصدوق رضوان الله عليهم، وإن كان أبو سهل إسماعيل بن عليّ النوبختي من قبل قد صنّف في القرن الثالث للهجرة كتاباً في فلسفة الغيبة عند المتكلّمين وعلى ضوء علم الكلام، وهو السبّاق في هذا المضمار، وحذى حذوه كلّ من أبي الحسن محمّد بن بشر السوسنجردي، وأبي الحسن عليّ بن وصيف الناشي الأصغر، المتوفّى ٣٦٥هـ. ق، وأبي الجيش مظفّر بن محمّد البلخي، المتوفّى ٣٦٧هـ. ق، والشيخ المفيد أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان، المتوفّى ٤١٣هـ. ق، والسيّد الأجلّ علم الهدى أبي القاسم عليّ بن الحسين المرتضى، المتوفّى ٤٣٦هـ. ق، وشيخ الطائفة الطوسي أبي جعفر محمّد بن الحسن، المتوفّى ٤٦٠هـ. ق رضوان الله عليهم جميعاً، فنقلوا عنه ـ أي عن أبي سهل النوبختي ـ بالواسطة أو من غير واسطة وتلقّوا علومهم عنه كذلك، وقد أورد الشيخ الصدوق أعلى الله مقامه في كتابه كمال الدين[1] شطراً من كتابه

(١) كمال الدين: ٥٣ ـ ٥٥.

التنبيه ونقل جملةً من آرائه هناك.

وقد تصدّى المرحوم النوبختي للردّ على مزاعم الحسين بن منصور الحلّاج البيضاوي، الصوفي الشهير، حين تعمّد إلى بثّ البدع والأباطيل في المراكز الشيعيّة آنذاك، لا سيّما مدينتي قم وبغداد، حيث ادّعى البابيّة والنيابة الخاصّة، وأنّه رسول الإمام الغائب، ملحقاً به هزيمة نكراء بإبطال حججه ودحض مزاعمه خلال مناظرتين بين عامي ٢٩٨ و ٣٠١هـ. ق.

وقد صنّف الشيخ أبو جعفر بن قبة الرازي من أعاظم متكلّمي الشيعة كتاباً سمّاه الإنصاف، اعتمد عليه الشيخ الصدوق ﵀ في كتابه كمال الدين عند التعرّض لفلسفة الغيبة، وكان ابن قبة معتزليّاً سنّياً ثمّ اهتدى، واعتنق المذهب الحقّ، ولم يألُ جهداً في نصرته والذبّ عنه.

فهذا الشيخ الصدوق ﵀، المولود بدعاء مولانا صاحب الزمان ﵇، والذي أطبقت تراجم الرجال على كمال عقله، وجودة فهمه، وشدّة حفظه، وحسن ذكائه، وعلوّ همّته، ووصفه علماء الرجال بكثرة الفضل وغزارة العلم، وأنّه حامل راية الفقه، وإمام رواية الحديث ودرايته، وابن بجدة علم الكلام، الذي أحرز قصب السبق من جميع أقرانه في الذود عن المذهب الحقّ، وليس لأحد معشار ما له نصيب من الذبّ عن أهل البيت صلوات الله عليهم،

والقيام بفروض الخدمة، وأداء واجب الحقّ، ونشر ألوية المعارف، وترويج المذهب، إذ تصدّى لدفع الشُّبَه والأوهام التي كثرت في عصره، لا سيّما دفاعه عن الغيبة حيث كانت ولا تزال مناظراته وتأليفاته ضربة على هامة الأعداء، وبلسماً يشفي صدور المؤمنين، فقد قال عن فلسفة الغيبة: «وفي قول الله عزّ وجلّ: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾[1] حجّة قويّة في غيبة الإمام عليه السلام؛ وذلك أنّه عزّ وجلّ لمّا قال: ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ أوجب بهذا اللفظ معنى، وهو أن يعتقدوا طاعته، فاعتقد عدوّ الله إبليس بهذه الكلمة نفاقاً، وأضمره حتّى صار به منافقاً؛ وذلك أنّه أضمر أنّه يخالفه متى استعبد بالطاعة له، فكان نفاقه أنكر النفاق؛ لأنّه نفاق بظهر الغيب، ولهذا من الشأن صار أخزى المنافقين كلّهم...» إلى أن قال رحمه الله: «فالطاعة والموالاة بظهر الغيب أبلغ في الثواب والمدح؛ لأنّه أبعد من الشبهة والمغالطة، ولهذا روي عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «**من دعا لأخيه بظهر الغيب ناداه ملك من السماء: ولك مثلاه**»[2]، وأنّ الله تبارك وتعالى أكّد دينه بالإيمان بالغيب

---

(١) سورة البقرة: الآية ٣٠.

(٢) الفهرست / ابن النديم: ١٧٨.

فقال: ﴿ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾(١)، فالإيمان بالغيب أعظم مثوبةً لصاحبه؛ لأنّه خُلوٌّ من كلّ عيبٍ وريب؛ لأنّ بيعة الخليفة وقت المشاهدة قد يتوهّم على المبايع أنّه إنّما يطيع رغبةً في خير أو مال، أو رهبة من قتلٍ أو غير ذلك ممّا هو عادات أبناء الدنيا في طاعة ملوكهم، وإيمان الغيب مأمون من ذلك كلّه، ومحروس من معايبه بأصله، يدلّ على ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ * فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ﴾(٢)، ولمّا حصل للمتعبّد ما حصل من الإيمان بالغيب لم يحرم الله عزّ وجلّ ذلك ملائكته، فقد جاء في الخبر أنّ الله سبحانه قال هذه المقالة للملائكة قبل خلق آدم بسبعمأة عام، وكان يحصل في هذه المدّة الطاعة لملائكة الله على قدرها».

ثمّ قال ﷺ: «ولو أنكر منكر هذا الخبر والوقت والأعوام، لم يجد بدّاً من القول بالغيبة ولو ساعةً واحدة، والساعة الواحدة لا تتعرّى من حكمةٍ ما، وما حصل من الحكمة في الساعة حصل في الساعتين حكمتان، وفي الساعات حِكَمٌ، وما زاد في الوقت

(١) سورة البقرة: الآيتان ٢ و ٣.

(٢) سورة غافر: الآيتان ٨٤ و ٨٥.

إلاّ زاد في المثوبة ، وما زاد في المثوبة إلاّ كشف عن الرحمة ، ودلّ على الجلالة ، فصحّ الخبر أنّ فيه تأييد الحكمة ، وتبليغ الحجّة».

ثمّ وضع النقاط على الحروف وفصّل بعد إجمال قائلاً : «وفي قول الله عزّ وجلّ : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ حجّة في غيبة الإمام عليه السلام من أوجه كثيرة :

أحدها : أنّ الغيبة قبل الوجود أبلغ الغيبات كلّها ؛ وذلك أنّ الملائكة ما شهدوا قبل ذلك خليفة قطّ ، وأمّا نحن فقد شاهدنا خلفاء كثيرين غير واحد قد نطق به القرآن ، وتواترت به الأخبار حتّى صارت كالمشاهدة والملائكة لم يشهدوا واحداً منهم ، فكانت تلك الغيبة أبلغ .

وآخر : أنّها كانت غيبة من الله عزّ وجلّ ، وهذه الغيبة التي للإمام عليه السلام هي من قِبل أعداء الله تعالى ، فإذا كان في الغيبة التي هي من الله عزّ وجلّ عبادة لملائكته فما الظنّ بالغيبة التي هي من أعداء الله . وفي غيبة الإمام عليه السلام عبادة مخلصة لم تكن في تلك الغيبة ؛ وذلك أنّ الإمام الغائب عليه السلام مقموع مقهور مزاحم في حقّه ، قد غُلب قهراً ، وجرى على شيعته قسراً من أعداء الله ما جرى من سفك الدماء ، ونهب الأموال ، وإبطال الأحكام ، والجور على الأيتام ، وتبديل الصدقات ، وغير ذلك ممّا لا خفاء به ، ومن اعتقد موالاته

شاركه في أجره وجهاده، وتبرّأ من أعدائه، وكان له في براءة مواليه من أعدائه أجر، وفي ولاية أوليائه أجر يربو على أجر ملائكة الله عزّ وجلّ على الإيمان بالإمام المغيّب في العدم، وإنّما قصّ الله عزّ وجلّ نبأه قبل وجوده توقيراً وتعظيماً له ليستعبد له الملائكة ويتشمّروا لطاعته»(١).

ثمّ أردف قائلاً: «فمثل من آمن بالقائم عليه السلام في غيبته مثل الملائكة الذين أطاعوا الله عزّ وجلّ في السجود لآدم، ومثل من أنكر القائم عليه السلام في غيبته مثل إبليس في امتناعه من السجود لآدم، وكذلك روي عن الصادق جعفر بن محمّد عليهما السلام: «أنّ الله تبارك وتعالى علّم آدم عليه السلام أسماء حجج الله كلّها، ثمّ عرضهم ـ وهم أرواح ـ على الملائكة فقال: ﴿ **أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ** ﴾(٢)، بأنّكم أحقّ بالخلافة في الأرض لتسبيحكم وتقديسكم من آدم عليه السلام، ﴿ **قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ** ﴾(٣)، قال الله تعالى: ﴿ **يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ** ﴾(٤)،

(١) كمال الدين: ١٢.
(٢) سورة البقرة: الآية ٣١.
(٣) سورة البقرة: الآية ٣٢.
(٤) سورة البقرة: الآية ٣٣.

وقفوا على عظيم منزلتهم عند الله تعالى ذكره، فعلموا أنّهم أحقّ بأن يكونوا خلفاء الله في أرضه وحججه على بريّته، ثمّ غيّبهم عن أبصارهم واستبعدهم بولايتهم ومحبّتهم، وقال لهم: ﴿ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ (١).

ثمّ قال ﷺ: «وهذا استعباد الله عزّ وجلّ للملائكة بالغيبة، والآية أوّلها في قصّة الخليفة، وإذا كان آخرها مثلها كان للكلام نظم، وفي النظم حجّة، ومنه يؤخذ وجه الإجماع لأُمّة محمّد ﷺ أوّلهم وآخرهم...» (٢).

وقال ﷺ عن الغيبة: «وذلك أنّ الأئمّة ﷺ قد أخبروا بغيبته ﷺ ووصفوا كونها لشيعتهم فيما نقل عنهم، واستحفظ في الصحف ودوّن في الكتب المؤلّفة من قبل أن تقع الغيبة بمائتي سنة أو أقلّ أو أكثر، فليس أحد من أتباع الأئمّة ﷺ إلّا وقد ذكر ذلك في كثير من كتبه ورواياته ودوّنه في مصنّفاته، وهي الكتب التي تُعرف بالأُصول مدوّنة مستحفظة عند شيعة آل محمّد ﷺ من قبل الغيبة بما ذكرنا من السنين، وقد أخرجت ما حضرني من الأخبار المسندة في الغيبة في

---

(١) سورة البقرة: الآية ٣٣.

(٢) كمال الدين: ١٣ ـ ١٤.

هذا الكتاب في مواضعها ، فلا يخلو حال هؤلاء الأتباع المؤلّفين للكتب أن يكونوا علموا الغيب بما وقع الآن من الغيبة ، فألّفوا ذلك في كتبهم ودوّنوه في مصنّفاتهم من قبل كونها ، وهذا محال عند أهل اللبّ والتحصيل ، أو أن يكونوا قد أسّسوا في كتبهم الكذب فاتّفق الأمر لهم كما ذكروا ، وتحقّق كما وضعوا من كذبهم على بعد ديارهم ، واختلاف آرائهم ، وتباين أقطارهم ومحالّهم ، وهذا أيضاً محال كسبيل الوجه الأوّل ، فلم يبق في ذلك إلّا أنّهم حفظوا عن أئمّتهم المستحفظين للوصيّة عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله من ذكر الغيبة ، وصفة كونها في مقام بعد مقام إلى آخر المقامات ما دوّنوه في كتبهم ، وألّفوه في أُصولهم ، وبذلك وشبهه فلج الحقّ وزهق الباطل ، إنّ الباطل كان زهوقاً»[1].

وقال عليه الرحمة والرضوان في موضع آخر: «وانّ خصومنا ومخالفينا من أهل الأهواء المضلّة قصدوا لدفع الحقّ وعناده بما وقع من غيبة صاحب زماننا القائم عليه السلام ، واحتجابه عن أبصار المشاهدين ليلبسوا بذلك على من لم تكن معرفته متقنة ، ولا بصيرته مستحكمة»[2].

---

(١) كمال الدين: ١٩.

(٢) كمال الدين: ٢٠.

الدّرس التاسع عشر

فلسفة الغيبة ـ ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال ﷺ عن إثبات الغيبة والحكمة فيها:

«فأقول ـ وبالله التوفيق ـ: إنّ الغيبة التي وقعت لصاحب زماننا عليه السلام قد لزمت حكمتها، وبان حقّها، وفلجت حجّتها للذي شاهدنا وعرفناه من آثار حكمة الله عزّ وجلّ، واستقامة تدبيره في حججه المتقدّمة في الأعصار السالفة مع أئمّة الضلال، وتظاهر الطواغيت واستعلاء الفراعنة في الحقب الخالية، وما نحن بسبيله في زماننا هذا من تظاهر أئمّة الكفر بمعونة أهل الإفك والعدوان والبهتان؛ وذلك أنّ خصومنا طالبونا بوجود صاحب زماننا عليه السلام كوجود من تقدّمه من الأئمّة عليهم السلام، فقالوا: إنّه قد مضى على قولكم من عصر وفاة نبيّنا ﷺ أحد عشر إماماً، كلّ منهم كان موجوداً

معروفاً باسمه وشخصه بين الخاصّ والعامّ، فإن لم يوجد كذلك فقد فسد عليكم أمر مَن تقدّم من أئمّتكم كفساد أمر صاحب زمانكم هذا في عدمه وتعذّر وجوده.

فأقول ـ وبالله التوفيق ـ: إنّ خصومنا قد جهلوا آثار حكمة الله تعالى، وأغفلوا مواقع الحقّ ومناهج السبيل في مقامات حجج الله تعالى مع أئمّة الضلال في دول الباطل في كلّ عصر وزمان؛ إذ قد ثبت أنّ ظهور حجج الله تعالى في مقاماتهم في دول الباطل على سبيل الإمكان والتدبير لأهل الزمان، فإن كانت الحال ممكنة في استقامة تدبر الأولياء لوجود الحجّة بين الخاصّ والعامّ كان ظهور الحجّة كذلك، وإن كانت الحال غير ممكنة من استقامة تدبير الأولياء لوجود الحجّة بين الخاصّ والعامّ، وكان استتاره ممّا توجبه الحكمة ويقتضيه التدبير حجبه الله وستره إلى وقت بلوغ الكتاب أجله.

كما قد وجدنا من ذلك في حجج الله المتقدّمة من عصر وفاة آدم عليه السلام إلى حين زماننا هذا، منهم المستخفون، ومنهم المستعلنون، بذلك جاءت الآثار ونطق الكتاب».

ثمّ أورد رواية الصادق صلوات الله عليه: «**يا عبدالحميد، إنّ لله رسلاً مستعلنين ورسلاً مستخفين، فإذا سألته بحقّ المستعلنين فَسَلْهُ بحقّ المستخفين**»، واستشهد عليه السلام على هذه الرواية بقوله تعالى:

﴿**وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْناهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ**﴾[١]»[٢].

ثمّ ذكر أحوال جملة من الأنبياء في غيبتهم، فمنها أنّ الله تعالى ستر شخص إبراهيم عليه السلام وأخفى ولادته عن النّاس؛ لاستحالة ظهور الحجّة، وتعذّره في ذلك الزمان؛ إذ كان مطلوباً من قِبل السلطان وجنوده، وكان عليه السلام في سلطان نمرود مستتراً لأمره وغير مظهر نفسه، وأظهر لهم أمره بعد أن بلغت الغيبة أمرها، ووجب إظهار ما أظهره للذي أراده الله في إثبات حجّته وإكمال دينه.

وهكذا حال موسى عليه السلام الذي ستر الله تعالى ولادته وترعرع في حجر فرعون يربيه ويبحث عنه، وهو لا يعرفه، وقد قتل الكثير من أطفال بني إسرائيل في طلبه. وقد جرت هذه السُّنّة في أوصياء إبراهيم وموسى عليهما السلام، في النبيّ بعد النبيّ، والوصيّ تلو الوصيّ، فكان منهم المستعلن، وكان منهم المستخفي، حتّى ظهر نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله فقال الله عزّ وجلّ له في الكتاب: ﴿**مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ**﴾[٣].

---

(١) سورة النساء: الآية ١٦٤.

(٢) كمال الدين: ٢١.

(٣) سورة فصّلت: الآية ٤٣.

ثمّ قال عزّ مَن قائل: ﴿ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ﴾[1]».

إلى أن قال ﷺ:

«فكان ممّا قيل له، ولزم من سنّته على إيجاب سنن من تقدّمه من الرُّسل إقامة الأوصياء له، كإقامة مَن تقدّمه لأوصيائهم، فأقام رسول الله ﷺ أوصياء كذلك، وأخبر بكون المهدي خاتم الأئمّة عليهم السلام، وأنّه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، نقلت الأُمّة ذلك بأجمعها عنه، وأنّ عيسى عليه السلام ينزل في وقت ظهوره فيصلّي خلفه، فحفظت ولادات الأوصياء ومقاماتهم في مقام بعد مقام إلى وقت ولادة صاحب زماننا عليه السلام المنتظر للقسط والعدل، كما أوجبت الحكمة باستقامة التدبير غيبة من ذكرنا من الحجج المتقدّمة بالوجود؛ وذلك أنّ المعروف المتسالم بين الخاصّ والعام من أهل هذه الملّة أنّ الحسن بن عليّ والد صاحب زماننا عليهما السلام قد كان وكّل به طاغية زمانه إلى وقت وفاته، فلمّا توفّي عليه السلام وكّل بحاشيته وأهله، وحبست جواريه، وطلب مولوده هذا أشدّ الطلب، وكان أحد المتولّين عليه عمّه جعفر أخو الحسن بن عليّ بما ادّعاه لنفسه من الامامة، ورجا أن يتمّ له ذلك بوجود ابن أخيه صاحب الزمان عليه السلام، فجرت السُّنّة في

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٧.

غيبته بما جرى من سنن غيبة من ذكرنا من الحجج المتقدّمة، ولزم من حكمة غيبته عليه السلام ما لزم من حكمة غيبتهم»[1].

ثمّ شرع طيّب الله ثراه بالردّ على جملة من الشبهات التي أوردها الخصوم، فقد ردّ على مَن زعم أنّه لا يجوز تشبيه حال الأئمّة بالأنبياء عليهم السلام قائلاً:

«فأقول ـ وبالله أهتدي ـ: إنّ خصومنا قد جهلوا فيما عارضونا من ذلك، ولو أنّهم كانوا من أهل التمييز والنظر والتفكّر والتدبّر باطراح العناد، وإزالة العصبيّة لرؤسائهم، ومَن تقدّم من أسلافهم لعلموا أنّ كلّ ما كان جائزاً في الأنبياء فهو واجب لازم في الأئمّة، حذو النعل بالنعل، والقذّة بالقذّة؛ وذلك أنّ الأنبياء هم أُصول الأئمّة ومغيضهم، والأئمّة هم خلفاء الأنبياء وأوصياؤهم، والقائمون بحجّة الله تعالى على مَن يكون بعدهم؛ كيلا تبطل حجج الله وحدوده وشرائعه ما دام التكليف على العباد قائماً، والأمر لهم لازماً، ولو وجبت المعارضة لجاز لقائل أن يقول: إنّ الأنبياء هم حجج الله، فغير جائز أن يكون الأئمّة حجج الله؛ إذ ليسوا بالأنبياء ولا كالأنبياء، وله أن يقول أيضاً: فغير جائز أن يسمّوا أئمّة؛

(١) كمال الدين: ٢٢.

لأنّ الأنبياء كانوا أئمّة وهؤلاء ليسوا بأنبياء فيكونوا أئمّة كالأنبياء، وغير جائز أيضاً أن يقوموا بما كان يقوم به الرُّسل من الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلى غير ذلك من أبواب الشريعة؛ إذ ليسوا كالرسول ولا هم برسل، ثمّ يأتي بمثل هذا من المحال ممّا يكثر تعداده، ويطول الكتاب بذكره، فلمّا فسد هذا كلّه كانت هذه المعارضة من خصومنا فاسدة كفساده»[1].

وأردف رضوان الله عليه قائلاً:

«ثمّ نحن نبيّن الآن ونوضّح بعد هذا كلّه أنّ التشاكل بين الأنبياء والأئمّة بيّن واضح، فيلزمهم أنّهم حجج الله على الخلق، كما كانت الأنبياء حججه على العباد، وفرض طاعتهم لازم كلزوم فرض طاعة الأنبياء، وذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿ **أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ** ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ** ﴾[3]، فولاة الأمر هم الأوصياء والأئمّة بعد الرسول ﷺ، وقد قرن الله طاعتهم بطاعة

(١) كمال الدين: ٢٣.

(٢) سورة النساء: الآية ٥٩.

(٣) سورة النساء: الآية ٨٣.

الرسول ، وأوجب على العباد من فرضهم ما أوجبه من فرض الرسول ، كما أوجب على العباد من طاعة الرسول ما أوجبه عليهم من طاعته عزّ وجلّ في قوله : ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ .

ثمّ قال : ﴿ مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ ﴾[(١)] ، وإذا كانت الأئمّة عليهم السلام حجج الله على مَن لم يلحق بالرسول ، ولم يشاهده ، وعلى مَن خلفه من بعده ، كما كان الرسول حجّة على مَن لم يشاهده في عصره لزم من طاعة الأئمّة ما لزم من طاعة الرسول محمّد صلى الله عليه وآله ، فقد تشاكلوا واستقام القياس فيهم ، وإن كان الرسول أفضل من الأئمّة ، فقد تشاكلوا في الحجّة والاسم والفعل والفرض ؛ إذ كان الله جلّ ثناؤه قد سمّى الرُّسل أئمّة بقوله لإبراهيم : ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً ﴾[(٢)] ، وقد أخبرنا الله تبارك وتعالى أنّه قد فضّل الأنبياء والرُّسل بعضهم على بعض ، فقال تبارك وتعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللهُ ﴾[(٣)] ، فتشاكل الأنبياء في النبوّة ، وإن كان بعضهم أفضل من بعض ، وكذلك تشاكل الأنبياء والأوصياء ،

---

(١) سورة النساء : الآية ٨٠.

(٢) سورة البقرة : الآية ١٢٤.

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٥٣.

فمن قاس حال الأئمّة بحال الأنبياء، واستشهد بفعل الأنبياء على فعل الأئمّة، فقد أصاب في قياسه، واستقام له استشهاده بالذي وصفناه من تشاكل الأنبياء والأوصياء عليهم السلام.

ووجه آخر من الدليل على حقيقة ما شرحنا من تشاكل الأئمّة والأنبياء عليهم السلام أنّ الله تبارك وتعالى يقول في كتابه: ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾[2]، فأمرنا الله عزّ وجلّ أن نهتدي بهدي رسول الله صلى الله عليه وآله، ونجري الأمور الجارية على حدّ ما أجراها رسول الله صلى الله عليه وآله من قول أو فعل، فكان من قول رسول الله صلى الله عليه وآله المحقّق لما ذكرنا من تشاكل الأنبياء والأئمّة أن قال: «**منزلة عليّ عليه السلام منّي كمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبيّ بعدي**»، فأعلمنا رسول الله صلى الله عليه وآله أنّ عليّاً ليس بنبيّ، وقد شبّهه بهارون، وكان هارون نبيّاً ورسولاً، وكذلك شبّهه بجماعة من الأنبياء عليهم السلام.

حدّثنا محمّد بن موسى بن المتوكّل رحمه الله، قال: حدّثنا عليّ بن الحسين السعدآبادي، قال: حدّثنا أحمد بن أبي عبدالله البرقي،

(١) سورة الأحزاب: الآية ٢١.

(٢) سورة الحشر: الآية ٧.

عن أبيه محمّد بن خالد ، قال : حدّثنا عبدالملك بن هارون بن عنترة الشيباني ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن عبدالله بن عبّاس ، قال : كنّا جلوساً عند رسول الله ﷺ ، فقال : «مَن أراد أن ينظر إلى آدم في علمه ، وإلى نوح في سلمه ، وإلى إبراهيم في حلمه ، وإلى موسى في فطانته ، وإلى داود في زهده ، فلينظر إلى هذا» ، قال : فنظرنا فإذا عليّ بن أبي طالب قد أقبل كأنّما ينحدر من صبب ، فإذا استقام أن يشبّه رسول الله ﷺ أحداً من الأئمّة عليهم السلام بالأنبياء والرُّسل استقام لنا أن نشبّه جميع الأئمّة بجميع الأنبياء والرُّسل ، وهذا دليل مقنع ، وقد ثبت شكل صاحب زماننا عليه السلام في غيبته بغيبة موسى عليه السلام وغيره ممّن وقعت بهم الغيبة ؛ وذلك أنّ غيبة صاحب زماننا وقعت من جهة الطواغيت لعلّة التدبير من الذي قدّمنا ذكره في الفصل الأوّل.

وممّا يفسد معارضة خصومنا في نفي تشاكل الأئمّة والأنبياء أنّ الرُّسل الذين تقدّموا قبل عصر نبيّنا ﷺ كان أوصياؤهم أنبياء ، فكلّ وصيّ قام بوصيّة حجّة تقدّمه من وقت وفاة آدم عليه السلام إلى عصر نبيّنا ﷺ كان نبيّاً ، وذلك مثل وصيّ آدم كان شيث ابنه ، وهو هبة الله في علم آل محمّد ﷺ ، وكان نبيّاً ، ومثل وصيّ نوح عليه السلام كان سام ابنه ، وكان نبيّاً ، ومثل إبراهيم عليه السلام كان وصيّه إسماعيل ابنه وكان نبيّاً ، ومثل موسى عليه السلام كان وصيّه يوشع بن نون ، وكان نبيّاً ، ومثل

عيسى عليه السلام كان وصيّه شمعون الصفا، وكان نبيّاً، ومثل داود عليه السلام كان وصيّه سليمان عليه السلام ابنه، وكان نبيّاً، وأوصياء نبيّنا عليهم السلام لم يكونوا أنبياء؛ لأنّ الله عزّ وجلّ جعل محمّداً خاتماً لهذه الأُمم كرامة له وتفضيلاً، فقد تشاكلت الأئمّة والأنبياء بالوصيّة، كما تشاكلوا فيما قدّمنا ذكره من تشاكلهم، فالنبيّ وصيّ والإمام وصيّ، والوصيّ إمام والنبيّ إمام، والنبيّ حجّة والإمام حجّة، فليس في الإشكال أشبه من تشاكل الأئمّة والأنبياء، وكذلك أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وآله بتشاكل أفعال الأوصياء فيمن تقدّم وتأخّر من قصّة يوشع بن نون وصيّ موسى عليه السلام مع صفراء بنت شعيب زوجة موسى وقصّة أمير المؤمنين عليه السلام وصيّ رسول الله صلى الله عليه وآله مع عائشة بنت أبي بكر، وإيجاب غسل الأنبياء أوصياؤهم بعد وفاتهم»[1].

فساق رواية في هذا الخصوص، ثمّ قال: «فهذا الشكل قد ثبت بين الأئمّة والأنبياء بالاسم والصفة والنعت والفعل، وكلّ ما كان جائزاً في الأنبياء، فهو جائز في الأئمّة حذو النعل بالنعل، والقذّة بالقذّة، ولو جاز أن تجحد إمامة صاحب زماننا هذا لغيبته بعد وجود من تقدّمه من الأئمّة عليهم السلام؛ لوجب أن تدفع نبوّة موسى بن عمران عليه السلام

(١) كمال الدين: ٢٤ ـ ٢٧.

لغيبته ؛ إذ لم يكن كلّ الأنبياء كذلك ، فلمّا لم تسقط نبوّة موسى لغيبته ، وصحّت نبوّته مع غيبته كما صحّت نبوّة الأنبياء الذين لم تقع بهم الغيبة ، فكذلك صحّت إمامة صاحب زماننا هذا مع غيبته كما صحّت إمامة من تقدّمه من الأئمّة الذين لم تقع بهم الغيبة...الخ»[1].

(١) كمال الدين : ٢٧ ـ ٢٨.

الدّرس العشرون

فلسفة الغيبة ـ ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

ثمّ تعرّض ﷺ لإشكال قائلاً: «ردّ إشكال:

فكان من الزيادة لخصومنا أن قالوا: ما أنكرتم إذ قد ثبت لكم ما ادّعيتم من الغيبة كغيبة موسى عليه السلام، ومن حلّ محلّه من الأئمّة الذين وقعت بهم الغيبة أن تكون حجّة موسى لم تلزم أحداً إلّا من بعد أن أظهر دعوته ودلّ على نفسه، وكذلك لا تلزم حجّة إمامكم هذا لخفاء مكانه وشخصه حتّى يظهر دعوته ويدلّ على نفسه كذلك، فحينئذٍ تلزم حجّته وتجب طاعته، وما بقي في الغيبة فلا تلزم حجّته، ولا تجب طاعته.

فأقول ـ وبالله أستعين ـ: إنّ خصومنا غفلوا عمّا يلزم من حجّة حجج الله في ظهورهم واستتارهم، وقد ألزمهم الله تعالى الحجّة

البالغة في كتابه ، ولم يتركهم سدى في جهلهم وتخبّطهم ، ولكنّهم كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾[1] ، إنّ الله عزّ وجلّ قد أخبرنا في قصّة موسى عليه السلام أنّه كان له شيعة ، وهم بأمره عارفون ، وبولايته متمسّكون ، ولدعوته منتظرون قبل إظهار دعوته ، ومن قبل دلالته على نفسه حيث يقول: ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ ﴾[2] .

وقال عزّ وجلّ حكاية عن شيعته : ﴿ قَالُوا أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾[3] ، فأعلمنا الله عزّ وجلّ في كتابه أنّه قد كان لموسى عليه السلام شيعة من قبل أن يظهر من نفسه نبوّة ، وقبل أن يظهر له دعوة يعرفونه ويعرفهم بموالاة موسى صاحب الدعوة ، ولم يكونوا يعرفون أنّ ذلك الشخص هو موسى بعينه ؛ وذلك أنّ نبوّة موسى إنّما ظهرت من بعد رجوعه من عند شعيب حين سار بأهله من بعد السنين التي رعى فيها لشعيب حتّى استوجب بها أهله ،

---

(١) سورة محمّد صلى الله عليه وآله : الآية ٢٤.

(٢) سورة القصص: الآية ١٥.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٢٩.

فكان دخوله المدينة حين وجد فيها الرجلين قبل مسيره إلى شعيب، وكذلك وجدنا مثل نبيّنا محمّد ﷺ وقد عرف أقوامٌ أمره قبل ولادته وبعد ولادته، وعرفوا مكان خروجه ودار هجرته من قبل أن يظهر من نفسه نبوّة، ومن قبل ظهور دعوته؛ وذلك **مثل** سلمان الفارسي ؓ، **ومثل** قس بن ساعدة الأيادي، **ومثل** تبع الملك، **ومثل** عبدالمطّلب، وأبي طالب، **ومثل** سيف بن ذي يزن، **ومثل** بحيرى الراهب، **ومثل** كبير الرهبان في طريق الشام، **ومثل** أبي مويهب الراهب، **ومثل** سطيح الكاهن، **ومثل** يوسف اليهودي، **ومثل** ابن حواش الحبر المقبل من الشام، **ومثل** زيد بن عمرو بن نفيل.

ومثل هؤلاء كثير ممّن قد عرف النبيّ ﷺ بصفته ونعته واسمه ونسبه قبل مولده وبعد مولده، والأخبار في ذلك موجودة عند الخاصّ والعامّ، وقد أخرجتها مسندة في هذا الكتاب في مواضعها، فليس من حجّة الله عزّ وجلّ نبيّ ولا وصيّ إلّا وقد حفظ المؤمنون وقت كونه وولادته، وعرفوا أبويه ونسبه في كلّ عصر وزمان حتّى لم يشتبه عليهم شيء من أمر حجج الله عزّ وجلّ في ظهورهم وحين استتارهم، وأغفل ذلك أهل الجحود والضلال والكنود فلم يكن

عندهم علم شيء من أمرهم، وكذلك سبيل صاحب زمانناﷺ، حَفِظَ أولياؤه المؤمنون من أهل المعرفة والعلم وقته وزمانه، وعرفوا علاماته وشواهد أيّامه، وكونه ووقت ولادته ونسبه، فهم على يقين من أمره في حين غيبته ومشهده، وأغفل ذلك أهل الجحود والإنكار والعنود، وفي صاحب زمانناﷺ قال الله عزّ وجلّ: ﴿ **يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ** ﴾[1]، وسئل الصادقﷺ عن هذه الآية فقال: «**الآيات هم الأئمّة، والآية المنتظرة هو القائم المهديﷺ، فإذا قام لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل قيامه بالسيف وإن آمنت بمن تقدّم من آبائهﷺ ...**»[2].

□ **كيف يمكن تأويل الآيات في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾[3] أو تفسيرها بأنّ المراد منها هم الأئمّةﷺ، بينما الظاهر أنّ المراد منها هي الأحداث والوقائع السماويّة والمعجزات الإلٰهيّة؟**

■ قال الشيخ الصدوقﷺ: «وتصديق ذلك» أي وتصديق أنّ المراد

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٥٨.

(٢) كمال الدين: ٢٨ ـ ٣٠.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٥٨.

بالآيات هنا هم حجج الله والأئمّة عليهم السلام: «أنّ الآيات هم الحجج، من كتاب الله عزّ وجلّ قول الله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً**﴾(١)، يعني حجّةً، وقوله عزّ وجلّ لعزير حين أحياه الله من بعد ما أماته مائة سنة: ﴿**وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ**﴾(٢)، يعني حجّة، فجعله الله عزّ وجلّ حجّة على الخلق وسمّاه آية.

□ **لو كانت الغيبة بهذه الشهرة وهي جارية في الأنبياء عليهم السلام كما تزعمون فما بالها لم تكن مشهورة لدى الصحابة؟**

■ **أوّلاً:** كانت الغيبة مشهورة لدى الصحابة، إلّا أنّ التعتيم الإعلامي والتضليل الذي أصاب الخلافة والإمامة من جرّاء السقيفة طال الغيبة أيضاً، وقد سقنا لك بعض ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك.

ثانياً: قال الشيخ الصدوق أعلى الله مقامه الشريف: «وإنّ النّاس لمّا صحّ لهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر الغيبة الواقعة بحجّة الله تعالى ذكره على خلقه وضع كثير منهم الغيبة غير موضعها، أوّلهم عمر بن الخطّاب، فإنّه قال لمّا قبض النبيّ صلى الله عليه وآله: والله ما مات محمّد،

(١) سورة المؤمنون: الآية ٥٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٩.

وإنّما غاب كغيبة موسى عليه السلام عن قومه، وإنّه سيظهر لكم بعد غيبته»[1].

وقد رواه الخاصّة والعامّة بألفاظ مختلفة عن عمر بن الخطّاب في كتبهم، راجع كتب السيرة والتأريخ والحديث عند الفريقين[2].

وقال قدّس الله روحه:

«الكيسانيّة: ثمّ غلطت الكيسانيّة بعد ذلك حتّى ادّعت هذه الغيبة لمحمّد بن الحنفيّة قدّس الله روحه، حتّى إنّ السيّد ابن محمّد الحميري رضي الله عنه اعتقد ذلك وقال فيه:

ألا إنّ الأئمّة من قريش	ولاة الأمر أربعة سواء
عليّ والثلاثة من بنيه	هم أسباطنا والأوصياء
فسبط سبط إيمان وبرّ	وسبط قد حوته كربلاء
وسبط لا يذوق الموت حتّى	يقود الجيش يقدمه اللواء

(١) كمال الدين: ٣٠.

(٢) صحيح البخاري: ٨/٥. جامع الأصول / ابن الأثير: ٤/٤٧٠. فتح الباري: ٧/٢١. تاريخ ابن الأثير: ٢/٣٢٣. الملل والنحل / الشهرستاني: ١/٢٩ و ٣٠. مسند إسحاق بن راهويه: ٣/٧٢٨ و ٩٩١. كنز العمّال: ١٠/٢٩٢. الطبقات الكبرى: ٢/٢٦٩ ـ ٢٧١. تاريخ الطبري: ٢/٤٤٢. عيون الأثر: ٤٣٣. عمر بن الخطّاب / البكري: ٨٠.

يغيب فلا يرى عنّا زماناً   برضوى عنده عسل وماء

وقال فيه السيّد رحمة الله عليه أيضاً:

أيا شعب رضوى ما لمن بك لا يرى
فحتّى متى يخفى وأنت قريب

فلو غاب عنّا عمر نوح لأيقنت
منّا النفوس بأنّه سيؤوب

فلم يزل السيّد ضالاً في أمر الغيبة يعتقدها في محمّد بن الحنيفيّة حتّى لقي الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام ورأى منه علامات الإمامة، وشاهد فيه دلالات الوصيّة، فسأله عن الغيبة، فذكر له أنّها حقّ، ولكنّها تقع في الثاني عشر من الأئمّة عليهم السلام، وأخبره بموت محمّد بن الحنفيّة، وأنّ أباه شاهد دفنه، فرجع السيّد عن مقالته واستغفر من اعتقاده، ورجع إلى الحقّ عند اتّضاحه له، ودان بالإمامة»[١].

ثمّ أورد رحمه الله رواية عن السيّد الحميري عن الإمام الصادق عليه السلام التي اهتدى إلى الحقّ بعدها، ورجع عن الكيسانيّة إلى الحقّ الاثني عشريّة، واعتنق مذهب الحقّ، ثمّ ذكر قصيدته الرائيّة التي أوّلها:

---

(١) كمال الدين: ٣٣.

فلمّا رأيت النّاس في الدين قد غووا

تجعفرت بـاسم الله فـيمن تجـعفروا

وسنوردها كاملة في فصل الأشعار إن شاء الله تعالى.

وهكذا ذكر ﷺ جملة من الطوائف والفرق الإسلاميّة التي زعمت الغيبة لبعض زعمائها غفلة وسهواً منهم، وانحرافاً عن جادة الصواب، كالناووسيّة القائلين بغيبة الإمام الصادق عليه السلام، والواقفيّة الذاهبين إلى غيبة الإمام الكاظم عليه السلام، ومن زعموا غيبة الإمام العسكري صلوات الله عليه وتوقّفوا على إمامته، وإنّـا سـنورد تـفاصيل تـلك الفـرق والطوائف في محلّها في الفصل الذي عقدناه لذكر آرائها ومعتقداتها.

ثمّ قال الصدوق رحمه الله في معرض الردّ على سائر الشبهات:

«سؤال: وقد يعترض معترض جاهل بآثار الحكمة، غافل عـن مستقيم التدبير لأهل الملّة بأن يقول: ما بال الغيبة وقعت بـصاحب زمانكم هذا دون من تقدّم مـن آبـائه الأئمّـة بـزعمكم، وقـد نجـد شيعة آل محمّد عليهم السلام في زماننا هذا أحسن حالاً، وأرغد عـيشاً مـنهم في زمن بني أُميّة؛ إذ كـانوا في ذلك الزمـان مـطالبين بـالبراءة مـن أمير المـؤمنين عليه السلام، إلى غـير ذلك مـن أحـوال القـتل والتـشريد، وهم في هذا الحال وادعون سالمون، قد كثرت شيعتهم، وتوافـرت أنصارهم، وظهرت كلمتهم بمـوالاة كـبراء أهـل الدولة لهـم وذوي

السلطان والنجدة منهم ؟

فأقول ـ وبالله التوفيق ـ: إنّ الجهل غير معدوم من ذوي الغفلة وأهل التكذيب والحيرة ، وقد تقدّم من قولنا إنّ ظهور حجج الله عليهم السلام واستتارهم جرى في وزن الحكمة حسب الإمكان والتدبير لأهل الإيمان ، وإذا كان كذلك فليقل ذوو النظر والتمييز: إنّ الأمر الآن ـ وإن كان الحال كما وصفت ـ أصعب ، والمحنة أشدّ ممّا تقدّم من أزمنة الأئمّة السالفة عليهم السلام ؛ وذلك أنّ الأئمّة الماضية أسرّوا في جميع مقاماتهم إلى شيعتهم والقائلين بولايتهم والمائلين من النّاس إليهم حتّى تظاهر ذلك بين أعدائهم أنّ صاحب السيف هو الثاني عشر من الأئمّة عليهم السلام ، وأنّه عليه السلام لا يقوم حتّى تجيئ صيحة من السماء باسمه واسم أبيه والأنفس منيتة على نشر ما سمعت ، وإذاعة ما أحسّت ، فكان ذلك منتشراً بين شيعة آل محمّد صلى الله عليه وآله وعند مخالفيهم من الطواغيت وغيرهم ، وعرفوا منزلة أئمّتهم من الصدق ومحلّهم من العلم والفضل ، وكانوا يتوقّفون عن التسرّع إلى إتلافهم ، ويتحامون القصد لإنزال المكروه بهم مع ما يلزم من حال التدبير في إيجاب ظهورهم ، كذلك ليصل كلّ امرء منهم إلى ما يستحقّه من هداية أو ضلالة ، كما قال الله تعالى: ﴿ مَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ

وَلِيّاً مُرْشِداً﴾[1]، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿ **وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنهُم مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ**﴾[2]، وهذا الزمان قد استوفى أهله كلّ إشارة من نصّ وآثار فتناهت بهم الأخبار، واتّصلت بهم الآثار إلى أنّ صاحب هذا الزمان عليه السلام هو صاحب السيف والأنفس منيتة على (ما وصفنا من) نشر ما سمعت، وذكر ما رأت وشاهدت، فلو كان صاحب هذا الزمان عليه السلام ظاهراً موجوداً لنشر شيعته ذلك، ولتعدّاهم إلى مخالفيهم بحسن ظنّ بعضهم بمن يدخل فيهم، ويظهر الميل إليهم، وفي أوقات الجدال بالدلالة على شخصه والإشارة إلى مكانه، كفعل هشام بن الحكم مع الشامي، وقد ناظره بحضرة الصادق عليه السلام، فقال الشامي لهشام: مَن هذا الذي تشير إليه، وتصفه بهذه الصفات؟ قال هشام: هو هذا، وأشار بيده إلى الصادق عليه السلام، فكان يكون ذلك منتشراً في مجالسهم كانتشاره بينهم مع إشارتهم إليه بوجود شخصه ونسبه ومكانه، ثمّ لم يكونوا حينئذٍ يمهلون ولا ينظرون كفعل فرعون في قتل أولاد بني إسرائيل للذي قد كان ذاع منهم وانتشر بينهم من كون موسى عليه السلام بينهم،

---

(١) سورة الكهف: الآية ١٧.

(٢) سورة المائدة: الآية ٦٨.

وهلاك فرعون ومملكته على يديه، وكذلك كان فعل نمرود قبله في قتل أولاد رعيّته وأهل مملكته في طلب إبراهيم عليه السلام زمان انتشار الخبر بوقت ولادته، وكون هلاك نمرود وأهل مملكته ودينه على يديه، كذلك طاغية زمان وفاة الحسن بن عليّ عليهما السلام والد صاحب الزمان عليه السلام وطلب ولده والتوكيل بداره، وحبس جواريه، وانتظاره بهنّ وضع الحمل الذي كان بهنّ، فلولا أنّ إرادتهم كانت ما ذكرنا من حال إبراهيم وموسى عليهما السلام لما كان ذلك منهم، وقد خلف عليه السلام أهله وولده، وقد علموا من مذهبه ودينه أن لا يرث مع الولد والأبوين أحد إلّا زوج أو زوجة، كلاماً يتوهّم غير هذا عاقل ولا فهم غير هذا مع ما وجب من التدبير والحكمة المستقيمة ببلوغ غاية المدّة في الظهور والاستتار، فإذا كان ذلك كذلك وقعت الغيبة فاستترعنهم شخصه، وضلّوا عن معرفة مكانه، ثمّ نشر ناشر من شيعته شيئاً من أمره بما وصفناه وصاحبكم في حال الاستتار فوردت عادية من طاغوت الزمان أو صاحب فتنة من العوامّ تفحص عمّا ورد من الاستتار، وذكر من الأخبار، فلم يجد حقيقة يشار إليها، ولا شبهة يتعلّق بها، انكسرت العادية، وسكنت الفتنة، وتراجعت الحميّة، فلا يكون حينئذٍ على شيعته ولا على شيء من أشيائهم لمخالفيهم متسلّق، ولا إلى اصطلامهم سبيل متعلّق،

وعند ذلك تخمد النائرة، وترتدع العادية، فتظاهر أحـوالهـم عـند الناظر في شأنهم، ويتّضح للمتأمّل أمرهم، ويتحقّق المـؤمن المـفكّر في مذهبهم، فيلحق بأولياء الحجّة من كان في حيرة الجهل ينكشف عنهم ران الظلمة عند مهلة التأمّل بيّناته وشواهـد عـلاماته كـحال اتّضاحه وانكشافه عند من يتأمّل كتابنا هذا مريداً للنجاة، هـارباً من سبل الضلالة، ملتحقاً بمن سبقت لهـم مـن الله الحسنى، فـآثر على الضلالة الهدى»[1].

ثمّ بادر إلى الردّ على شبهات ابن بشّار قائلاً:

«وقد تكلّم علينا أبو الحسن عليّ بن أحمـد بـن بشّـار في الغـيبة وأجابه أبو جعفر محمّد بن عبدالرحمن بـن قـبة الرازي، وكـان مـن كلام عليّ بن أحمد بن بشّار علينا في ذلك أن قال في كتابه.

أقول: إنّ كلّ المبطلين أغنياء عن تـثبيت إنّـيّة مـن يـدعون له، وبه يتمسّكون، وعليه يعكفون، ويعطفون لوجود أعيانهم وثـبات إنّيّاتهم وهؤلاء ـ يعني أصحابنا ـ فقراء إلى ما قد غني عنه كلّ مبطل سلف من تثبيت إنّيّة من يدّعون له وجوب الطاعة، فقد افتقروا إلى ما قد غني عنه سائر المبطلين، واختلفوا بخاصّة ازدادوا بها بطلاناً،

(١) كمال الدين: ٤٥ ـ ٤٨.

وانحطّوا بها عن سائر المبطلين ؛ لأنّ الزيادة من الباطل تحطّ والزيادة من الخير تعلو ، والحمد لله ربّ العالمين .

ثمّ قال : وأقول قولاً تعلم فيه الزيادة على الإنصاف منّا ، وإن كان ذلك غير واجب علينا .

أقول : إنّه معلوم أنّه ليس كلّ مدّع ومدّعى له بمحقّ ، وإن كان سائل لمدّع تصحيح دعواه بمنصف ، وهؤلاء القوم ادّعوا أنّ لهم من قد صحّ عندهم أمره ووجب له على النّاس الانقياد والتسليم ، وقد قدّمنا أنّه ليس كلّ مدّع ومدّعى له بواجب له التسليم ، ونحن نسلّم لهؤلاء القوم الدعوى ونقرّ على أنفسنا بالإبطال ـ وإن كان ذلك في غاية المحال ـ بعد أن يوجدونا إنّيّة المدّعى له ولا نسألهم تثبيت الدعوى ، فإن كان معلوماً أنّ في هذا أكثر من الإنصاف فقد وفينا بما قلنا ، فإن قدروا عليه فقد أبطلوا ، وإن عجزوا عنه فقد وضح ما قلناه من زيادة عجزهم عن تثبيت ما يدّعون على عجز كلّ مبطل عن تثبيت دعواه ، وأنّهم مختصّون من كلّ نوع من الباطل بخاصّة يزدادون بها انحطاطاً عن المبطلين أجمعين لقدرة كلّ مبطل سلف على تثبيت دعواه إنّيّة من يدّعون له ، وعجز هؤلاء عمّا قدر عليه كلّ مبطل ، إلّا ما يرجعون إليه من قولهم : «إنّه لا بدّ ممّن تجب به حجّة الله عزّ وجلّ» ، وأجل لا بدّ من وجوده فضلاً عن كونه ،

فأوجدونا الإنيّة من دون ايجاد الدعوى ، ولقد خبرت عن أبي جعفر بن أبي غانم أنّه قال لبعض من سأله فقال: بِمَ تحاجّ الذين كنت تقول ويقولون: إنّه لا بدّ من شخص قائم من أهل هذا البيت ؟ قال: أقول لهم هذا جعفر»[1].

(١) كمال الدين: ٥١ ـ ٥٣.

الدّرس الحادي والعشرون

فلسفة الغيبة ـ ٦

بسم الله الرحمن الرحيم

فعلم الكلام الذي كان لهشام بن الحكم تلميذ الإمام الصادق عليه السلام قصب السبق فيه، استمرّ على أيدي مشايخ الطائفة عليّ بن منصور الكوفي، ويونس بن عبدالرحمن اليقطيني، ومحمّد بن أبي عميرة الأزدي البغدادي، والحسن بن عليّ بن يقطين البغدادي، وفضل بن شاذان النيسابوري، وإسماعيل بن عليّ بن إسحاق، وأبي سهل النوبختي البغدادي، والحسن بن موسى النوبختي، وأبي الحسين السوسنجردي الحمدوني، وأبي الحسن الناشي الأصغر، ومظفّر بن محمّد بن أحمد البغدادي، ولقي تطوّراً مذهلاً خلال تلك الفترة، لكنّ هذا العلم انتهى عند الشيخ المفيد وبلغ ذروته على يديه؛ إذ كان الشيخ أعلى الله مقامه فارس ميدان المناظرة والكلام،

لا ينافسه غيره، ولا يرقى إليه طيره، وقد تلمّذ على أبي ياسر الطاهر تلميذ أبي الجيش الخراساني، ومظفّر بن محمّد بن أحمد، وأبي الحسن النوبختي، والحسن بن عليّ بن إبراهيم البصري، وعليّ بن عيسى بن عليّ بن عبدالله البغدادي، وقد خرج من حلقات درسه أعلام الطائفة، أمثال: المرحوم الكراجكي، والسيّد المرتضى، وشيخ الطائفة الطوسي، وغيرهم كثيرون.

وحين انتهت زعامة المذهب الحقّ إلى الشيخ المفيد رحمه الله بين عامي **٣٣٦**هـ.ق و **٤١٣**هـ. ق لم يكن بمعزل عن هذه الحقيقة، فقد وقّف حياته على الدفاع عن حريم التشيّع وحدوده، لا سيّما الذبّ عن الغيبة الحقّة وبيان أسرارها وأسبابها، ولهذا قال عنه ابن النديم:

«ابن المعلّم، أبو عبدالله.. في عصرنا انتهت رئاسة متكلّمي الشيعة إليه، مقدّم في صناعة الكلام في مذاهب أصحابه، دقيق الفطنة، ماضي الخاطر، شاهدته فرأيته بارعاً، وله من الكتب...»[١].

عاش الشيخ المفيد ذروة العصر الذهبي لعلم الكلام كما عاصر أحلك العصور وأعتمها ظلاماً، حيث سهام النقد والتشكيك كانت

(١) الفهرست: ٢٢٦.

تربّص بمبادئ التشيّع وأُصوله من كلّ حدب ومكان ، فكشف عن ساعد الجدّ والاجتهاد متحدّياً إيّاها ، متصدّياً لها ، ذابّاً عن حرمات التشيّع ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، ناصباً نفسه درعاً حصيناً يذود عن المذهب وأهله بالقلم والبيان والحكمة والبرهان تحت ظلّ الدولة البويهيّة المظفّرة إبّان حكم الأمير عضد الدولة البويهي رضوان الله عليه ، وصنّف في هذا المجال ما يربو على تسعين أثراً خالداً ، خصّ ٣٣ مصنّفاً منها بموضوع الإمامة ، كما خصّص ستةً منها للبحث عن مسألة الغيبة ، فكانت له اليد الطولى ، والكعب المعلّى بين علماء الطائفة وزعمائها ، وهي كتاب الغيبة[1] ، والمسائل العشرة في الغيبة[2] ، والمختصر في الغيبة[3] ، والنقض على الطلحي في الغيبة[4] ، وجوابات الفارقين في الغيبة[5] ، والجوابات في خروج الإمام المهدي عليه السلام[6] .

وقد تطرّق إلى جملة من مسائل الغيبة في ستّة من كتبه الأُخرى كالإفصاح في الإمامة ، والإيضاح في الإمامة ، والعمدة في الإمامة ، والإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ، والعيون والمحاسن ،

---

(١) النجاشي : ٤٠١. الذريعة : ١٦/٨٠.

(٢) و (٣) النجاشي : ٣٣٩.

(٤) و (٥) النجاشي : ٤٠٠.

(٦) النجاشي : ٤٠١.

والزاهر في المعجزات، علاوة على أربعين رسالة تركها، وهي عبارة عن مناظراته حول الغيبة وفلسفتها، وفيها يناظر المعتزلة والزيديّة والإسماعيليّة والأشاعرة والمرجئة والجبريّة وغيرهم، كلّاً على مسلكه وطبقاً لمعتقداته، وهي عبارة عن أجوبة المسائل والشبهات التي كانت ترد عليه من البلاد الدانية والنائية، من أهمّها كتاب الفصول العشرة أو المسائل في الغيبة الذي يتضمّن الردّ على أسئلة وشبهات أبي العلاء ابن تاج الملك من علماء الشيعة آنذاك.

قال فيه: «فأمّا بعد انقراض من سمّيناه من أصحاب أبيه وأصحابه عليهما السلام، فقد كانت الأخبار عمّن تقدّم من أئمّة آل محمّد عليهم السلام متناصرة بأنّه: لا بدّ للقائم المنتظر من غيبتين؛ إحداهما أطول من الأُخرى، يعرف خبره الخاصّ في القصرى، ولا يعرف العامّ له مستقرّاً في الطولى، إلّا من تولّى خدمته من ثقاة أوليائه، ولم ينقطع عنه إلى الاشتغال بغيره»(١).

وأعقب ذلك قائلاً: «والأخبار بذلك موجودة في مصنّفات الشيعة الإماميّة قبل مولد أبي محمّد وأبيه وجدّه عليهم السلام، وظهر حقّها عند مضي الوكلاء والسفراء الذين سمّيناهم رحمهم الله، وبان صدق رواتها

(١) الفصول العشرة / المفيد: ٨٢.

بالغيبة الطولى، فكان ذلك من الآيات الباهرات في صحّة ما ذهبت إليه الإماميّة، ودانت به في معناه.

وليس يمكن أن يخرج عن عادة أزماننا هذه غيبةُ بشرٍ لله تعالى، في استتاره تدبيرٌ لمصالح خلقه لا يعلمها إلّا هو، وامتحانٌ لهم بذلك في عبادته، مع أنّا لم نحط علماً بأنّ كلّ غائب عن الخلق مستتراً بأمر دينه لأمر يؤمّه عنهم ـ كما ادّعاه الخصوم ـ يعرف جماعة من النّاس مكانه ويخبرون عن مستقرّه...»[1].

ثمّ أورد حكايات الأولياء والأنبياء ممّن وقعت لهم الغيبة القصيرة أو الطويلة، كالخضر، وموسى ويوسف ويونس وأصحاب الكهف عليهم السلام جميعاً، ثمّ قال:

«وليس من عادتنا مثل ذلك، ولا عرفناه، ولولا أنّ القرآن جاء بذكر هؤلاء القوم وخبرهم، وما ذكرناه من حالهم لتسرّعت الناصبة إلى إنكار ذلك كما يتسرّع إلى إنكاره الملحدون والزنادقة والدهريّون، ويحيلون صحّة الخبر به...»[2].

وقال أيضاً رحمه الله: «فأيُّ طريق للمقرّ بالإسلام إلى إنكار مذهبنا

---

(١) الفصول المهمّة: ٨٢ ـ ٨٣.

(٢) الفصول المهمّة: ٨٦.

في ذلك، لولا أنّهم بعداء من التوفيق، مستالون بالخذلان»[1].

وقال في موضع آخر من الصفحة ذاتها: «وإن كنّا نعرف من كثير من نفاقهم بذلك، ونتحقّق استبطانهم بخلافه؛ لعلمنا بإلحادهم في الدين، واستهزائهم به، وأنّهم كانوا ينحلون بظاهره خوفاً من السيف، وتصنّعاً أيضاً؛ لاكتساب الحطام به من الدنيا، ولولا ذلك لصرّحوا بما ينتمون، وظاهروا بمذاهب الزنادقة التي بها يدينون، ولها يعتقدون»[2].

فقد تعرّض الشيخ المفيد رحمه الله في كتبه ومناظراته لمسائل عديدة تحوم حول الإمام المهدي عليه السلام منها فلسفة الغيبة وإنكار وجود الإمام عليه السلام، وادّعاء أنّ الإمام العسكري عليه السلام لم يخلّف من بعده وريثاً ذكراً، وسبب إخفاء الولادة، وخروج دعاوى الإماميّة في الغيبة عن المألوف والمعتاد، وطول عمر الإمام عليه السلام، ونظائرها، حتّى إنّه لم يترك شاردة ولا واردة من الشبهات إلّا أجاب عنها بالدليل القاطع والبرهان الساطع، إليك مقاطع من كلامه في كتبه ومصنّفاته:

وقال في الفصل السابع ـ ردّاً على من زعم بطلان الحاجة إلى

(١) المسائل العشرة: ٨٨.

(٢) المصدر المتقدّم: ٨٨ ـ ٨٩.

الإمام الغائب عن الأنظار والأبصار؛ إذ لم يتولّ إقامة الحدود ولا إنفاذ الأحكام، ولا الدعوة إلى الحقّ، وكان حينئذٍ وجوده كعدمه: ـ

«فإنّا نقول فيه: إنّ الأمر بخلاف ما ظنّوه؛ وذلك أنّ غيبته لا تخلّ بما صدقت الحاجة إليه من حفظ الشرع والملّة، واستيداعها له، وتكليفها التصرّف في كلّ وقت لأحوال الأُمّة، وتمسّكها بالديانة، أو فراقها لذلك إن فارقته، وهو الشيء الذي ينفرد به دون غيره من كافّة رعيّته. ألا ترى أنّ الدعوة إليه إنّما يتولّاها شيعته، وتقوم الحجّة بهم في ذلك، ولا يحتاج هو إلى تولّي ذلك بنفسه، كما كانت دعوة الأنبياء عليهم السلام تظهر نايباً عنهم، والمقرّين بحقّهم، وينقطع العذر بها فيما يتأتّى عن علّتهم ومستقرّهم، ولا يحتاجون إلى قطع المسافات لذلك بأنفسهم، وقد قامت أيضاً نايباً عنهم بعد وفاتهم، وتثبت الحجّة لهم في ثبوتهم، بامتحانهم في حياتهم وبعد موتهم، وكذلك إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام، وقد يتولّاها أُمراء الأئمّة وعمّالهم دونهم، كما كان يتولّى ذلك أُمراء الأنبياء عليهم السلام وولاتهم، ولا يخرجونهم إلى تولّي ذلك بأنفسهم، وكذلك القول في الجهاد، ألا ترى أنّه يقوم به الولاة من قبل الأنبياء والأئمّة دونهم، ويستغنون بذلك عن تولّيه بأنفسهم.

فعلم بما ذكرناه: أنّ الذي أحوج إلى وجود الإمام، ومَنَعَ من عدمه ما اختصّ به من حفظ الشرع، الذي لا يجوز ائتمان غيره عليه، ومراعاة الخلق في أداء ما كلّفوه من أدائه»(١).

ثمّ ذكر وجهاً آخر لاستتاره عليه السلام قائلاً: «وشيء آخر، وهو: أنّه إذا غاب الإمام للخوف على نفسه من القوم الظالمين، فضاعت لذلك الحدود، وانهملت به الأحكام، ووقع به في الأرض الفساد، فكان السبب لذلك فعل الظالمين دون الله عزّ اسمه، وكانوا المأخوذين بذلك، المطالَبين به دونه...»(٢).

وقال رضوان الله عليه ـ في معرض ردّه على شبهات القائلين بمساواة مذهبنا بالمذاهب الباطلة، كالسبائية والكيسانيّة والمطورة والإسماعيليّة والزيديّة وأشباهها القائلة باستتار أئمّتها وقادتها، ممّا يستلزم بطلان مذهبنا على نحو بطلان تلك المذاهب ـ: «فإنّا نقول: إنّ هذا توهّم من الخصوم، لو تيقّظوا لفساد ما اعتمدوه في حجاج أهل الحقّ، وظنّوه نظيراً لمقالتهم؛ وذلك أنّ قتل من سمّوه قد كان محسوساً مدركاً بالعيان...» إلى أن قال: «والإنكار للمحسوسات

---

(١) المسائل العشرة / الشيخ المفيد: ١٠٥ ـ ١٠٧.

(٢) المسائل العشرة / الشيخ المفيد: ١٠٧.

باطل عند كافّة العقلاء ، وشهادة الأئمّة المعصومين بصحّة موت الماضين منهم مزيلة لكلّ ريبة ، فبطلت الشبهة فيه على ما بيّناه ، وليس كذلك قول الإماميّة في دعوى صاحبهم عليه السلام ؛ لأنّ دعوى وجود صاحبهم عليه السلام لا تتضمّن دفع المشاهَد ، ولا له إنكار المحسوس ، ولا قام بعد الثاني عشر من أئمّة الهدى عليهم السلام إمام عدل معصوم يشهد بفساد دعوى الإماميّة ، أو وجود إمامها وغيبته ، فأي نسبة بين الأمرين لولا التحريف في الكلام ، والعمل على أوّل خاطر يخطر للإنسان من غير منكرٍ فيه ولا إثبات».

ثمّ ختم ذلك بقوله رحمه الله : «ومَن تأمّل ما ذكرناه عرف الحقّ منه ، ووضح له الفرق بيننا وبين الضالّة من المنتسبين إلى الإماميّة والزيديّة ، ولم يَخْفَ الفصل بين مذهبنا في صاحبنا عليه السلام ، ومذاهبهم الفاسدة بما قدّمناه ، والمنّة لله»[1].

(١) المسائل العشرة / الشيخ المفيد : ١٠٩ ـ ١١٢.

الدّرس الثاني والعشرون

فلسفة الغيبة ـ ٧

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال عليه الرحمة والرضوان في الفصل الأوّل: «أقول: إنّ استتار ولادة المهدي بن الحسن بن عليّ عليهما السلام عن جمهور أهله وغيرهم، وخفاء ذلك عليهم، واستمرار استتاره عنهم ليس بخارج عن العرف، ولا مخالفاً لحكم العادات، بل العلم محيط بتمام مثله في أولاد الملوك والسوقة، لأسباب تقتضيه لا شبهة فيها على العقلاء.

فمنها: أن يكون للإنسان ولد من جارية قد أستر تملّكها من زوجته وأهله، فتحمل منه فيخفي ذلك عن كلّ مَن يشفق منه أن يذكره، ويستره عمّن لا يأمن إذاعة الخبر به، لئلّا يفسد الأمر عليه مع زوجته بأهلها وأنصارها، ويتمّ الفساد به، ويترتّب ضرر عليه يضعف عن دفاعه عنه، وينشؤ الولد وليس أحد من أهل الرجل

وبني عمّه وإخوانه وأصدقائه يعرفه ، ويمرّ على ذلك إلى أن يزول خوفه من الإخبار عنه ، فيعرّف به إذ ذاك ، وربّما تمّ ذلك إلى أن تحضره وفاته فيعرّف به عند حضورها ، تحرّجاً من تضييع نسبه ، وإيثاراً لوصوله إلى مستحقّه من ميراثه.

وقد يولد للملك ولد لا يؤذن به حتّى ينشؤ ويترعرع ، فإن رآه على الصورة التي تعجبه...

ومن النّاس من يستر ولده عن أهله مخافة شنعتهم في حقّه ، وطمعهم في ميراثه ما لم يكن له ولد ، فلا يزال مستوراً حتّى يتمكّن من إظهاره على أمانٍ منه عليه ممّن سمّيناه.

ومنهم من يستر ذلك ليرغب في العقد له مَنْ لا يؤثر مناكحة صاحب الولد من النّاس ، فينمّ له في ستر ولده وإخفاء شخصه وأمره... واشتهر من الملوك مِنْ سِترِ ولدٍ وإخفاء شخصه عن رعيّته لضرب من التدبير ، في إقامة خليفة له ، وامتحان جنده بذلك في طاعته...

وغير ذلك ممّا يكثر تعداده من أسباب ستر الأولاد ، وإظهار موتهم ، واستتار الملوك أنفسهم ، والإرجاف بوفاتهم ، وامتحان رعاياهم بذلك...».

ثمّ قال: «وقد أجمع العلماء من الملل على ما كان من ستر ولادة

أبي إبراهيم الخليل ﷺ وأمّه لذلك، وتدبيرهم في إخفاء أمره عن ملك زمانه لخوفهم عليه منه، وبستر ولادة موسى بن عمران ﷺ... فما الذي ينكره خصوم الإماميّة من قولهم في ستر الحسن ﷺ ولادة ابنه المهدي عن أهله، وبني عمّه، وغيرهم من النّاس، وأسباب ذلك أظهر من أسباب ستر من عدّدناه وسمّيناه...»[١].

وردّ على مَن زعم المناقضة في مذهبنا بين قولنا بوجوب الإمامة وشمول المصلحة للأنام بوجود الإمام وظهوره وأمره ونهيه وتدبيره، وبين قولنا: إنّ الله تعالى قد أباح للإمام الغيبة عن الخلق، وسوّغ له الاستتار عنهم، وأنّ ذلك هو المصلحة وصواب التدبير للعباد، قائلاً: «وأقول: إنّ هذه الشبهة الداخلة على المخالف إنّما استولت عليه لبُعده عن سبيل الاعتبار، ووجوه الصلاح وأسباب الفساد؛ وذلك أنّ المصالح تختلف باختلاف الأحوال، ولا تتّفق مع تضادّها، بل يتغيّر تدبير الحكماء في حسن النظر والاستصلاح بتغيّر آراء المستصلحين وأفعالهم وأغراضهم في الأعمال...»، ثمّ ضرب مثالاً بأفعال الحكماء من البشر وسيرة عقلائهم إلى أن قال:

«وعلى الوجه الذي بيّناه كان تدبير الله تعالى لخلقه، وإرادته

(١) الرسالة الأُولى في الغيبة: ٥٣ ـ ٥٨.

عمومهم بالصلاح ، ألا ترى أنّه خلقهم فأكمل عقولهم وكلّفهم الأعمال الصالحات ؛ ليكسبهم بذلك حالاً في العاجلة ، ومدحاً وثناءً حسناً وإكراماً وإعظاماً وثواباً في الآجل ، ويدوم نعيمهم في دار المقام ، فإن تمسّكوا بأوامر الله ونواهيه وجب في الحكم إمدادهم بما يزدادون به منه ، وسهّل عليهم سبيله ، وبسّره لهم ، وإن خالفوا ذلك وعصوه تعالى ، وارتكبوا نواهيه تغيّرت الحال فيما يكون فيه استصلاحهم ، وصواب التدبير لهم ، يوجب قطع موادّ التوفيق عنهم ، وحَسُنَ منه ذمّهم حربهم ، ووجب عليهم به العقاب ، وكان ذلك هو الأصلح لهم ، والأصوب في تدبيرهم ممّا كان يجب في الحكمة لو أحسنوا ولزموا السداد ، فليس ذلك بمتناقض في العقل ولا متضادّ في قول أهل العدل ، بل هو ملتئم على المناسب والاتّفاق»[1].

ثمّ قال طيّب الله ثراه في فصل آخر : «ألا ترى أنّ الله تعالى دعا الخلق إلى الإقرار به وإظهار التوحيد ، والإيمان برسله عليهم السلام لمصلحتهم ، وأنّه لا شيء أصوب في تدبيرهم من ذلك ، فمتى اضطرّوا إلى إظهار كلمة الكفر للخوف على دمائهم كان الأصلح لهم والأصوب في تدبيرهم ترك الإقرار بالله ، والعدول عن إظهار

(١) المسائل العشرة / الشيخ المفيد : ١١٣.

التوحيد، والمظاهرة بالكفر بالرسل، وإنّما تغيّرت المصلحة بتغيّر الأحوال، وكان في تغيير التدبير الذي دبّرهم الله به فيما خلقهم له مصلحة للمتّقين، وإن كان ما اقتضاه من فعل الظالمين قبيحاً منهم ومفسدةً يستحقّون به العقاب الأليم.

وقد فرض الله تعالى الحجّ والجهاد وجعلها صلاحاً للعباد، فإذا تمكّنوا منه عمّت به المصلحة، وإذا منعوا منه بإفساد المجرمين كانت المصلحة لهم تركه والكفّ عنه، وكانوا في ذلك معذورين، وكان المجرمون به ملومين، وهذا نظير لمصلحة الخلق بظهور الأئمّة عليهم السلام وتدبيرهم إيّاهم متى أطاعوهم، وانطووا على النصرة لهم والمعونة، وإن عصوهم وسعوا في سفك دمائهم تغيّرت الحال فيما يكون به تدبير مصالحهم، وصارت المصلحة له ولهم غيبته وتغييبه واستتاره، ولم يكن في ذلك عليه لوم، وكان الملوم هو المسبّب له بإفساده وسوء اعتقاده»[1].

وفي معرض الردّ على مَن زعم أنّه إذا كان الإمام غائباً، ولم يكن رآه أحد إلّا من مات قبل ظهوره، فليس للخلق طريق إلى معرفته بمشاهدة شخصه ولا التفرقة بينه وبين غيره بدعوته،

---

(١) المسائل العشرة: ١١٦ ـ ١١٧.

ولو عرفوه بالمعجزات التي سوف تظهر على يديه وهي من خصائص الأنبياء، فلعلّ النّاس ظنّوه نبيّاً، وهذا نقض مذهبهم وخروج عن قول الأُمّة كلّها أنّه لا نبيّ بعد نبيّنا عليه وعلى آله السلام.

قال في الفصل العاشر: «فإنّا نقول: إنّ الأخبار قد جاءت عن أئمّة الهدى من آباء الإمام المنتظر عليه السلام بعلامات تدلّ عليه قبل ظهوره، وتؤذن بقيامه بالسيف قبل سنته: منها، خروج السفياني، وظهور الدجّال، وقتل رجل من ولد الحسن بن عليّ عليه السلام، يخرج بالمدينة داعياً إلى إمام الزمان، وخسف بالبيداء، وقد شاركت العامّة الخاصّة في الحديث عن النبيّ صلى الله عليه وآله بأكثر هذه العلامات...».

ثمّ قال رحمه الله: «مع أنّ ظهور الآيات على الأئمّة عليهم السلام لا يُوجب الحكم بالنبوّة؛ لأنّها ليست بأدلّة تختصّ بدعوة الأنبياء من حيث دعوا إلى نبوّتهم، لكنّها أدلّة على صدق الداعي إلى ما دعى إلى تصديقه فيه على الجملة دون التفصيل...».

ثمّ ذكر أنّ الآيات والمعجزات ظهرت على أيدي مَن ليسوا بالأنبياء على مرّ العصور، وقد أشار القرآن الكريم إلى جملة من تلك الآيات الباهرات التي ظهرت على مريم وأُمّ موسى وغيرهما[1].

---

(١) المسائل العشرة: ١٢١ ـ ١٢٤.

قال الشيخ المفيد أعلى الله درجاته عن بعض الأسباب المؤدّية إلى غيبة الإمام عليه السلام: «فقلت له: إن قلت: إنّ الإمام في تقيّة منّي وفي تقيّة ممّن خالفني ما يكون كلامك عليه؟

قال: أفتطلق أنّه في تقيّة منك كما هو في تقيّة ممّن خالفك؟

قلت: لا. قال: فما الفرق بين القولين؟

قلت: الفرق بينهما أنّني إذا قلت إنّه في تقيّة منّي كما هو في تقيّة ممّن خالفني، أوهمت أنّ خوفه منّي على حدّ خوفه من عدوّه، وأنّ الذي يحذره منّي هو الذي يحذره منه، أو مثله في القبح، فإذا قلت: إنّه يتّقي منّي وممّن خالفني ارتفع هذا الإبهام.

قال: فمن أيّ وجه إتّقى منك؟ ومن أي وجه إتّقى من عدوّه؟ فصّل لي الأمرين حتّى أعرفهما.

فقلت له: تقيّته من عدوّه هي لأجل خوفه من ظلمه له، وقصده الإضرار به، وحذره من سعيه على دمه. وتقيّته منّي لأجل خوفه إذاعتي على سبيل السهو أو للتجمّل والتشرّف بمعرفته بالمشاهدة، أو على التقيّة منّي بمن أوعزه إليه من إخواني في الظاهر فيعقبه ذلك ضرراً عليه، فبان الفرق بين الأمرين»[1].

---

(١) الفصول المختارة: ١١٥.

وقد ردّ شيخنا المفيد أعلى الله مقامه على اعـتراض مَـن زعـم: أنّه إذا كان الخبر المروي: «مَن مات وهو لا يعرف إمام زمانه مـات ميتة جاهليّة» صحيحاً، فكيف يصحّ قول الشـيعة في إمـام زمـانهم أنّه غائب مستتر عن جميع النّاس لا يتّصل به أحد، ولا يعلم بمكانه ومستقرّه، قائلاً ما حاصله: «(أنّ مـدلول الخـبر هـو لزوم وجـود الإمام ولزوم معرفة المسلم به)، ولم يتضمّن (وجوب ظهوره وعدم غيبته)، فالاعتقاد بالغيبة لا يـنافي مـدلول الخـبر، ثمّ إنّ المـصلحة قد تتعلّق بمجرّد معرفة الشيء أو الشـخص، ولا تـتعلّق بمشـاهدته ومعرفة مكانه أو الاتّصال به».

قال قدّس الله نفسه الزكـيّة: «لا مـضادة بـين المـعرفة بـالإمام وبين جميع ما ذكرت من أحواله؛ لأنّ العلم بوجوده في العالم لا يفتقر إلى العلم بمشاهدته لمعرفتنا ما لا يصحّ إدراكه بشيء من الحـواسّ، فضلاً عمّن يجوز إدراكـه وإحـاطة العـلم بمـا لا مكـان له، فـضلاً عمّن يخفى مكانه والظفر بمعرفة المعدوم والمـاضي والمـنتظر، فـضلاً عن المستخفي المستتر...»[1].

---

(١) الرسالة الأُولى في الغيبة المطبوعة أخيراً في الجـزء السـابع مـن سـلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد أعلى الله مقامه.

فإن قيل: فما ينفعنا من معرفته مع عدم الانتفاع بـه مـن الوجـه الذي ذكرنا؟

قيل له: نفس معرفتنا بوجوده وإمامته وعصمته وكماله نـفع لنـا في اكتساب الثواب، وانتظارنا لظهوره عبادة نسـتدفع بهـا عـظيم العقاب، ونؤدّي بها فرضاً ألزمناه ربّنا المالك للـرقاب، كما كـانت المعرفة بمن عدّدناه من الأنـبياء والمـلائكة مـن أجـل النـفع لنـا في مصالحنا، واكتسابنا المثوبة في آجلنا، وإن لم يصحّ المعرفة لهم على كلّ حال، وكما أنّ معرفة الأمم الماضية نبيّنا قبل وجوده مع أنّها كانت من أوكد فرائضهم لأجل منافعهم، ومعرفة الباري جلّ اسمه أصـل الفرائض كلّها، وهو أعظم من أن يدرك بشيء من الحواسّ[1].

فإن قال: إذا كان الإمام عندكم غائباً، ومكانه مجهولاً، فكـيف يصنع المسترشد؟ وعلى ماذا يعتمد الممتحَن فيما ينزل به من حادث لا يعرف له حكماً، وإلى مَن يرجع المتنازعون...؟

قيل له: هذا السؤال مستأنف لا نسبة له بما تقدّم... وإنّما الإمـام نصب لأشياء كثيرة، أحدها: الفصل بين المختلفين.

الثاني: بيان الحكم للمسترشدين.

---

(١) الهامش المتقدّم في الصفحة السابقة.

ولم ينصب لهذين دون غيرهما من مصالح الدنيا والدين، غير أنّه إنّما يجب عليه القيام فيما نصب له مع التمكّن من ذلك والاختيار، وليس يجب عليه شيء لا يستطيعه، ولا يلزمه فعل الإيثار مع الاضطرار، ولم يؤتَ الإمام في التقيّة من قِبل الله عزّ وجلّ، ولا من جهة نفسه وأوليائه المؤمنين، وإنّما أُتي ذلك من قِبل الظالمين الذين أباحوا دمه، ودفعوا نسبه، وأنكروا حقّه، وحملوا الجمهور على عداوته ومناصبة القائلين بإمامته...وأمّا الممتحَن بحادث يحتاج إلى علم الحكم فقد وجب عليه أن يرجع في ذلك إلى العلماء من شيعة الإمام...وكذلك القول في المتنازعين، يجب عليهم ردّ ما اختلفوا فيه إلى الكتاب والسنّة عن رسول الله ﷺ من جهة خلفائه الراشدين من عترته الطاهرين، ويستعينوا في معرفة ذلك بعلماء الشيعة وفقهائهم...»[1].

«فإن قيل: فإذا كانت عبادتكم تتمّ بما وصفتموه مع غيبة الإمام فقد استغنيتم عن الإمام.

قيل له: ليس الأمر كما ظننت في ذلك؛ لأنّ الحاجة إلى الشيء قد تكون قائمة مع فقد ما يسدّها...ولو لزمنا ما ادّعيتموه وتوهّمتموه

(١) تقدّم الهامش في الصفحة ٢٨٧.

للزم جميع المسلمين أن يقولوا: إنّ النّاس كانوا في حال غيبة النبيّ صلى الله عليه وآله للهجرة وفي الغار أغنياء عنه، وكذلك كانت حالهم في وقت استتاره بشِعب أبي طالب عليه السلام، وكان قوم موسى عليه السلام أغنياء عنه في حال غيبته عنهم لميقات ربّه، وكذلك أصحاب يونس عليه السلام ...الخ»(١).

كما أجاب في الرسالة الثانية على جملة من الأسئلة والشبهات منها:

الدليل على وجود الإمام صاحب الغيبة عليه السلام؟ فأجاب قدّس الله نفسه بما حاصله:

«نقل الشيعة الإماميّة نقلاً متواتراً، والأخبار الكثيرة عن غيبته عليه السلام».

وردّ على مَن زعم احتمال تواطئ جماعة على وضع تلك النصوص والأخبار ونقل الشيعة لها، وهي غير عالمة بالأصل، بما حاصله: «أوّلاً: إنّ هذا الاحتمال يأتي في جميع الأخبار المتواترة، وهو الطريق إلى إبطال الشرائع. وثانياً: لو كان أمر هذا الاحتمال صحيحاً، وما ذكر فيه واقعاً؛ لظهر واشتهر على ألسن المعارضين للشيعة، وهم يطلبون نقض مذهبهم، ويتبعون عثرات عقيدتهم، وكان ذلك

---

(١) رسائل في الغيبة / المفيد: ١٦/١.

أظهر وأشهر من أن يخفى.

وردّ على مَن ادّعى لزوم هذه الأخبار من طريق غير الشيعة أيضاً لو كانت ثابتة؟

بأنّ ذلك غير لازم ولا واجب، وإلّا لوجب أن لا يصحّ خبر لا ينقله المؤالف والمخالف، ولبطلت الأخبار، ولم يتمّ الاحتجاج بشيء من الأخبار المرويّة من طائفة واحدة من المسلمين[1].

وفي الرسالة الثالثة والرابعة أورد جملة من الإشكالات التي أوردها الخصوم، منها: أنّه إذا كان السبب في الغيبة هو كثرة الأعداء والخوف على نفسه منهم فقد كان الزمن الأوّل على الأئمّة من آبائه أصعب، وكان أعداؤهم أكثر، والخوف على أنفسهم أشدّ وأكثر، ومع ذلك كانوا ظاهرين ولم يستتروا.

(١) الرسالة الثانية في الغيبة المطبوعة في الجزء السابع من سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد ﵀.

الدّرس الثالث والعشرون

فلسفة الغيبة ـ ٨

بسم الله الرحمن الرحيم

ثمّ ردّ عليها قائلاً بما حاصله: باختلاف الحالتين؛ لإباحة التقيّة للأئمّة عليهم السلام، وعدم تكليفهم بالقيام بالسيف حال الظهور لعدم مصلحة ذلك، ولم يكونوا ملزمين بالدعوة لاقتضاء المصلحة مداراة الأعداء ومخالطتهم، ولهذا أذاعوا تحريم إشهار السيوف عنهم، وحظر الدعوة إليها، لئلّا يزاحم الأعداء ظهورهم ومخالطتهم للنّاس، بخلاف المهدي القائم المنتظر المنتقم الذي تعرف بأسمائه وألقابه تكاليفه ووظائفه، أي لا يخرج ولا يظهر إلّا بالسيف ليكشف الله به الغمّة، ويُحيي به السنّة، ويهدي به الأمّة، ولا تسعه التقيّة عند ظهوره، ولمّا عرف الظالمون منهم أن ليس فيهم من يقوم بذلك سوى مهديّهم في آخر الزمان أمّنوهم على أنفسهم، مطمئنّين بذلك إلى ما يدبّرونه من شئون

أنفسهم ، بخلاف صاحب الأمر أرواحنا فداه ، وحيث لم يكن أنصاره متهيّئين إلى وقت ظهوره ، لزمته التقيّة ، وفرضت عليه الغيبة حتّى يتمّ له أُولئك الأنصار ، ولو أظهر نفسه في غير وقته لم يأل الأعداء جهداً في استئصاله وجميع شيعته.

وأمّا كثرة شيعته وكون عدّتهم في زماننا هذا أضعاف مضاعفة من أهل بدر ، وفي الأخبار أنّه يظهر لو تمّ له عدد أهل بدر من الأصحاب وهم ثلاثمائة وثلاثة عشرة رجلاً ، فإنّه يجب أن يكون هؤلاء القوم معلوم من حالهم الشجاعة ، والصبر على اللقاء ، والإخلاص في الجهاد ، وإيثار الآخرة على الدنيا ، ونقاء السرائر من العيوب ، وصحّة العقول ، وأنّهم لا يهنون ولا ينتظرون عند اللقاء ، ويكون العلم من الله تعالى بعموم المصلحة في ظهورهم بالسيف... ولو علم الله تعالى أنّ في جملتهم العدد المذكور على ما شرطناه لظهر الإمام عليه السلام لا محالة ، ولم يغب بعد اجتماعهم طرفة عين...».

ثمّ استشهد رحمه الله بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أن ختمه بقوله: «فلِمَ لَمْ يقاتل بمكّة ، وما باله صبر على الأذى ، ولِمَ منع أصحابه عن الجهاد وقد بذلوا أنفسهم في نصرة الإسلام ، وما الذي اضطرّه إلى الاستجارة بالنجاشي وإخراج أصحابه من مكّة إلى بلاد الحبشة خوفاً على دمائهم من الأعداء ، وما الذي دعاه إلى القتال حين

خذله أصحابه وتثاقلوا عليه، فقاتل بهم مع قلّة عددهم، وكيف لم يقاتل بالحديبيّة مع كثرة أنصاره وبيعتهم له على الموت، وما وجه اختلاف أفعاله في هذه الأحوال؟ فما كان في ذلك جوابكم فهو جوابنا في ظهور السلف من آباء صاحب الزمان، واستتاره وغيبته، فلا تجدون من ذلك مهرباً».

ومنها ردّه أعلى الله درجاته على مَن زعم أنّه: لِمَ لا يظهر الإمام وإن أدّى ظهوره إلى قتله، فيكون البرهان له، والحجّة في إمامته أوضح، ويزول الشكّ في وجوده بلا ارتياب؟ قائلاً:

«فقلت: إنّه لا يجب ذلك عليه عليه السلام، كما لا يجب على الله تعالى معالجة العصاة بالنقمات، وإظهار الآيات في كلّ وقت متتابعات... ولو علم عليه السلام أنّ في ظهوره صلاحاً في الدين مع مقامه في العالم أو هلاكه وهلاك جميع شيعته وأنصاره لما أبقاه طرفة عين، ولا فَتَرَ عن المسارعة إلى مرضاة الله جلّ اسمه»[1].

وبعد أن قضى الشيخ المفيد نحبه والتحق بالرفيق الأعلى، انتهت الزعامة الدينيّة في المذهب الجعفري الحقّ إلى السيّد المرتضى علم

---

(١) الرسالة الثالثة والرابعة في الغيبة، وهما مطبوعتان في الجزء السابع من سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد عليه الرحمة والرضوان.

الهدى قدّست نفسه الزكيّة تلميذ الشيخ المفيد، وكان عصره عصراً مزدهراً بالعلوم والمعارف والأدب والحريّات الفكريّة والعمليّة، حيث كانت المواجهة سجالاً بين معسكري الكلام الشيعي والكلام المعتزلي، فنهض بأعباء المذهب خير نهوض، وكان أُمّة في نفسه لشدّة تمحّضه في العلوم العقليّة والجدليّات الفكريّة العقائديّة، وخالف أُستاذه في جملة من أنظاره وآرائه، وقد نقل العلّامة قطب الدين الراوندي ﷺ عن ابن طاووس ﷺ أنّه جمع المسائل الخلافيّة بينهما ودوّنها في رسالة، وهي تزيد على خمس وتسعين مسألة، وادّعى الراوندي ﷺ أنّها أكثر من ذلك.

وقد تصدّى للردّ على آراء أُستاذه القاضي عبدالجبّار الهمداني المعتزلي، المتوفّى ٤١٥هـ. ق، الذي كان يتقلّد منصب قاضي القضاة في عهد ركن الدولة البويهي، وكان قد ألّف كتاباً في عشرين مجلّداً سمّاه «المغني في أبواب التوحيد والعدل»، تعرّض في الجزء الأخير منه لمسألة الإمامة، حيث نسب منقولاته هناك إلى أئمّة المعتزلة، كالجاحظ وأبي عبدالله الجعل، وأبي عليّ الجبائي، وأبي هاشم الجبائي، وأبي القاسم البلخي، كما استعان في نقد الشيعة على نظريّات الشيخ أبي محمّد بن الحسن بن موسى النوبختي، وكيف كان فقد أظهر شدّة تعصّبه لأئمّة المعتزلة وباشر الدفاع عنهم وعن آرائهم،

وجاءت الردود عليه من السيّد المرتضى ﷺ في كتاب أسماه الشافي في الأُمّة كالصاعقة على هامة مذهب الاعتزال، مستشهداً في ذلك ببعض ما ورد في كتاب الإمامة لابن الراوندي مدافعاً عن آرائه[١] وأنظاره، فاضطرّ أبو الحسن البصري تلميذ القاضي عبدالجبّار أن ينهض للدفاع عن مذهب الاعتزال ويجتهد إلى تأليف كتاب أسماه نقض الشافي ردّاً على السيّد المرتضى، فنهض إليه أبو يعلا سلّار بن عبدالعزيز الديلمي تلميذ السيّد المرتضى، وكتب ردّاً على ردّه أسماه نقض نقض الشافي[٢]، ثمّ أودع السيّد المرتضى نهاية أفكاره وآخر نظريّاته حول الغيبة في كتابه المقنع في الغيبة، إليك نبذة من آراءه في الغيبة، انظر العناوين التالية:

رسائل المرتضى: ١/٨٣، و: ١/٣١٠ ـ ٣٢٢، و: ٢/٢٩٣... الخ، و: ٣/١٤٤... الخ.

وفي عصر زعامة شيخ الطائفة الطوسي ﷺ بلغ الكلام الشيعي ذروة علم الكلام وارتقى أعلى قممه الشامخة، فلخّص الشافي وسمّاه تلخيص الشافي الذي يتطرّق إلى موضوع الغيبة وفلسفتها

(١) الفهرست / منتجب الدين: ٨٥.

(٢) المقنع في الغيبة / الشيخ الطوسي: مجلّة تراثنا ـ العدد ٢٧.

في أوائل المجلد الأوّل منه ، وفي الفصل الأخير من الجزء الرابع منه ، ثمّ صنّف كتاب الغيبة ، وقد استعان بقاعدة اللطف في إثبات الغيبة للإمام المهدي عليه السلام ، وفسّر اللطف بقوله:

«ذكر رحمه الله أوّلاً ثلاثة أُصول عقليّة عامّة لفلسفة الغيبة تعضدها وتدلّ عليها دلائل النقل وأدلّته هي وجوب الرئاسة ، ووجوب القطع على العصمة.

وأخيراً: أنّ الحقّ لا يخرج عن الأُمّة ، ثمّ استدلّ عليها بموجز من القول ، قائلاً: «والذي يدلّ على وجوب الرئاسة ما ثبت من كونها لطفاً في الواجبات العقليّة ، فصارت واجبة ، كالمعرفة التي لا يعرى مكلّف من وجوبها عليه ، ألا ترى أنّ من المعلوم أنّ من ليس بمعصوم من الخلق متى خلَوا من رئيس مهيب يردع المعاند ويؤدّب الجاني ، ويأخذ على يد المتغلّب ، ويمنع القوي من الضعيف ، وأمنوا ذلك وقع الفساد ، وانتشرت الحيل ، وكثر الفساد ، وقلّ الصلاح ، ومتى كان لهم رئيس هذه صفته كان الأمر بالعكس من ذلك ، من شمول الصلاح وكثرته وقلّة الفساد ونزارته ، والعلم بذلك ضروري لا يخفى على العقلاء ، ومن دفعه لا يَحْسُنُ مكالمته...»[1].

(١) الغيبة / الطوسي: ٣ ـ ٥.

وقال عن فلسفة الغيبة: «فقال: الكلام في الغيبة والاعتراض عليها من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّا نلزم الإماميّة ثبوت وجه قبح فيها أو في التكليف معها، فيلزمهم أن يثبتوا أنّ الغيبة ليس فيها وجه قبح؛ لأنّ مع ثبوت وجه القبح تقبح الغيبة؛ وإن ثبت فيها وجه حسن كما نقول في قبح تكليف ما لا يطاق (أنّ فيه وجه قبح) وإن كان فيه وجه حسن بأن يكون لطفاً لغيره.

والثاني: أنّ الغيبة تنقض طريق وجوب الإمامة في كلّ زمان؛ لأنّ كون النّاس مع رئيس مهيب متصرِّف أبعد من القبيح لو اقتضى كونه لطفاً واجباً في كلِّ حال، وقبح التكليف مع فقده لانْتَقَضَ بزمان الغيبة؛ لأنّا في زمان الغيبة نكون مع رئيس هذه صفته أبعد من القبيح، وهو الدليل على وجوب هذه الرِّئاسة، ولم يجب وجود رئيس هذه صفته في زمان الغيبة ولا قبح التكليف مع فقده، فقد وجد الدليل ولا مدلول، وهذا نقض الدليل.

والثالث: أن يقال: إنّ الفائدة بالإمامة هي كونه مبعّداً من القبيح على قولكم، وذلك لا يحصل مع وجوده غائباً فلم ينفصل وجوده من عدمه، وإذا لم يختصّ وجوده غائباً بوجه الوجوب الذي ذكروه لم يقتض دليلكم وجوب وجوده مع الغيبة، فدليلكم مع أنّه منتقض

حيث وجد مع انبساط اليد، ولم يجب انبساط اليد مع الغيبة، فهو غير متعلّق بوجود إمام غير منبسط اليد ولا هو حاصل في هذه الحال.

والكلام عليه أن نقول:

أمّا الفصل الأوّل من قوله: «إنّا نلزم الإماميّة أن يكون في الغيبة وجه قبح» وعيد منه محض لا يقترن به حجّة، فكان ينبغي أن يتبيّن وجه القبح الذي أراد إلزامه إيّاهم للنظر فيه ولم يفعل، فلا يتوجّه وعيده.

وإن قال ذلك سائلاً على وجه: «ما أنكرتم أن يكون فيها وجه قبح». فإنّا نقول: وجوه القبح معقولة من كون الشيء ظلماً وعبثاً وكذباً ومفسدة وجهلاً، وليس شيء من ذلك موجوداً هاهنا، فعلمنا بذلك انتفاء وجوه القبح.

فإن قيل: وجه القبح أنّه لم يزح علّة المكلّف على قولكم؛ لأنّ انبساط يده الذي هو لطف في الحقيقة والخوف من تأديبه لم يحصل، فصار ذلك إخلالاً بلطف المكلّف فقبح لأجله.

قلنا: قد بيّنا في باب وجوب الإمامة بحيث أشرنا إليه أنّ انبساط يده عليه السلام والخوف من تأديبه إنّما فات المكلّفين لما يرجع إليهم؛ لأنّهم أحوجوه إلى الاستتار بأن أخافوه ولم يمكّنوه فأتوا من قبل نفوسهم.

وجرى ذلك مجرى أن يقول قائل: «مَن لم يحصل له معرفة الله تعالى

في تكليفه وجه قبح » ؛ لأنّه لم يحصل ما هو لطف له من المعرفة ، فينبغي أن يقبح تكليفه.

فما يقولونه هاهنا من أنّ الكافر أُتي من قِبل نفسه ؛ لأنّ الله قد نصب له الدلالة على معرفته ومكّنه من الوصول إليها ، فإذا لم ينظر ولم يعرف أُتي في ذلك من قِبل نفسه ولم يقبح ذلك تكليفه ، فكذلك نقول : انبساط يد الإمام وإن فات المكلّف فإنّما أُتي من قِبل نفسه ، ولو مكّنه لظهر وانبسطت يده فحصل لطفه ، فلم يقبح تكليفه ؛ لأنّ الحجّة عليه لا له.

وقد استوفينا نظائر ذلك في الموضع الذي أشرنا إليه ، وسنذكر فيما بعد إذا عرض ما يحتاج إلى ذكره.

وأمّا الكلام في الفصل الثاني : فهو مبنيٌّ على المغالطة ولا نقول : إنّه لم يفهم ما أورده ؛ لأنّ الرجل كان فوق ذلك لكن أراد التلبيس والتمويه في قوله : إنّ دليل وجوب الرئاسة ينتقض بحال الغيبة ؛ لأنّ كون النّاس مع رئيس مهيب متصرِّف أبعد من القبيح لو اقتضى كونه لطفاً واجباً على كلّ حال وقبح التكليف مع فقده لانتقض بزمان الغيبة ؛ لأنّا في زمان الغيبة فلم يقبح التكليف مع فقده ، فقد وجد الدليل ولا مدلول وهذا نقض.

وإنّما قلنا : إنّه تمويه لأنّه ظنّ أنّا نقول : إنّ في حال الغيبة دليل

وجوب الإمامة قائم ولا إمام فكان نقضاً ، ولا نقول ذلك ، بل دليلنا في حال وجود الإمام بعينه هو دليل حال غيبته ، في أنّ في الحالين الإمام لطف فلا نقول: إنّ زمان الغيبة خلا من وجوب رئيس ، بل عندنا أنّ الرئيس حاصل ، وإنّما ارتفع انبساط يده لما يرجع إلى المكلّفين على ما بيّناه ، لا لأنّ انبساط يده خرج من كونه لطفاً بل وجه اللطف به قائم ، وإنّما لم يحصل لما يرجع إلى غير الله.

فجرى مجرى أن يقول قائل: كيف يكون معرفة الله تعالى لطفاً مع أنّ الكافر لا يعرف الله ، فلمّا كان التكليف على الكافر قائماً والمعرفة مرتفعة دلّ على أنّ المعرفة ليست لطفاً على كلّ حال ؛ لأنّها لو كانت كذلك لكان ذلك نقضاً.

وجوابنا في الإمامة كجوابهم في المعرفة من أنّ الكافر لطفه قائم بالمعرفة ، وإنّما فوّت نفسه بالتفريط في النظر المؤدّي إليها فلم يقبح تكليفه ، فكذلك نقول: الرئاسة لطف للمكلّف في حال الغيبة ، وما يتعلّق بالله من إيجاده حاصل ، وإنّما ارتفع تصرّفه وانبساط يده لأمر يرجع إلى المكلّفين فاستوى الأمران ، والكلام في هذا المعنى مستوفى أيضاً بحيث ذكرناه.

وأمّا الكلام في الفصل الثالث: من قوله: «إنّ الفائدة بالإمامة هي كونه مبعّداً من القبيح على قولكم» ، وذلك لم يحصل مع غيبته ،

فلم ينفصل وجوده من عدمه ، فإذا لم يختصّ وجوده غائباً بوجه الوجوب الذي ذكروه لم يقتض دليلكم وجوب وجوده مع الغيبة ، فدليلكم مع أنّه منتقض حيث وجد مع انبساط اليد ، ولم يجب انبساط اليد مع الغيبة ، فهو غير متعلّق بوجود إمام غير منبسط اليد ولا هو حاصل في هذه الحال .

فإنّا نقول : إنّه لم يفعل في هذا الفصل أكثر من تعقيد القول على طريقة المنطقيّين من قلب المقدّمات وردٍّ بعضها على بعض ، ولا شكّ أنّه قصد بذلك التمويه والمغالطة ، وإلّا فالأمر أوضح من أن يخفى .

ومتى قالت الإماميّة : إنّ انبساط يد الإمام لا يجب في حال الغيبة حتّى يقول : دليلكم لا يدلُّ على وجوب إمام غير منبسط اليد ؛ لأنّ هذه حال الغيبة ، بل الذي صرّحنا به دفعة بعد أُخرى أنّ انبساط يده واجب في الحالين في حال ظهوره وحال غيبته ، غير أنّ حال ظهوره مكّن منه فانبسطت يده وحال الغيبة لم يمكّن فانقبضت يده ، لا أنّ انبساط يده خرج من باب الوجوب ، وبيّنا أنّ الحجّة بذلك قائمة على المكلّفين من حيث منعوه ولم يمكّنوه فأتوا من قِبل نفوسهم ، وشبّهنا ذلك بالمعرفة دفعة بعد أُخرى .

وأيضاً فإنّا نعلم أنّ نصب الرئيس واجب بعد الشرع لما في نصبه من اللطف لتحمّله للقيام بما لا يقوم به غيره ، ومع هذا فليس التمكين

واقعاً لأهل الحلّ والعقد من نصب من يصلح لها خاصّة على مذهب أهل العدل الذين كلامنا معهم، ومع هذا لا يقول أحد: إنّ وجوب نصب الرئيس سقط الآن من حيث لم يقع التمكين منه.

فجوابنا في غيبة الإمام جوابهم في منع أهل الحلّ والعقد من اختيار من يصلح للإمامة، ولا فرق بينهما فإنّما الخلاف بيننا أنّا قلنا: علمنا ذلك عقلاً، وقالوا ذلك معلوم شرعاً، وذلك فرق من غير موضع الجمع.

فإن قيل: أهل الحلّ والعقد إذا لم يمكّنوا من اختيار من يصلح للإمامة، فإنّ الله يفعل ما يقوم مقام ذلك من الألطاف فلا يجب إسقاط التكليف، وفي الشيوخ مَن قال إنّ الإمام يجب نصبه في الشرع لمصالح دنياويّة، وذلك غير واجب أن يفعل لها اللطف.

قلنا: أمّا مَن قال: نصب الإمام لمصالح دنياويّة قوله يفسد؛ لأنّه لو كان كذلك لما وجبت إمامته، ولا خلاف بينهم في أنّه يجب إقامة الإمام مع الاختيار.

على أنّ ما يقوم به الإمام من الجهاد، وتولية الأُمراء، والقضاة، وقسمة الفيء، واستيفاء الحدود والقصاصات أُمور دينيّة لا يجوز تركها، ولو كان لمصلحة دنياويّة لما وجب ذلك، فقوله ساقط بذلك.

وأمّا مَن قال: يفعل الله ما يقوم مقامه باطل؛ لأنّه لو كان كذلك

لما وجب عليه إقامة الإمام مطلقاً على كلِّ حال، ولكان يكون ذلك من باب التخيير، كما تقول في فروض الكفايات. وفي علمنا بتعيين ذلك ووجوبه على كلِّ حال دليل على فساد ما قالوه.

على أنّه يلزم على الوجهين جميعاً المعرفة.

بأن يقال: الكافر إذا لم يحصل له المعرفة يفعل الله له ما يقوم مقامها، فلا يجب عليه المعرفة على كلِّ حال.

أو يقال: إنّ ما يحصل من الانزجار عن فعل الظلم عند المعرفة أمر دنياويّ لا يجب لها المعرفة، فيجب من ذلك إسقاط وجوب المعرفة، ومتى قيل: إنّه لا بدل للمعرفة، قلنا: وكذلك لا بدل للإمام على ما مضى ـ وذكرناه في تلخيص الشافي ـ وكذلك إن بيّنوا أنّ الانزجار من القبيح عند المعرفة أمر ديني، قلنا: مثل ذلك في وجود الإمام سواء.

فإن قيل: لا يخلو وجود رئيس مطاع منبسط اليد من أن يجب على الله جميع ذلك أو يجب علينا جميعه، أو يجب على الله إيجاده وعلينا بسط يده.

فإن قلتم: يجب جميع ذلك على الله، فإنّه ينتقض بحال الغيبة لأنّه لم يوجد إمام منبسط اليد، وإن وجب علينا جميعه فذلك تكليف ما لا يطاق؛ لأنّا لا نقدر على إيجاده، وإن وجب عليه إيجاده

وعلينا بسط يده وتمكينه فما دليلكم عليه، مع أنّ فيه أنّه يجب علينا أن نفعل ما هو لطف للغير، وكيف يجب على زيد بسط يد الإمام لتحصيل لطف عمرو، وهل ذلك إلّا نقض الأُصول.

قلنا: الذي نقوله إنّ وجود الإمام المنبسط اليد إذا ثبت أنّه لطف لنا على ما دلّلنا عليه ولم يكن إيجاده في مقدورنا لم يحسن أن نكلّف إيجاده؛ لأنّه تكليف ما لا يطاق، وبسط يده وتقوية سلطانه قد يكون في مقدورنا وفي مقدور الله، فإذا لم يفعل الله تعالى علمنا أنّه غير واجب عليه وأنّه واجب علينا؛ لأنّه لا بدّ من أن يكون منبسط اليد ليتمّ الغرض بالتكليف، وبيّنا بذلك أنّ بسط يده لو كان من فعله تعالى لقهر الخلق عليه، والحيلولة بينه وبين أعدائه وتقوية أمره بالملائكة ربّما أدّى إلى سقوط الغرض بالتكليف، وحصول الإلجاء، فإذاً يجب علينا بسط يده على كلّ حال وإذا لم نفعله أُتينا من قِبل نفوسنا.

الدّرس الرابع والعشرون

فلسفة الغيبة ـ ٩

بسم الله الرحمن الرحيم

فأمّا قولهم: في ذلك إيجاب اللطف علينا للغير غير صحيح.

لأنّا نقول: إنّ كلّ مَن يجب عليه نصرة الإمام وتقوية سلطانه له في ذلك مصلحة تخصّه، وإن كانت فيه مصلحة يرجع إلى غيره كما نقوله في أنّ الأنبياء يجب عليهم تحمّل أعباء والأداء إلى الخلق ما هو مصلحة لهم؛ لأنّ لهم في القيام بذلك مصلحة تخصّهم وإن كانت فيها مصلحة لغيرهم.

ويلزم المخالف في أهل الحلّ والعقد بأن يقال: كيف يجب عليهم اختيار الإمام لمصلحة ترجع إلى جميع الأُمّة، وهل ذلك إلّا إيجاب الفعل عليهم لما يرجع إلى مصلحة غيرهم، فأيُّ شيء أجابوا به فهو جوابنا بعينه سواء.

فإن قيل: لِم زعمتم أنّه يجب إيجاده في حال الغيبة وهلّا جاز أن يكون معدوماً ؟

قلنا: إنّما أوجبنا ذلك من حيث إنّ تصرُّفه الذي هو لطفنا إذا لم يتمّ إلّا بعد وجوده وإيجاده لم يكن في مقدورنا ، قلنا عند ذلك: أنّه يجب على الله ذلك وإلّا أدّى إلى أن لا نكون ومزاحي العلّة بفعل اللطف فنكون أُتينا من قِبله تعالى لا من قِبلنا ، وإذا أوجده ولم نمكّنه من انبساط يده أُتينا من قِبل نفوسنا فحسن التكليف وفي الأوّل لم يحسن.

فإن قيل: ما الذي تريدون بتمكيننا إيّاه ؟ أتريدون أن نقصده ونشافهه وذلك لا يتمّ إلّا مع وجوده.

قيل لكم: لا يصحُّ جميع ذلك إلّا مع ظهوره وعلمنا أو علم بعضنا بمكانه.

وإن قلتم: نريد بتمكيننا أن نبخع لطاعته والشدّ على يده ، ونكفُّ عن نصرة الظالمين ، ونقوم على نصرته متى دعانا إلى إمامته ودلّنا عليها بمعجزته.

قلنا لكم: فنحن يمكننا ذلك في زمان الغيبة وإن لم يكن الإمام موجوداً فيه ، فكيف قلتم لا يتمُّ ما كلّفناه من ذلك إلّا مع وجود الإمام.

قلنا: الذي نقوله في هذا الباب ما ذكره المرتضى ﷺ في الذخيرة وذكرناه في تلخيص الشافي[1] أنّ الذي هو لطفنا من تصرُّف الإمام وانبساط يده لا يتمُّ إلّا بأُمور ثلاثة:

أحدها: يتعلّق بالله وهو إيجاده.

والثاني: يتعلّق به من تحمّل أعباء الإمامة والقيام بها.

والثالث: يتعلّق بنا من العزم على نصرته، ومعاضدته، والانقياد له، فوجوب تحمّله عليه فرع على وجوده؛ لأنّه لا يجوز أن يتناول التكليف المعدوم، فصار إيجاد الله إيّاه أصلاً لوجوب قيامه، وصار وجوب نصرته علينا فرعاً لهذين الأصلين لأنّه إنّما يجب علينا طاعته إذا وجد، وتحمّل أعباء الإمامة وقام بها، فحينئذٍ يجب علينا طاعته، فمع هذا التحقيق كيف يقال: لِمَ لا يكون معدوماً.

فإن قيل: فما الفرق بين أن يكون موجوداً مستتراً (حتّى إذا علم الله منّا تمكينه أظهره، وبين أن يكون) معدوماً حتّى إذا علم منّا العزم على تمكينه أوجده.

قلنا: لا يحسن من الله تعالى أن يوجب علينا تمكين من ليس بموجود لأنّه تكليف ما لا يطاق، فإذاً لا بدّ من وجوده.

---

(١) تلخيص الشافي: ١/٧٩ ـ ٨٠.

فإن قيل: يوجده الله تعالى إذا علم أنّا ننطوي على تمكينه بزمان واحد كما أنّه يظهره عند مثل ذلك.

قلنا: وجوب تمكينه والانطواء على طاعته لازم في جميع أحوالنا، فيجب أن يكون التمكين من طاعته والمصير إلى أمره ممكناً في جميع الأحوال وإلّا لم يحسن التكليف، وإنّما كان يتمُّ ذلك لو لم نكن مكلّفين في كلّ حال لوجوب طاعته والانقياد لأمره، بل كان يجب علينا ذلك عند ظهوره والأمر عندنا بخلافه.

ثمّ يقال لمن خالفنا في ذلك وألزمنا عدمه على استتاره: لِمَ لا يجوز أن يكلّف الله تعالى المعرفة ولا ينصب عليها دلالة إذا علم أنّا لا ننظر فيها، حتّى إذا علم من حالنا أنّا نقصد إلى النظر ونعزم على ذلك أوجد الأدلّة ونصبها، فحينئذٍ ننظر ونقول: ما الفرق بين دلالة منصوبة لا ننظر فيها، وبين عدمها حتّى إذا عزمنا على النظر فيها أوجدها الله تعالى.

ومتى قالوا: نصب الأدلّة من جملة التمكين الذي لا يحسن التكليف من دونه كالقدرة والآلة.

قلنا: وكذلك وجود الإمام عليه السلام من جملة التمكين من وجوب طاعته، ومتى لم يكن موجوداً لم تمكننا طاعته، كما أنّ الأدلّة إذا لم تكن موجودة لم يمكنّا النظر فيها فاستوى الأمران.

وبهذا التحقيق يسقط جميع ما يورد في هذا الباب من عبارات لا نرتضيها في الجواب وأسئلة المخالف عليها، وهذا المعنى مستوفى في كتبي وخاصّة في تلخيص الشافي فلا نطوّل بذكره.

والمثال الذي ذكره من أنّه لو أوجب الله علينا أن نتوضّأ من ماء بئر معيّنة لم يكن لها حبل نستقي به، وقال لنا: إن دنوتم من البئر خلقت لكم حبلاً تستقون به من الماء، فإنّه يكون مُزيحاً لعلّتنا، ومتى لم يدنُ من البئر كنّا قد أُتينا من قِبل نفوسنا لا من قِبله تعالى.

وكذلك لو قال السيّد لعبده وهو بعيد منه: اشتر لي لحماً من السوق، فقال: لا أتمكّن من ذلك لأنّه ليس معي ثمنه، فقال: إن دنوت أعطيتك ثمنه، فإنّه يكون مزيحاً لعلّته، ومتى لم يدنُ لأخذ الثمن يكون قد أُتي من قِبل نفسه لا من قِبل سيّده، وهذه حال ظهور الإمام مع تمكيننا، فيجب أن يكون عدم تمكيننا هو السبب في أن لم يظهر في هذه الأحوال لا عدمه؛ إذ كنّا لو مكّنّاه عليه السلام لوجد وظهر.

قلنا: هذا كلام مَن يظنّ أنّه يجب علينا تمكينه إذا ظهر ولا يجب علينا ذلك في كلّ حال، ورضينا بالمثال الذي ذكره؛ لأنّه تعالى لو أوجب علينا الاستقاء في الحال لوجوب أن يكون الحبل حاصلاً في الحال؛ لأنّ به تزاح العلّة، لكن إذا قال: متى دنوتم من البئر خلقت لكم الحبل إنّما هو مكلّف للدنوّ لا للاستقاء،

فيكفي القدرة على الدنوّ في هذه الحال ؛ لأنّه ليس بمكلّف للاستقاء منها ، فإذا دنا من البئر صار حينئذٍ مكلّفاً للاستقاء ، فيجب عند ذلك أن يخلق له الحبل ، فنظير ذلك أن لا يجب علينا في كلّ حال طاعة الإمام وتمكينه فلا يجب عند ذلك وجوده ، فلمّا كانت طاعته واجبة في الحال ولم نقف على شرطه ، ولا وقت منتظر وجب أن يكون موجوداً لتزاح العلّة في التكليف ويحسن.

والجواب: عن مثال السيّد مع غلامه مثل ذلك ؛ لأنّه إنّما كلّفه الدنوّ منه لا الشراء ، فإذا دنا منه وكلّفه الشراء وجب عليه إعطاء الثمن.

ولهذا قلنا: إنّ الله تعالى كلّف من يأتي إلى يوم القيامة ولا يجب أن يكونوا موجودين مزاحي العلّة لأنّه لم يكلّفهم الآن ، فإذا أوجدهم وأزاح علّتهم في التكليف بالقدرة والآلة ونصب الأدلّة حينئذٍ تناولهم التكليف ، فسقط بذلك هذه المغالطة.

على أنّ الإمام إذا كان مكلّفاً للقيام بالأمر وتحمّل أعباء الإمامة كيف يجوز أن يكون معدوماً ، وهل يصحّ تكليف المعدوم عند عاقل ، وليس تكليفه ذلك تعلّق بتمكيننا أصلاً ، بل وجوب التمكين علينا فرع على تحمّله على ما مضى القول فيه ، وهذا أوضح.

ثمّ يقال لهم: أليس النبي ﷺ اختفى في الشِّعب ثلاث سنين لم يصل إليه أحد ، واختفى في الغار ثلاثة أيّام ولم يجز قياساً على ذلك أن يعدمه

الله تعالى تلك المدّة مع بقاء التكليف على الخلق الذين بعثه لطفاً لهم.

ومتى قالوا: إنّما اختفى بعد ما دعا إلى نفسه وأظهر نبوّته فلمّا أخافوه استتر.

قلنا: وكذلك الإمام لم يستتر إلّا وقد أظهر آباؤه موضعه وصفته، ودلّوا عليه، ثمّ لمّا خاف عليه أبوه الحسن بن عليّ عليهما السلام أخفاه وستره، فالأمران إذاً سواء.

ثمّ يقال لهم: خبّرونا لو علم الله من حال شخص أنّ من مصلحته أن يبعث الله إليه نبيّاً معيّناً يؤدّي إليه مصالحه، وعلم أنّه لو بعثه لقتله هذا الشخص، ولو منع من قتله قهراً كان فيه مفسدة له أو لغيره، هل يحسن أن يكلّف هذا الشخص ولا يبعث إليه ذلك النبيّ، أو لا يكلّف.

فإن قالوا: لا يكلّف.

قلنا: وما المانع منه، وله طريق إلى معرفة مصالحه بأن يمكّن النبيّ من الأداء إليه.

وإن قلتم: يكلّفه ولا يبعث إليه.

قلنا: وكيف يجوز أن يكلّفه ولم يفعل به ما هو لطف له مقدور.

فإن قالوا: أُتي في ذلك من قِبل نفسه.

قلنا: هو لم يفعل شيئاً وإنّما علم أنّه لا يمكنه، وبالعلم لا يحسن تكليفه مع ارتفاع اللطف، ولو جاز ذلك لجاز أن يكلّف ما لا دليل

عليه إذا علم أنّه لا ينظر فيه ، وذلك باطل ، ولا بدّ أن يقال: إنّه يبعث إلى ذلك الشخص ويوجب عليه الانقياد له وليكون مزيحاً لعلّته ، فإمّا أن يمنع منه بما لا ينافي التكليف ، أو يجعله بحيث لا يتمكّن من قتله ، فيكون قد أُتي من قِبل نفسه في عدم الوصول إليه ، وهذه حالنا مع الإمام في حال الغيبة سواء.

فإن قال: لا بدّ أن يعلمه أنّ له مصلحة في بعثة هذا الشخص إليه على لسان غيره ليعلم أنّه قد أُتي من قِبل نفسه.

قلنا: وكذلك أعلمنا الله على لسان نبيّه ﷺ والأئمّة من آبائه عليهم السلام موضعه ، وأوجب علينا طاعته ، فإذا لم يظهر لنا علمنا أنّا أُتينا من قِبل نفوسنا فاستوى الأمران.

وأمّا الذي يدلّ على الأصل الثاني وهو أنّ من شأن الإمام أن يكون مقطوعاً على عصمته ، فهو أنّ العلّة التي لأجلها احتجنا إلى الإمام ارتفاع العصمة بدلالة أنّ الخلق متى كانوا معصومين لم يحتاجوا إلى إمام ، وإذا خلوا من كونهم معصومين احتاجوا إليه ، علمنا عند ذلك أنّ علّة الحاجة هي ارتفاع العصمة ، كما نقوله في علّة حاجة الفعل إلى فاعل أنّها الحدوث ، بدلالة أنّ ما يصحُّ حدوثه يحتاج إلى فاعل في حدوثه ، وما لا يصحُّ حدوثه يستغني عن الفاعل ، وحكمنا بذلك أنّ كلّ محدَث يحتاج إلى محدِث ، فبمثل ذلك يجب الحكم

بحاجة كلّ من ليس بمعصوم إلى إمام وإلّا انتقضت العلّة ، فلو كان الإمام غير معصوم لكانت علّة الحاجة فيه قائمة واحتاج إلى إمام آخر ، والكلام في إمامه كالكلام فيه ، فيؤدّي إلى إيجاب أئمّة لا نهاية لهم أو الانتهاء إلى معصوم وهو المراد.

وهذه الطريقة قد أحكمناها في كتبنا فلا نطوّل بالأسئلة عليها لأنّ الغرض بهذا الكتاب غير ذلك ، وفي هذا القدر كفاية.

وأمّا الأصل الثالث وهو أنّ الحقّ لا يخرج عن الأُمّة فهو متّفق عليه بيننا وبين خصومنا ، وإن اختلفنا في علّة ذلك.

لأنّ عندنا أنّ الزمان لا يخلو من إمام معصوم لا يجوز عليه الغلط على ما قلناه ، فإذاً الحقّ لا يخرج عن الأُمّة لكون المعصوم فيهم.

وعند المخالف لقيام أدلّة يذكرونها دلّت على أنّ الإجماع حجّة ، فلا وجه للتشاغل بذلك. فإذا ثبتت هذه الأُصول ثبت إمامة صاحب الزمان عليه السلام ؛ لأنّ كلّ من يقطع على ثبوت العصمة للإمام قطع على أنّه الإمام ، وليس فيهم من يقطع على عصمة الإمام ويخالف في إمامته إلّا قوم دلّ الدليل على بطلان قولهم ، كالكيسانيّة والناووسيّة والواقفة ، فإذا أفسدنا أقوال هؤلاء ثبتت إمامته عليه السلام »[1].

---

(١) الغيبة / الطوسي : ٥ ـ ١٧.

قال في الفصل الأوّل منه:

«اعلم أنّ لنا في الكلام في غيبة صاحب الزمان عليه السلام طريقين:

أحدهما: أن نقول: إذا ثبت وجوب الإمامة في كلّ حال، وأنّ الخلق مع كونهم غير معصومين لا يجوز أن يخلوا من رئيس في وقت من الأوقات، وأنّ من شرط الرئيس أن يكون مقطوعاً على عصمته، فلا يخلو ذلك الرئيس من أن يكون ظاهراً معلوماً، أو غائباً مستوراً، فإذا علمنا أنّ كلّ من يدّعى له الإمامة ظاهراً ليس بمقطوع على عصمته، بل ظاهر أفعالهم وأحوالهم ينافي العصمة، علمنا أنّ من يقطع على عصمته غائب مستور.

وإذا علمنا أنّ كلّ من يدّعى له العصمة قطعاً ممّن هو غائب من الكيسانيّة والناووسيّة والفطحيّة والواقفة وغيرهم قولهم باطل علمنا بذلك صحّة إمامة ابن الحسن عليه السلام وصحّة غيبته وولايته، ولا نحتاج إلى تكلّف الكلام في إثبات ولادته، وسبب غيبته، مع ثبوت ما ذكرناه؛ لأنّ الحقّ لا يجوز خروجه عن الأُمّة.

والطريق الثاني: أن نقول: الكلام في غيبة ابن الحسن عليه السلام فرع على ثبوت إمامته، والمخالف لنا إمّا أن يسلّم لنا إمامته ويسأل عن سبب غيبته عليه السلام، فنتكلّف جوابه، أو لا يسلّم لنا إمامته، فلا معنى لسؤاله عن غيبة مَن لم يثبت إمامته.

ومتى نوزعنا في إثبات إمامته دلّلنا عليها، بأن نقول: قد ثبت وجوب الإمامة مع بقاء التكليف على مَن ليس بمعصوم في جميع الأحوال والأعصار بالأدلّة القاهرة، وثبت أيضاً أنّ من شرط الإمام أن يكون مقطوعاً على عصمته، وعلمنا ـ أيضاً ـ أنّ الحقّ لا يخرج عن الأُمّة... الخ»[١].

ثمّ أسرد ﷺ جملة من الشبهات والإشكالات التي يلقيها خصومنا على مسألة الغيبة، وأجاب عنها بإجابات وافية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد[٢].

وقال في معرض نقضه لتلك الشبهات وردّه عليها:

«**فإن قيل**: ما الذي تريدون بتمكيننا إيّاه؟ أتريدون أن نقصده ونشافهه، وذلك لا يتمّ إلّا بوجوده.

قيل لكم: لا يصحّ جميع ذلك إلّا مع ظهوره وعلمنا أو علم بعضنا بمكانه.

وإن قلتم: نريد بتمكيننا أن نبخع لطاعته، والشدّ على يده، ونكفّ عن نصرة الظالمين، ونقوم على نصرته متى دعانا إلى إمامته،

(١) غيبة الطوسي: ٣ و ٤.

(٢) انظر غيبة الطوسي: ٣ فما بعد.

ودلّنا عليها بمعجزته.

قلنا لكم: فنحن يمكننا ذلك في زمان الغيبة وإن لم يكن الإمام موجوداً فيه، فكيف قلتم لا يتمّ ما كُلّفناه من نوع إلّا مع وجود الإمام.

قلنا: الذي نقوله في هذا الباب ما ذكره المرتضى ﷺ في الذخيرة، وذكرناه في تلخيص الشافي (١/٧٩ ـ ٨٠): أنّ الذي هو لطفنا من تصرّف الإمام وانبساط يده، لا يتمّ إلاّ بأُمور ثلاثة:

أحدها: يتعلّق بالله، وهو إيجاده.

والثاني: يتعلّق به من تحمّل أعباء الإمامة والقيام بها.

والثالث: يتعلّق بنا من العزم على نصرته، ومعاضدته، والانقياد له، فوجوب تحمّله فرع على وجوده؛ لأنه لا يجوز أن يتناول التكيف المعدوم، فصار إيجاد الله إيّاه أصلاً لوجوب قيامه، وصار وجوب نصرته علينا فرعاً لهذين الأصلين؛ لأنّه إنّما يجب علينا طاعته إذا وجد، وتحمّل أعباء الإمامة وقام بها، فحينئذٍ يجب علينا طاعته، فمع هذا التحقيق كيف يقال: لِمَ لا يكون معدوماً؟

فإن قيل: فما الفرق بين أن يكون موجوداً مستتراً (حتّى إذا علم الله منّا تمكينه أظهره، وبين أن يكون) معدوماً حتّى إذا علم منّا العزم على تمكينه أوجده؟

قلنا: لا يحسن من الله تعالى أن يوجب علينا تمكين من ليس بموجود؛ لأنّه تكليف ما لا يطاق، فإذاً لا بدّ من وجوده.

فإن قيل: يوجده الله تعالى إذا علم أنّا ننطوي على تمكينه بزمان واحد، كما أنّه يظهره عند مثل ذلك.

قلنا: وجوب تمكينه والانطواء على طاعته لازم في جميع أحوالنا، فيجب أن يكون التمكين من طاعته والمصير إلى أمره ممكناً في جميع الأحوال، وإلّا لم يحسن التكليف، وإنّما كان يتمّ ذلك لو لم نكن مكلّفين في كلّ حال لوجوب طاعته والانقياد لأمره، بل كان يجب علينا ذلك عند ظهوره، والأمر عندنا بخلافه»(١).

وإذ شبّه ﷺ غيبة صاحب الأمر واختفاءه باختفاء رسول الله ﷺ في الشِّعب ثلاث سنين لم يصل إليه أحد، وهكذا في الغار، أجاب عن شبهة الخصوم قائلاً:

«**ومتى قالوا:** إنّما اختفى ـ يعني النبيّ ﷺ ـ بعدما دعا إلى نفسه، وأظهر نبوّته، فلمّا أخافوه استتر.

قلنا: وكذلك الإمام، لم يستتر إلّا وقد أظهر آباؤه موضعه، وصفته، ودلّوا عليه، ثمّ لمّا خاف عليه أبوه الحسن بن عليّ عليهما السلام

(١) الغيبة / الشيخ الطوسي: ١٢ ـ ١٣.

أخافه وستره، فأمران إذاً سواء»[1].

أقول: ولو قيل إنّ المشركين أجبروا النبيّ ﷺ على الاختفاء والاستتار في شِعب أبي طالب عليه السلام، وفي الغار.

قلنا: وهكذا إمامنا صاحب الزمان، فإنّ كثرة الأعداء وقلّة الناصر أجبرته على الاختفاء والاستتار.

ولو قيل: لكنّ النبيّ ﷺ قد ظهر بعد ذلك، ولم يطل استتاره، خلافاً لزعمكم في المهدي عليه السلام.

قلنا: أليست العلّة في ظهوره ﷺ هي زوال العلّة الموجبة لاختفائه؟ ولولا ذلك لاستمرّ اختفاؤه واستتاره حتّى تزول تلك العلّة، وتتحقّق علّة الظهور، فإنّما ظهر بعد أن أمن القتل، وتمّ له من الأنصار، وما يلوذ به من المدينة والمكان ما يدفع به خطر الأعداء، وإلّا لاستمرّ حاله في الاستتار حتّى يتحقّق له ذلك، أليس الأمر كذلك!

فهكذا حال مولانا القائم المنتظر صلوات الله عليه، طبق النعل بالنعل، غير أنّ علّة اختفائه واستتاره مستمرّة إلى يومنا هذا، وكلّ معلول مرهون بوجود علّته بعد ضرورة التسليم بقانون العلّيّة والمعلوليّة.

(١) الغيبة / الشيخ الطوسي: ١٥.

الدّرس الخامس والعشرون

فلسفة الغيبة ـ ١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

ولو قيل: فليظهر وليباشر هداية العباد وإن تعرّض للقتل، فكم من نبيّ ورسول قد قتل، فما يمنع من ذلك؟

قلنا: أوّلاً: لا يقاس حال صاحب الزمان أرواحنا فداه بغيره من الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم الصلاة والسلام؛ ذلك أنّ النبوّة والرسالة والإمامة ما كانت تنتهي بهم، بل كان الرسول يتلو الرسول، والنبيّ يتلو النبيّ، والإمام يتلو الإمام.

ثانياً: مولانا صاحب الأمر عليه السلام خاتم الأوصياء، فحاله حال مولانا وسيّدنا رسول الله صلى الله عليه وآله الذي كان خاتم الأنبياء، أما ترى لو كان يُقتل رسول الله صلى الله عليه وآله قبل إبلاغ رسالته وإتمام دينه لكان ذلك نقضاً للغرض من بعثته صلى الله عليه وآله، ولكان عبثاً تعالى الله علوّاً كبيراً؟! وهكذا

حال مولانا صاحب العصرعليه السلام ، فإنّه المدّخر لإقامة العدل والشرع ، وإحقاق الحقّ وإزهاق الباطل ، فوجب أن يوجد الأسباب لحفظه ، وأفضل هذه الأسباب أن يخفيه عن عيون النّاس ويستره عن الأعداء ، وإلّا كان خُلفاً بعيداً عن الحكمة ، والحكيم لا يفعل عبثاً.

ثالثاً : أنّ الأرض يجب أن لا تخلو من حجّة لله تعالى ظاهراً أو مستوراً ، وإذ كان لا مجال لظهوره وإعلانه ، وجب إبقاؤه ولو خلف حجاب الغيبة ، وقد أثبتنا في محلّه أنّه ليس في عزلة بالكلّية عن النّاس ، بل يخالطهم ، ويطأ بسطهم ، ويحضر مجالسهم ، وينتفعون بوجوده من وجوه مختلفة بسّطنا الحديث عنها في محلّه ، فليراجع .

رابعاً : أنّ الاستتار والاحتجاب اللذين حصلا لمولانا صاحب الأمر صلوات الله عليه لم يكونا سبباً لزوال بيضة الدين ، ولا سبباً لانحراف كافّة المسلمين ، سيّما أنّ الإسلام هو خاتمة الشرائع والأديان ، وأنّ له عليه السلام في كلتا غيبتيه نوّاباً ينوبون عنه من السفراء والفقهاء ، هم حججه على العباد ، وهو حجّة الله عليهم ، فيقومون بحمل أعباء الشريعة ، وحفظ أركانها ، وسدّ ثغور المسلمين ، ويذودون عن الإسلام في غيابه .

خامساً : أنّ الخوف ممدوح ومذموم ، فالممدوح أن يخاف المرء على نفسه الهلاك إن كان مأموراً بحفظ نفسه من أجل حكمة وأداء

وظيفة، لا الخوف من الهلاك بذاته، ودليل ذلك أنّه حين يؤمر ويملي عليه تكليفه باقتحام المهالك لا يمنعه من اقتحامها خوفه على نفسه، بل يبذل في ذلك النفس والنفيس، وهذا هو حال مولانا صاحب الزمان أرواحنا فداه، كما هو حال سائر الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، ومن هذا القبيل حكاية القرآن الكريم في سورة القصص وغيرها عن خوف موسى عليه السلام من الأعداء، وهو من أُولي العزم، ولم يعاتبه الله تعالى على خوفه.

وأمّا المذموم أن يخاف على نفسه من القتل والهلاك لا لحكمة، ولا لتكليف مأمور به، بل حبّاً للحياة، أو الخوف في غير محلّه وإن كان خوفاً عقلائيّاً، كما حصل لموسى عليه السلام لمّا ألقى عصاه أوّل مرّة فانقلبت، فإذا هي حيّة تسعى، هنالك أوجس في نفسه وخاف، فجاءه الخطاب بالعتاب: لا تخف إنّه لا يخاف لديَّ المرسلون، فالخوف هنا وإن كان عقلائياً منطقيّاً لكنّه لا ينبغي لموسى عليه السلام ولا يليق بشأنه، وهو كليم الله وفي حضرة الذات الإلٰهيّة المقدّسة. وليس خوف مولانا القائم صلوات الله عليه من هذين القسمين، بل هو من الخوف الممدوح المأمور به الواجب عليه.

وإن قيل: هلّا أعدّ الله تعالى له سبل حفظه ظاهراً.

قلنا: أوّلاً: هو ظاهر وإنّما نحن المحجوبون عنه؛ لأنّنا نراه ولا نعرفه.

ثانياً: يأبى الله تعالى أن يجري الأُمور إلّا بأسبابها، وطالما أنّ السبب الطبيعي ممكن ومتوفّر لحفظه من الأعداء، وهو الغيبة والاستتار فلا ينتقل الأمر إلى خرق الأسباب والتوسّل بعوامل الإعجاز.

ثالثاً: نعم، هناك ظروف تستوجب الأخذ بالمعجزة وبسط اليد الغيبيّة لحفظه عليه السلام، وحينئذٍ فلا بدّ من خرق قوانين الطبيعة إذا توقّف حفظه عليه السلام على ذلك، ولنا في هذا الأمر شواهد سطّرها المؤرّخون ودوّنتها كتب الحديث، ذكرناها في محلّها.

رابعاً: إنّ الله تعالى لم يشأ في يوم من الأيّام إرغام النّاس على القبول بشيء، ولو شاء الله لهدى النّاس جميعاً؛ إذ الواجب على العباد أن يسعوا في حفظ أولياء الله تعالى وحججه، وأن يقدّموهم على أنفسهم ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[1]. ولو أجبرهم بأن حال بينهم وبينه بالقهر والعجز عن ظلمه وعصيانه، فذلك لا يصحّ اجتماعه مع التكليف، فيجب أن يكون ساقطاً.

قال الشيخ رحمه الله: «وأمّا النبيّ صلى الله عليه وآله فإنّما يجب أن يمنع الله منه، حتّى يؤدّي الشرع؛ لأنّه لا يمكن أن يعلم ذلك إلّا من جهته،

(١) سورة الأحزاب: الآية ٦.

فلذلك وجب المنع منه.

وليس كذلك الإمام؛ لأنّ علّة المكلّفين مُزاحمة فيما يتعلّق بالشرع، والأدلّة منصوبة على ما يحتاجون إليه، ولهم طريق إلى معرفتها من دون قوله، ولو فرضنا أنّه ينتهي الحال إلى حدّ لا يُعرف الحقّ من الشرعيّات إلّا بقوله؛ لوجب أن يمنع الله تعالى منه، ويظهره بحيث لا يوصل إليه مثل النبيّ ﷺ»[1].

هذه فقرات أحببت أن أُضيفها إلى مناظرة شيخ الطائفة أعلى الله مقامه تتميماً للفائدة، وردّاً لشبهاتٍ أُخرى محتملة لم أعثر عليها في كلماته رضي الله تعالى عنه.

وقال ﷺ بعد ما تعرّض لإبطال مزاعم الفرق المخالفة للإماميّة: «وإذا ثبتت إمامته بهذه السياقة ثمّ وجدناه غائباً عن الأبصار، علمنا أنّه لم يغب عن عصمته، وتعيُّن فرضِ الإمامة فيه وعليه، إلّا لسبب سوَّغه ذلك، وضرورة ألجأته إليه، وإن لم يعلم على وجه التفصيل.

وجرى ذلك مجرى الكلام في إيلام الأطفال والبهائم وخلق المؤذيات والصور المشينات، ومتشابه القرآن، إذا سألنا عن وجهها بأن نقول: إذا علمنا أنّ الله تعالى حكيم لا يجوز أن يفعل ما ليس

(١) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٨٩ ـ ٩٠.

بحكمة ولا صواب ، علمنا أنّ هذه الأشياء لها وجه حكمة ، وإن لم نعلمه معيّناً.

وكذلك نقول في صاحب الزمان عليه السلام ، فإنّا نعلم أنّه لم يستتر إلّا لأمر حِكَميّ يسوّغه ذلك ، وإن لم نعلمه مفصّلاً»(١).

وقال رحمه الله في موضع آخر: «ومتى قالوا: نحن لا نسلّم إمامة ابن الحسن عليه السلام ، كان الكلام معهم في ثبوت الإمامة دون الكلام في سبب الغيبة ، وقد تقدّمت الدلالة على إمامته عليه السلام بما لا يحتاج إلى إعادته.

وإنّما قلنا ذلك لأنّ الكلام في سبب غيبة الإمام عليه السلام فرع على ثبوت إمامته ، فأمّا قبل ثبوتها فلا وجه للكلام في غيبته ، كما لا وجه للكلام في وجوه الآيات المتشابهات وإيلام الأطفال وحسن التعبّد بالشرائع قبل ثبوت التوحيد والعدل.

فإن قيل: ألا كان السائل بالخيار بين الكلام في إمامة ابن الحسن عليه السلام ليعرف صحّتها من فسادها ، وبين أن يتكلّم في سبب الغيبة ؟!

قلنا: لا خيار في ذلك ؛ لأنّ من شكّ في إمامة ابن الحسن عليه السلام يجب أن يكون الكلام معه في نصّ إمامته ، والتشاغل بالدلالة عليها ،

(١) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٨٥.

ولا يجوز مع الشكّ فيها أن نتكلّم في سبب الغيبة ؛ لأنّ الكلام في الفروع لا يسوغ إلّا بعد إحكام الأُصول لها ...

وإنّما رجّحنا الكلام في إمامته عليه السلام على الكلام في غيبته وسببها ؛ لأنّ الكلام في إمامته مبني على أُمور عقليّة لا يدخلها الاحتمال ، وسبب الغيبة ربّما غمض واشتبه ، فصار الكلام في الواضح الجليّ أوْلى من الكلام في المشتبه الغامض ...»[١].

وقال نوّر الله ضريحه : «فإن قيل : بيّنوا على كلّ حال ـ وإن لم يجب عليكم ـ وجه علّة الاستتار ، وما يمكن أن يكون علّة ، على وجه ، ليكون أظهر في الحجّة ، وأبلغ في باب البرهان .

قلنا : ممّا يقطع على أنّه سبب لغيبة الإمام هو خوفه على نفسه بالقتل ، وبإخافة الظالمين إيّاه ، ومنعهم إيّاه من التصرّف فيما جعل إليه التدبير والتصرّف فيه ، فإذا حيل بينه وبين مراده ، سقط فرض القيام بالإمامة ، وإذا خاف على نفسه وجبت غيبته ، ولزم استتاره كما استتر النبيّ صلى الله عليه وآله تارة في الشِّعب ، وأُخرى في الغار ، ولا وجه لذلك إلّا الخوف من المضارّ الواصلة إليه ....»[٢].

---

(١) الغيبة / الشيخ الطوسي : ٨٧ و ٨٨ .

(٢) الغيبة / الشيخ الطوسي : ٩٠ .

وقال أعلى الله مقامه في موضع آخر:

«على أنّ أمر الله تعالى له بالاستتار بالشعب تارة، وفي الغار أُخرى، ضرب من المنع منه؛ لأنّه ليس كلّ المنع أن يحول بينهم وبينه بالعجز، أو بتقويته بالملائكة...»(١).

ثمّ قال ﷺ: «وكذلك نقول في الإمام ﷺ: إنّ الله تعالى منع من قتله بأمره بالاستتار والغيبة، ولو علم أنّ المصلحة تتعلّق بتقويته بالملائكة لفعل، فلمّا لم يفعل مع ثبوت حكمته، ووجوه إزاحة علّة المكلّفين في التكليف، علمنا أنّه لم يتعلّق به مصلحة، بل ربّما كان فيه مفسدة»(٢).

وقال ﷺ أيضاً: «فأمّا التفرقة بطول الغيبة وقصرها فغير صحيحة؛ لأنّه إذا لم يكن في الاستتار لائمة على المستتر إذا أُحوج إليه، بل اللائمة على من أحوجه إليها، جاز أن يتطاول سبب الاستتار كما جاز أن يقصر زمانه»(٣).

وقال ﷺ: «فإن قيل: إذا كان الخوف أحوجه إلى الاستتار فقد كان آباؤه ﷺ عندكم على تقيّة وخوف من أعدائهم، فكيف لم يستتروا؟

---

(١) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٩١.

(٢) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٩٢.

(٣) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٩٢.

قلنا: ما كان على آبائه عليهم السلام خوف من أعدائهم، مع لزوم التقيّة والعدول عن التظاهر بالإمامة ونفيها عن نفوسهم، وإمام الزمان عليه السلام كلّ الخوف عليه؛ لأنّه يظهر بالسيف، ويدعو إلى نفسه، ويجاهد من خالفه عليه، فأيُّ نسبة بين خوفه من الأعداء وخوف آبائه عليهم السلام لولا قلّة التأمّل.

على أنّ آبائه عليهم السلام متى قتلوا أو ماتوا كان هناك من يقوم مقامهم، ويسدّ مسدّهم يصلح للإمامة من أولاده، وصاحب الأمر عليه السلام بالعكس من ذلك لأنّ من المعلوم أنّه لا بدّ أنّه لا يقوم أحد مقامه، ولا يسدّ مسدّه، فبان الفرق بين الأمرين...»[١].

وهكذا استمرّت حركة المباحث الكلاميّة حول فلسفة الغيبة ولم تنقطع المناظرات والتأليفات بعد شيخ الطائفة، بل غدت الغيبة حقيقة عقائديّة في ضمير الشيعة الإماميّة، وأصلاً مسلّماً لا نزاع فيه إلى يومنا هذا. نعم، لا تخلو الحياة من دجّالين أُجراء يستخدمهم العدوّ بين فينة وأُخرى يجهدون أنفسهم وأسيادهم في محاولات فاشلة مفضوحة، ويلقون من خلالها ما يخيّل إليهم أسيادهم من شياطين الإنس والجنّ، وتخيّله إليهم أنفسهم المريضة أنّها شبهات، وسرعان

(١) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٩٢ و ٩٣.

ما ينكشف زيفهم وزيف إلقاءاتهم، وتنقشع كأنّها سحابة صيف، ولا يجدون أنفسهم إلّا في جري وراء سراب، فهذا أمين الإسلام الطبرسي صاحب التفسير الشهير مجمع البيان من أعلام القرن السادس الهجري كتب «إعلام الورى بأعلام الهدى»[1]، وكمال الدين ميثم بن عليّ بن ميثم البحراني ألّف كتابه «قواعد المرام في علم الكلام» في فلسفة الغيبة، وهما عبارة عن تلخيص وتهذيب لآراء الشيخ المفيد والسيّد المرتضى والشيخ الطوسي، وظهر الاهتمام بهذا الأمر في بعض كتب المحقّق الشيخ خواجة نصير الدين المعروف بالمحقّق الطوسي الفيلسوف والمتكلّم الشهير، «كالتجريد» و«تلخيص المحصّل»، حيث يقول ﷺ بما حاصله:

«أنّ الغيبة لم تكن بإرادة الله تعالى، ولا هي ناشئةٌ عن إرادة الإمام عليه السلام، بل كانت بسبب أفعال المكلّفين وأعمالهم، لخوفهم وعصيانهم وتمرّدهم، ولا يجب الظهور إلّا بعد زوال أسبابه»[2].

وإن شئت الزيادة في البحث والتحقيق عن فلسفة الغيبة فعليك بكنز الفوائد للعلّامة الكراجكي قدّس الله روحه الطاهرة، فإنّه

---

(١) و (٢) رسالة الإمامة / الشيخ المحقّق الطوسي: ٤٣٣، طبع مع تلخيص المحصّل.

لك خير معين.

قال السيّد ابن طاووس رضي الله تعالى عنه في بعض وصاياه لولده في كشف المحجّة لثمرة المهجة: «واعلم يا ولدي محمّد ألهمك الله ما يُريده منك، ويرضى به عنك، أن غيبة مولانا المهدي صلوات الله عليه التي حيّرت المخالف وبعض المؤالف هي من جملة الحجج على ثبوت إمامته وإمامة آبائه الطاهرين صلوات الله على جدّه محمّد وعليهم أجمعين؛ لأنّك إذا وقفت على كتب الشيعة وغيرهم، مثل كتاب الغيبة لابن بابويه، وكتاب الغيبة للنعماني، ومثل كتاب الشفاء والجلاء، ومثل كتاب أبي نعيم الحافظ، في أخبار المهدي ونعوته وحقيقة مخرجه وثبوته، والكتب التي أشرتُ إليها في الطرائف، وجدتها أو أكثرها تضمّنت قبل ولادته أنّه يغيب عليه السلام غيبة طويلة، حتّى يرجع عن إمامته بعض من كان يقول بها، فلو لم يَغِبْ هذه الغيبة، كان طعناً في إمامة آبائه وفيه، وصحّة غيبته، مع أنّه عليه السلام حاضرٌ مع الله على اليقين، وإنّما غاب من لم يلقه عنهم لغيبتهم عن حضرة المتابعة له ولربّ العالمين»[1].

وقال في موضع آخر: «وإن أدركت يا ولدي موافقة توفيقك

(١) كشف المحجّة لثمرة المهجة: ٣٠٤.

لكشف الأسرار عليك عرّفتك من حديث المهدي صلوات الله عليه ما لا يشتبه عليك، وتستغني بذلك عن الحجج المعقولات ومن الروايات، فإنّه صلّى الله عليه وآله حيٌّ موجود على التحقيق، ومعذور عن كشف أمره إلى أن يأذن له تدبير الله الرحيم الشفيق، كما جرت عليه عادة كثير من الأغنياء والأوصياء...»[1].

وقال في موضع ثالث: «وقد احتجنا كم مرّة عند حوادث حدثت لك، إليه، ورأيناه في عدّة مقامات في مناجاة، وقد تولّى قضاء حوائجك بإنعامٍ عظيم في حقّنا وحقّك لا يبلغ وصفي إليه»[2].

كما تطرّق إلى فلسفة الغيبة شرّاح الباب الحادي عشر بإيجاز واختصار، كالمقداد بن عبدالله السيوري المعروف بالفاضل المقداد (المتوفّى سنة ٨٣٦هـ)، وأبي الفتح العربشاهي (المتوفّى سنة ٩٧٦هـ) من أحفاد الميرسيّد شريف الجرجاني من معاصري العلّامة الحلّي، والميرزا محمّد عليّ الحسيني الشهرستاني في كتابه الجامع في ترجمة النافع في شرح الباب الحادي عشر، بعد ما حسم الأمر أعلامنا المتكلّمون في القرن الثالث والرابع والخامس للهجرة.

---

(١) كشف المحجّة لثمرة المهجة: ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٢) كشف المحجّة لثمرة المهجة: ٣٠٥.

وقد أجاد علمائنا في الردّ على مَن زعم أن لا نفع في وجود الإمام الغائب للأُمّة بإجابات كثيرة أهمّها يتلخّص في محاور ستّة:

١ ـ لا نسلّم أنّ الإمام غائب عن أنظار الجميع؛ إذ لا نمنع من اتّصال بعض الأولياء والخواصّ وارتباطهم بإمام زمانهم.

٢ ـ الاعتقاد بوجود الإمام عليه السلام وحضوره ـ ولو أحياناً ـ بيننا وفي أوساطنا يمنع المؤمنين ويصدّهم عن ارتكاب المعاصي.

٣ ـ وجود الإمام لطف، وإنّما غائب عن الأنظار لكثرة ما له من الأعداء المتربّصين به الدوائر، وحيث لا تجوز له التقيّة فالظروف غير ملائمة لظهوره.

٤ ـ الاعتقاد بوجود الإمام وحياته ينير الطريق أمام الأجيال ويضيء في نفوسهم بارقة أمل في الصمود للظلم والظالمين.

٥ ـ الاعتقاد بوجود الإمام عليه السلام يبثّ الرعب والخوف والهلع في صفوف العدوّ ومعسكره.

٦ ـ الاعتقاد بوجود الإمام عليه السلام وحياته صفعة مؤلمة وضربة عنيفة على هامة العدوّ؛ لأنّه يُنبئ عن عدم اعتراف المسلمين بمشروعيّة الأنظمة الجائرة المستبدّة التي لا تحكم بشرع الله تعالى، ورفض صارخ لسيادتها.

وكيف كان فلا مجال للملامة على غيبة الإمام عليه الصلاة والسلام بعد ما ثبت أنّ التقصير منّا وليس من الله تعالى، ولا من وليّه، فغيبة الإمام فرضت منّا وليس من الله تعالى؛ وذلك بما كسبت أيدينا ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾[1]، ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾[2].

(١) سورة آل عمران: الآية ١٨٢.

(٢) سورة الرعد: الآية ١١.

الدّرس السادس والعشرون

متكلّمو الشيعة

بسم الله الرحمن الرحيم

كما ذكر ابن النديم طائفة من متكلّمي الشيعة ممّن تناولوا موضوع الغيبة بالبحث والتحقيق، بل أشبعوها استدلالاً وبرهنة، وعدّ أوّلهم إسماعيل بن ميثم التّمار رضي الله عنهما، وذكر له كتابين: كتاب الإمامة، وكتاب الاستحقاق[(1)].

أبو محمّد هشام بن الحكم عليه السلام، ووصفه قائلاً: «ممّن فتق الكلام في الإمامة، وهذّب المذهب بالنظر، وكان حاذقاً بصناعة الكلام، حاضر الجواب»، وذكر له عدّة كتب منها: كتاب الإمامة، وكتاب الدلالات على حدث الأشياء، وكتاب الردّ على أصحاب

(١) فهرست ابن النديم: ٢٢٣.

الطبايع ، وكتاب الردّ على الزنادقة... فعدّها خمسة وعشرين كتاباً في العقائد والكلام[1].

٣ ـ أبو جعفر الأحول ، محمّد بن النعمان ، ويلقّب بمؤمن الطاق ﷺ ، وذكر له أربعة كتب في العقائد والكلام[2].

٤ ـ محمّد بن الجليل السكّاك من أصحاب هشام بن الحكم رضي الله عنهما ، وذكر لنا كتباً أربعة في العقائد والكلام[3].

٥ ـ أبو جعفر محمّد بن قبة ، ذكر له كتابين في العقائد والكلام[4].

٦ ـ أبو سهل إسماعيل بن عليّ بن نوبخت من كبار الشيعة ، وذكر له اثنين وعشرين كتاباً في العقائد والكلام[5].

٧ ـ أبو محمّد الحسن بن موسى ، ابن أُخت أبي سهل بن نوبخت ، متكلّم فيلسوف ، وذكر له سبعة من الكتب في العقائد والكلام[6].

٨ ـ أبو الحسين محمّد بن بشر السوسنجردي ، من غلمان أبي سهل النوبختي ، وذكر له كتاباً واحداً في العقائد والكلام[7].

---

(١) فهرست ابن النديم : ٢٢٣ و ٢٢٤.

(٢) فهرست ابن النديم : ٢٢٤.

(٣ ـ ٥) فهرست ابن النديم : ٢٢٥.

(٦) الفهرست : ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٧) الفهرست : ٢٢٦.

٩ ـ الطاطري، وذكر له كتاباً واحداً[١].

١٠ ـ هشام الجواليقي[٢].

١١ ـ أبو ملك الحضرمي[٣].

١٢ ـ ابن مملّك الإصبهاني، وذكر له كتابين[٤].

١٣ ـ أبو الجيش المظفّر بن الخراساني، وذكر له عدّة كتب[٥].

١٤ ـ الناشئ الصغير، أبو الحسين عليّ بن وصيف غلام أبي الجيش الخراساني، وذكر له كتباً في العقائد والكلام[٦].

وهناك جملة من هؤلاء النخبة من الأعلام ممّن بذلوا عناية فائقة بشأن الإمام المهدي صلوات الله عليه، وألّفوا أو صنّفوا كتباً في هذا الخصوص يدفعون فيها الشبهات، ويذودون فيها عن حريم العقيدة،

---

(١) و (٣) الفهرست / ابن النديم: ٢٢٦.

(٢) قال النجاشي: «هشام بن سالم الجواليقي، مولى بشر بن مروان، أبوالحكم، كان من سبي الجوزجان، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، ثقة ثقة، له كتاب يرويه جماعة».

(٤) الفهرست / ابن النديم: ٢٦٦. معجم رجال الحديث: ٢٦٣/١٧ و: ٣٣٥/١٠. جامع الرواة: ١٤٤/٢. ثقة الرجال: ٤٢/٣. رجال ابن داود: ١٧٧. رجال النجاشي: ٢٣٦ و ٣٨٠.

(٥) و (٦) الفهرست / ابن النديم: ٢٢٦.

٢٧ ـ أبو محمّد الفضل بن شاذان بن جبرئيل (الخليل) الأزدي النيسابوري، المتوفّى سنة ٢٦٠هـ، لقي عليّ بن محمّد التقيّ عليه السلام، له كتاب إثبات الرجعة، والرجعة حديث، والقائم عليه السلام[١].

٢٨ ـ أبو عبدالله محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني، المعروف بابن أبي زينب الكاتب، تلميذ ثقة الإسلام الكليني، له كتاب الغيبة، ويعرف هذا الكتاب بملاء العيبة في طول الغيبة[٢].

٢٩ ـ أبو عليّ محمّد بن أحمد بن الجنيد، قال النجاشي: سمعت بعض شيوخنا يذكر أنّه كان عنده مال للصاحب عليه السلام، وسيف أيضاً، وصّى به إلى جاريته، له كتاب إزالة الران عن قلوب الإخوان في الغيبة[٣].

٣٠ ـ أبو عبدالله محمّد بن أحمد بن عبدالله بن قضاعة بن صفوان بن مهران الجمّال، المعروف بالصفواني، الشريك مع النعماني في القراءة على ثقة الإسلام الكليني، له كتاب الغيبة وكشف الحيرة[٤].

---

(١) النجاشي: ٣٠٦ ـ ٨٤٠/٣٠٧. الفهرست: ٢٥٤ ـ ٥٥٩/٢٥٥. المعالم: ٩٠ ـ ٦٢٧/٩١. الذريعة: ٣٩٥/٧٨/١٦.

(٢) النجاشي: ١٠٤٣/٣٨٣. المعالم: ٧٨٣/١١٨. الذريعة: ٣٩٨/٧٩/١٦.

(٣) النجاشي: ١٠٤٨/٣٨٥. الفهرست: ٢٦٧ ـ ٥٩٢/٢٦٩. المعالم: ٦٦٥/٩٧.

(٤) الذريعة: ١٥٧/٣٧/١٦ و: ٤٢٠/٨٤/١٦.

٣١ ـ أبو العنبس محمّد بن إسحاق بن أبي العنبس الصيمري، له كتاب صاحب الزمان[١].

٣٢ ـ أبو الحسين محمّد بن بحر الرهني السجستاني (الشيباني) المتكلّم، له كتاب الحجّة في إبطاء القائم عليه السلام[٢].

٣٣ ـ محمّد بن الحسن بن جمهور العمي (القمّي) البصري، روى عن الرضا عليه السلام، له كتاب صاحب الزمان عليه السلام، وكتاب وقت خروج القائم[٣].

٣٤ ـ محمّد بن زيد بن عليّ الفارسي، له كتاب الغيبة[٤].

٣٥ ـ أبو جعفر محمّد بن عليّ بن أبي العزاقر الشلمغاني، المتوفّى سنة ٣٢٣هـ، كان متقدّماً في أصحابنا ومستقيم الطريقة، فحمله الحسد لأبي القاسم الحسين بن روح على ترك المذهب والدخول في المذاهب الردية، فظهرت منه مقالات منكرة، وخرج في لعنه التوقيع، له كتاب الغيبة[٥].

---

(١) الفهرست / ابن النديم: ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٢) المعالم: ٩٦/٦٦٢.

(٣) الفهرست: ٢٨٤/٦١٧. المعالم: ١٠٣ ـ ١٠٤/٦٨٩.

(٤) الذريعة: ١٦/٧٩ ـ ٨٠، الرقم ٤٠٠.

(٥) النجاشي: ٣٧٨/١٠٢٩. الذريعة: ١٦/٨٠/٤٠١.

٣٦ ـ أبو الفتح محمّد بن عليّ بن عثمان الكراجكي، المتوفّى سنة ٤٤٩هـ، له كتاب: البرهان على طول عمر صاحب الزمان، والاستطراف في ذكر ما ورد في الغيبة في الإنصاف[١].

٣٧ ـ أبو بكر محمّد بن القاسم البغدادي، معاصر بن همّام الذي توفّي سنة ٣٣٢هـ، له كتاب الغيبة[٢].

٣٨ ـ أبو النضر محمّد بن مسعود بن محمّد بن عيّاش السلمي السمرقندي، المعروف بالعيّاشي، كان في أوّل عمره عامّي المذهب وسمع حديث العامّة فأكثر منه، ثمّ تبصّر وعاد إلينا، له كتاب الغيبة[٣].

٣٩ ـ أبو الفرج المظفّر بن عليّ بن الحسين الحمداني، من السفراء، قرأ على المفيد، وحضر مجلس درس المرتضى والشيخ الطوسي، ولم يقرأ عليهما، له كتاب الغيبة[٤].

---

(١) الذريعة: ٣/٩٢/٢٩٢. كشف الحجب: ١٩٤/٤٣.

(٢) الذريعة: ١٦/٨٠/٤٠٣.

(٣) النجاشي: ٣٥٠ ـ ٣٥٣/٩٤٤. الفهرست: ٣١٧ ـ ٣٢٠/٦٩٠. المعالم: ٩٩ ـ ١٠٠/٦٦٨.

(٤) الذريعة: ١٦/٨٢/٤٠٦.

الدّرس السابع والعشرون

اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ١

بسم الله الرحمن الرحيم

بعدما ثبت أنّ الاعتقاد بوجود الإمام المهدي صلوات الله عليه وبحياته الشريفة من ضروريات مذهب الإماميّة ، دلّت عليه صريح الأحاديث والنصوص الروائيّة ، وأطبق عليه علماؤهم منذ عصر الرسالة إلى يومنا هذا ، وامتلئت به كتبهم قديماً وحديثاً ، فهل يمكن الارتباط المباشر بهذا الإمام الغائب عن الأنظار صلوات الله عليه ، وهل لشيعته أو لغيرهم في مقام الثبوت والإثبات أن ينالوا شرف اللقاء به في عصر الغيبة ـ سواء الصغرى منها أو الكبرى ـ ؟ وهل لهم أن ينتفعوا بمحضره الشريف ؟

وليس الكلام عن إمكان الرؤية واللقاء إمكاناً عقليّاً ؛ لضرورة هذا الإمكان وشدّة بداهته ؛ إذ لا يمنع العقل ذلك ولا يحيله ،

بل يمنع خلافه ويحكم بضرورة إمكان الرؤية والمشاهدة لكلّ مخلوق ذي جانب مادي، وكافّة الأجسام والطبيعيات، وهو صلوات الله عليه مخلوق روحاني نوراني في قالب مادّي جسماني، وإنّما الكلام في الأدلّة والموازين الشرعيّة، والشواهد والقرائن الخارجيّة، فهل قامت أدلّة من الأحاديث والروايات على إمكان ذلك؟ وهل هناك شواهد وقرائن دالّة على إمكانها، أو وقوعها؟ وبناءً على ثبوتها فما هي؟ وما مدى صحّتها؟ وما رأي أئمّة أهل البيت عليهم السلام؟ وما الفائدة من الرؤية والمشاهدة؟ وما الأضرار التي تترتّب على امتناع رؤيته أو مشاهدته عليه السلام؟

وقع الخلاف بين أعلام الطائفة في هذا الخصوص، حيث نتج عن ذلك اعتقادان عن إمكانيّة الرؤية وجوازها، وعدم الإمكان وامتناع الرؤية في زمن غيبته عليه السلام، فمنهم من ذهب إلى عدم الإمكان وعدم الحاجة إلى رؤية الإمام عليه السلام واللقاء به قبل ظهوره، كالشيخ المفيد، والمولى الفيض الكاشاني، والشيخ جعفر كاشف الغطاء، والمرحوم النعماني أعلى الله مقاماتهم، وطيّب ثراهم، واختار المشهور من علماء الطائفة جواز ذلك، بل وقوعه، خلافاً لهؤلاء الأعلام، فليست المسألة إجماعيّة، بل هي قضيّة خلافيّة منذ ابتداء الغيبة الكبرى، وأوان انطلاقتها الأُولى، فينبغي التحقيق في أقوالهم،

ومناقشة آرائهم بعد سرد ما استندوا إليه من أدلّة وأحاديث، والتأمّل فيها بالنقض والإبرام، وليس من أنكر إمكان الرؤية وجوازها أثناء الغيبة منكراً لضرورة من ضروريّات المذهب الحقّ، وليس خارجاً عن ربقة الدين وداخلاً في عِداد المرتدّين كما توهّم بعض من لا حظّ لهم من العلم والمعرفة، كلّا بل كلّ طائفة من الطائفتين تستند إلى جملة من الأدلّة والقرائن تستحقّ البحث والتدقيق، وإن غدى جواز اللقاء وإمكان الرؤية، بل وقوعها لكثير من الصلحاء والعلماء، من مسلّمات مذهبنا في عصرنا الحاضر.

وكيف كان فأهمّيّة طرح هذا البحث والتطرّق لهذه المسألة تحتّمها أسباب وعلل تترتّب عليها جملة من المفاسد والمحاسن، ينبغي التلميح إليها وسردها هنا:

أوّلاً: أنّ هناك كتباً ومقالات سطّرت ـ لا سيّما في عصرنا هذا ـ مشحونةً بحكايات وقصص عمّن يزعمون اللقاء بالإمام عليه السلام، لا شكّ في كذب بعضها والمبالغة في بعضها.

ثانياً: استغلال بعض السياسيّين ممّن ينتسبون إلى مذهب الإماميّة لهذه القصص والحكايات من أجل تمرير مشاريعهم وتحقيق أهدافهم السلطويّة على العامّة من أتباع أهل البيت صلوات الله عليهم.

ثالثاً: ما يترتّب من مفاسد عديدة على نقل مثل هذه الحكايات،

كالتدليس في الحقائق الثابتة بحيث ينطلي على مَن لا خبرة له، ويلتبس الحقّ بالباطل، فتشوب العقائد الحقّة جملة من الخرافات والأباطيل التي لا تستند إلى برهان ولا دليل، فيختلط الصواب بالخطأ ليسفر عن ذلك مزاعم لا أساس لها، وأحداث خرافيّة لا قِبَلَ لها من زمرة الانتهازيّين الضاحكين على ذقون العامّة طلباً للرئاسة والدنيا أو جمعاً للأموال.

رابعاً: إنّ مثل هذه الكتابات والقصص الخرافيّة الموضوعة، لا سيّما المبنيّة منها على المنامات الكاذبة، والمكاشفات المزعومة الباطلة، لتنفّر أهل التعقّل وأصحاب الفكر وذوي الألباب، وربّما جعلتهم في حيرة من عقائدنا الحقّة التي بات لا يختلف على صحّتها اثنان من ذوي الإنصاف والرشاد، فتمهّد وتوفّر بذلك سبل الانحراف وتعبّد طريق الضلال.

خامساً: إنّ العدوّ المتربّص بنا لا يفرح بشيءٍ كفرحه بنسبة الخرافات وعادات العوام إلى مذهبنا، والاحتجاج على أعلام الطائفة وزعمائها من العلماء بما دأب عليه الطائفة من العوام والجهلة ورجال السياسة والإعلام المنتسبين إليهم، فيفترون علينا وعلى مذهبنا وينسبون إلينا ما نحن منه براء، ليصدّوا عن الحقّ ويحولوا دون انتشار العقائد الحقّة ويطفئوا نور الله بأفواههم.

سادساً: تكمن الخطورة في جهة أنّ هذه المزاعم بعدما كانت تنطلق من أفواه العوامّ في الأزمنة الغابرة غدت في هذه الأيّام والأعوام تجد لها صدىً لدى بعض من يرتدي زيّ أهل العلم ويتشبّه بهم ولدى جملة من الخواصّ من العوامّ، والعوامّ من الخواصّ، وهو أمر يندى له الجبين، فلا حيلة ولا محيص دون أن نجابههم بما نصّ عليه التوقيع الشريف الذي ورد من الناحية المقدّسة، حيث أمرنا في قبال مَن يدّعي ذلك بالتصدّي والتكذيب واتّهامه بأنّه كذّاب مفترٍ.

بما أنّ حياة الإمام الحجّة المنتظر عجّل الله فرجه تنقسم إلى أربع فترات رئيسيّة: فترة الطفولة حتّى الخامسة، حيث كان صلوات الله عليه معاصراً لأبيه الإمام الحسن العسكري وتحت كفالته وفي رعايته، ثمّ فترة الغيبة الصغرى التي دامت سبعين عاماً تمهيديّة وتربويّة لأصحابه وشيعته استعداداً للغيبة الكبرى الطويلة، وهي الفترة الثالثة من حياته الشريفة التي طالت علينا كثيراً، ونسأل الله تعالى أن يُعجّل له ولنا الفرج في ظهوره عليه السلام بإقامة العدل والقسط بعد امتلاء الأرض بالجور والظلم، حيث فترة ما بعد ظهوره أرواحنا فداه تمثّل المحطّة الأخيرة من حياته الشريفة المباركة، فإنّا سنبحث إمكانيّة اللقاء به عليه الصلاة والسلام في الفترات الثلاث الأُولى؛ لخروج عصر الظهور عن محلّ النزاع تخصّصاً لا تخصيصاً.

نعم، وقع الخلاف بين أعلام الطائفة في حدود عصر الغيبة الصغرى، هل تبدأ بولادته صلوات الله عليه؟ أم تبدأ باستشهاد أبيه عليه السلام؟

فاختار الشيخ المفيد أعلى الله مقامه وجملة من أعلام الطائفة قدّس الله أسرارهم القول الأوّل، وذهبوا إلى أنّ غيبة الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه وهي الغيبة الصغرى أو الأُولى أو القصرى ـ سمّها ما شئت ـ بدأت بولادته وفي حياة أبيه عليه السلام، وانتهت بموت آخر سفرائه الأربعة رضوان الله عليهم[1]، خلافاً للمشهور لدى أكثر أعلامنا من أنّ الغيبة الصغرى بدأت بوفاة أبيه الإمام العسكري عليه السلام، وهي بداية تقليده منصب الإمامة في عام مائتين وستّين هجريّة، أي في الخامسة من عمره الشريف، وهذا هو الحقّ كما يبدو[2].

والدليل على ذلك:

أوّلاً: أنّ غيبته عليه السلام ذات صلة وثيقة بإمامته، ولا معنى للغيبة

(١) الإرشاد: ٢/٣٤٠.

(٢) أعلام الورى: ٤١٦. مصنّفات الشيخ المفيد ـ الجزء الثاني. كشف الغمّة: ٣/٣٢٠. مرآة العقول: ٤/٥٢.

قبل هذه الفترة وقبل تقليده الإمامة والخلافة.

وثانياً: أنّ جُلّ الروايات التي أشارت إلى الغيبة الصغرى ناظرة إلى فترة إمامته عليه السلام، ويكفي للبرهنة على ذلك مجرّد نظرة وتأمّل في تلك الروايات والأحاديث.

وثالثاً: أنّ أعلام الطائفة ممّن تقدّموا على الشيخ المفيد طيّب الله ثراه ومن أصحاب الأئمّة عليهم السلام لم يعبّروا عن تلك الفترة بالغيبة، وإنّما عبّروا بالغيبة عمّا تلتها من فترة زمنيّة، وأطلقوا الغيبة على فترة غيابه بعد أبيه عليهما السلام، وهذا لا يخفى على المحقّق المدقّق في كلمات الأعلام والأصحاب رضوان الله عليهم، والحاصل أنّ الغيبة الصغرى على القول الأوّل ـ وهو مذهب الشيخ المفيد وأصحابه قدّس الله أسرارهم ـ دامت أربعة وسبعين عاماً، وعلى القول الثاني ـ وهو قول المشهور ـ دامت تسعة وستّين عاماً وأشهر.

١ ـ اللقاء به في عهد أبيه عليهما السلام

وكيف كان فقد ثبت بالدليل القاطع والبرهان الساطع أنّ جمعاً غفيراً من أصحاب الإمام الحسن العسكري عليه السلام وخواصّ شيعته نالوا شرف اللقاء به عليه السلام، وحازوا مرتبة التشريف بلقياه، والظفر برؤيته، وقد أسردنا جملة من الأخبار والروايات الدالّة

على ذلك في الحلقة الأُولى من هذا الكرّاس.

وقد عقد كثير من علمائنا في كتبهم أبواباً عمّن رأوا الإمام والتقوا به وشاهدوه في عهد أبيه العسكري صلوات الله عليهما، ومن هؤلاء الشيخ المفيد أعلى الله مقامه في الإرشاد، حيث قال:

١ ـ أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمّد، عن محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن موسى بن جعفر ـ وكان أسنّ شيخ من ولد رسول الله ﷺ بالعراق ـ قال: رأيت ابن الحسن بن عليّ بن محمّد عليهم السلام بين المسجدين وهو غلام[1].

وهكذا ذكر جملة من هذه الأخبار على النحو التالي:

٢ ـ وعن الحسين بن رزق الله أنّه قال: حدّثني موسى بن محمّد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر، قال: حدّثتني حكيمة بنت محمّد بن عليّ وهي عمّة الحسن عليه السلام: أنّها رأت القائم عليه السلام ليلة مولده وبعد ذلك[2].

٣ ـ عن حمدان القلانسي، قال: قلت لأبي عمرو العمري:

---

(١) الكافي: ٢٦٦/٢. الإرشاد: ٣٥١/٢. الغيبة: ٢٣٠، ٢٦٨. أعلام الورى: ٣٩٦.

(٢) الإرشاد: ٣٥١/٢. الغيبة / الطوسي: ٢٣٧/٢٠٥. الكافي: ٢٦٦/٣. كمال الدين: ٤٢٤/١.

قد مضى أبو محمّد ؟ فقال لي : قد مضى ، ولكن قد خلّف فيكم مَنْ رقبته مثل هذه ، وأشار بيده[١].

٤ ـ وعن فتح ـ مولى الزراري ـ قال : سمعت أبا عليّ بن مطهّر يذكر أنّه رآه ، ووصف له قَدَّهُ[٢].

٥ ـ وعن عمرو الأهوازي ، قال : أرانيه أبو محمّد ، وقال : « هذا صاحبكم »[٣].

٦ ـ وعن أبي نصر طريف الخادم أنّه رآه عليه السلام[٤].

واكتفى بهذا المقدار قائلاً : « وأمثال هذه الأخبار في معنى ما ذكرناه كثيرة ، والذي اختصرناه منها كافٍ فيما قصدناه ؛ إذ العمدة في وجوده وإمامته عليه السلام ، ما قدّمناه ، والذي من بعد ذلك زيادة في التأكيد ، ولو لم نورده لكان غير مخلٍّ بما شرحناه ، والمنّة لله تعالى[٥].

وقال شيخ الطائفة الطوسي أعلى الله مقامه :

---

(١) الإرشاد : ٢/٣٥١. الكافي : ٤/٢٦٤ و : ٤/٢٦٦. البحار : ٥٢/٦٠ و ٤٥.

(٢) الكافي : ٥/٢٦٦. الغيبة/ الطوسي : ٢٣٣ ، ٢٦٩. بحار الأنوار : ٥٢/٦٠. الإرشاد : ٢/٣٥٢.

(٣) الكافي : ٢/٢٦٤. الغيبة / الطوسي : ٢٠٣ ، ٢٣٤. الإرشاد : ٢/٣٥٥.

(٤) الكافي : ٢/٢٦٧. الإرشاد : ٢/٣٥٥.

(٥) الإرشاد : ٢/٣٥٥.

«فصل: فأمّا الكلام في ولادة صاحب الزمان وصحّتها فأشياء اعتباريّة وأشياء إخباريّة، فأمّا الاعتباريّة فهو أنّه إذا ثبتت إمامته وعلمنا بذلك صَحَّتْ ولادته وإن لم يرد فيه خبر أصلاً.

وأيضاً ما دلّلنا عليه من أنّ الأئمّة اثنا عشر يدلّ على صحّة ولادته؛ لأنّ العدد لا يكون إلّا لموجود، وما دلّلنا على أنّ صاحب الأمر لابدّ له من غيبتين يؤكّد ذلك؛ لأنّ كلّ ذلك مبنيّ على صحّة ولادته.

وأمّا تصحيح ولادته من جهة الأخبار فسنذكر في هذا الكتاب طرفاً ممّا روي فيه جملة وتفصيلاً، ونذكر بعد ذلك جملة من أخبار من شاهده ورآه؛ لأنّ استيفاء ماروي في هذا المعنى يطول به الكتاب»(١).

ثمّ روى أخباراً في ذلك، منها ما كانت الرؤية والمشاهدة في حياة أبيه العسكري صلوات الله عليهما:

١ ـ... حدّثني أبو الفضل الحسين بن الحسن العلوي، قال: «دخلت على أبي محمّد عليه السلام بسُرّ من رأى فهنّأته بسيّدنا صاحب الزمان عليه السلام لمّا ولد»(٢).

٢ ـ... عن أحمد بن محمّد، قال: خرج عن أبي محمّد عليه السلام حين

---

(١) و(٢) الغيبة / الطوسي: ٢٣٠.

قتل الزبيري... إلى أن قال: «وولد له ولد وسمّاه محمّداً سنة ستّ وخمسين ومائتين»[١].

٣ ـ وروى محمّد بن يعقوب رفعه عن نسيم الخادم، وخادم أبي محمّد عليه السلام، قال: دخلت على صاحب الزمان عليه السلام بعد مولده بعشر ليالٍ فعطست عنده، فقال: «يرحمك الله، ففرحت بذلك، فقال: **ألا أبشّرك في العطاس؟ هو أمان من الموت ثلاثة أيّام**»[٢].

٤ ـ... عن رجل من أهل فارس ـ سمّاه ـ قال: «أتيت سر من رأى ولزمت باب أبي محمّد عليه السلام... إلى أن قال: فدخلت عليه يوماً وهو في دار الرجال، فسمعت حركة في البيت وناداني: مكانك لا تبرح، فلم أجسر أخرج ولا أدخل، فخرجت جارية معها شيء مغطّى، ثمّ ناداني: أُدخل، فدخلت، ثمّ نادى الجارية فرجعتْ، فقال لها: اكشفي عمّا معكِ، فكشفتْ عن غلام أبيض حَسَن الوجه، فكشف عن بطنه، فإذا شعرٌ نابتٌ من لبته إلى سُرّته أخضر ليس بأسود، فقال: هذا صاحبكم...»[٣].

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٣١.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٢٣٢.

(٣) الغيبة / الطوسي: ٢٣٣.

٥ ـ... قال حدّثني أحمد بن بلال بن داود الكاتب، وكان عامّياً بمحلّ من النصب لأهل البيت عليهم السلام يظهر ذلك ولا يكتمه، وكان صديقاً لي... إلى أن قال: وقد كنت فقدتُ جميع من خلّفته من أهلي وقراباتي إلّا عجوزاً كانت ربّتني، ولها بنتٌ معها، وكانت من طبع الأوّل مستورة صائنة لا تُحسن الكذب... إلى أن قال نقلاً عن العجوز أنّها قالت له: فإنّي أُحدّثك بما رأيته بعيني بعد خروجك بسنتين... وساق الخبر الذي حاصله أنّها رأت المولد الذي ولد لأبي محمّد العسكري صلوات الله عليهما، أعني صاحب الزمان أرواحنا فداه، وحضرَت ولادته، بل شاركت في توليده ـ ولادته ـ... الخ[1].

٦ ـ... عن السيّاري، قال: حدّثني نسيم ومارية، قالت: لمّا خرج صاحب الزمان عليه السلام من بطن أُمّه سقط جاثياً على ركبتيه، رافعاً سبّابته نحو السماء، ثمّ عَطَسَ فقال: «**الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّد وآله عبداً داخراً لله غير مستنكف ولا مستكبر**»، ثمّ قال: «**زعمتِ الظلمة أنّ حجّة الله داحضة، ولو أذن لنا في الكلام لزال الشكّ**»[2].

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٤٢.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٢٤٤.

٧ ـ وروى محمّد بن علي الشلمغاني في كتاب الأوصياء ، قال : حدّثني حمزة ابن نصر غلام أبي الحسن عليه السلام عن أبيه ، قال : لمّا ولد السيّد عليه السلام تباشر أهل الدار بذلك ، فلمّا نشأ خرج إليّ الأمر أنْ أبتاع في كلّ يوم مع اللحم قَصَبُ مخٍّ ، وقيل : إنّ هذا لمولانا الصغير عليه السلام (١).

٨ ـ ... عن أبي نعيم محمّد بن أحمد الأنصاري ، قال : وجّه قوم من المفوّضة والمقصّرة كامل بن إبراهيم المدني إلى أبي محمّد عليه السلام ، قال كامل : فقلت في نفسي : ... إلى أن قال : فسلّمت وجلست إلى باب عليه ستر مرخى ، فجاءت الريح فكشفت طرفه ، فإذا أنا بفتىً كأنّه فلقة قمر من أبناء أربع سنين أو مثلها ، فقال لي : **يا كامل بن إبراهيم** ، فاقشعررتُ من ذلك وأُلهمت أن قلت : لبّيك يا سيّدي ، فقال : **جئت إلى وليّ الله وحجّته وبابه تسأله : هل يدخل الجنّة إلّا من عرف معرفتك وقال بمقالتك ؟**

فقلت : إي والله .

قال : **إذن والله يقلّ داخلها، والله إنّه ليدخلها قوم يقال لهم الحقّيّة .**

قلت : يا سيّدي ، ومن هم ؟

---

(١) الغيبة / الطوسي : ٢٤٥ .

قال: قوم من حبّهم لعليّ يحلفون بحقّه، ولا يدرون ما حقّه وفضله.

ثمّ سكت صلوات الله عليه عنّي ساعة، ثمّ قال: وجئت تسأله عن مقالة المفوّضة، كذبوا، بل قلوبنا أوعية لمشيئة الله، فإذا شاء شئنا، والله يقول: ﴿ **وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللهُ** ﴾.

ثمّ رجع الستر إلى حالته، فلم أستطع كشفه، فنظر إليّ أبو محمّد عليه السلام مبتسماً، فقال: **يا كامل، ما جلوسك؟ وقد أنبأك بحاجتك الحجّة من بعدي.**

فقمت وخرجت ولم أُعاينه بعد ذلك[1].

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٤٧.

الدّرس الثامن والعشرون

اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

وهكذا نكتفي بهذا القدر، وهو غيض من فيض، ولكن نقتصر على ذكر أسماء هذه الجماعات وهؤلاء الأفراد، وكيف كان، فالذين تشرّفوا بلقاء مولانا صاحب الزمان صلوات الله عليه ونالوا شرف رؤيته ومشاهدته في حياة أبيه عليه السلام، وأثناء ولايته وإمامته ليسوا بالعدد القليل كما يظنّ البعض، وإليك أسماؤهم ممّا تقدّم من الأخبار، وما لم نذكره هنا من سائر الأخبار التي سنشير إلى مصادرها إن شاء الله تعالى:

١ ـ السيّد محمّد بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليه السلام، وتقدّم خبره.

٢ ـ السيّدة حكيمة بنت الإمام الجواد، وأُخت الإمام الهادي، وعمّة الإمام العسكري عليهم السلام، كما تقدّم خبرها.

٣ ـ أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري أوّل السفراء الأربعة رضي الله عنهم، كما تقدّم خبره.

٤ ـ أبو عليّ بن مطهّر، وقد تقدّم خبره.

٥ ـ عمرو الأهوازي، وقد تقدّم خبره.

٧ ـ أبو الفضل الحسين بن الحسن العلوي، وقد تقدّم خبره.

٨ ـ أحمد بن محمّد، وقد تقدّم خبره.

٩ ـ نسيم الخادم، وقد قدّمنا خبره.

١٠ ـ رجل من أهل فارس ـ ثقة ـ وقد قدّمنا خبره.

١١ ـ العجوز التي حدّثت أحمد بن بلال بن داود الكاتب، وقد تقدّم خبرها.

١٢ ـ مارية، خادمة أو جارية للإمام العسكري عليه السلام، وقد تقدّم خبرها.

١٣ ـ أبو نصر، غلام أبي الحسن العسكري عليه السلام، وقد قدّمنا خبره.

١٤ ـ أبو نعيم محمّد بن أحمد الأنصاري، وقد قدّمنا خبره.

١٥ ـ جعفر ابن الإمام الهادي الملقّب «بالكذّاب»[١].

---

(١) الغيبة: ٢٤٨.

١٦ ـ أبو هارون ـ رجل من أصحابهم ـ[1].

١٧ ـ أبو جعفر العمري محمّد بن عثمان، ثاني السفراء الأربعة رضي الله عنهم[2].

١٨ ـ جارية من جواري الإمام العسكري عليه السلام[3].

١٩ ـ أبو غانم الخادم[4].

٢٠ ـ عقيد الخادم[5].

٢١ ـ يعقوب بن منفوس، أو منقوش[6].

٢٢ ـ معاوية بن حكيم[7].

٢٣ ـ محمّد بن أيّوب بن نوح[8].

وكيف كان فقد قال الشيخ المفيد أعلى الله مقامه ونسب ذلك

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٥٠.
(٢) بحار الأنوار: ٥٢/٢٥ ـ ٢٦.
(٣) بحار الأنوار: ٥١/٥.
(٤) بحار الأنوار: ١٥/٥.
(٥) بحار الأنوار: ٥١/١٦.
(٦) بحار الأنوار: ٥٢/٢٥.
(٧) بحار الأنوار: ٥٢/٢٥ ـ ٢٦.
(٨) بحار الأنوار: ٥٢/٢٥ ـ ٢٦.

إلى الإماميّة: «إنّ جماعة من أصحاب أبي محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد عليهما السلام قد شاهدوا خلفه في حياته، وكانوا أصحابه وخاصّته بعد وفاته، والوسائط بينه وبين شيعته دهراً طويلاً في استتاره، ينقلون إليهم عن معالم الدين، ويخرجون إليهم أجوبة عن مسائلهم فيه، ويقبضون منهم حقوقهم لديهم.

وهم جماعة كان الحسن بن عليّ عليهما السلام عَدَلَهُمْ في حياته، واختصّهم أُمناء له في وقته، وجعل إليهم النظر في أملاكه والقيام بمآربه، معروفون بأسمائهم وأنسابهم وأمثالهم.

كأبي عمرو عثمان بن سعيد السمّان، وابنه جعفر بن محمّد بن عثمان، وبين الرحبا، وبني سعيد، وبني مهزيار، وبين الركولي وبني نوبخت، وجماعة من أهل قزوين، وقم وغيرها من الجبال مشهورون بذلك، وكانوا أهل عقل وأمانة وثقة ودراية وفهم وتحصيل ونباهة...» إلى أن قال رحمه الله: «وهذا يسقط دعوى الخصوم وفاق الإماميّة لهم أنّ صاحبهم لم يُرَ منذ ادّعوا ولادته، ولا عُرف له مكان، ولا خَبَرَ أحدٌ بلقائه»[1].

وقد عدّ الشيخ الصدوق رحمه الله من رأوه في تلك الفترة فإنّهم يزيدون

(١) الفصول العشرة: ٨٢.

عن ذلك العدد بكثير[١].

والظاهر، بل التحقيق، أنّ شطراً ممّن ذكرهم لم يقصد بهم أنّهم رأوه في هذه الفترة، بل في الغيبة الصغرى، فجمع بين طائفتين:

١ ـ من رآه عليه السلام في حياة أبيه عليه السلام.

٢ ـ من رآه بعد وفاة أبيه عليه السلام، فهم مجموع من رآه في الغيبة الصغرى وقبلها، لا على نحو الحصر.

فلا ريب في الرؤية والمشاهدة له عليه السلام ثبوتاً وإثباتاً، إمكاناً ووقوعاً، خلال هذه الفترة ونيل ذلك في الفترة الأُولى من حياته الشريفة، وهي الفترة المعاصرة لحياة أبيه وإمامته عليه السلام، ولا خلاف بين أعلام الطائفة، وحتّى عوامها، في ذلك، بل وقع الإجماع والإطباق حتّى عُدّ ذلك ضروريّاً من ضروريّات مذهبنا.

٢ ـ لقاؤه عليه السلام في عصر الغيبة الصغرى

لا شكّ أنّ الإمام عليه السلام كان في عصر الغيبة الصغرى على اتّصال دائم بشيعته ولم ينقطع عنهم؛ إذ كان يتقصّى الشيعة ويتفقّد أخبارهم، وهكذا يتفقّدون أخباره عبر نوّابه الأربعة الذين مثّلوا حلقة الوصل

(١) كمال الدين: ٤٤٢ ـ ٤٤٣ و: ٤٧٦ ـ ٤٧٩ و: ٤٣٤ ـ ٤٨٢.

بينه وبينهم، فكانت ترد عليه كتبهم ورسائلهم فيجيب عنها ويردّ على أسئلتهم، وتخرج إليهم تواقيع من ناحيته المقدّسة، وقد وردت في بعض كتب الأعلام ودوّنها الثقات ممّن لا يرد أدنى شكّ أو شبهة في صدقهم وإخلاصهم، فقد أورد الشيخ الطوسي طيّب الله ثراه تواقيع خرجت من الناحية المقدّسة إلى جملة من الثقات الأخيار كأبي الحسين محمّد بن جعفر الأسدي[1]، وأورد غيره من الأعلام تواقيع لآخرين خرجت من ناحيته المقدّسة.

كما خرجت تواقيع أُخر عديدة تلعن الذين ادّعوا النيابة الخاصّة كذباً وزوراً، وتتبرّأ منهم بأسمائهم وأشخاصهم كالشريعي، ومحمّد بن نصير النميري، وأحمد بن هلال الكرخي، والشلمغاني[2]، أوردناها في محلّها بحمد الله تعالى.

كما وفّق جماعة من خواصّ الشيعة وثقاتهم لفيض لقائه عليه الصلاة والسلام في مواطن عديدة، بل كان الشيعة يشدّون الرحال إلى العراق والحجاز ـ لا سيّما في أيّام الحجّ وعند أداء مناسكه ـ بحثاً عنه وابتغاء الفوز بشرف لقائه عليه السلام، فكم من هؤلاء قد أدركوا

(١) الغيبة: ٤١٥ ـ ٤١٧.

(٢) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٣٩٧ ـ ٤١٢.

نوّابه الخواص ، وأيقنوا بوجوده وسلّموهم الوجوه الشرعيّة وأدّوا إليهم الحقوق التي كانت عليهم ، وتلقّوا إجابات وردوداً على أسئلتهم التي بعثوها إلى ناحيّته المقدّسة ، واشتهر ذلك عند الشيعة حتّى غدى من المسلّمات لديهم لا تعتريه شكّ ولا شبهة ، حرصاً منهم على تقصّي أخبار إمامهم ، وتفقّد أحواله ، وتثبيت عقائدهم ، وترسيخ دعائم إيمانهم بأدلّة قطعيّة من العلم والوجدان ، وتطهير معتقداتهم من الخرافة والأوهام.

فقد أورد الشيخ الصدوق أعلى الله مقامه أسماء جماعة ممّن أدركوا المأمول ، وتحقّقت لهم آمالهم وأمانيهم بمشاهدته والفوز بلقياه ، وقرّت أعينهم برؤية حسنه وجماله الملكوتي(١).

وإليك جملة من أسماء هؤلاء من كتب الحديث وجوامعه ومصادره على نحو الإيجاز والتمثيل دون الإحصاء والاستقراء :

١ ـ رشيق صاحب المادراي.

٢ ـ عثمان بن سعيد العمري ، أوّل السفراء الأربعة.

٣ ـ محمّد بن عثمان العمري ، ثاني السفراء الأربعة.

٤ ـ الحسين بن روح ، ثالث السفراء الأربعة.

---

(١) كمال الدين : ٤٣٤.

٥ ـ عليّ بن محمّد السُّمري ، السفير الرابع والأخير .

٦ ـ أبو جعفر أحمد بن الحسين بن عبدالملك الأزدي أو الأودي .

٧ ـ أحمد بن عبدالله الهاشمي من ولد العبّاس .

٨ ـ أبو نعيم محمّد بن أحمد الأنصاري .

٩ ـ عليّ بن إبراهيم بن مهزيار .

١٠ ـ محمّد بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليه‌السلام .

١١ ـ أبي عليّ أحمد بن محمّد بن مطهّر .

١٢ ـ محمّد بن الحسن بن عبدالله التميمي ـ الزيدي ـ .

١٣ ـ الزهري .

١٤ ـ أبو سهل إسماعيل بن عليّ النوبختي [1] .

١٥ ـ يوسف بن أحمد الجعفري .

١٦ ـ أحمد بن عبدالله الهاشمي .

١٧ ـ إبراهيم بن عبدة النيسابوري .

١٨ ـ إبراهيم بن إدريس .

١٩ ـ حاجز ـ من وكلاء الإمام عليه‌السلام ـ .

٢٠ ـ العاصمي ـ وكيله في الكوفة ـ .

---

(١) من (١ ـ ١٤) الغيبة / الطوسي : ٢٤٨ ـ ٢٧٢ .

٢١ ـ محمّد بن إبراهيم بن مهزيار ـ وكيله في الأهواز ـ.

٢٢ ـ أحمد بن إسحاق ـ وكيله في قم ـ.

٢٣ ـ محمّد بن صالح ـ وكيله في همدان ـ.

٢٤ ـ البسّامي ـ وكيله في الريّ ـ.

٢٥ ـ القاسم بن العلاء ـ وكيله في آذربيجان ـ.

٢٦ ـ محمّد بن شاذان ـ وكيله في نيسابور ـ.

٢٧ ـ أبو القاسم بن أبي حابس ـ من بغداد ـ.

٢٨ ـ أبو عبدالله الكندي ـ من بغداد ـ.

٢٩ ـ أبو عبدالله الجنيدي ـ من بغداد ـ.

٣٠ ـ هارون القزّاز ـ من بغداد ـ.

٣١ ـ النيلي ـ من بغداد ـ.

٣٢ ـ أبو القاسم بن دبيس ـ من بغداد ـ.

٣٣ ـ أبو عبدالله بن فروّخ ـ من بغداد ـ.

٣٤ ـ مسرور الطبّاخ ـ مولى أبي الحسن عليه السلام ـ.

٣٥ ـ أحمد ومحمّد ابنا الحسن وإسحاق الكاتب ـ من بني نوبخت ـ.

٣٦ ـ صاحب الفراء ـ من بغداد ـ.

٣٧ ـ صاحب الصرّة المختومة ـ من بغداد ـ.

٣٨ ـ محمّد بن كشمرد ـ من همدان ـ.

٣٩ ـ جعفر بن حمدان ـ من همدان ـ.

٤٠ ـ محمّد بن هارون بن عمران ـ من همدان ـ.

٤١ ـ محمّد بن هارون بن عمران ـ من الدينور ـ.

٤٢ ـ أحمد بن أخيه وأبو الحسن ـ من الدينور ـ.

٤٣ ـ ابن باداشاكة ـ من اصفهان ـ.

٤٤ ـ الحسن بن نضر ـ من قم ـ.

٤٥ ـ محمّد بن محمّد ـ من قم ـ.

٤٦ ـ عليّ بن محمّد بن إسحاق ـ من قم ـ.

٤٧ ـ محمّد بن إسحاق ـ من قم ـ.

٤٨ ـ الحسن بن يعقوب ـ من قم ـ.

٤٩ ـ القاسم بن موسى وابنه ـ من الريّ ـ.

٥٠ ـ أبو محمّد بن هارون ـ من الريّ ـ.

٥١ ـ صاحب الحصاة ـ من الريّ ـ.

٥٢ ـ عليّ بن محمّد ـ من الريّ ـ(١).

وقد عدّ مولانا العلّامة صاحب البحار طيّب الله ثراه عدداً كبيراً من هؤلاء في بحاره بأسمائهم وذكر مدّتهم، فشكر الله سعيه وعليه

(١) من (١٥ ـ ٥٢) بحار الأنوار: ٥/٥٢ ـ ٣٢.

أجره[1]، وأورد قصص جملة منهم، وفيهم من ادّعى الرؤية أو المشاهدة أو الرؤيا المناميّة في زمن الغيبة الكبرى، وسيأتي الحديث عنها في الصفحات الآتية لدى الحديث عن حال الرؤية والمشاهدة، وحكم مدّعيها في عصر الغيبة الكبرى إن شاء الله تعالى.

(١) راجع بحار الأنوار: ٥٢/٣١ ـ ٣٢.

الدّرس التاسع والعشرون

اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

٣ ـ لقاؤه عليه السلام في الغيبة الكبرى

لقد بذل الشيعة اهتماماً خاصّاً بموضوع الإمكان الوقوعي لرؤية الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه، وشرف اللقاء به في عصر الغيبة الكبرى، وألّفوا في ذلك كتباً استدلاليّة تبحث الإمكان وعدمه، فهل الرؤية ممكنة في هذا العصر أم لا ؟ وعلى فرض الإمكان فما حدود الرؤية الممكنة ؟ هل ممكنة لكلّ أحدٍ أم للخواصّ والأوحديّ من الشيعة ؟ وهل هي مختصّة بظروف طارئة أم لا ؟ وهل يعرفه الرائي عند اللقاء أم لا يعرفه ؟ وهل يمكن أخذ معالم الدين والأحكام الشرعيّة عنه ؟ وهل تطرح عليه الشبهات فيجيب عنها ؟ فما الذي نطقت به الأحاديث والأخبار في هذا الخصوص ؟

وماذا قال علماء الطائفة في ذلك ؟

وقع الخلاف في أصل الرؤية وإمكان اللقاء بالإمام عليه السلام في هذا العصر ـ أعني عصر الغيبة الكبرى ـ بين أعلام الطائفة ، فمنهم من قال بالإمكان ، ومنهم من نفى ذلك من الأساس ، ثمّ إنّهم اختلفوا في معنى الرؤية والمراد منها ؟ والذي يبدو لي ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنّ اختلافهم في إمكان الرؤية وعدمه نابع من اختلافهم في معنى الرؤية وما يراد منها ، فالنزاع ـ كما يبدو ـ لفظي أكثر من كونه حقيقيّاً معنويّاً ، ولهذا لزم أن نبحث أمرين :

أوّلاً : معنى الرؤية ، وما يترتّب عليها من أقسام اللقاء والحضور والشهود التي هي من مراتبها .

ثانياً : نستعرض أدلّة المثبتين للرؤية والنافين لها ، لنقف على حقيقة هذا الأمر ، ونكشف عن الإجابة على تلك الأسئلة التي لا زالت تشغل حيّزاً من بال أبناء الطائفة صغيرهم وكبيرهم ، وشريحة واسعة من أهل العلم وعلماء الطائفة ، رغم كثرة التأليف والتصنيف والتحقيق في هذا الباب .

فنقول من باب المقدّمة :

أوّلاً : الرؤية ، وهي أعمّ من الرؤية مع المعرفة ، والرؤية من غير معرفة به عليه السلام ؛ إذ الرؤية تطلق على ما رآه الإنسان بعينه مطلقاً ،

سواء كانت مقرونة بالمعرفة ـ أي بمعرفة المرئي بشخصه وعينه وتمييزه عمّن سواه بوجوه الامتياز ـ أو كانت خالية من المعرفة، أي لم يعرفه بعينه وشخصه.

وبعبارة أُخرى: الرؤية هي الإبصار أعمّ من كونها مع المعرفة الحالية أو المتأخّرة، أو عدم المعرفة بالمبصَر المرئي أصلاً، لا في الحال ولا في المستقبل.

بيان ذلك: أنّ المرء قد ينال شرف رؤية الإمام الغائب عليه السلام وهو لا يعرفه حينئذٍ، بل يجهله ساعة رؤيته له عليه السلام، وهو ربّما عرفه بعد ذلك، أي بعد ما غاب عنه وفارقه وغادر ذلك المكان؛ لظهور قرائن قطعيّة دالّة على أنّه الإمام صاحب الأمر صلوات الله عليه، أو لشواهد وقرائن باعثة على الاطمئنان.

وقد يبقى جاهلاً به طيلة حياته، ويظلّ في جهله لا يعرفه دهراً بل دهوراً.

وربّما حالفه الحظّ، وشمله التوفيق فنال شرف العلم، وحاز على مرتبة المعرفة بأنّه هو الإمام أرواحنا فداه.

فالرؤية هي الإبصار مطلقاً بغضّ النظر عن المعرفة وعدم المعرفة، وهي:

١ ـ إمّا خالية من المعرفة أصلاً، سواء المعرفة الحالية أو المستقبليّة

المتأخّرة عن زمن الرؤية.

٢ ـ وإمّا ملحوقة بمعرفة بالمرئي والمبصَر بعد ذهابه وغيابه ومغادرته المكان، وهي تسمّى المعرفة اللاحقة أو المتأخّرة.

٣ ـ وإمّا أن تكون مصحوبة بالعلم والمعرفة، فيكون الرائي حال رؤيته عارفاً بالمرئي معرفة عينيّة خالية من كلّ شائبة، وتسمّى المعرفة الحالية أو المتّصلة أو المتزامنة، وتسمّى هذه الرؤية بالمشاهدة.

وهذا النوع من الرؤية ـ أعني المشاهدة ـ على قسمين ووجهين أيضاً:

أ ـ المشاهدة الخالية من المحادثة.

ب ـ المشاهدة التي ترافقها المحادثة والحوار والسؤال والجواب.

وهذا الأخير:

ـ **إمّا** مع الصحبة لساعات أو يوم أو أيّام.

ـ **وإمّا** من غير صحبة كذلك.

٢ ـ فالمشاهدة التي هي من أقسام الرؤية، لكنّها الرؤية الخاصّة، عبارة عن المعاينة مع الحضور الحقيقي ـ الجسماني ـ والمعرفة العينيّة، بحيث يعرف المرئي بشخصه، ويميّزه عمّن سواه.

قال صاحب اللمعة البيضاء:

بيان: «الشهادة تجيء بمعنى الحضور والمعاينة، يقال: شهده

متعدّياً بنفسه ، أي حضره وعاينه ، ومنه الشاهد يرى ما لا يراه الغائب ، و﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾[١]».

وقال في البصائر ـ والكلام للمرحوم التبريزي الأنصاري ـ: «الشهود والشهادة حضورٌ مع المعاينة والمشاهدة ، سواء كان بالبصر أو البصيرة ، والثاني يرجع إلى معنى العلم ، قال: والأوْلى أن يستعمل في الحضور المجرّد ـ الشهود ـ وفي الحضور مع المشاهدة ـ الشهادة ـ وإنّ الشهادة قد تطلق على القول الصادر من العلم الحاصل بالبصر أو البصيرة... إلى أن قال: ومنه المشاهدة بمعنى المعاينة ، وهو أعمّ من الحضور لجواز الاطّلاع من بعد بدون صفة الحضور... الخ»[٢].

وقال الراغب الاصفهاني: «الشهود والشهادة ، الحضور مع المشاهدة ، إمّا بالبصر أو بالبصيرة ، لكنّ الشهود بالحضور المجرّد أوْلى ، والشهادة مع المشاهدة أوْلى ، ويقال للمحضر: مشهد»[٣].

وقيل: المشاهدة: جمع مشهدي ، وهو المنسوب إلى المشهد ، وهو مفعل من الشهود ، أي الحضور ، فمعناه محضر النّاس ، ومشاهد مكّة:

---

(١) سورة البقرة: ١٨٥.

(٢) اللمعة البيضاء: ٣٦٦.

(٣) مفردات الراغب: ٢٦٧.

المواطن التي يحضرها النّاس[1].

وقال الفراهيدي ﷺ:

«الشَّهْد: العسل ما لم يعصر من شمعة، شَهَاد، والواحدة: شَهْدَة وشَهَدة[2].

وقال الجوهري: «والمشاهدة: المعاينة، وشهده شهوداً، أي: حضره، فهو شاهد، وقوم شهود، أي حضور، وهو في الأصل مصدر...»[3].

وقال ابن منظور في لسان العرب: «والمشاهدة: المعاينة، وشهده شهوداً، أي: حضره، فهو شاهد...الخ»[4].

ومن يدّعي مشاهدة صاحب الأمر أرواحنا له الفداء، فهو يدّعي رؤيته العينيّة مع العلم به ومعرفة شخصه ﷺ، وقد يزيد عليها ادّعاء المحادثة والمحاورة والمجالسة، قليلاً أو كثيراً، وطويلاً أو قصيراً.

وهذا القسم الأخير أعلى مراتب التوفيق، وأعظم درجات المعرفة والنعيم، حيث لا يناله إلّا ذو حظٍّ عظيم من الخواص،

(١) حاشية شرح الشافية: ١٨٦/٢.

(٢) كتاب العيين: ٣٩٧/٣.

(٣) الصحاح: ٢٩٤/٢.

(٤) لسان العرب: ٢٣٩/٣.

بل أخصّ الخواصّ.

٣ ـ الرؤيا المناميّة: وهي ليست من الرؤية العينيّة؛ لأنّها عبارة عن رؤية الشيء أو الشخص في المنام لا في اليقظة.

٤ ـ الكشف والشهود: وهو عبارة عن حصول العلم والمعرفة بوجود الإمام عليه السلام وحياته عن طريق السير والسلوك، وتهذيب النفس، والرياضات النفسانيّة، والمكاشفات، والاشراقات الروحانيّة، كأن يدرك أهل الكشف والشهود والعارفون الصادقون بما لهم من قوى إشراقيّة مدركة لحقائق العوالم العلويّة والسفليّة والأكوان والطبيعة وما وراء الطبيعة أنّه لابدّ من وجود هذا الإمام، ولا بدّ من حياته، ويعرفونه بعينه، وقد يزعمون رؤيته بالعين المجرّدة أيضاً عن طريق المكاشفة الحضوريّة، والارتباط به عليه السلام كذلك.

فهذه أربعة أنواع أساسيّة من وجوه وطرق اللقاء والرؤية والتشرّف بحضر مولانا صاحب الأمر وقطب دائرة الإمكان صلوات الله وسلامه عليه. والكلام في مبحثنا هذا عن الرؤية بمعنى المشاهدة، والمشاهدة بجميع أقسامها ووجوهها لأنّها موضع الشاهد والابتلاء، وقد وقع النزاع في إمكان المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى بين مثبتٍ ونافٍ، فيقع الكلام فيها، وفي المسألة قولان:

الأوّل: عدم إمكانها الوقوعي قطعاً ومطلقاً، أي لا تمكن المشاهدة

لأحد قبل الظهور، وهو امتناع وقوعي واستحالة وقوعيّة.

الثاني: إمكانها، واختصاصها بالأولياء، وأخصّ الخواصّ، والأوحدي من النّاس.

وأمّا الكلام في القسم الأوّل، وهو الرؤية مع الجهل المطلق، والقسم الثاني من الرؤية، وهو الرؤية مع المعرفة المتأخّرة فخارج عن محلّ الابتلاء بالتخصيص؛ لعدم ترتّب أثر على الرؤية مع الجهل المطلق به عليه السلام.

كما أنّ الكلام في القسمين الأخيرين، أعني الرؤية المناميّة، والرؤية الكشفيّة الشهوديّة خارجان عن موضع البحث بالتخصُّص، لتأكيد النصوص على ضرورة وقوع الرؤية الخالية من المعرفة، وهو ممّا لا نقاش فيه ولا جدال، وقد سقنا إليك جملة من هذه النصوص في مطاوي المباحث السابقة في الحلقة الأُولى وهذه الحلقة؛ ولأنّ الأدلّة والنصوص إنّما منعت وقوع المشاهدة، ولم تمنع إمكان وقوع الرؤية مع المعرفة اللاحقة، ولا وجه لردّ مثل هذه الدعاوى إن كانت تستند إلى شواهد ودلائل وقرائن قطعيّة، وتنبعث من كرامات ومعجزات، وتعتمد عليها، تورث العلم واليقين، أو على الأقلّ ظنّية تفيد وتبعث على الاطمئنان.

وقد أورد الشيخ الطوسي ـ شيخ الطائفة ـ أعلى الله مقامه هذا

القسم، وذكر جملة من الأحداث والقصص الحقّة التي وقعت في عصره وقبل زمانه، الدالّة على وقوع الرؤية عن جهل بشخصه عليه السلام، ثمّ معرفته بعد غيابه عليه السلام عن الأنظار، وخصّ باباً من أبواب كتاب الغيبة بمن رأوه ثمّ عرفوه[1]. وسنوردها شواهد في محلّها إن شاء الله تعالى.

كما أنّ الرؤية المناميّة والكشفيّة ممكنة لأهلها، وهما غير ممتنعتين، ونحن وإن كنّا نحترم المنامات الصادقة لكثرة ما تترتّب عليها من آثار عمليّة أو علميّة، ولكثرة ما فيها من بركات وفوائد جسام تنفع للهداية والإرشاد، وتساعد على الاستبصار، ولأنّها جزء من سبعين جزءاً أو من أربعين جزءاً من الوحي والنبوّة، وكذلك لسنا ننكر المكاشفة الحقيقيّة الحقّة ولا نستنكر على أهلها الصادقين المستحقّين لها دعاويهم، بل نحترم أقوالهم ونعظّم شأنهم بعد اطمئناننا إلى وثاقتهم وعدالتهم وصحّة أقوالهم، والحاصل بعد علمنا بأحوالهم وصلاح بواطنهم وخفاياهم، من غير اكتفاء بحسن ظواهرهم؛ لأنّ الكشف والإشراق والشهود والعرفان والرؤى المناميّة أثواب فضفاضة قد يستغلّها الكثيرون من المحتالين إن لم تخضع لأصول ثابتة، وقواعد

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٢٥٣.

حتميّة، وأُسس راسخة من البرهان، وصلاح واقع الحال، وثبوت الصدق والأمانة في المقال، لكنّهما خارجان عمّا نحن فيه موضوعاً وتخصّصاً؛ لعدم العبرة بهما شرعاً، وعدم حجّيتهما.

كما أنّ أعلامنا المتقدّمين، كالشيخ الصدوق والشيخ المفيد والنعماني وشيخ الطائفة الطوسي، وهكذا من المتأخّرين، كالعلّامة النوري والعلّامة المجلسي أعلى الله مقاماتهم، وطيّب ثراهم، أوردوا في مجامعهم الروائيّة جملة من أسماء من نالوا شرف رؤية الإمام، وذكروا جملة من الأحداث والأخبار والقصص الحقّة التي وقعت في عصر الغيبة الكبرى الدالّة على إمكان وقوع الرؤية مع الجهل بشخص الإمام عليه السلام في الحال، والمعرفة المتأخّرة الحاصلة بعد غيابه عن الأنظار، وخصّوا لذلك باباً أو فصلاً من أبواب كتبهم أو فصولها، وهذا القسم تقدّم منّا أنّه خارج بالتخصيص إذ لم يقل أحد باستحالته، ووقوعه في غاية الإمكان، إن كانت خاضعة لقواعد الرواية والإخبار من توثيق الراوي والرائي أو عدالتهما، وعدم شمول الحكاية على ما ينافي ضرورة من ضرورات المذهب أو الدين أو حكماً شرعيّاً أو عقليّاً أو عقلائيّاً أمضاه الشارع المقدّس أو مخالفاً لقواعد الأخلاق والقوانين والآداب وأمثال ذلك، ولا تشتمل على مفسدة اجتماعيّة أو أخلاقيّة وغير ذلك، نذكر بعضاً منها على سبيل المثال:

١ ـ حكاية أمير إسحاق الاسترابادي[١].

٢ ـ حكاية رجل من أهل كاشان[٢].

٣ ـ حكاية أبي نعيم محمّد بن أحمد الأنصاري ومحمّد بن القاسم العلوي[٣].

٤ ـ محمّد بن الحسن بن عبدالله التميمي عن أبيه، فالحكاية للحسن بن عبدالله التميمي[٤].

هذه بعض الأمثلة التي اكتفينا بسردها هنا رعاية للاختصار، وشاهداً على الدعوى، ولهذا قال شيخ الطائفة: «وأمّا ما روي من الأخبار المتضمّنة لمن رآه عليه السلام وهو لا يعرفه، أو عرفه فيما بعد، فأكثر من أن تحصى...»[٥].

أمّا أدلّة النافين:

وقد شرعنا في البحث هنا بذكر أدلّة النافين.

---

(١) بحار الأنوار: ١٧٥/٥٢.

(٢) بحار الأنوار: ١٧٦/٥٢.

(٣) بحار الأنوار: ٦/٥٢.

(٤) بحار الأنوار: ١٤/٥٢.

(٥) الغيبة / الطوسي: ٢٥٣.

ذهب جمع غفير من الأعلام والمحقّقين إلى امتناع الاتّصال بالإمام الحجّة صلوات الله عليه مطلقاً ، لا بطريق الرؤية ولا اللقاء ولا الحضور ولا المشاهدة ، وقالوا بوجوب تكذيب مدّعي ذلك مطلقاً ، أيّاً كان وبأيّ نحوٍ يكون ، وهم :

١ ـ محمّد بن إبراهيم النعماني طيّب الله ثراه ، من علماء القرن الرابع الهجري ومؤلّف كتاب الغيبة[1].

قال ﷺ ـ بعد أن ساق جملة من روايات الغيبة ـ : «هذه الروايات التي قد جاءت متواترة تشهد بصحّة الغيبة وباختفاء العلم ، والمراد بالعلم الحجّة للعالم ، وهي مشتملة على أمر الأئمّة ﷺ للشيعة بأن يكونوا فيها على ما كانوا عليه ، لا يزولون ولا ينتقلون ، بل يثبتون ولا يتحوّلون ، ويكونون متوقّعين لما وعدوا به ، وهم معذورون في أن لا يعرفوه بعينه واسمه ونسبه ، ومحظور عليهم الفحص والكشف عن صاحب الغيبة والمطالبة باسمه أو موضعه أو غيابه أو الإشادة بذكره ، فضلاً عن المطالبة بمعاينته ، وقال لنا : «إيّاكم والتنويه ، وكونوا على ما أنتم عليه ، وإيّاكم والشكّ ، فأهل الجهل الذين لا علم لهم بما أتى عن الصادقين ﷺ من هذه الروايات الواردة للغيبة وصاحبها

(١) الغيبة / النعماني : ١٦٠.

يطالبون بالإرشاد إلى شخصه والدلالة على موضعه، يقترحون إظهاره لهم، وينكرون غيبته؛ لأنّهم بمعزلٍ عن العلم.

وأهل المعرفة مسلّمون لما أُمروا به، ممتثلون له، صابرون على ما ندبوا إلى الصبر عليه. وقد أوقفهم العلم والفقه مواقف الرضا عن الله، والتصديق لأولياء الله، والامتثال لأمرهم، والانتهاء عمّا نهوا عنه، حذرون ما حذّر الله في كتابه من مخالفة رسول الله ﷺ والأئمّة الذين هم في وجوب الطاعة بمنزلته لقوله: ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾[(١)]، ولقوله: ﴿ **وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ** ﴾[(٢)].

وفي قوله في الحديث الرابع من هذا الفصل ـ حديث عبدالله بن سنان ـ: «**كيف أنتم إذا صرتم في حالٍ لا ترون فيها إمام هدىً، ولا علَماً يُرى**»، دلالة على ما جرى، وشهادة بما حدث من أمر السفراء الذين كانوا بين الإمام عليه السلام وبين الشيعة من ارتفاع أعيانهم، وانقطاع نظامهم؛ لأنّ السفير بين الإمام حال غيبته وبين شيعته

(١) سورة النور: الآية ٦٣.

(٢) سورة المائدة: الآية ٩٢.

هو العَلَم ، فلمّا تمّت المحنة على الخلق ارتفعت الأعلام ، ولا تُرى حتّى يظهر صاحب الحقّ عليه السلام ، ووقعت الحيرة التي ذكرت... الخ(١).

٢ ـ الفيض الكاشاني قدّس الله روحه في كتابه الوافي(٢).

٣ ـ الشيخ الأكبر كاشف الغطاء طيّب الله ثراه ، في رسالة الحقّ المبين(٣).

٤ ـ الشيخ المفيد أعلى الله مقامه الشريف الذي خصّ ذلك كلّه بخدّام الإمام عليه السلام(٤).

قال الشيخ المفيد قدّس الله روحه :

«فأمّا بعد انقراض من سمّيناه من أصحاب أبيه وأصحابه عليهما السلام ، فقد كانت الأخبار عمّن تقدّم من أئمّة آل محمّد عليهم السلام متناصرة بأنّه : لا بدّ للقائم المنتظر من غيبتين ، إحداهما أطول من الأُخرى ، يعرف خبره الخاصّ في القصوى ، ولا يعرف العامّ له مستقراً في الطولى ، إلّا من تولّى خدمته من ثقاة أوليائه ، ولم ينقطع عنه إلى الاشتغال بغيره»(٥).

---

(١) الغيبة / النعماني : ١٦٠.

(٢) الوافي : ٢/٤١٤ ـ ٤١٦.

(٣) الحقّ المبين : ٨٧.

(٤) المسائل العشرة في الغيبة : ٩٢. الرسالة الأُولى في الغيبة : ١٢.

(٥) الفصول العشرة : ٨٢.

وقد استدلّوا بروايات كثيرة دالّة على هذا المعنى نستعرضها جميعاً، وهي على أربعة أصناف:

١ ـ التواقيع، كتوقيعه عليه السلام لعليّ بن محمّد السُّمري رضوان الله عليه.

٢ ـ الروايات الدالّة على عدم معرفة النّاس به عليه السلام وخفائه عليهم.

٣ ـ الروايات الدالّة على عدم رؤية النّاس له عليه السلام في موسم الحجّ وعدم ظهوره لهم، أو عدم معرفتهم له وهم يرونه.

٤ ـ الروايات الدالّة على امتحان الشيعة واختبارهم وغربلتهم في زمن الغيبة.

الدّرس الثلاثون

اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ التوقيع الشريف

أهمّ الأدلّة القائمة على نفي المشاهدة في الغيبة الكبرى وأبـرزها وأصحّها سنداً هو التوقيع الذي خرج من الناحية المقدّسة على السفير الرابع من النوّاب الأربعة وهو عليّ بن محمّد السُّمري رضي الله تعالى عنه. وقد رواه أكثر علمائنا في كتبهم الروائيّة كالشيخ الصدوق[١]، وشيخ الطائفة الطوسي[٢]، وأمين الإسلام الطبرسي[٣]، والسـيّد

(١) كمال الدين: ٥١٦.

(٢) الغيبة / الطوسي: ٣٩٥.

(٣) إعلام الورى بأعلام الهدى: ٤١٧. الاحتجاج: ٤٧٨/٢.

ابن طاووس[1]، والأربلي[2]، والعلّامة المجلسي[3]، والفيض الكاشاني[4]، والقطب الراوندي[5]، والحرّ العاملي[6]، أبو منصور الطبرسي[7]، وغيرهم، وجميعهم نقل الرواية عن الشيخ الصدوق في كمال الدين. وهذا نصّ ما أورده الشيخ أعلى الله مقامه: حدّثني أبو محمّد الحسن بن أحمد المُكتِّب..

«بسم الله الرحمن الرحيم

يا عليّ بن محمّد السُّمري... إلى قوله: فاجمع أمرك، ولا توصِ إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامّة، فلا ظهور إلّا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي من شيعتي مَنْ يدّعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفياني

---

(١) مجمع الرجال / القهپائي: ١٨٩/٧، نقلاً عن ربيع الشيعة/ابن طاووس.

(٢) كشف الغمّة: ٣٢٠/٣.

(٣) بحار الأنوار: ٣٦١/٥١. مرآة العقول: ٥٣/٤.

(٤) نوادر الأخبار: ٢٣٣.

(٥) الخرائج والجرائح: ١١٢٨/٣، الحديث ٤٦.

(٦) إثبات الهداة: ٦٩٣/٣، الحديث ١١٢.

(٧) الاحتجاج: ٤٧٨/٢.

والصيحة فهو كاذبٌ مفترٍ... الخ»(١).

وفي غيبة الطوسي ﷺ: «فهو كذّاب مفتر»(٢).

فيستفاد من هذا التوقيع أُمور:

١ ـ انقطاع السفارة والنيابة الخاصّة بموت السُّمري.

٢ ـ تكذيب كلّ من يدّعي السفارة والنيابة الخاصّة بعد ذلك إلى ظهوره عليه السلام. ولهذا كان من دأب علماء الطائفة في تلك العصور تكذيب كلّ من ادّعى السفارة حينذاك، فقد ذكر الشيخ الطوسي قدّست روحه القدسيّة نقلاً عن أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه رضي الله عنه أنّه قال في الردّ على أبي بكر البغدادي حين ادّعى السفارة:

«لأنّ عندنا أنّ كلّ من ادّعى الأمر بعد السُّمري فهو كافرٌ منمّسٌ ضالٌّ مضلّ»(٣).

وعليه، فالظاهر أنّ سائر ما ورد في تتمّة التوقيع الشريف لا يتعلّق بأمر السفارة والنيابة الخاصّة؛ ذلك أنّ ختم النيابة والسفارة

(١) كمال الدين: ٥١٦، وقد أعرضنا عن نقله بكامله واكتفينا بإيراد الشاهد منه لأنّا أوردناه مفصّلاً في الحلقة الأُولى من هذه الحلقات، وعند استعراضنا لتوقيعاته عليه السلام في هذه الحلقة.

(٢) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٣٩٥.

(٣) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٤١٢. بحار الأنوار: ٣٧٧/٥١.

ثبت في صدر هذا التوقيع، أعني قوله ﷺ: «ولا توصِ إلى أحدٍ فيقوم مقامك بعد وفاتك»، فلا علاقة لما سيأتي بأمر النيابة الخاصّة، وهي أُمور.

٣ ـ أنّ كلّ مَن ادّعى أو يدّعي المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة السماويّة فهو «كذّاب مفتر»، وعليه فيجب تكذيبه.

٤ ـ أنّ المدّعي أعمّ ممّن كان يطمئنّ إلى صدق ادّعائه، أو كان كاذباً في ما يدّعيه، أو التبس عليه الأمر فتوهّم ذلك حقّاً، فسواء كان محقّاً في دعواه بالأدلّة والبراهين أو كان كاذباً أو متوهّماً وجب تكذيبه وردّ دعواه إليه، بعدم الاكتراث إليه ولا ترتيب الأثر على مزاعمه وتقوّلاته. أو تصديقه في الصورة الأُولى وتكذيبه إذا ادّعى المشاهدة من غير دليل ساطع وبرهان قاطع.

نقاش في التوقيع الشريف

لعلّ أوّل من أشكل على هذا التوقيع الشريف وطعن فيه دلالة وسنداً هو المحدّث النوري خاتمة المحدّثين طيّب الله ثراه، وتبعه في ذلك جميع غفير ممّن عاصروه أو تخلّفوا وتأخّروا عنه، قال ﷺ في كتابه جنّة المأوى:

«إنّه خبر واحد مرسل، غير موجب علماً، فلا يعارض تلك الوقائع والقصص التي يحصل القطع عن مجموعها، بل ومن بعضها

المتضمّن لكرامات ومفاخر لا يمكن صدورها من غيره عليه السلام، فكيف يجوز الإعراض عنها لوجود خبر ضعيف لم يعمل به ناقله وهو الشيخ في الكتاب المذكور كما يأتي كلامه فيه، فكيف بغيره، والعلماء الأعلام تلقّوها بالقبول وذكروها في زبرهم وتصانيفهم معوّلين عليها معتنين بها»[١].

وقد أعادها بتفصيل أكبر في كتابه النجم الثاقب[٢].

وقال رحمه الله في موضع آخر بعد أن أورد تسعاً وخمسين حكاية، ثمّ ساق التوقيع الشريف في الفائدة الأُولى من أصل فائدتين مهمّتين: «وهذا الخبر بظاهره ينافي الحكايات السابقة وغيرها ممّا هو مذكور في البحار، والجواب عنه من وجوه:

الأوّل: أنّه خبر واحد مرسل غير موجب علماً، فلا يعارض تلك الوقائع والقصص التي يحصل القطع عن مجموعها، بل وبعضها المتضمّن لكرامات ومفاخر لا يمكن صدورها من غيره عليه السلام، فكيف يجوز الإعراض عنها لوجود خبر ضعيف لم يعمل به ناقله، وهو الشيخ في الكتاب المذكور، كما يأتي كلامه فيه، فكيف بغيره؟

---

(١) جنّة المأوى المطبوع في بحار الأنوار: ٥٣/٣١٨.

(٢) النجم الثاقب: ٤٨٤. بحار الأنوار: ٥٣/٣١٨ ـ ٣٢٥.

والعلماء الأعلام تلقّوها بالقبول ـ أي هذه القصص والحكايات ـ وذكروها في زبرهم وتصانيفهم معوّلين عليها ، معتنين بها .

الثاني : ما ذكره في البحار بعد ذكر الخبر المزبور ما لفظه : لعلّه محمول على من يدّعي المشاهدة مع النيابة ، وإيصال الأخبار من جانبه إلى الشيعة على مثال السفراء . . .

الثالث : ما يظهر من قصّة الجزيرة الخضراء ، قال الشيخ الفاضل عليّ بن فاضل المازندراني : فقلت للسيّد شمس الدين محمّد ، وهو العقب السادس من أولاده عليه السلام : يا سيّدي ، قد روينا عن مشايخنا أحاديث رويت عن صاحب الأمر عليه السلام أنّه قال لمّا أُمر بالغيبة الكبرى : «من رآني بعد غيبتي فقد كذب» ، فكيف فيكم من يراه ؟ ! فقال : صدقت إنّه عليه السلام إنّما قال ذلك في ذلك الزمان لكثرة أعدائه من أهل بيته ، وغيرهم من فراعنة بني العبّاس ، حتّى أنّ الشيعة يمنع بعضها بعضاً عن التحدّث بذكره ، وفي هذا الزمان تطاولت المدّة وأيس منه الأعداء ، وبلادنا نائية عنهم وعن ظلمهم وعنائهم .

وعلّق على ذلك قائلاً : «وهذا الوجه كما ترى يجري في كثير من بلاد أوليائه عليهم السلام» .

الرابع : ما ذكره العلّامة السيّد بحر العلوم الطباطبائي أعلى الله مقامه في رجاله في ترجمة الشيخ المفيد بعد ذكر التوقيعات المشهورة

الصادرة منه عليه السلام في حقّه ما لفظه: «وقد يشكل أمر هذا التوقيع بوقوعه في الغيبة الكبرى، مع جهالة المبلغ ودعواه المشاهدة المنافية بعد الغيبة الصغرى، ويمكن دفعه باحتمال حصول العلم بمقتضى القرائن، واشتمال التوقيع على الملاحم، والإخبار عن الغيب الذي لا يطّلع عليه إلّا الله وأولياؤه، بإظهاره لهم، وأنّ المشاهدة المنفيّة أن يشاهد الإمام عليه السلام ويعلم أنّه الحجّة عليه السلام حال مشاهدته له، ولم يعلم من المبلغ ادّعاؤه لذلك.

وقال رحمه الله في فوائده ـ في مسألة الإجماع بعد اشتراط دخول كلّ من لا نعرفه ـ: «وربّما يحصل لبعض حفظة الأسرار من العلماء الأبرار العلم بقول الإمام عليه السلام بعينه على وجه لا ينافي امتناع الرؤية في مدّة الغيبة، فلا يسعه التصريح بنسبة القول إليه عليه السلام فيبرزه في صورة الإجماع، جمعاً بين الأمر بإظهار الحقّ والنهي عن إذاعة مثله بقول مطلق»، انتهى.

قال: ويمكن أن يكون نظره في هذا الكلام إلى الوجه الآتي.

الخامس: ما ذكره رحمه الله فيه أيضاً بقوله: «وقد يمنع أيضاً امتناعه في شأن الخواصّ وإن اقتضاه ظاهر النصوص بشهادة الاعتبار، ودلالة بعض الآثار.

وعلّق عليه بقوله: «ولعلّ مراده بالآثار، الوقائع المذكورة هنا

وفي البحار، أو خصوص ما رواه الكليني في الكافي والنعماني في غيبته والشيخ في غيبته بأسانيدهم المعتبرة عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: «**لا بدّ لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولا بدّ له في غيبته من عزلة، وما بثلاثين من وحشة**»[1].

ثمّ قال: «وظاهر الخبر كما صرّح به شرّاح غيبة الطوسي: أنّه عليه السلام يستأنس بثلاثين من أوليائه في غيبته، وقيل: إنّ المراد أنّه على هيئة مَنْ سِنُّهُ ثلاثون أبداً، وما في هذا السنّ وحشة، وهذا المعنى بمكان من البعد والغرابة.

وهذه الثلاثون الذين يستأنس بهم الإمام عليه السلام في غيبته لا بدّ أن يتبادلوا في كلّ قرنٍ إذ لم يقدّر لهم من العمر ما قُدِّر لسيّدهم عليه السلام، ففي كلّ عصر يوجد ثلاثون مؤمناً وليّاً يتشرّفون بلقائه.

واستمرّ قائلاً:

وفي خبر عليّ بن إبراهيم بن مهزيار الأهوازي المروي في إكمال الدين وغيبة الشيخ ومسند فاطمة عليها السلام لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبري، وفي لفظ الأخير: أنّه قال له الفتى الذي لقيه عند باب

---

(١) الكافي: ١/٣٤٠. الغيبة / النعماني: ٩٩. الغيبة / الطوسي: ١١١. بحار الأنوار: ٥٢/١٥٣ و ١٥٧.

الكعبة وأوصله إلى الإمام عليه السلام: ما الذي تريد يا أبا الحسن؟ قال: الإمام المحجوب عن العالم، قال: ما هو محجوب عنكم ولكن حجبه سوء أعمالكم»[١].

قال رحمه الله: وفيه إشارة إلى أنّ من ليس له عمل سوء فلا شيء يحجبه عن إمامه عليه السلام، وهو من الأوتاد أو من الأبدال، في الكلام المتقدّم عن الكفعمي رحمه الله.

وقال المحقّق الكاظمي في أقسام الإجماع الذي استخرجه من مطاوي كلمات العلماء وفحاوى عباراتهم، غير الإجماع المصطلح المعروف: وثالثها ـ أن يحصل لأحد من سفراء الإمام الغائب عجّل الله فرجه، وصلّى الله عليه، العلم بقوله إمّا بنقل مثله له سرّاً، أو بتوقيعٍ أو مكاتبة، أو بالسماع منه شفاهاً، على وجهٍ لا ينافي امتناع الرؤية في زمن الغيبة، ويحصل ذلك لبعض حملة أسرارهم، ولا يمكنهم التصريح بما اطّلع عليه، والإعلان بنسبة القول إليه، والاتّكال في إبراز المدّعى على غير الإجماع من الأدلّة الشرعيّة لفقدها.

وحينئذٍ فيجوز له إذا لم يكن مأموراً بالإخفاء، أو كان مأموراً بالإظهار لا على وجه الإفشاء أن يبرزه لغيره في مقام الاحتجاج

---

(١) بحار الأنوار: ٩/٥٢ و ٣٢.

بصورة الإجماع خوفاً من الضياع وجمعاً بين امتثال الأمر بإظهار الحقّ بقدر الإمكان، وامتثال النهي عن إذاعة مثله لغير أهله من أبناء الزمان، ولا ريب في كونه حجّة، أمّا لنفسه فلعلمه بقول الإمام عليه السلام، وأمّا لغيره فلكشفه عن قول الإمام عليه السلام أيضاً... الخ.

السادس: أن يكون المخفي على الأنام والمحجوب عنهم مكانه عليه السلام ومستقرّه الذي يقيم فيه، فلا يصل إليه أحد، ولا يعرفه غيره حتّى ولده، فلا ينافي لقاءه ومشاهدته في الأماكن والمقامات التي قد مرّ ذكر بعضها، وظهوره عند المضطرّ المستغيث به الملتجئ إليه الذي انقطعتْ عنه الأسباب، وأُغلقتْ دونه الأبواب... الخ.

ثمّ استشهد برواية المفضّل بن عمر، قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: **إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين...**» إلى قوله عليه السلام: «**لا يطّلع على موضعه أحد من ولده، ولا غيره إلّا الذي يلي أمره**»[1].

ورواية إسحاق بن عمّار، قال أبو عبدالله عليه السلام: «**للقائم غيبتان، إحداهما قصيرة والأخرى طويلة، الغيبة الأُولى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصّة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصّة مواليه**»[2].

(١) الغيبة / الطوسي: ١١١. الغيبة / النعماني: ٨٩. بحارالأنوار: ١٥٣/٥٢.
(٢) الكافي: ٣٤٠/١. الغيبة / النعماني: ٨٩.

ثمّ قال رحمه الله تعالى: «وليس في تلك القصص ما يدلّ على أنّ أحداً لقيه عليه السلام في مقرّ سلطنته، ومحلّ إقامته، ثمّ لا يخفى على الجائس في خلال ديار الأخبار أنّه عليه السلام ظهر في الغيبة الصغرى لغير خاصّته ومواليه أيضاً، فالذي انفرد به الخواصّ في الصغرى هو العلمُ بمستقرّه، وعَرْضُ حوائجهم عليه عليه السلام فيه، فهو المنفي عنهم في الكبرى، فحالهم وحال غيرهم فيها كغير الخواصّ في الصغرى، والله العالم.

وهكذا تطرّق لها صاحب منتخب الأثر على نحو آخر[1]:

والحاصل أنّهم أوردوا على التوقيع الشريف إشكالات أربعة:

١ ـ التوقيع خبر واحد لا يصحّ الاعتماد عليه.

٢ ـ خبر مرسل وضعيف لا يوجب علماً.

٣ ـ الذي نقله وهو شيخ الطائفة الطوسي قدّس الله نفسه لم يعمل به.

٤ ـ أعرض عنه الأصحاب؛ لأنّهم رووا ونقلوا أخباراً وقصصاً وحكايات كثيرة عن الأخيار والصلحاء ممّن نالوا شرف لقائه عليه السلام.

(١) منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر / آية الله الصافي الگلپايگاني: ٤٠٠.

الردّ على المحدّث النوري ﷺ وأتباعه:

ويرد على الإشكال الأوّل وهو الإشكال السندي أنّ التوقيع ليس مرسلاً ولا ضعيفاً، بل هو خبر واحد ينتهي إلى أبي محمّد المكتّب ﷺ ممّا ثبتت حجّيّته في مباحث الأُصول، وأمكن الاستناد إليه، والاعتماد عليه، ولا معنى للخدش فيه، ولم يختلف علماء الأُصول ـ سيّما المتأخّرين ومتأخّري المتأخّرين إلى يومنا هذا ـ في حجّيته، كما لم ينكر حجّيته من المتقدّمين سوى السيّد المرتضى علم الهدى طيّب الله ثراه، فهو حجّة بلا أدنى شكّ ولا شبهة، ولعلّ المحدّث النوري ﷺ ظنّ أنّ الشيخ الطوسي قدّس الله روحه قد تفرّد بنقل التوقيع، ولهذا عدّه مرسلاً ضعيفاً أيضاً.

والذي ثبت بالقطع واليقين أنّ التوقيع السالف الذكر مسند ليس بمرسل؛ ذلك أنّ الشيخ الصدوق نوّر الله ضريحه قام بنقله عن سماع بالمباشرة عن الشيخ أبي محمّد المكتّب ﷺ من غير إرسال، وأبو محمّد هذا من مشايخ الصدوق عليه الرحمة، واستنسخه أبو محمّد عن الأصل في دار السّمري الذي خرج إليه التوقيع من الناحية المقدّسة وكان هو المعنيّ بها، فالصدوق ﷺ نقله بواسطة واحدة لأنّه لم يدرك السّمري ﷺ؛ إذ كانت وفاة الشيخ الصدوق في العام ٣٨١ للهجرة بينما كانت وفاة السّمري في عام ٣٢٩ هجريّة.

ولكن من هو أبو محمّد المكتِّب مستنسخ هذا التوقيع وراويه ؟

أورد القهپائي في خاتمة مجمع الرجال فوائد عدّة ، وقد ذكر في الفائدة الثانية ، نقلاً عن كتاب ربيع الشيعة للسيّد ابن طاووس رحمه الله تعالى أسماء سفراء الإمام المهدي عجّل الله فرجه ونوّابه الأربعة ، ثمّ عرّج في الختام على التوقيع الشريف المروي عن أبي محمّد الحسن بن أحمد المكتِّب ممّا يدلّ بوضوح تلقي ابن طاووس لذلك التوقيع بالقبول والاعتماد ، وكتب في حاشية كتابه مجمع الرجال :

«الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب جاء في مشيخة الفقيه»(١).

وذهب بذلك إلى احتمال كونه الحسين بن إبراهيم بن أحمد المكتِّب بدلاً من الحسن بن أحمد المكتِّب على ما في بعض المصادر ، فهو من مشايخ الصدوق ، وهو معتمد قطعاً ، وعليه فيكون التحقيق حول أبي محمّد هذا على النحو التالي :

توهّم بعضهم بناءً على حاشية القهپائي أنّ الحسين بن إبراهيم هو جدّ أبي محمّد المكتِّب ، حيث جعلوا التوقيع من مرويّات أبي محمّد

(١) مجمع الرجال : ٧/ ١٩٠.

الحسن بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم[1]، وهو ليس بشيء؛ ذلك أنّ القهپائي ﷫ احتمل كون الحسن بن أحمد هو الحسين بن إبراهيم الذي عدّ في مشيخة الفقيه من مشايخ الصدوق عليه الرحمة؛ لاحتمال وقوع التصحيف والخطأ عند نقل التوقيع وتدوينه من قِبل الكتّاب ممّا أُبدل الحسين حسناً.

غير أنّ المتأمّل في كتب: الخصال، ومعاني الأخبار، وعيون الأخبار، وعلل الشرائع، وكمال الدين، وأمالي الصدوق، ومشيخة الفقيه بعد الفحص والتدقيق يكاد يقطع بأنّ الحسن والحسين هنا شخص واحد ليسا متعدّدين، والحسين هو الحسن بعينه، وإنّما حدث التصحيف بخطأ من الكتّاب، وهذا ما نوافق فيه صاحب فوائد الرجال، بَيْدَ أنّا نخالفه في زعمه تعدّد المذكورين، فليس هناك شخصان أحدهما الحسن والآخر الحسين، بل شخص واحد كتب تارة هكذا وأُخرى هكذا.

دليل ذلك:

١ ـ أنّ الشيخ الصدوق ﷫ روى في كمال الدين عن أبي محمّد الحسين بن إبراهيم بلا واسطة في موارد ثلاثة:

---

(١) مكيال المكارم: ٢/٥٠٧.

أوّلها: التوقيع الشريف[١].

ثانيها: الحديث الذي رواه قبل التوقيع الشريف، وهو[٢]:

« **اللّٰهُمَّ عَرِّفْني نَفْسَكَ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْني نَفْسَكَ لَمْ أَعْرِفْ نَبِيَّكَ...** ».

وحينئذٍ يبدو التصحيف جليّاً بتبديل لفظة الحسين حسناً في التوقيع الشريف الذي يتلو هذه الرواية.

ثالثها: التوقيع الآخر الذي صدر لأبي الحسين محمّد بن جعفر الأسدي الكوفي حيث أُبدلت لفظة المكتِّب بالمؤدِّب، وهو على ما يبدو لقبه الآخر الذي سيأتي في محلّه إن شاء الله تعالى، والتوقيع المزبور هو:

« ٤٩ ـ... قالوا: حدّثنا أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسدي... إلى قولهم: عن أبي جعفر محمّد بن عثمان في جواب مسائلي إلى صاحب الزمان عليه السلام: **أمّا ما سألت عنه من الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها**...الخ »[٣].

---

(١) كمال الدين: ٥١٦.

(٢) كمال الدين: ٥١٢.

(٣) كمال الدين: ٥٢٠.

لا يخفى على المتأمّل في مرويّات الشيخ الصدوق عن الحسين بن إبراهيم أنّ أكثرها مرويّ عن محمّد بن أحمد الشيباني، وعليّ بن أحمد بن محمّد الدقّاق، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب، وعليّ بن عبدالله الورّاق رضي الله عنهم، بالإضافة إلى محمّد بن أحمد السناني، وأحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ممّا يشعر بإقامتهما بمدينتي الريّ وقم المقدّسة.

٢ ـ كما أنّ الشيخ الصدوق روى في علل الشرائع عن الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب في ثمانية مواضع، وأضاف إليه نسبة الرازي في موضعين[١]، ويشترك معه في النقل والرواية عادة كلّ من ذكرناهم سلفاً عدى محمّد بن أحمد الشيباني، وهم يروون عن ثلاثة:

١ ـ عليّ بن إبراهيم بن هاشم (في أربعة مواضع)[٢].

٢ ـ أبي العبّاس أحمد بن يحيى بن زكريّا القطّان (في موضع واحد)[٣].

٣ ـ محمّد بن أبي عبدالله الأسدي الكوفي (في موارد ثلاثة)[٤].

---

(١) علل الشرائع: ٦٩، ٤٠٣.

(٢) علل الشرائع: ٦٩، ١٣٢، ٢٤٠، ٤٠٣.

(٣) علل الشرائع: ١٧٥.

(٤) علل الشرائع: ٦٨، ١٣١، ٤٠٥.

وقد روى الصدوق عليه الرحمة تسعة أحاديث في الخصال بالترتيب ذاته عن أُولئك الرواة، جاء في أحدها: «حدّثنا عليّ بن إبراهيم سنة ٣٠٧...»[١]، وفي بعضها عبّر عنه بلفظ: «المكتّب»[٢]، وفي بعضها الآخر بلقب «المؤدّب»[٣]، وقد علّق عليها في الحاشية أنّ كلا اللقبين «المكتّب والمؤدّب» يرجعان إلى شخص واحد والمراد منهما واحد.

٣ـ وفي معاني الأخبار روى عنهم في مواضع خمسة، ورد في أحد المواضع ـ طبقاً للمطبوعة ـ باسم الحسن بن إبراهيم بن أحمد بن المؤدّب[٤]، وجاء في الثاني مكنّىً بأبي عبدالله، وذكر جدّ أبيه هاشماً دون هشام المعروف[٥]، وفي ثلاثة موارد عنون بهشام المكتّب[٦]، وفي موضعين جاء بعنوان «المؤدّب»[٧].

---

(١) الخصال: ٤٥١.

(٢) الخصال: ٣١٤، ٣٣٠، ٤٥١، ٥٤٣.

(٣) الخصال: ٤٥١، ٥٧٢، ٦٠٣، ٦٥٢، ٦٥٠.

(٤) الخصال: ٣٤٥.

(٥) الخصال: ٣٨٧.

(٦) الخصال: ٢٩١، ٢٥٠، ٣٨٧.

(٧) الخصال: ٣٤٥، ٢٨٥.

الدّرس الحادي والثلاثون

اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أمّا المرحوم المحقّق والفقيه المدقّق الإمام السيّد أبو القاسم الخوئي أعلى الله مقامه الشريف فقد أشار إلى الموضع الذي ذكر فيه الحسن بن إبراهيم بن أحمد بن المؤدِّب، على أنّه من مشايخ الصدوق عليه الرحمة في معاني الأخبار[١]، ولم يتعرّض لتصحيح السند، ثمّ كتب في الصفحة التالية منه في ذيل الحسن بن إبراهيم بن هاشم:

«من مشايخ الصدوق ﵀، ذكره الشيخ النوري ﵀ في المستدرك، ولم نجده في كتبه»[٢].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٥/٢٥٩.

(٢) معجم رجال الحديث: ٥/٢٦٠.

وإن ذكر في بعض أحاديث معاني الأخبار باسم هاشم بدل هشام، وهكذا في عيون أخبار الرضا عليه السلام، كما أسلفناه. لعلّ ما ذكرناه من الاختلاف في النسخ هو الذي أدخل الالتباس على المحدّث النوري ليحسب الحسن بن إبراهيم بن هاشم من مشايخ الصدوق، وأوقعه في هذا الاشتباه إذ لم يرد لفظ أحمد أيضاً في تلك النسخة، لا سيّما إذا لاحظنا أنّ المحدّث النوري طاب ثراه قد ارتكب خطأً فاحشاً حين نقل في سند التوقيع بلفظ «المؤذِّن» بدل «المؤدِّب»(١).

٤ ـ وروى الشيخ الصدوق رحمه الله سبعة عشر حديثاً في عيون أخبار الرضا عليه السلام، عن أبي محمّد الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتِّب بنفس تلك السلسلة من أصحابه، وهم في العادة يروون عن عليّ بن إبراهيم، أو أبي الحسين محمّد بن جعفر الأسدي الكوفي، إلّا في مورد واحد عن محمّد بن يعقوب الكليني مع محمّد بن موسى المتوكّل، ومحمّد بن محمّد بن عصام الكليني، وعليّ بن عبدالورّاق، وعليّ بن أحمد بن محمّد بن عمر الدقّاق حيث ذكر فيه بأبي محمّد الحسن بن أحمد المؤدِّب(٢).

---

(١) مستدرك الوسائل: ٣/٦٥٧.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/١٧٤.

وجاء في أحد هذه الموارد باسم الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المكتّب[١]، وأمّا في سائر الموارد ذكر باسم هاشم المكتّب أو هشام المؤدّب[٢]، وفي بعض الموارد باسم الحسين بن إبراهيم بن أحمد المؤدّب[٣]، وأخيراً في موضع واحد جرى ذكره باسم الحسين بن إبراهيم بن هشام المكتّب[٤]، والحاصل أنّ الراوي في جميع هذه الموارد واحد ليس إلّا، ولا عبرة بما وقع من الاختلاف والتصحيف في نقل اسم الراوي.

٥ ـ وروى عنه الصدوق رحمه الله أيضاً في أحد عشر موضعاً من الأمالي، ففي ثلاثة موارد منه باسم الحسين بن إبراهيم[٥]، وفي مورد أضاف إليه المؤدّب[٦]، وفي مورد آخر باسم الحسين بن أحمد

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/٢٣٠.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/٢٤، ١٧٤، ٢١٤، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٢. و: ١/٧٢، ٨٨، ١٢٠، ١٤١، ١٩٢، ٢٧٧.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/١٤١ و: ٢/٢٤.

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/٢٥٩.

(٥) أمالي الصدوق: ٦٠، ٦٨، ١٢٣.

(٦) أمالي الصدوق: ٣٨.

المؤدِّب[1]، وفي سائر الموارد بإضافة أحمد بن هشام المؤدِّب[2].

٦ ـ وجاء الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب في مشيخة الفقيه في طريق الصدوق إلى محمّد بن سنان[3]، ومحمّد بن جعفر الأسدي، ومحمّد بن إسماعيل[4]، وهكذا جاء في الطريق إلى محمّد بن قاسم بن فضيل وريّان بن الصلت وأبي ثمامة[5] باسم الحسين بن إبراهيم، وعرّفه الإمام الخوئي طيّب الله ثراه بأنّه ابن هشام المكتِّب ذاته[6]، كما روى عنه شيخ الطائفة الطوسي ﷺ في التهذيب في باب الزيارة الجامعة لسائر الشهداء ملقّباً إيّاه بالكاتب عوضاً عن المكتّب، وسمّاه الحسين بن إبراهيم بن أحمد الكاتب[7].

النتيجة:

بناءً على ما تقدّم لا يبقى سوى القول الفصل بأنّ راوي التوقيع

(١) أمالي الصدوق: ٢٤٣.

(٢) أمالي الصدوق: ٤٠٩، ٥٥٢، ٥٨٣، ٦٥٧، ٦٧٠.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٤٢٢/٤. مستدرك الوسائل: ٦٦٠/٣.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ٤٧٦/٤. مستدرك الوسائل: ٦٥٧/٣.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ٩١/٤، ١٩، ١٣٢.

(٦) معجم رجال الحديث: ١٧٣/٥.

(٧) تهذيب الأحكام: ٩٥/٦.

الشريف هو أبو محمّد الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتِّب المؤدِّب الرازي. والمكتِّب يعني الخطّاط ومعلِّم الكتابة، وهو يناسب ادّعائه استنساخ التوقيع في دار عليّ بن محمّد السُّمري خاتم السفراء ﷺ، كان معاصراً لعليّ بن عبدالله الورّاق، ومحمّد بن أحمد السناني بمدينة الريّ الشهيرة يشتغلون جميعاً بالكتابة والرواية عن مشايخ الشيعة(١)، والمؤدّب أي مربّي القرآن ومعلّمه، وقد اشتهر عنه أنّه كان كاتباً خطّاطاً، ومعلّماً للقرآن، ومربّياً للصبيان، فكلّ هذه الألقاب والأوصاف تناسب الشخص المزبور.

فممّن روى عنهم أبو محمّد هذا:

١ ـ أبو عليّ محمّد بن همّام، ببغداد.

٢ ـ محمّد بن يعقوب الكليني.

٣ ـ أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسدي، بمدينة الريّ.

٤ ـ عليّ بن إبراهيم بن هاشم، بمدينة قم، الذي روى عنه عام ٣٠٧هـ.

٥ ـ أحمد بن يحيى بن زكريّا القطّان.

---

(١) أمالي الصدوق: ١٥.

ثمّ إنّ أبا محمّد الحسين بن إبراهيم[1]، كان بالريّ ملازماً لأبي الحسين محمّد بن جعفر الأسدي المتوفّى ٣١٢هـ، وكان ممدوحاً مقرّباً لدى السفراء، يبدو أنّه رحل إلى بغداد أملاً في لقاء الحجّة صلوات الله عليه حيث نزل عند أحد أكابر الشيعة، وهو أبو عليّ محمّد بن همّام المتوفّى ٣٣٦هـ الذي علّمه دعاءً كان هذا الأخير قد تعلّمه من العمري رضي الله عنه ـ أحد سفراء الإمام عليه السلام ـ وهو:

«اللّٰهُمَّ عَرِّفْني نَفْسَكَ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْني نَفْسَكَ لَمْ أَعْرِفْ نَبِيَّكَ. اللّٰهُمَّ عَرِّفْني نَبِيَّكَ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْني نَبِيَّكَ لَمْ أَعْرِفْ حُجَّتَكَ. اللّٰهُمَّ عَرِّفْني حُجَّتَكَ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْني حُجَّتَكَ ضَلَلْتُ عَنْ دِيني...»[2].

ثمّ إنّه ذهب للقاء السُّمري رضي الله عنه ولازمه حتّى ورد التوقيع الشريف قبل وفاة السُّمري بستّة أيّام، ولمّا كان المترجم له ـ أعني الحسين المكتّب ـ خطّاطاً وكاتباً ماهراً توّاقاً إلى نقل آثار أهل البيت عليهم السلام أخذ التوقيع الشريف واستنسخه من على الأصل حتّى عاد بعد ذلك

(١) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٤١٧.

(٢) كمال الدين: ٥١٢.

إلى الريّ ورواه للشيخ الصدوق، ورواه الصدوق عنه، وإن لم يسلم ذلك التوقيع من تصحيف الكتّاب وخطأ المصنّفين بعد ذلك.

وهذا ابن حجر العسقلاني قد ذكره باسم الحسين بن إبراهيم بن أحمد المؤدِّب، قال في لسان الميزان:

«الحسين بن إبراهيم بن أحمد المؤدِّب روى عن أبي الحسين محمّد بن جعفر الأسدي وغيره، وقال عليّ بن الحكم من مشايخ الشيعة كان مقيماً بقم، وله كتاب في الفرائض أجاد فيه، وأخذ عنه أبو جعفر بن عليّ بن بابويه، وكان يعظّمه»(١).

وكيف كان فليس الخبر واحداً ضعيفاً ولا مرسلاً، بل الحقّ أنّه خبر واحد مسند بسند صحيح أو مقبول أو معتبر لرواية الصدوق له عن مشايخه المعتمدين وما قيل خلاف ذلك فليس بشيء، سيّما إذا علمنا أنّ الطاعنين في سنده بعد ما ذكرناه من اللبس الواقع عليهم إنّما أثاروا ضعف السند وإرساله لغرض إثبات تلك القصص والحكايات الصادقة التي لا يطروها شكّ ولا شبهة ـ على حدّ زعمهم ـ والتصديق بها، إلّا أنّه كان الأحرى بهم أن يبحثوا عن مخرج آخر للجمع بين التوقيع الشريف وتلك الوقائع والدعاوى الصادقة

---

(١) لسان الميزان: ٢/٢٧١.

من غير حاجة أو توسّل إلى إنكار المروي والإعراض عنه، لا سيّما أنّ ذلك يعدّ من معاجز الإمام وكراماته عليه الصلاة والسلام؛ إذ أخبره عن تأريخ وفاته، وإنكاره يستلزم إنكاراً لمعجزة مسلّمة، وهو إذن قبيح من وجهين وجهتين، ولهذا أورده المحدّث المعظّم الحرّ العاملي طاب ثراه في باب معجزاته عليه السلام(١).

وأمّا ادّعاء القوم ـ والمحدّث النوري على وجه الخصوص ـ بأنّ الشيخ الطوسي رحمه الله أعرض عنه ولم يعمل به، فإنّه لا يوافق الواقع، بل يجانب الحقيقة بوضوح، فإنّهم طرحوا هذا الإشكال بوجهين:

الأوّل: أنّ الشيخ أعلى الله مقامه أعرض عنه ونقضه وردّه حين بادر إلى نقل تلك الحكايات والقصص الصادقة الدالّة على إمكان المشاهدة بل وقوعها(٢).

ويرد عليه أنّ بملاحظة تلك الوقائع والرجوع إليها في كتاب الغيبة يتّضح للمتأمّل جليّاً أنّ تلك الأحداث والقصص إنّما تختصّ بزمن الغيبة الصغرى، ولا علاقة لها بالغيبة الكبرى، والحال أنّ التوقيع الشريف ناظر إلى زمن الغيبة الكبرى وبالتالي فما قصد لم يقع

(١) إثبات الهداة: ٣/٦٩٣.

(٢) الكافي: ١/٤٣١.

وما وقع لم يقصد؛ إذ لم يدّع أحد امتناع المشاهدة في عصر الغيبة الصغرى، بل لم يناقش أحد في إمكانها؛ ذلك أنّ جملة منها ترتبط بمشاهدته أو لقائه ورؤيته حال صغره عليه السلام، وعلى عهد أبيه العسكري عليه السلام، وذكر تواريخ بعض تلك الوقائع كالتي وقعت عام ٢٦٤هـ، ٢٩٣هـ، ٣٠٠هـ، ٣٠٦هـ، ٣٠٩هـ[1]، كما أنّ القسم الأخير منها يدلّ على وقوعها في الغيبة الصغرى بمعاضدة القرائن والشواهد المحيطة بها، فلا وجه لما أورده المحدّث النوري طاب ثراه ولا صاحب منتخب الأثر دام عزّه في هذا المجال، على أنّه لا علاقة لجملة منها المشاهدة، بل هي من قبيل الرؤية مع جهل الرائي له في الحال، وهو خارج عمّا نحن بصدد البحث فيه نفياً وإثباتاً.

الثاني: زعموا أنّ الشيخ أعلى الله مقامه صرّح في الغيبة بإمكان المشاهدة في زمن الغيبة الكبرى قائلاً:

«والذي ينبغي أن يجاب عن السؤال الذي ذكرناه عن المخالف أن نقول: إنّا أوّلاً: لا نقطع عن استتاره عن جميع أوليائه، بل يجوز أن يظهر لأكثرهم، ولا يعلم كلّ إنسان إلّا حال نفسه، فإن كان

---

(١) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٢٥٣، ٢٢٧، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢.

ظاهراً له فَعِلّته مُزاحةٌ... الخ»[١].

ويجاب عنه: أنّ الشيخ ﷺ إنّما ذكر ذلك في مقام بيان احتمال المشاهدة للردّ على المخالفين، وسنوضّح ذلك في محلّه إن شاء الله تعالى، على أنّه ذكر التوقيع الشريف في الأبواب التالية بعد قوله السالف الذكر لتكذيب دعاة المشاهدة، وبيان عدم المنافاة بين التوقيع الشريف وبين إمكان تشرّف بعض الأولياء وحصول التوفيق لهم للانتفاع غير المباشر بوجود الإمام صلوات الله عليه، أو نيلهم شرف لقائه من غير ادّعاء المشاهدة، فهو طيّب الله ثراه يرى إمكان الرؤية والمشاهدة غير أنّ من نالها لا يدّعيها ولا يكشف عنها ولا يفشيها، ومن ادّعاها وكشف عنها فهو كذّاب مفتر.

وأمّا ادّعاؤهم أنّ الأصحاب وأكابر القوم قد أعرضوا عنه وخالفوه، فباطل أيضاً؛ ذلك أنّ من أوردوا التوقيع الشريف من أعلام الطائفة ممّن تأخّروا عن الشيخ الصدوق لم يخدشوا ولم يطعنوا في سنده ودلالته، بل نقلوه وأخذوا به أخذ المسلّمات كالشيخ الطوسي في الغيبة، والطبرسي في إعلام الورى، والإربلي في كشف الغمّة، وابن طاووس في ربيع الشيعة، رغم أنّهم ذكروا تلك الحكايات

---

(١) الغيبة / الطوسي: ٩٩.

والوقائع وتناقلوها في كتبهم ، ولا دلالة على نقل تلك الحكايات على إعراضهم عن التوقيع ولا قرينة تدلّ على رفضهم وإنكارهم له سنداً ولا دلالة.

فالعلّامة المجلسي نوّر الله مرقده في مرآة العقول بعد أن نقل الروايات النافية لإمكان الرؤية والمشاهدة في الغيبة الكبرى والدالّة على امتناعها بل المصرّحة بالامتناع ، ذكر أسماء السفراء رضي الله عنهم ، ثمّ أورد التوقيع الشريف كنتيجة حتميّة ، كما نقل التوقيع في البحار أيضاً وفي مقام الجمع بينه وبين تلك الحكايات الحقّة.

فقد أوّل المشاهدة وحملها على ادّعاء المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه عليه السلام ؛ إذ قال بعدما أورد التوقيع الشريف:

«بيان: لعلّه محمول على مَن يدّعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه عليه السلام إلى الشيعة ، على مثال السفراء ، لئلا ينافي الأخبار التي مضت وستأتي فيمن رآه عليه السلام ، والله يعلم»(١).

وقال أعلى الله مقامه ـ بعد استعراضه لقول مولانا الصادق أبي عبدالله ـ صلوات الله عليه : «**لا بدّ لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولا بدّ**

---

(١) بحار الأنوار: ١٥١/٥٢.

له في غيبته من عزلة، وما بثلاثين من وحشة»:

«يدلّ على كونه عليه السلام غالباً في المدينة وحواليها، وعلى أنّ معه ثلاثين من مواليه وخواصّه، إن مات أحدهم قام آخر مقامه»[1].

ممّا يدلّ بوضوح على مدى اعتماده وثقته بالتوقيع الآنف الذكر، حتّى أنّ أعلاماً وأوتاداً كالعلّامة السيّد بحرالعلوم رضوان الله عليه الذي اشتهرت حكايات لقائه بالإمام صلوات الله عليه، اعتماداً على هذا التوقيع أشكل على تلك التواقيع التي أوردها الطبرسي في الاحتجاج وأسندها إلى الشيخ المفيد أعلى الله مقامه الشريف وصرّح في رجاله[2]:

قال السيّد السند العلّامة بحر العلوم **الطباطبائي** رحمه الله عند ترجمته للشيخ المفيد طيّب الله ثراه بعد ذكر التوقيعات المشهورة الصادرة منه عليه السلام في حقّه ـ أي في حقّ الشيخ المفيد ـ:

«وقد يشكل أمر هذا التوقيع بوقوعه في الغيبة الكبرى مع جهالة المبلِّغ، ودعواه المشاهدة المنافية بعد الغيبة الصغرى، ويمكن دفعه باحتمال حصول العلم بمقتضى القرائن، واشتمال التوقيع على

(١) بحار الأنوار: ١٥٣/٥٢ و ١٥٧.

(٢) رجال السيّد بحرالعلوم: ٣٢٠/٣.

الملاحم والإخبار عن الغيب الذي لا يطّلع عليه إلّا الله وأولياؤه بإظهاره لهم، وأنّ المشاهدة المنفيّة أن يشاهد الإمام عليه السلام ويعلم أنّه الحجّة عليه السلام حال مشاهدته له، ولم يعلم من المبلّغ ادّعاوه ذلك. وقد يمنع أيضاً امتناعها في شأن الخواصّ، وإن اقتضاه ظاهر النصوص بشهادة الاعتبار، ودلالة بعض الآثار»(١).

قال **الأربلي** رحمه الله تعالى:

«إن قال قائل: كيف يقول الطبرسي رحمه الله تعالى: إنّا لا نقطع على أنّ الإمام لا يصل إليه أحد... إلى آخره، ويلزمه القطع بذلك لأنّه قال قبل هذا بقليل فيما حكاه عن توقيعاته عليه السلام: «فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذّابٌ مفترٍ»، والذي أراه أنّه إن كان يراه أحدٌ فقد علم منه أنّهم لا يدّعون رؤيته ومشاهدته، وأنّ الذي يدّعيها كذّابٌ، فلا مناقضة إذاً، والله أعلم»(٢).

وهذا أيضاً قال المرحوم الخاقاني بعد سرده للتوقيع الشريف:

«ولعلّ ما نفاه عليه السلام من دعوى المشاهدة، وأنّ المدّعي كذّاب مفترٍ،

---

(١) الفوائد الرجاليّة: ٣/٣٢١.

(٢) كشف الغمّة: ٣/٣٤٧.

إنّما هو دعوى المشاهدة متى شاء على الاستمرار، كما كان للأبواب الأربعة، مخافة الانتحال لجمع الأموال، لا ما قد يقع لبعض الصلحاء الأبرار أو المتحيّرين في القفار من المشاهدة بعض الأحيان مع المعرفة له صلوات الله عليه وعلى آبائه أو بدونها»(١).

وقال **محقّق المستدرك**:

«نقل لي العلّامة المرجع الديني السيّد محمود الشاهرودي أعلى الله مقامه في ١٠ صفر ١٣٨٤هـ: كان العالم الجليل، والثقة النبيل، الشيخ أسد الله من تلاميذ العَلَم الكامل الحاج ميرزا حبيب الله الرشتي في النجف شاكّاً في الحديث المشهور... إلى أن رأى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في المنام فأجابه...».

«ثمّ سأله ـ أي سأل مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في المنام ـ عن الحديث المعروف: من ادّعى الرؤية في زمن الغيبة فكذّبوه، وما نقل من حكايات في رؤيته؟

فقال ـ أي أمير المؤمنين عليه السلام ـ: **كلّ ذلك صحيح، لأنّ الأوّل** محمول على الرؤية والمشاهدة مع العرفان ـ أي مع المعرفة الحالية ـ وفي الحكايات لم يعرفوه حين المشاهدة، وبعده عرفوه، وعليه

(١) رجال الخاقاني: ١٧٨.

شواهد من الروايات الأُخر...الخ»[١].

وهذا محقّق كتاب الهداية للشيخ الصدوق أعلى الله مقامه ذكر الاسم الكامل للحسين بن إبراهيم المعني هنا مع ذكر ألقابه المختلفة، وهو:

«الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتِّب (المؤدِّب) الرازي»[٢].

ثمّ ذكر جماعة ممّن قيل إنّهم من مشايخ الصدوق ـكما في مقدّمة الأخبارـ فكان الرقم (٤٦ـ الحسن بن إبراهيم بن أحمد المؤدِّب)[٣]، وقال في حاشيته: (٤ ـ معاني الأخبار: ٣٤٥، ولعلّه مصحّف «الحسين» فيتّحد مع من يأتي تحت الرقم ٦٠)[٤].

(١) حاشية مستدرك سفينة البحار: ١٨/٤.

(٢) مقدّمة الهداية: ٥٩.

(٣) مقدّمة الهداية: ٥٤.

(٤) حاشية مقدّمة الهداية: ٥٥، تحقيق مؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام.

الدّرس الثاني والثلاثون

اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٦

بسم الله الرحمن الرحيم

ثمّ قال في الصفحة ٥٩: (٦٠ ـ الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب ـ المؤدب ـ الرازي)[١].

وفي الصفحة ٨٩ شرع بإيراد جملة من أسماء الذين ذكروا في بعض الكتب بأنّهم من مشايخ الصدوق ﷺ، إلّا أنّهم غالباً يتّحدون مع من تقدّم ذكرهم...

ثمّ قال:

(٦ ـ الحسن بن إبراهيم بن هاشم، المستدرك: ٣/٧١٤ وقال سيّدنا مدّ ظلّه: الظاهر أنّ فيه سقطاً وتصحيفاً والصواب: الحسين بن

---

(١) مقدّمة الهداية: ٥٩، تحقيق مؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام.

إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب، المتقدّم برقم ٦٠)[١].

بعد الغور والتفحّص في كتب القوم يتبلور نصب أعيننا قولان أو احتمالان:

الأوّل: احتمال تعدّد الراويين واختلاف أعيانهما كما هو المستفاد من ظاهر الحال، ومن أقوال جملة من كتب الرجال، وعليه فراوي التوقيع كما هو المنصوص عليه يكون:

«أبا محمّد الحسن بن أحمد المكتِّب»، ويبقى «أبو محمّد الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدِّب المكتِّب» شخصاً آخر مغايراً له لا علاقة له بالتوقيع الشريف.

الثاني: اتّحاد الراويين وكونهما شخصاً واحداً، رغم تعدّد أسمائهما، فالإسم وإن تعدّد في مواضع عديدة بَيْدَ أنّه تمّ بحسب اختلاف الناقلين، لا بحسب تعدّد المسمّى.

وعليه فلا مغايرة بين مسمّى الإسمين ليكون كلّ من «أبي محمّد الحسن بن أحمد المكتِّب» أو «أبي محمّد الحسين بن أحمد المكتِّب» هو «أبو محمّد الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدِّب المكتِّب» أو «أبو محمّد الحسن بن إبراهيم بن أحمد المؤدِّب المكتِّب»، فلا تعدّد

---

(١) مقدّمة الهداية: ٩٠، تحقيق مؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام.

ولا مفارقة بينهما.

نعم، يعزّز ويؤيّد كلّ واحدٍ منهما بعض القرائن والشواهد، فيؤيّد الاحتمال الأوّل ـ وهو التعدّد ـ:

١ ـ أنّ الشيخ الصدوق ﷺ هو الراوي للتوقيع، ويبعد في حقّه ارتكاب مثل هذا الخطأ الجسيم.

٢ ـ الاختلاف بين الإسمين ليس باليسير، حتّى يرد احتمال الخطأ أو التصحيف.

٣ ـ روى الصدوق عن الشخصين ـ باعتبار الإسمين ـ ولم يتطرّق إلى اتّحادهما أصلاً، وليس بين الإسمين نقطة اشتراك سوى الحسن، وهو في الأوّل أكثر، وفي الحسين، وهو الثاني أكثر، وفي أحمد والمكتّب.

٤ ـ ما سيأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى من أقوال بعض الرجاليّين تصريحاً أو تلويحاً، كالإمام الخوئي أعلى الله مقامه.

ويؤيّد الاحتمال الثاني ويعزّزه:

ما حقّقه بعض الرجاليّين جازماً مصرّحاً به، كالسيّد الأبطحي، أو محتملاً له بالكناية أو التصريح، كالسيّد هاشم البحراني، والسيّد عليّ البروجردي، والخاقاني، وغيرهم، كما سيأتي إن شاء الله تعالى عند استعراض أقوالهم.

قال المحقّق المدقّق الإمام الخوئي أعلى الله مقامه:

«٢٧٢٦ ـ الحسن بن أحمد المكتِّب:

أبو محمّد، من مشايخ الصدوق ﷺ ترحّم عليه، كمال الدين: الباب ٤٩، الحديث ٤١»[١].

وفي حاشية معاني الأخبار:

أبو محمّد بن الحسن بن أحمد المكتِّب:

كمال الدين: ٢٨٤، وفي الصفحة ٢٨١: الحسين، وفي العيون: الحسن بن أحمد المؤدّب، وفي أربعين الشهيد المطبوع في غيبة النعماني: ٢٣: أحمد بن محمّد المكتِّب، وفي الخرائج: أبو محمّد بن الحسن بن محمّد المكتِّب، والظاهر أنّ لفظة (ابن) في (أبو محمّد بن الحسن) زائدة[٢].

وأسند الخاقاني التوقيع إلى إبراهيم بن هشام[٣].

أقول: لا شكّ أنّ مراده «الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتِّب».

قال **السيّد علي البروجردي** ﷺ:

---

(١) معجم رجال الحديث: ٥/٢٧٢.

(٢) حاشية معاني الأخبار: ٤٦.

(٣) رجال الخاقاني: ١٧٦.

« ٨٦٥ ـ الحسن بن إبراهيم بن أحمد المؤدِّب المكتِّب ، أكثر (ق) ـ أي الصدوق ـ من الرواية عنه مترضّياً مترحّماً (تعق) فلا بأس لقبول روايته ، لكونه محلّاً للاعتماد ، والظاهر أنّه ابن أحمد بن هشام ، وهو أيضاً غير مذكور في كتب الرجال »(١).

روى **البحراني** رحمه الله :

« وحدّثنا الحسين بن إبراهيم بن أحمد المكتِّب رضي الله عنه ... ».

قال المحشّي معلّقاً عليه :

كذا في المصدر والبحار ، ولكنّه في الأصل : « عن أحمد بن محمّد المكتِّب »(٢).

وقال في حاشية نقد الرجال :

« الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام : المكتِّب رضي الله عنه ، من مشايخ الصدوق ـ ابن بابويه ـ راجع عيون أخبار الرضا عليه السلام : ٢/ ١٤٣ و ١٤٩ و ١٧٢ ، وعلل الشرائع : ١/ ٦٩ »(٣).

وقال في جامع الرواة :

---

(١) طرائف المقال : ١/ ١٦٨.

(٢) مدينة المعاجز : ٣/ ٢٧٧ ، وحاشيتها.

(٣) حاشية نقد الرجال : ٢/ ٧١.

«الحسين بن إبراهيم المكتّب ﷺ روى عنه محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه عن...»[1].

«الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدِّب (المؤذّن ـ خ)، روى عنه محمّد بن عليّ بن بابويه مترضّياً»[2].

قال **الأبطحي** في تهذيب المقال:

«الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدِّب المكتِّب، ذكره ابن حجر في لسان الميزان: ٢/٢٧١ قائلاً: الحسين بن إبراهيم بن أحمد المؤدِّب، روى عن أبي الحسين محمّد بن جعفر الأسدي وغيره، قال عليّ بن الحكم في مشايخ الشيعة: كان مقيماً بقم، وله كتاب في الفرائض أجاد فيه، وأخذ عنه أبو جعفر بن عليّ بن بابويه، وكان يعظّمه».

ثمّ قال المؤلّف: «قلت: لم أقفْ على ترجمة في كتب أصحابنا غير عليّ بن الحكم على ما ذكره ابن حجر، وكان الحسين من مشايخ الصدوق رحمه الله تعالى، روى عنه في كتبه كثيراً مترضّياً مترحّماً عليه. وقد كنّاه بأبي محمّد كما في الإكمال باب ٤٩/٤٧٦ قائلاً: حدّثنا أبو محمّد الحسين بن أحمد المكتِّب، وصفحة ٤٧٩: حدّثنا أبو محمّد الحسن بن أحمد المكتِّب ﷺ، قال: كنت بمدينة السلام...

---

(١) و (٢) جامع الرواة: ١/٢٣٠.

وذكر التوقيع الشريف.

الثانية: ورواه في الغيبة: ٢٤٢ عن الصدوق نحوه.

ثمّ إنّ الموجود في كتب وروايات الصدوق ﷺ (الحسين) مصغّراً، إلّا ما تقدّم عن موضع من الإكمال والغيبة، وهو الأنسب لتكنّيه بأبي محمّد، إلّا أنّه بعد عدم الملازمة بين التسمية بالحسن، والتكنية بأبي محمّد، فالأظهر ما عليه كتب الأصحاب، ورواياته من الضبط بالحسين مصغّراً.

ولقّب بالمكتِّب كما تقدّم عن مواضع من الخصال والعيون، وأيضاً بالمؤدِّب كما في لسان الميزان، وفي الإكمال: ٤٨٤، وعيون أخبار الرضا ﷺ: ج /٧٢، ومواضع كثيرة، والغيبة: ١٨٠، ومشيخة الفقيه، ومعاني الأخبار: ٢٠٤، وغيره.

روى **الصدوق** ﷺ عنه كثيراً في كتبه عن جماعة، منهم عليّ بن إبراهيم بن هاشم: العيون: ١/٧٢ و ٢/٢١٤ و ٢٦٢ وكثيراً، والخصال: ١/١٤٨، ومعاني الأخبار: ٢٨٥، وأبو عليّ محمّد بن همّام، الإكمال: ٤٧٦، وأبو العبّاس أحمد بن يحيى بن زكريّا القطّان، الخصال: ٢/١٣٢، والمعاني: ٢٠٤، وعليّ بن محمّد السّمري السفير الرابع، الإكمال: ٤٧٩، ومحمّد بن جعفر أبي عبدالله الأسدي الأشعري الكوفي أبو الحسين، الخصال: ٢/١١٤، والإكمال: ٤٨٤،

والغيبة: ١٨٠، ومشيخة الفقيه إليه رقم ١٩٤، وإلى محمّد بن إسماعيل البرمكي، ومعاني الأخبار: ٢٩١، وعيون الأخبار: والأمالي: ٣٤.

ثمّ إنّ الاقتصار على اسم أبيه، أو مع ذكر جدّه أحمد، أو ذكره كما تقدّم في العنوان، لا يدلّ على التعدّد، وذلك بقرينة من روى عنه، فلاحظ[1].

قال المحقّق المدقّق الإمام **الخوئي** أعلى الله مقامه:

١ ـ « ٣٢٤٩ ـ الحسين بن إبراهيم بن أحمد، روى عن... إلى أن قال ﷺ: أقول: هو من مشايخ الصدوق، وقد ترضّى عليه في جميع هذه الموارد، وهو متّحد مع ما بعده »[2].

٢ ـ « ٣٢٥٠ ـ الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام، ابن هاشم المؤدّب، روى عن... إلى أن قال: وهذا أيضاً متّحد مع ما بعده »[3].

٣ ـ « ٣٢٥١ ـ الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام: الحسين بن إبراهيم الكاتب، المكتّب، روى عن... إلى أن قال: وهذا أيضاً متّحد مع ما بعده »[4].

---

(١) تهذيب المقال: ٢/٣٧٢ ـ ٢٧٣.

(٢) معجم رجال الحديث: ٦/١٨٩.

(٣) و (٤) معجم رجال الحديث: ٦/١٩٠.

٤ ـ «٣٢٥٢ ـ الحسين بن إبراهيم بن أحمد الكاتب: روى عن... إلى أن قال: أقول: وهو متّحد مع ما تقدّم عليه»(١).

فالإمام الخوئي قدّس الله أسراره يرى أنّ كلّ من ذكر تحت الأسماء الأربعة الماضيّة هم شخص واحد ليس إلّا.

انتهى البحث في الرواية سنداً ومتناً.

وسواء كان الراوي هو الأوّل، أعني: «أبا محمّد الحسن بن أحمد المكتِّب» أو كان الثاني، أعني: «الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام»، وسواء تعدّدا أو اتّحدا، فالرواية مقبولة إن لم تكون موثّقة؛ إذ أنّ الراويين كما تقدّم في كتب الرجال معروفَين، وهكذا الصريح من كتب الصدوق ﷺ، حيث ترضّى وترحّم عليهما، ويكفيهما جلالةً وشأناً ترضّيه وترحّمه عليهما، وعدّهما من مشايخه.

وكيف كان فلا مجال لتضعيف التوقيع، ولا طريق إلى الإعراض عنه، بل لابدّ من الاستناد إليه، والاستشهاد به والتعويل عليه، لا سيّما أنّه لا يخالف شيئاً من أُصول المذهب وقواعده، بل هو قويّ المتن والدلالة؛ لموافقته لظروف الزمان في تلك الآونة، ولهذا تلقّاه جلّ الأصحاب ـ إلّا من شذّ وندر ـ بالقبول من المتقدّمين والمتأخّرين

(١) معجم رجال الحديث: ٦/١٩٠.

ومتأخّري المتأخّرين، وحتّى المعاصرين، ومن أوّل المشاهدة، ومن صدّق الحكايات، وحتّى من ادّعى المشاهدة أو ادّعيت في حقّه، وغيرهم.

ومناسبة الحكم والموضوع يحتّم علينا قبول التوقيع، وأخذه بعين الاعتبار، والضرورة تلزمنا وتحتّم علينا التصديق بصدور مثل هذا التوقيع، وإلّا وقع الهرج والمرج ووقع النّاس في حَيْصٍ وبَيْص بعد الغيبة الصغرى، ومنذ اللحظة الأُولى من الغيبة الكبرى، وجهلوا تكليفهم حينئذٍ، بل لم يعرفوا حتّى تبدأ الغيبة الكبرى.

فلولا التوقيع الشريف لجهلنا أُموراً:

أوّلها: انتهاء الغيبة الصغرى وشروع الغيبة الكبرى.

الثاني: انتهاء فترة السفراء، وأن لا سفارة في الغيبة الكبرى.

الثالث: أن لا ظهور للإمام ـ أي لا يراه أحد قطّ بعلم ومعرفة حاليّة، وهي المشاهدة ـ أثناء فترة الغيبة الكبرى.

الرابع: والإخبار بالغيب الذي يعدّ معجزة له عليه السلام، بقوله: وسيأتي شيعتي أو سيأتي من شيعتي أو سيأتي إلى شيعتي ـ على اختلاف النسخ ـ من يدّعي المشاهدة.

الخامس: حكم مدّعي المشاهدة في هذه الفترة، أنّه «كذّابٌ مفترٍ» أو «كاذبٌ مفترٍ».

السادس: أنّ الخروج والظهور سيكون بعد خروج السفياني والصيحة، ولعلّه يرمز إلى خروجه وظهوره عليه السلام مرّتين ـ كما في الأحاديث المتظافرة ـ أوّلها يكون بعد خروج السفياني، ثمّ يعود عليه السلام إلى حجاب الغيبة، ويكون خروجه الثاني بعد الصيحة، وهو الخروج الحاسم، وسيأتي بحث ذلك مفصّلاً في بيان علامات الظهور إن شاء الله تعالى.

السابع: قرب وفاة السُّمري رحمه الله، وهو أيضاً ضرب من الكرامة، والإخبار بالغيبيات الدالّة على صدق مدّعيها وقائلها.

هذه الأُمور قد نصّ عليها التوقيع الشريف، لكنّ الأمر لم ينتهِ عند هذا الحدّ، ولم يقتصر على ذلك، فالمستفاد من التوقيع الشريف أيضاً أُمور:

أوّلاً: أنّ السفير لا يتمّ تعيينه واختياره إلّا بأمر وقرار ونصّ واختيار من مولانا الصاحب صلوات الله عليه.

ثانياً: أنّ هذا التوقيع إرشاد وتبيين وتبصير للشيعة، وتكليف لهم بتحرّي الحقيقة في غياب إمام زمانهم، وأن لا ينقادوا لكلّ متقوّلٍ، ولا يسوقهم طالبوا الدنيا والرئاسة.

ثالثاً: أنّ السفير يجب أن يأتي بوصيّة السفير الذي سبقه، فالتالي لا بدّ أن يكون موصىً إليه من قِبل السابق، وعلى السابق

أن يوصي إلى اللاحق، بأمره عليه السلام.

رابعاً: أن لا يحقّ لأحدٍ أن يدّعي المشاهدة، ولا يجوز له ذلك، فلا يدّعيها إلّا كاذبٌ أو كذّاب، وهذا لا ينفي وقوع الرؤية ـ كما سيأتي في محلّه إن شاء الله تعالى ـ.

خامساً: أنّ من ينال شرف اللقاء به عليه السلام، ويتشرّف بمشاهدة نور جماله، لا يتحدّث عن ذلك إلى أحدٍ قطّ، ولا يحدّث بها أحداً أبداً.

سادساً: أنّ من يدّعي المشاهدة فهو حتماً لم يَرْقَ إلى نيل هذا الشرف، فيدّعيها كذباً وزوراً.

سابعاً: أنّ على الشيعة أن يكذّبوا مدّعي المشاهدة كائناً من كان، ولا يوجد هنا استثناء متّصل، كما لم نعثر على استثناء منفصل، وإنّ ذهب بعض المتقدّمين وأكثر المتأخّرين والمعاصرين إلّا أنّ قرائن الصدق ودلائل التصديق وعلامات ذلك كافية للدلالة والبرهنة على وجود الاستثناء، ولهذا اختاروا المستثنى، وذهبوا إلى التفصيل بالاستثناء.

ثامناً: أن لا مجال للظهور والمشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة. وهاهنا يكمن سرٌّ عظيم ينبغي الالتفات إليه وعدم تجاهله، وهو: أنّه عليه الصلاة والسلام قال: «فلا ظهور إلّا بعد إذن الله عزّ وجلّ».

وقال صلوات الله عليه: «**ألا فمن ادّعى المشاهدة**».

أوّلاً: إذ لا مشاهدة قبل الظهور؛ لارتباط المشاهدة بالظهور ارتباط العلّة بالمعلول، لا تنفكّ المشاهدة عن الظهور لتوقّفها عليه، فلا مشاهدة بلا ظهور، وكلّ ما لا ظهور له لا مشاهدة عينيّة له، ولهذا قال مولانا سيّد الشهداء عليه الصلاة والسلام في دعاء يوم عرفة: «**أَيَكُونُ لِغَيْرِكَ مِنَ الظُّهُورِ ما لَيْسَ لَكَ**»[١].

ثانياً: أنّ الظهور يرد بمعنى التجلّي والبروز الظاهري، والتجلّي والبروز المعنوي الباطني، والتجلّي والبروز بمعنى السيطرة والانتصار والغلبة على الشيء، والمعنيان الأوّل والثالث أنسب بالمقام، فلا تمكن المشاهدة إلّا بالظهور والبروز والخروج من خلف ستار الغيب، أو به وبالغلبة على أعدائه، والأقرب إلى الحكم من هذين المعنيين هو الأوّل، أعني أنّ المشاهدة في التوقيع الشريف تناسب الظهور والخروج من خلف حجاب الغيب، وعليه فالمشاهدة لأخصّ الخواصّ والأولياء الصالحين تكون في زمن الغيبة الكبرى بإزاحة حجاب المعصية والذنوب من أعينهم، فإذا لم يتمّ ذلك لزم الانتظار حتّى تنتهي فترة الغيبة الكبرى فيزيح حجاب الغيب ونقاب الستر

---

(١) مفاتيح الجنان وكتب الأدعية المفصّلة.

عن وجهه الملكوتي وجماله النوراني، فتتهيّأ الفرصة لعموم النّاس برؤيته ومشاهدته.

ثالثاً: أنّه عليه الصلاة والسلام لا يظهر خلال فترة الغيبة الكبرى لأحدٍ قطّ، بل على الطالب والعاشق أن يعدّ أسباب الظهور، أعني أن يزيح حجاب الذنوب والمعاصي عن عينه، ويزيل بالتهذيب والتربية شوائب الأكدار عن نفسه، وينفض غبار الأوهام والخرافات والأباطيل عن عقله وذهنه وفكره وعقيدته.

فإذا تمّ له ذلك صار مستعدّاً للمشاهدة، بعد صيرورة عقله ونفسه وروحه وبصره وبصيرته وعاءً مستعدّاً لتلقّي المشاهدة الخاصّة، أعني المشاهدة في زمن الغيبة الكبرى؛ إذ الوعاء الملوّث المنكدر المتقذّر لا يصلح لحمل ذلك، بل لا يعدّ حينئذٍ وعاءً لتغاير الحكم والموضوع؛ إذ لكلّ شيء وعاء يناسبه، ووعاء كلّ شيء بحسبه.

والحاصل: أن لا مشاهدة إلّا بالظهور، ولا ظهور في الغيبة الكبرى قطّ، فلا مشاهدة وقتئذٍ قطّ، ولا طريق حينئذٍ للجمع بين تلك الحكايات والقصص وبين هذا التوقيع الشريف إلّا بما صنعه العلّامة المجلسي طاب ثراه وغيره رحمهم الله تعالى من تأويل المشاهدة وحملها على إرادة السفارة والإخبار عن الإمام عليه السلام، وهو كما ترى وسيأتي الكلام فيه.

أو بتضعيف الرواية ـ التوقيع ـ وردّ التوقيع ونفيه من الأساس، كما صنع المحدّث النحرير والمحقّق الأصيل الميرزا حسين النوري طاب ثراه، وسيأتي الكلام في كلا الوجهين، إن شاء الله تعالى.

٢ ـ خفاؤه عليه السلام

وأمّا الاستدلال بالأخبار الدالّة على أنّ الإمام عليه السلام يحضر مجالسهم ويطأ فرشهم، ويشهد الموسم ويعرفهم ولا يعرفونه، على أنّها دالّة على نفي الرؤية مطلقاً كرواية الإمام الصادق عليه السلام عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه:

«ولو خلت الأرض ساعة واحدة من حجّة الله لساخت بأهلها ولكن الحجّة يعرف النّاس ولا يعرفونه، كما كان يوسف يعرف النّاس وهم له منكرون»(١).

ورواية مولانا أمير المؤمنين عليه السلام:

«إنّ حجّتها عليها قائمة ماشية في طرقها، داخلة في دورها وقصورها، جوّالة في شرق هذه الأرض وغربها، تسمع الكلام، وتسلّم على الجماعة، ترى ولا تُرى إلى الوقت والوعد ونداء

(١) الغيبة / النعماني: ١٤.

المنادي من السماء، ألا ذلك يوم فيه سرور وُلْدِ عليٍّ وشيعته»[1]، وقد علّق النعماني ﷺ على الرواية بعد أن نقلها قائلاً:

«وفي هذا الحديث عجائب وشواهد على حقّيّة ما تعتقده الإماميّة وتدين به، والحمد لله، فمن ذلك قول أمير المؤمنين صلوات الله عليه: **«حتّى إذا غاب المتغيّب من ولدي عن عيون النّاس»**، أليس هذا موجباً لهذه الغيبة وشاهداً على صحّة قول من يعترف بهذا ويدين بإمامة صاحبها؟

ثمّ قوله عليه السلام: **«وماج النّاس بفقده أو بقتله أو بموته... وأجمعوا على أنّ الحجّة ذاهبة، والإمامة باطلة»**، أليس هذا موافقاً لما عليه كافّة النّاس الآن من تكذيب قول الإماميّة في وجود صاحب الغيبة؟ وهي محقّقة في وجوده، وإن لم تره، وقوله عليه السلام: **«ويحجّ النّاس في تلك السنة للتجسّس»**، وقد فعلوا ذلك، ولم يروا له أثراً.

وقوله: **«فعند ذلك سبّتْ شيعة عليٍّ سبّها أعداءها، وظهرت عليها الأشرار والفسّاق باحتجاجها»**، يعني باحتجاجها عليها في الظاهر، وقولها: فأين إمامكم؟ دلّونا عليه، وسبّهم لهم، ونسبتهم إيّاهم إلى النقص والعجز والجهل؛ لقولهم بالمفقود العين، وإحالتهم

---

(١) الغيبة / النعماني: ١٤٤.

على الغائب الشخص، وهو السبّ، وهذا القول من أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الموضع شاهد لهم بالصدق، وعلى مخالفيهم بالجهل والعناد للحقّ... الخ»(١).

وقول الصادق عليه السلام عن الحجّة المنتظر عليه السلام: «**فما تنكر هذه الأُمّة أن يكون الله يفعل ما فعل بيوسف، وأن يكون صاحبكم المظلوم المجحود حقّه صاحب هذا الأمر، يتردّد بينهم، ويمشي في أسواقهم، ويطأ فرشهم ولا يعرفونه، حتّى يأذن الله له أن يعرّفهم نفسه كما أذن ليوسف حين قال له إخوته: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ﴾(٢)**»(٣).

وما روي عن مولانا الرضا صلوات الله عليه في معرض ردّه على السؤال عن القائم عجّل الله فرجه حيث أجاب عليه السلام: «**لا يرى جسمه، ولا يسمّى باسمه**»(٤).

وهكذا ما روي عن مولانا الإمام العسكري عليه السلام: «**إنّكم لا ترون**

---

(١) الغيبة / النعماني: ١٤٤.

(٢) سورة يوسف: الآية ٩٠.

(٣) الغيبة / النعماني: ١٤٦.

(٤) كمال الدين: ٣٧٠.

شخصه، ولا يحلّ لكم ذكره باسمه»[1].

المستفاد من جملة هذه الروايات:

أوّلاً: أنّ الأرض لا تبق من غير حجّة الله ولا تستقرّ.

ثانياً: أنّ الإمام صلوات الله عليه يعيش بيننا ويشاركنا همومنا وينتقل بين ظهرانينا وفي أسواقنا وطرقنا، بل يدخل بيوتنا فلا نعرفه، وهو يعرفنا كيوسف عليه السلام وإخوته.

ثالثاً: أنّ النّاس لا يرونه حتّى يسمعوا النداء السماوي والصيحة المخبرة عن ظهوره عليه السلام.

رابعاً: لا يذكر اسمه صلوات الله عليه، وقد بحثناه مفصّلاً في الحلقة الأُولى من هذه الحلقات.

(١) الكافي: ١/٣٣٢. الوافي: ٢/٤٠٣.

الدّرس الثالث والثلاثون

اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٧

بسم الله الرحمن الرحيم

٣ـ نفي الرؤية والمشاهدة في الموسم

لا ريب أنّه عليه السلام يحضر الموسم ويحجّ كلّ عام وهو أمير الحجيج والحاج، وقد نال توفيق لقاه جمع من الأخيار في الغيبة الصغرى عند استلام الحجر الأسود وفي مواطن أُخرى من مكّة المكرّمة، وأمّا الكلام في الغيبة الكبرى فهل يمكن مشاهدته عليه السلام في الموسم حينئذٍ؟

استدلّ النافون لإمكان المشاهدة بروايات الحجّ: كقول مولانا الصادق عليه السلام: «**للقائم غيبتان: يشهد في إحداهما المواسم، يرى النّاس ولا يرونه**»(١).

(١) الكافي: ١/٣٣٩.

وقد رواه النعماني ﷺ في الغيبة عن الكليني ﷺ[١].

قال العلّامة المجلسي طاب ثراه في مرآة العقول في شرح هذا الحديث ما حاصله: أنّ المراد من هذه الغيبة هي الغيبة الكبرى، والمراد من الرؤية في هذا الحديث هي الرؤية مع المعرفة ـ أي المشاهدة ـ أي يرونه ولا يعرفونه خلافاً للغيبة الصغرى، حيث كان يعرفه السفراء وبعض خواصّ مواليه وخدمه ممّن يتشرّفون بلقياه.

ثمّ أعرض عن ذلك واحتمل أنّ المراد من هذه الغيبة هي الغيبة الصغرى، والمعنى: «يرى النّاسُ» أي يراه النّاس، وهم الخواصّ والموالى، ولا يراه عموم النّاس، أي لا يرونه رؤية عن معرفة، فلا يشاهده إلّا خاصّة مواليه وأصحابه[٢].

واستدلّوا أيضاً بقول مولانا الصادق عليه الصلاة والسلام: «**يفقد النّاس إمامهم، فيشهد الموسم فيراهم ولا يرونه**»[٣]، وقد نقله النعماني بسند آخر عن أبي عليّ محمّد بن همّام عن الكليني ﷺ[٤].

---

(١) الغيبة / النعماني: ١٧٦.

(٢) مرآة العقول: ٤٧/٤.

(٣) الكافي: ٣٣٧/١. الغيبة / الشيخ الطوسي: ٢٥١. كمال الدين: ٤٤٠. الوافي: ٤١٣/٢.

(٤) الغيبة / النعماني: ١٧٥.

من هنا حمل العلّامة المجلسي طاب ثراه الرؤية هنا على الرؤية مع المعرفة مستدلاً بما رواه الحميري عن محمّد بن عثمان العمري ـ أحد السفراء الأربعة[(١)] ـ وهو: «والله إنّ صاحب هذا الأمر ليحضر الموسم كلّ سنة فيرى النّاس ويعرفهم، ويرونه ولا يعرفونه»[(٢)].

وفي البحار: «... عن زرارة، قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: **إنّ للقائم غيبتين، يرجع في إحداهما، والأُخرى لا يدرى أين هو، يشهد المواسم، يرى النّاس ولا يرونه**»[(٣)].

وفي البحار بعد سرده للرواية علّق عليها قائلاً:

«بيان: لعلّ المراد برجوعه، رجوعه إلى خواصّ مواليه وسفرائه، أو وصول خبره إلى الخلق»[(٤)].

فقد يوفّق كثير من النّاس في الغيبة الكبرى لرؤيته في موسم الحجّ، لكنّهم يرونه ولا يعرفونه، وأمّا في الغيبة الصغرى، فإنّ من كان يعرفه من الأخيار كان يراه مع الحجيج ويعرفه كما حصل لسفيره محمّد بن عثمان العمري رضي الله عنه الذي قال مجيباً عن سؤال الحميري رحمه الله:

---

(١) مرآة العقول: ٤٢/٤.

(٢) كمال الدين: ٤٤٠، الحديث٨. من لا يحضره الفقيه: ٥٢٠/٢. الوافي: ٤١٣/٢.

(٣) و(٤) بحار الأنوار: ١٥٦/٥٢.

فقلت له: أرأيت صاحب هذا الأمر؟ فقال: نعم، آخر عهدي به عند بيت الله الحرام، وهو يقول: «**اللّهمّ أنجز لي ما وعدتني**»، وقوله ﷺ: «رأيته صلوات الله عليه متعلّقاً بأستار الكعبة في المستجار، وهو يقول: **اللّهمّ انتقم لي من أعدائي**»(١).

ويعود السبب في ذلك إلى أنّ أحداً من النّاس لا يعرفه في زمن الغيبة الكبرى بخلاف الصغرى التي كان بعض الأخيار قد ارتبط به وعرفه إمّا منذ صباه في دار أبيه الإمام العسكري عليه السلام، أو بنيل شرف لقائه في عصر السفراء.

٤ ـ تمحيص الشيعة

تمسّك بعضهم لنفي إمكان الرؤية والمشاهدة بما جاء في روايات عديدة بلغت حدّ التواتر عن أئمّة الهدى صلوات الله عليهم أنّ لطول غيبته حكمة تمحيص شيعته ليخرج الخبيث منهم ويميز الخبيث من الطيّب حتّى يخرج دعاة التشيّع ويتميّزوا عن الشيعة الصادقين بالقول والفعل، فيرتدّ كثير منهم ولا يبقى إلّا العسل الخالص المصفّى، قالوا: لو أمكنت المشاهدة لما بقي معنىً لإنكارهم

---

(١) كمال الدين: ٤٤٠.

إيّاه عليه السلام وارتدادهم عن الحقّ وسقوطهم في هاوية الاختبار؛ إذ يمكنهم مشاهدته، أو التصديق بوجوده المقدّس من خلال إخبار من شاهده من الصالحين، فلا يبقى مجال للغربلة والتمحيص، وقد أُمروا أن يؤمنوا بالغيب، أي بكلّ آيات الله وحججه الغائبة عن الأنظار والمحجوبة عن الأبصار، ولهذا علّل الشيخ محمّدحسين كاشف الغطاء طاب مثواه في كتابه: «جنّة المأوى» اختبار النّاس بطول الغيبة ليميز المؤمنين المخلصين الصادقين[1].

والروايات الدالّة على هذا المعنى:

ما روي عن مولانا أمير المؤمنين صلوات الله عليه: **«للقائم منّا غيبة أمدها طويل كأنّي بالشيعة يجولون النعم في غيبته، يطلبون المرعى فلا يجدونه، ألا فمن يثبت منهم على دينه لم يقسُ قلبه لطول أمد غيبة إمامه، فهو معي في درجتي يوم القيامة»**[2].

وعنه صلوات الله عليه أيضاً: **«ولكن بعد غيبة وحيرة فلا يثبت فيها على دينه إلّا المخلصون المباشرون لروح اليقين»**[3].

---

(١) جنّة المأوى: ٢٦٦.

(٢) كمال الدين: ٣٠٣، نوادر الأخبار: ٢٢٧.

(٣) كمال الدين: ٣٠٤.

وما روي عنه صلوات الله عليه: «حتّى إذا غاب المتغيّب من ولدي عن عيون النّاس وحاجّ النّاس بفقده أو بقتله أو بموته اطلعت الفتنة، ونزلت البليّة، والتحمت العصبيّة، وغلا النّاس في دينهم، وأجمعوا أنّ الحجّة ذاهبة، والإمامة باطلة، ويحجّ حجيج النّاس في تلك السنة من شيعة عليّ ونواصبه للتحسُّس والتجسُّس عن خَلَفِ الخَلَف، فلا يُرى له أثر ولا يعرف له خبر ولا خَلَفٌ»(١).

ولهذا أفرد النعماني ﷺ فصلاً من كتابه الغيبة للبحث عن امتناع المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى مصرّحاً بذلك وبعدم جواز السعي إلى المشاهدة أيضاً، وعذّرهم عن حجبهم وامتناع الرؤية والمشاهدة عليهم قائلاً:

«ومحظور عليهم الفحص والكشف عن صاحب الغيبة والمطالبة باسمه أو موضعه أو غيابه أو الإشارة بذكره فضلاً عن المطالبة بمعاينته»(٢).

سيّما إذا علمنا أنّ مثل هذا الكلام خرج ممّن قطع الفيافي والبراري وانتقل من بلد إلى بلد ليصنّف كتابه هذا بعد جهد جهيد وعناء شديد،

---

(١) الغيبة / النعماني: ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٢) الغيبة / النعماني: ١٦٠.

فهو رحل إلى شيراز وبغداد وطبرية والأردن ودمشق وحلب، كلّ ذلك سعياً وراء التفحّص والتحقيق، وبناءً على ما حقّقناه إلى هنا ثبت امتناع المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى، إلّا إذا عثرنا في تتمّة هذا البحث على دليل معتبر ينفي ذلك أو يقيّده أو يصرفه عن ظاهره.

خلاصة القول:

١ ـ أنّ الرؤية مع المعرفة ممتنعة.

٢ ـ أنّ مدّعي المشاهدة كاذب مفترٍ أو كذّاب مفترٍ يجب تكذيبه.

٣ ـ أنّ مشاهدة الإمام عليه السلام ممتنعة أيضاً.

٤ ـ أنّه عليه السلام يحضر بين النّاس يرونه ولا يعرفونه.

٥ ـ أنّه عليه السلام يشهد المواسم كلّها، فبعض الخواصّ من شيعته كانوا يعرفونه في الغيبة الصغرى، وأمّا في الغيبة الكبرى فإنّهم يعجزون عن معرفته.

٦ ـ أنّ عجزهم عن معرفته ومشاهدته نابع عن الاختبار الإلهي لهم بالغربلة والتمحيص.

٧ ـ وقد التبس الأمر على من طعن في سند التوقيع الشريف، فلا عبرة بأقوالهم بعد ما حقّقناه مفصّلاً.

٨ ـ وأمّا مَن زعموا أنّ المشاهدة هنا بمعنى ادّعاء السفارة والنيابة الخاصّة، ليجمعوا بين هذا التوقيع وتلك الحكايات الصادقة عن

رؤيته ومشاهدته أرواحنا فداه فإنّهم تصرّفوا تصرّفاً بعيداً، وحمّلوا التوقيع ما لا يحتمل، لتنافي الصدر والذيل حينئذٍ؛ إذ بان لنا أنّ الصدر قد حسم مسألة ادّعاء السفارة، وأنّ الذيل ناظر إلى غيرها وهو المشاهدة بمعنى الحضور الجسماني والرؤية الحسّية مع المعرفة ولعلّ المحادثة والمحاورة أحياناً.

ثانياً: إمكان الرؤية والمشاهدة

في قبال ذلك ذهب جمع غفير من أعلام الطائفة ـ لا سيّما المتأخّرين منهم ـ إلى إمكان المشاهدة، وأوّل من اختار هذا الرأي هو السيّد المرتضى علم الهدى أعلى الله شأنه في كتبه تنزيه الأنبياء، ورسالة في الغيبة، والشافي، والمقنع، فإنّه قال في معرض الردّ على مَن سأل عن فائدة إمام غائب عن الأنظار لا ينتفع به؟:

الجواب: «قلنا: أوّل ما نقرّ له إنّا غير قاطعين على أنّ الإمام عليه السلام لا يصل إليه أحد ولا يلقاه بشر، فهذا أمر غير معلوم، ولا سبيل إلى القطع عليه»(١).

وقال في موضع آخر: «نحن نجوّز أن يصل إليه كثير من أوليائه

(١) تنزيه الأنبياء: ١٨٢.

والقائلين بإمامته فينتفعون به»[١].

وقال أيضاً: «... لسنا نقطع على أنّ الإمام لا يظهر لبعض أوليائه وشيعته، بل يجوز ذلك، ويجوز أيضاً أن لا يكون ظاهراً لأحدٍ منهم، وليس يعرف كلّ واحد منّا إلّا حال نفسه، فأمّا حال غيره فغير معلوم له، ولأجل تجويزنا أن لا يظهر لبعضهم أو لجميعهم، ما ذكرنا العلّة المانعة من الظهور»[٢].

قال السيّد المرتضى علم الهدى رضوان الله عليه:

«... ومع هذا فما نمنع من ظهوره عليه السلام لبعضهم إمّا لتقويم أو تأديب أو وعظ وتنبيه وتعليم، غير أنّ ذلك كلّه واجب، فيطلب في فوته العلل، وتتمحّل له الأسباب، وإنّما يصعب الكلام ويشتبه إذا كان ظهوره للولي واجباً من حيث لا ينتفع أو يرتدع إلّا مع الظهور.

وإذا كان الأمر على خلاف ذلك سقط وجوب الظهور للولي؛ لما دللنا عليه من حصول الانتفاع والارتداع من دونه، فلم تبقَ شبهة»[٣].

---

(١) رسائل الشريف المرتضى: ٢/٢٩٧.

(٢) المقنع في الغيبة: ٧٨.

(٣) المقنع في الغيبة: ٧٧.

وقال أيضاً في موضع آخر: «إنّه غير ممتنع أن يكون الإمام يظهر لبعض أوليائه ممّن لا يخشى من جهته شيئاً من أسباب الخوف، وإنّ هذا ممّا لا يمكن القطع على ارتفاعه وامتناعه، وإنّما يعلم كلّ واحد من شيعته حال نفسه، ولا سبيل إلى العلم بحال غيره»(١).

ثمّ اشتهر بين الأعلام من المحقّقين كالشيخ الطوسي، والمحقّق الكراجكي والمحدّث النوري وغيرهم طيّب الله ثراهم وأعلى درجاتهم، فالطبرسي رحمه الله أورد في إعلام الورى دعوى السيّد المرتضى رحمه الله(٢).

وهكذا الإربلي في كشف الغمّة(٣)، واستعان سائر معاصريه بنقل قوله رحمه الله في الردّ على نفس الشبهة، كما صنع الكراجكي طاب ثراه، فإنّه قال: «ولسنا مع ذلك نقطع على أنّ الإمام عليه السلام لا يعرفه أحد، ولا يصل إليه، بل قد يجوز أن يجتمع به طائفة من أوليائه تستر اجتماعها به وتخفيه»(٤).

---

(١) المقنع: ٣٢٣.

(٢) إعلام الورى: ٤٤٠.

(٣) كشف الغمّة: ٣/٣٢٨.

(٤) كنز الفوائد: ٢/٢١٨.

ومنهم العلّامة سديدالدين الحمصي في المنقذ من التقليد[١]، وشيخ الطائفة الطوسي في كتاب تلخيص الشافي[٢] وكتاب الغيبة، قال أعلى الله مقامه في الغيبة:

«أنّا أوّلاً: لا نقطع على استتاره عن جميع أوليائه، بل يجوز أن يظهر لأكثرهم، ولا يعلم كلّ إنسان إلّا حال نفسه، فإن كان ظاهراً له فعلّته مزاحة، وإن لم يكن ظاهراً له علم أنّه إنّما لم يظهر له لأمر يرجع إليه، وإن لم يعلمه مفصّلاً لتقصير من جهته»[٣].

ظهر ممّا تقدّم أنّ احتمال المشاهدة وإمكان الرؤية كانت مسألة محسومة لدى البعض من أعلام المتقدّمين حتّى صارت قضية يقينيّة مسلّماً بها منذ عهد السيّد ابن طاووس عليه الرحمة والرضوان، المتوفّى ٦٦٤هـ، بعد ما نقلت عنه لقاءاته الشهيرة بالإمام عليه السلام، وإن سبقتها حكاية ابن قولويه عليه الرحمة عام ٣٣٩هـ، كما نقلها القطب الراوندي رحمه الله، المتوفّى ٥٧٣هـ[٤]، وهي قصّة الحجر الأسود الذي ردّه القرامطة بعد أن سرقوه وأعاده الإمام عليه السلام إلى موضعه.

---

(١) المنقذ من التقليد: ٣٧٨/٢.

(٢) تلخيص الشافي: ٢٢١/٤، ٢٢٢، ٢١٧.

(٣) كتاب الغيبة: ٩٩. بحار الأنوار: ١٩٦/٥١.

(٤) الخرائج والجرائح: ٤٧٥/١.

يستفاد من هذه الأقوال أُمور:

أوّلاً: أنّ ما تقدّم من أقوالهم أعلى الله شأنهم ناظر إلى دفع ما أورده المخالفون من الشبهات، كما صنع الشريف المرتضى في الشافي عند ردّه على مزاعم القاضي عبدالجبّار بن أحمد الهمداني الأسدآبادي، المتوفّى ٤١٥هـ في كتابه المغني[١]، وأنت تعلم أنّ مجرّد احتمال المشاهدة كافٍ للردّ على الخصم.

ثانياً: لم يتطرّق الشريف المرتضى وشيخ الطائفة الطوسي طيّب الله ثراهما لموضوع الرؤية والمشاهدة إلّا في حدود الاحتمال، ولم يظهر منهما القطع بذلك والالتزام القائم على اليقين، فالاستدلال بمجرّد جواز الرؤية واحتمال المشاهدة لا يستلزم القطع والاعتقاد والجزم بهما، ففي تلخيص الشافي ما هذا نصّه: «إنّا لا نقطع على أنّه مستتر عن جميع أوليائه، والتجويز في هذا الباب كافٍ»[٢].

واستشهد الشيخ الطوسي ﷺ بنفس عبارات الشريف المرتضى التي أوردها في تلخيص الشافي[٣].

---

(١) تلخيص الشافي: ١/٣٤. الأعلام / الزركلي: ٢٧٣٣.

(٢) تلخيص الشافي: ٤/٢١٧.

(٣) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٩٣.

ثالثاً: أنّ عبارة: «وليس يعرف كلّ واحد منّا إلّا حال نفسه، فأمّا حال غيره فغير معلوم له» الصادرة من العلَمين الجليلين السيّد والشيخ عليهما الرحمة، والتي نقلناها آنفاً تدلّ على أنّهما كانا يعتقدان بعدم جواز إظهار الرؤية والمشاهدة لمن أسعده حظّه ونال شرف لقائه عليه السلام بناءً على التوقيع السالف الذكر، أنّ مدّعي المشاهدة كذّابٌ مفترٍ، ويكونان بذلك قد جمعا بين التوقيع الشريف وحكايات الصالحين وهكذا صنع الإربلي رحمه الله حين قال: «الذي أراه إنّه إن كان يراه أحد فقد علم منهم أنّهم لا يدّعون رؤيته ومشاهدته، وأنّ الذي يدّعيها كذّاب، فلا مناقضة إذن، والله أعلم»[(١)].

ومن خانه الحظّ ولم يحظَ بشرف اللقاء فليبحث عن العلّة في نفسه ولا يلومنّ إلّا نفسه ولا يلقينّ باللائمة على غيره، فعليه أن يرفع موانع التوفيق بالإصلاح والسّداد، وإن خالفه في ذلك العلّامة المجلسي رحمه الله وأشكل على هذا المقطع الأخير من كلامه بقول سديد يستحقّ الوقفة والتأمّل[(٢)].

رابعاً: أنّ علمائنا الأعلام لم يقتصروا في ردّهم على شبهة الانتفاع

---

(١) كشف الغمّة: ٣/٣٢٨.

(٢) بحار الأنوار: ٥١/٢١٤.

به صلوات الله عليه عند انقطاعهم عنه في الغيبة الكبرى بالجواب السابق وهو احتمال اتّصال بعض الأولياء به وانتفاعهم بوجوده المقدّس حتّى يكون إمكان المشاهدة من معتقداتهم، بل قدّموا إجابات عديدة متنوّعة أُخرى، فالسيّد المرتضى علم الهدى قدّم إجابات ثلاث، إحداها الجواب الآنف الذكر[١]، وقال قدّست نفسه أيضاً: «لأنّهم مع علمهم بوجوده بينهم، وقطعهم على وجوب طاعته عليهم ولزومها لهم لا بدّ من أن يخافوه ويهابوه في ارتكاب القبائح ويخشوا تأديبه ومؤاخذته فيقلّ منهم فعل القبيح ويكثر فعل الحسن، أو يكون ذلك أقرب، وهذه جهة الحاجة العقليّة إليه»[٢].

كما أنّ الطبرسي في إعلام الورى قدّم أربع إجابات عن تلك الشبهة[٣]، وقد تعرّضت الروايات إلى جملة من تلك المنافع، فالانتفاع بالإمام عليه السلام لا يتوقّف على مشاهدته عليه السلام؛ إذ بيمنه رزق الورى وبوجوده استقرّت الأرض والسماء، وامتناع اللقاء به لا ينفي سائر وجوه الانتفاع به والحاجة إليه، وهي كثيرة وضروريّة للغاية،

(١) الشافي في الإمامة: ١/١٤٨ ـ ١٤٩.

(٢) رسائل الشريف المرتضى: ٢/٢٩٩.

(٣) إعلام الورى: ٤٤٠.

فسواء أمكنت الرؤية والمشاهدة أو امتنعتا بقيت الحاجة إليه ولو بقاعدة اللطف ، ولهذا قال الشيخ المفيد أعلى الله مقامه : «الدليل على ذلك أنّ كلّ زمان لا بدّ فيه من إمام معصوم ، وإلّا لخلا الزمان من إمام معصوم مع أنّه لطف ، واللطف واجب على الله تعالى في كلّ زمان»[١].

كما ادّعى آخرون[٢] أنّ للإمام عليه السلام تأثيراً معنوياً على بواطن نفوس المؤمنين وأرواحهم ، وإن غاب عن أبصارهم الظاهرة ، وهو حقّ أيضاً لا شكّ فيه كما كان لموسى عليه السلام قبل خروجه تأثير معنويٌّ على نفوس بني إسرائيل تحت وطأة فرعون والأقباط ، وهكذا لسائر الأنبياء على أقوامهم عند غيابهم عنهم.

ثمّ إنّا نجد الشيخ المفيد أعلى الله مقامه لا يتمسّك باحتمال المشاهدة في معرض ردّه على شبهة الانتفاع ، بل جعل نفس معرفة الإمام عليه السلام وانتظار فرجه الشريف من فوائد وجوده خلف حجاب الغيب ، قال رحمه الله :

«الدليل على ذلك أنّ كلّ زمان لا بدّ فيه من إمام معصوم ،

(١) النكت الاعتقاديّة : ٤٤ ـ ٤٥.

(٢) أعني العلّامة الطباطبائي صاحب الميزان رحمه الله في كتاب الشيعة في الإسلام باللغة الفارسيّة : ١٥٢.

وإلّا لخلا الزمان من إمام معصوم مع أنّه لطفٌ، واللطف واجبٌ على الله تعالى في كلّ زمان»[1].

وقال المحقّق الطوسي ﷺ: «انحصار اللطف فيه معلوم للعقلاء، ووجوده لطف وتصرّفه لطف آخر، وعدمه منّا»[2].

قال أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه: «إن غاب عن النّاس شخصه في حال هدايتهم فإنّ علمه وآدابه في قلوب المؤمنين مثبتة فهم بها عاملون»[3].

والحاصل: أنّ غيبة الإمام لا تعني الانقطاع التامّ وعدم الانتفاع به ولا عدم الحاجة إليه، بل هو كالشمس إذا غيّبتها الغيوم، ولا يتوقّف وجه الانتفاع به بمجرّد المشاهدة حتّى إذا امتنعت المشاهدة انتفى وجه الانتفاع به.

---

(١) النكت الاعتقاديّة: ٤٤ ـ ٤٥.

(٢) تجريد الاعتقاد: ٢٢٢.

(٣) كمال الدين: ٣٠٣.

الدّرس الرابع والثلاثون

اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٨

بسم الله الرحمن الرحيم

أدلّة القائلين بإمكان اللقاء والمشاهدة

وكيف كان فإنّ للمثبتين أدلّة وشواهد على أصناف ثلاثة:

الأوّل: الروايات الدالّة على المشاهدة.

الثاني: الإجماع.

الثالث: القصص والحكايات والشواهد الصادقة.

أمّا الروايات: فإنّها ثلاث روايات سنحقّقها سنداً ودلالة إن شاء الله تعالى.

١ ـ فعن الإمام الصادق عليه السلام ، قال: «**لا بدّ لصاحب هذا الأمر من غيبة ، ولا بدّ له في غيبته من عزلة ، ونعم المنزل طيبة ،**

وما بثلاثين من وحشة»[1].

وفي بعض نسخ المجلسي ﷺ: «ولا له في غيبته من عزلة»، والسقوط واضح في النسخة؛ إذ في الأصل: «ولا بدّ له...».

ثمّ علّق قائلاً: «وظاهر الخبر كما صرّح به شرّاح الأحاديث أنّه عليه السلام يستأنس بثلاثين من أوليائه في غيبته، وقيل: إنّ المراد أنّه على هيئة من سنّه ثلاثون أبداً، وما في هذا السنّ وحشة، وهذا المعنى بمكان من البعد والغرابة، وهذه الثلاثون الذين يستأنس بهم الإمام عليه السلام في غيبته لابدّ أن يتبادلوا في كلّ قرنٍ؛ إذ لم يقدّر لهم من العمر ما قدّر لسيّدهم عليه السلام، ففي كلّ عصر يوجد ثلاثون مؤمناً وليّاً يتشرّفون بلقائه»[2].

واختار في مرآة العقول المعنى الأوّل، أعني: «لابدّ له في غيبته من عزله»[3]، ونحن وإن حملنا اللفظ الثاني على التصحيف وسهو الكتّاب وأنّه في الأصل «لابدّ له»، لكنّنا لانمنع من تقديم المعنى الثاني، فيكون المراد: أنّه عليه السلام رغم غيبته عن الأنظار غير أنّه ليس في

(١) الكافي: ١/٣٤٠. بحارالأنوار: ٥٢/١٥٣، ١٥٧. الغيبة/ النعماني: ١٨٨.
(٢) بحار الأنوار: ٥٢/٣٢٠.
(٣) مرآة العقول: ٤/٥٠.

معزلٍ عنهم، بل يراهم ولا يرونه، ويطأ فرشهم، ويدخل مجالسهم، ويشاركهم همومهم، ولا يعدّ هذا عزلة؛ لأنّه أوفق لجملة من الروايات المصرّحة باختلاطه للنّاس وحضور مجالسهم، وإن كانت روايات أُخر تعضد المعنى الأوّل، وهي التي يقول في بعضها أنّه مأمور بالعزلة، وأن يتّخذ مواطن معزولة عن النّاس، ولا يشاركهم في الموطن والمسكن، وطريق الجمع أنّه إن كانت العزلة بمعنى الانقطاع التامّ وعدم الاختلاط مطلقاً فهي تنافي كثيراً من الروايات التي لا شكّ في سلامة أسانيد بعضها، فالأوفق الأنسب هو الأخذ بالثاني وهو قوله عليه السلام: «ولا له في غيبته من عزلة»، وإن كانت بمعنى اعتزال النّاس في الموطن والمقام، فالأوفق الأخذ بالأوّل، وهو قوله عليه السلام: «ولا بدّ له في غيبته من عزلة»، وعلى كلا المعنيين تدلّ سائر الروايات الواردة في هذا الخصوص.

وعلى كلّ حال، فنحن الذين نعيش حالة العزلة؛ لأنّنا في عزلة من هذه النعمة والبركات، وليس الإمام صلوات الله عليه.

وقد اختار المرحوم المولى صالح المازندراني المعنى الثاني لأنّه حمل العزلة على الانقطاع التامّ، وهو لا يتّفق مع جملة من الروايات

الدالّة على حضوره عليه السلام ومعاشرته للنّاس[1]، وأنت ترى ما فيه، بعد الذي قدّمناه آنفاً.

ثمّ إنّ العلّامة المجلسي طاب ثراه علّق على الحديث المزبور قائلاً:

«بيان:.. والعزلة ـ بالضمّ ـ اسم الاعتزال، والطيبة اسم المدينة الطيّبة، فيدلّ على كونه عليه السلام غالباً فيها وفي جوانبها، وعلى أنّ معه ثلاثين من مواليه وخواصّه، إن مات أحدهم قام آخر مقامه»[2].

واستند المحدّث النوري لإثبات حكايات الرؤية والمشاهدة بهذا الحديث قائلاً: «وهذه الثلاثون الذين يستأنس بهم الإمام عليه السلام في غيبته لا بدّ أن يتبادلوا في كلّ قرن؛ إذ لم يقدّر لهم العمر ما قدّر لسيّدهم عليه السلام، ففي كلّ عصر يوجد ثلاثون مؤمناً وليّاً يتشرّفون بلقائه»[3].

نقد الرواية سنداً ودلالة

أوّلاً: لا يمكن الاستناد إلى هذه الرواية لضعف سندها بعليّ بن

---

(١) شرح الكافي: ٦/٢٤٣.

(٢) بحار الأنوار: ٥٢/١٥٨.

(٣) جنّة المأوى المطبوع ضمن بحار الأنوار: ٥٣/٣٢٠.

أبي حمزة البطائني زعيم الواقفة[١]، إلّا أن يثبت أنّه رواها قبل انحرافه وسقوط وثاقته، فهل هي من مرويّاته قبل الوقوف وإنكار إمامة مولانا الرضا صلوات الله عليه أم بعد ذلك؟

فتوقّف العلّامة المجلسي رحمه الله في مرآة العقول عن التوثيق والتضعيف؛ لاحتماله صدورها قبل ذلك أو بعده، ولهذا احتمل ضعفها كما احتمل وثاقتها أيضاً، فلا يمكن الاستناد إليها.

وهو رحمه الله في البحار وإن روى لهذا الخبر عن غيبة النعماني سنداً صحيحاً[٢] من غير أن ينقل الحديث، إلّا أنّه تدارك هذا الاشتباه في حاشيته مصرّحاً أنّ السند المزبور إنّما هو للحديث الذي تلي هذا الحديث في غيبة النعماني[٣]، وليس يرتبط بذات الحديث.

ثانياً: يرد على المتن أنّ الوحشة غير معقولة في شأن الإمام عليه السلام كيف وهو مشغول بمهام الأُمور لا تخفى عليه أُمور العباد والبلاد ويخالط النّاس ويحضر المواسم وله مع الله تعالى وخلائقه شؤون تنفي معنى الاستيحاش، ولهذا حمل العلّامة المجلسي رحمه الله هذه الوحشة

(١) جامع الرواة: ١/٥٤٧.

(٢) بحار الأنوار: ٥٢/١٥٧.

(٣) الغيبة / النعماني: ١٨٨.

على معنى آخر هو أُنس هؤلاء الثلاثين بعضهم ببعض، لاأدري وليت شعري ما علاقة غيبة الإمام صلوات الله عليه بعدم وحشة هؤلاء الثلاثين؟! وليتني علمت وجه العلاقة بين ذا وذا.

إلّا أن نحمل الوحشة على معنى فوق إدراكاتنا الطبيعيّة، وهو كما ترى. نعم، الاستيناس بالأولياء وصحبتهم أمر مألوف لابدّ منه، وفي فقدان الإخوان وحشة للجميع حتّى الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، وفي التاريخ والسيرة والحديث شواهد كثيرة. ولهذا جاء في الحديث:

وروى في البحار:

«المظفّر العلوي عن... عن ابن فضّال، عن الرضا عليه السلام، قال: «إنّ الخضر شرب من ماء الحياة، فهو حيٌّ لايموت حتّى ينفخ في الصور...» إلى أن قال عليه السلام: «وسيؤنس الله به وحشة قائمنا عليه السلام في غيبته، ويصل به وحدته»[1].

ولكن فيه أنّ الخضر الذي هو أطول عمراً منه عليه السلام بمن يستأنس؟ أليس هو أيضاً يستأنس بكلّ نبي أو وصيّ أو وليّ في كلّ زمان؟ فالأفضل أن يقال: يستأنس كلّ احد منهما بصاحبه، ولا نشكّ

(١) بحار الأنوار: ٥٢/١٥٢.

في ذلك، فتأمّل.

ثالثاً: أنّ شرّاح الكافي حملوا هذا الخبر على الغيبة الصغرى حيث كان يسكن المدينة المنوّرة، بينما يظهر من العلّامة المجلسي عليه الرحمة اختصاصه بزمن الغيبة الكبرى(١)، كما صرّح لدى شرحه الحديث التالي لهذا الحديث باختصاص هذا الحديث بزمن الغيبة الكبرى(٢)، وهكذا صنع المولى صالح المازندراني قائلاً: «لأنّه يعتزل النّاس جميعاً»(٣). فأراد ﷺ أنّ الإمام لاعتزاله النّاس في الغيبة الكبرى خصّه الله تعالى بثلاثين من الأخيار والخدم؛ لدلالة الحديث القادم والتصريح فيه بخاصّة مواليه، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

أمّا الفيض الكاشاني ﷺ فقد خصّ الرواية بالغيبة الصغرى حيث قال: «ومعه ثلاثون من شيعته يأنس بعضهم ببعض، فلا وحشة لهم، كأنّه أشار بذلك إلى غيبته القصيرة، فإنّ في الطويلة ليس لشيعته إليه سبيل»(٤).

---

(١) مرآة العقول: ٤/٥٠.

(٢) مرآة العقول: ٤/٥٢.

(٣) شرح الكافي: ٦/٢٤٣.

(٤) الوافي: ٢/٤١٢.

وكيف كان فسواء حمل على إرادة الصغرى القصيرة أو الكبرى الطويلة فالوحشة غير متصوّرة في حقّه عليه السلام، إلّا أن يحمل على إرادة الوحشة لأُولئك الموالي والأصحاب، كما تقدّم من بعضهم عليهم الرحمة، وهو في غاية البعد؛ إذ الكلام عن غيبة الإمام أرواحنا له الفداء ووحشته لا عن أُولئك الثلاثين، بل ظاهر الخبر أنّ الثلاثين أُنس له عليه السلام، يأنس بهم، وهو رغم بعده ليس ببعيد إذا وجدنا له مخرجاً ومعنى يدفع الإشكال السابق.

٢ ـ واستندوا أيضاً بموثّقة عمّار عن مولانا الصادق صلوات الله عليه: «**للقائم غيبتان: إحداهما قصيرة والأُخرى طويلة، الغيبة الأُولى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصّة شيعته، والأُخرى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصّة مواليه**»[(١)].

رواها النعماني عليه الرحمة عن ابن عقدة، والكليني رحمه الله باختلاف يسير في السند[(٢)]، وقال المجلسي طاب ثراه في شرح الرواية: «إلّا خاصّة مواليه»، أي خدمه وأهله وأولاده أو الثلاثين الذين مضى ذكرهم، وفي الغيبة الصغرى كان بعض خواصّ شيعته مطّلعين

(١) الكافي: ١/٣٤٠.

(٢) الغيبة / النعماني: ١٧٠.

على مكانه كالسفراء وبعض الوكلاء»[١]، وقال المولى صالح المازندراني رحمه الله: «المراد من خاصّة مواليه، حواريّوه عليه السلام»[٢]، وفسّر الفيض الكاشاني «خاصّة مواليه» بالخدم، قال رحمه الله: «كأنّه يريد بخاصّة الموالي الذين يخدمونه؛ لأنّ سائر الشيعة ليس لهم فيها إليه سبيل»[٣].

٣ ـ واستندوا أيضاً لإمكان المشاهدة في زمن الغيبة الكبرى بخبر المفضّل بن عمرو عن مولانا الصادق عليه السلام: **«إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين...»** إلى قوله عليه السلام: **«لا يطّلع على موضعه أحد من وليّ ولا غيره، إلّا المولى الذي يلي أمره»**[٤].

ورواه صاحب البحار بلفظ: «من ولده ولا غيره» بدل «من وليّ ولا غيره»[٥] عن غيبة الطوسي رحمه الله، حيث نرى أنّ الشيخ أعلى الله مقامه رواه بلفظين، تارة بلفظ «من ولده»[٦] كما في البحار،

---

(١) مرآة العقول: ٥٢/٤.

(٢) شرح الكافي: ٢٤٥/٦.

(٣) الوافي: ٤١٦/٢.

(٤) الغيبة / النعماني: ١٧١، ١٧٢.

(٥) بحار الأنوار: ١٥٣/٥٢.

(٦) الغيبة / الشيخ الطوسي: ١٦٢.

وتارة أُخرى خالياً من عبارتي «من ولده» و«من وليّ» كلتيهما، مكتفياً بلفظ «من غيره»[1]، وقد وافق المتّقي الهندي ما جاء في غيبة النعماني راوياً إيّاه عن الإمام الحسين عليه السلام[2].

ويرد عليه:

أوّلاً: ضعف السند.

ثانياً: أنّه لا يعرف موضعه إلّا الغلام والمولى الذي يخدمه ويقوم بشؤونه، وهو كما ترى ينافي الروايتين الآنفتين، وروايات أُخر أعرضنا عن إعادتها هنا لئلا يطول بنا المقام.

خلاصة القول

إنّ هذه الأدلّة الروائيّة لا تنهض بالغرض، ولا هي تقدر على معارضة التوقيع الشريف وأدلّة امتناع المشاهدة، وعليه فلم يقدم العَلَمان الجليلان السيّد المرتضى وشيخ الطائفة ولا من تبعهما دليلاً روائيّاً يمكن الاستناد إليه بحسب قواعد علم الأُصول وعلم الرجال وعلم دراية الحديث على إمكان المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى، بل إنّا نجد الشيخ المفيد أعلى الله مقامه قال مستنداً إلى الروايات

(١) الغيبة / الشيخ الطوسي: ١٦١.

(٢) كما في منتخب الأثر: ٢٥٣، نقلاً عن البرهان في علامات آخر الزمان.

الثلاثة المتقدّمة: «بأنّه لا بدّ للقائم المنتظر من غيبتين، إحداهما أطول من الأُخرى، ويَعْرِفُ خبره الخاصّ في القصرى، ولا يَعْرِفُ العامُّ له مستقرّاً في الطولى، إلّا مَنْ تولّى خدمته من ثقاة أوليائه، ولم ينقطع عنه إلى الاشتغال بغيره»[١].

نعم، حمل المحدّث النوري أعلى الله مقامه النفي الوارد في الأحاديث عن رؤيته، على إرادة مكان إقامته وموطنه وسكناه الخاصّة به وبمن معه، مستنداً في ذلك إلى بعض الأخبار والأحاديث التي قدّمناها عند استعراضنا لنظر المحدّث الجليل ﵀، فلتطلب من هناك، ونحن وإن وافقناه على صحّة استتار موطنه الشريف، بَيْدَ أنّنا لا نقبل بحمل امتناع الرؤية على إرادة امتناع الاطّلاع على موضعه وموطنه الخاصّ، بل كلّ واحدة منهما ـ أعني المشاهدة ومعرفة المكان ـ ممتنعتان بدليلها الخاصّ بها، فهذا الحمل وأمثاله يحتاج إلى دليل، كما أنّ استثناء البعض من هذا الحكم العامّ يحتاج إلى دليل من المعصوم ﵇ وهو مفقود.

---

(١) المسائل العشرة في الغيبة: ٨٢.

الدّرس الخامس والثلاثون

اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٩

بسم الله الرحمن الرحيم

وأمّا الإجماع:

وممّا استند إليه دعاة إمكان المشاهدة هو الإجماع، ومعناه أن يسمع بعض العلماء كلاماً أو حكماً فقهيّاً من الإمام الحجّة أرواحنا فداه مباشرة لا بالواسطة أو بواسطة معتبرة غاية الاعتبار فينقله في قالب دعوى الإجماع خشية تكذيبه وردّه إليه، قال المحقّق التستري ـ المعروف بالمحقّق الكاظمي ـ في كشف القناع في إثبات الإجماع وأقسامه ما حاصله وخلاصته: أنّ جماعة من حملة أسرار أهل البيت عليهم السلام يقطعون بكلام الإمام الغائب، يعلمون به بواسطة نقل أحد السفراء، أو مواليه عليه السلام لهم في السرّ بحيث يحصل من نقله القطع واليقين بصحّة نسبته إليه عليه السلام، أو أن يبلغه ذلك بتوقيع ومراسلة من

جهة الإمام عليه السلام، أو أن يسمع كلامه مباشرة من غير واسطة في البين، بحيث لا ينافي امتناع الرؤية في زمن الغيبة الكبرى.

ولمّا كان مثل هذه الجماعة لا يجرأون على التصريح بذلك وإيصال قول الإمام عليه السلام إلى شيعته لمحذور امتناع ادّعاء المشاهدة، بل المشاهدة ذاتها، كما حقّقناه هنا، وليس له دليل من الكتاب والسنّة أو العقل عليه... مضافاً إلى عدم تكليفه الكتمان، فهو حينئذٍ لا يجد بدّاً من ادّعاء الإجماع عليه للافصاح عنه والإدلاء به.

ولعلّ هذا الأصل هو المسوّغ الشرعي الذي تستند إليه الكثير من الزيارات والآداب والأعمال التي اشتهرت بين الإماميّة، ممّا لا سند ظاهر لها من الأخبار وكتب السلف والماضين[1].

هذا مضمون وحاصل وملخّص قوله رحمه الله.

وهو بذلك عدّ ثبوت أكثر الزيارات والآداب والأعمال الشهيرة التي يتمّ تداولها بين الإماميّة ولا مستند لها من الأحاديث والأخبار وكتب الأعلام، بدليل هذا النوع من الإجماع، ولهذا واستناداً إلى ما تقدّم من كلام المرحوم التستري، وبلحاظ ما تقدّم في كتابه كشف القناع أجاز المحدّث النوري في جنّة المأوى والنجم الثاقب

---

(١) كشف القناع: ٢٣٠.

الرؤية والمشاهدة في هذا العصر.

مناقشة المرحوم التستري

ويرد على ذلك بوجوه:

أوّلاً: أنّه ينافي أدلّة الامتناع.

ثانياً: لا يصحّ التعبير بالسفير في الغيبة الكبرى.

ثالثاً: أنّ خروج التوقيع والمراسلة ممتنعان في هذا العصر إلّا بدليل خاصّ، والدليل مفقود حتّى يظهر.

رابعاً: أنّه لا دليل على حجّية هذا النوع من الإجماع.

خامساً: لا يرى العلماء ـ الفقهاء والأُصوليّون ـ حجّية لهذا النوع من الإجماع، حتّى أنّهم رفضوا الاستناد إلى الإجماع الدخولي والإجماع اللطفي ولم يروا لهما حجّيّة في الشريعة.

قال السيّد المرتضى علم الهدى ﷺ بعدما استعرض جملة من آراء الطوائف وعلماء المذاهب الإسلاميّة في مسألة الإجماع وحكمه:

«والصحيح الذي نذهب إليه أنّ قولنا (إجماع): إمّا أن يكون واقعاً على جميع الأُمّة، أو على المؤمنين منهم، أو على العلماء فيما يراعى فيه إجماعهم، وعلى كلّ الأقسام لا بدّ من أن يكون قول الإمام المعصوم داخلاً فيه؛ لأنّه من الأُمّة، ومن أجلّ المؤمنين، وأفضل العلماء، فالاسم مشتمل عليه، وما يقول به المعصوم لا يكون

إلّا حجّةً وحقّاً...الخ»[١].

وقال الفاضل التوني أعلى الله مقامه: «الإجماع لغةً: الاتّفاق.

واصطلاحاً ـ عندنا ـ اتّفاق جمع يُعلم به أنّ المتّفق عليه صادر عن رئيس الأُمّة وسيّدها وسنامها صلوات الله عليه، والحقّ إمكان وقوعه، والعلم به، وحجّيّته»[٢].

ثمّ قال: «الإجماع يطلق على معنيين؛ أحدهما: اتّفاق جمع على أمر، يُقطع بأنّ أحد المجمعين هو المعصوم، ولكن لا يتميّز شخصه. وهذا القسم من الإجماع ممّا لا يكاد يتحقّق؛ لأنّ الإمام عليه السلام قبل وقوع الغيبة كان ظاهراً مشهوراً عند الشيعة في كلّ عصر، يعرفه كلّ منهم، وبعد الغيبة يمتنع حصول العلم بمثل هذا الاتّفاق...

وثانيهما: اتّفاق جماعة على أمر لا يُقطع بدخول الإمام عليه السلام فيهم، بل قد يقطع بخروجه عنهم، إلّا أنّ هؤلاء المجمعين كانوا ممّن لا يجوز العقل اجتماعهم على الإفتاء من دون سماعهم لتلك الفتوى عن قدوتهم وإمامهم عليه السلام»[٣].

---

(١) الذريعة: ٢/٦٠٥.

(٢) الوافية: ١٥١.

(٣) الوافية: ١٥٣.

ثمّ قال في البحث الثالث: «الحقّ إمكان الإطّلاع على الإجماع بالمعنى الثاني.. الخ»(١).

ومن أراد المزيد والتفصيل فعليه بكتب الأُصول، لاسيّما فرائد الأُصول ـ الرسائل ـ للشيخ الأعظم الأنصاري ﷺ(٢).

والمحقّق الروحاني أعلى الله مقامه ذكر في مبحث الإجماع عند تعرّضه لبيان طرق معرفة رأي الإمام صلوات الله عليه:

«الخامس: التشرّف بخدمة الإمام عليه السلام، ومعرفة رأيه، فينقل الحكم بعنوان الإجماع لبعض الأغراض»(٣).

قال الآخوند الخراساني أعلى الله مقامه في التنبيه الأوّل من مبحث الإجماع: «... وإن احتمل تشرّف بعض الأوحدي بخدمته ومعرفته أحياناً... الخ»(٤). فهما رحمهما الله أيضاً ممّن يرون جواز التشرّف واللقاء بحضرة الإمام صلوات الله عليه مع العلم والمعرفة به عليه السلام، أي: أنّهما ذهبا إلى إمكان مشاهدته عليه السلام.

قال مؤسّس حوزة قم ومجدّد أمجادها الشيخ عبدالكريم الحائري

---

(١) الوافية: ١٥٤.

(٢) الفرائد: ١/١٨٤.

(٣) منتقى الأُصول: ٤/٢٣٩.

(٤) كفاية الأُصول: ٢٩١.

طيّب الله ثراه في معرض الردّ على حجّية الإجماع الدخولي والإجماع اللطفي: «إنّ الطريق الأوّل ـ يعني الإجماع الدخولي ـ ممّا لا يمكن تحصيله في عصر الغيبة... والطريق الثاني ـ يعني الإجماع اللطفي ـ ليس صحيحاً لعدم تماميّة البرهان الذي أُقيم عليه، فإنّه بعد غيبة الإمام عليه السلام بتقصير منّا كلُّ ما يفوتنا من الانتفاع بوجوده الشريف وبما يكون عنده من الأحكام الواقعيّة قد فاتنا من قبل أنفسنا، فلا يجب عليه عقلاً أن يظهر المخالفة عند اتّفاق العلماء، إذا كان اتّفاقهم على خلاف حكم الله الواقعي»(١).

وقال المرحوم المظفّر في مبحث الإجماع:

«١ ـ طريقة الحسّ، وبها يسمّى الإجماع: الإجماع الدخولي، وتسمّى الطريقة التضمّنيّة، وهي الطريقة المعروفة عند قدماء الأصحاب التي اختارها السيّد المرتضى وجماعة سلكوا مسلكه.

وحاصلها: أن يعلم بدخول الإمام في ضمن المجمعين على سبيل القطع من دون أن يعرف بشخصه من بينهم.

وهذه الطريقة إنّما تتصوّر إذا استقصى الشخص المحصّل للإجماع نفسه وتتبّع أقوال العلماء، فعرف اتّفاقهم ووجد من بينها أقوالاً

---

(١) درر الفوائد: ٣٧٢.

متميّزة معلومة لأشخاص مجهولين حتّى حصل له العلم بأنّ الإمام من جملة أُولئك المتّفقين، أو يتواتر لديهم النقل عن أهل بلدٍ أو عصرٍ، فعلم أنّ الإمام كان من جملتهم، ولم يُعلم قوله بعينه من بينهم، فيكون من نوع الإجماع المنقول بالتواتر.

ومن الواضح أنّ هذه الطريقة لا تتحقّق غالباً إلّا لمن كان موجوداً في عصر الإمام، أمّا بالنسبة إلى العصور المتأخّرة فبعيدة التحقّق، لاسيّما في الصورة الأُولى وهي السماع من نفس الإمام... الخ»[1].

وقال في موضع آخر:

«إذا عرفت ذلك ظهر لك أنّ الإجماع لا يستلزم القطع بقول المعصوم، عدا الإجماع الدخولي، وهو بالنسبة إليها غير عملي»[2].

ثمّ قال ﷺ:

«٢ ـ طريقة قاعدة اللطف، وهي أن يُستكشفَ عقلاً رأي المعصوم من اتّفاق من عداه من العلماء الموجودين في عصره خاصّة، أو في العصور المتأخّرة، مع عدم ظهور ردعٍ من قِبله لهم بأحد وجوه الردع الممكنة، خفيّة أو ظاهرة، إمّا بظهوره نفسه، أو بإظهار من

(١) أُصول الفقه: ٢/٩٥.

(٢) المصدر المتقدّم: ١٠٠.

يبيّن الحقّ في المسألة ، فإنّ قاعدة اللطف كما اقتضت نصب الإمام وعصمته تقتضي أيضاً أن يظهر الإمام الحقّ في المسألة التي يتّفق المفتون فيها على خلاف الحقّ ، وإلّا لزم سقوط التكليف بذلك الحكم ، أو إخلال الإمام بأعظم ما وجب عليه ونصب لأجله ، وهو تبليغ الأحكام المنزّلة.

وهذه الطريقة هي التي اختارها الشيخ الطوسي ومن تبعه ، بل يرى انحصار استكشاف قول الإمام من الإجماع فيها... الخ»[1].

وردّ على هذه الطريقة قائلاً: «ولازم هذه الطريقة قدح المخالفة مطلقاً ، سواء كانت من معلوم النسب أو مجهوله ، مع العلم بعدم كونه الإمام ، ولم يكن معه برهان يدلّ على صحّة فتواه.

ولازم هذه الطريقة أيضاً عدم كشف الإجماع إذا كان هناك آية أو سُنّة قطعيّة على خلاف المجمعين ، وإن لم يفهموا دلالتها على الخلاف»[2].

وقال ﷺ في حكم هذا النوع من الإجماع:

«وأمّا القول بأنّ قاعدة اللطف تقتضي أن يكون الإمام موافقاً لرأي المجمعين ، وإن استند المجمعون إلى خبر الواحد الذي ربّما لا تثبت

(١) أُصول الفقه: ٩٦/٢.

(٢) أُصول الفقه: ٩٧/٢.

لنا حجّيته من جهة السند أو الدلالة لو اطّلعنا عليه، فإنّنا لم نتحقّق جريان هذه القاعدة في المقام... لأنّ السبب الذي يدعو إلى اختفاء الإمام واحتجاب نفعه مع ما فيه من تفويت لأعظم المصالح النوعيّة للبشر هو نفسه قد يدعو إلى احتجاب حكم الله عند إجماع العلماء على حكم مخالف للواقع.. الخ»(١).

ثمّ قال: «وعلى هذا فمن أين يحصل لنا القطع بأنّه لا بدّ للإمام من إظهاره حال غيبته عند حصول إجماع مخالف للواقع»(٢).

واستنتج من ذلك كلّه: «وإذا جاء الاحتمال لا يبقى مجال لاستلزام الإجماع القطع بقول المعصوم من جهة قاعدة اللطف»(٣).

اخترنا هذا القليل من أقوال علمائنا لتحرير موضع النزاع، ولمجرّد الاستشهاد، وإلّا فلكلّ واحد من أعلام الطائفة كلام مفصّل وقول فصل بهذا الخصوص يمكن مراجعة أقوالهم في كتبهم الأُصوليّة التخصُّصيّة لذوي لاختصاص.

فإذا انتفت وظيفة الإمام عليه السلام في بيان ما يخالف حكم الله الواقعي

---

(١) أُصول الفقه

(٢) أُصول الفقه: ٢/١٠٠.

(٣) المصدر المتقدّم: ١٠١.

فهو بالأولويّة القطعيّة ليس مكلّفاً ببيان ما خفي علينا في أبواب الآداب والأدعية والزيارات، أضف إلى ذلك أنّه عليه السلام وأبوه مولانا الإمام العسكري صلوات الله عليه ومن بعدهما وبلحاظ أوامرهما المضية لسيرة العقلاء وحكم العقل قد أرشدوا العامّة إلى متابعة الفقهاء وأخذ الأحكام الشرعيّة عنهم، وتلقّي تكاليفهم منهم بطريق التقليد[1]، فهذا العلّامة الكراجكي طاب ثراه بعد بيان احتمال انتفاع بعض الأولياء من منبع الفيض الإلهي أرواحنا له الفداء قال:

«فأمّا الذي يجب أن يفعله اليوم المسترشدون ويعوّل عليه المستفيدون فهو الرجوع إلى الفقهاء من شيعة الأئمّة، وسؤالهم في الحادثات عن الأحكام والأخذ بفتاويهم في الحلال والحرام، فهم الوسائط بين الرعيّة وصاحب الزمان عليه السلام، والمستودعون أحكام الشريعة الإسلاميّة، ولم يكن الله تعالى يبيح لحجّته صلّى الله عليه الاستتار إلّا وقد أوجد للأمّة من فقه آبائه ما تنقطع به الأعذار»[2].

ومن قبله صرّح بذلك شيخ مشايخ الطائفة المفيد طاب ثراه قائلاً:

---

(١) ذكرنا ذلك مفصّلاً في محلّه من هذا الكتاب، وقد فصّلناه في الحلقة الثانية من كرّاسنا: «كيف نفهم الرسالة العمليّة».

(٢) كنز الفوائد: ٢/٢١٨.

«ويستعينوا في معرفة ذلك بعلماء الشيعة وفقهائهم، وإن كان ـ والعياذ بالله ـ لم يوجد فيما اختلفوا فيه نصٌّ على حكم سمعيّ فليعلم أنّ ذلك ممّا كان في العقول ومفهوم أحكام العقول... الخ»[1].

سادساً: لعلّ ما أشار إليه المحقّق الكاظمي قدّس الله روحه من الآداب والزيارات والدعوات يكون ممّا تلقّاه الشخص في المنام، أو عن طريق السماع، كما هو الحال بالنسبة للسيّد ابن طاووس ﵀ في مورد واحد أنّه سمع صوت الحجّة عجّل الله تعالى فرجه في السرداب الشريف وهو مشغول بالدعاء[2]، ولم يرد عنه ﵀ أنّه ادّعى الرؤية قطُّ، وسيأتي البحث فيما يحكى عنه مفصّلاً في الأسطر القادمة إن شاء الله تعالى.

وقال السيّد ابن طاووس ﵀ في وصاياه لابنه في كتاب كشف المحجّة لثمرة المهجة: «وقد احتجناكم مرّة عند حوادث حدثت لك، إليه، ورأيناه في عدّة مقامات في مناجاة، وقد تولّى قضاء حوائجك بإنعامٍ عظيمٍ في حقّنا وحقّك، لا يبلغ وصفي إليه»[3].

---

(١) الرسالة الأُولى في الغيبة: ١٥.

(٢) مهج الدعوات: ٣٨٠. بحار الأنوار: ٢٢٨/٥٣.

(٣) كشف المحجّة: ٣٠٤.

أقول: لعلّ ادّعاء السيّد أعلى الله مقامه هنا لمجرّد الرؤية كما صرّح بها: «ورأيناه»، وعليه فما أراد المشاهدة وما ادّعاها، بل ادّعى الرؤية، ولم يناقش أحد في إمكان الرؤية وجواز ادّعائها إن لم تصحبها المعرفة الحالية، وإن كنّا لا نمنع المشاهدة له ولأمثاله ونظائره من الأوتاد، فتأمّل.

سابعاً: أنّا لو فرضنا صحّة ما ادّعاه التستري ﷺ وسلّمنا به جملة وتفصيلاً، فإنّه لا يُثبت صحّة تلك الحكايات التي أوردها المرحوم المحدّث النوري، ولا ينهض بالاستناد والاستدلال كما لا يقوى على معارضة أدلّة نفي المشاهدة؛ ذلك أنّ المحقّق التستري عليه الرحمة إنّما استند إلى دعوى الإجماع في إبلاغ تلك الآداب والأعمال لإثبات إمكان المشاهدة مع فرض امتناع الرائي والمشاهد عن ادّعاء المشاهدة والرؤية، وهو يوافق روايات تكذيب المدّعي، والحال أنّ المحدّث النوري طاب مثواه نقل حكاياتٍ وقصصاً عمّن ادّعوا المشاهدة، وقد أُمرنا بتكذيبهم؛ لأنّ مدّعي المشاهدة ثبت بالدليل الصحيح أنّه كذّابٌ مفترٍ أو كاذبٌ مفترٍ.

الدّرس السادس والثلاثون

اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

وأمّا القصص والحكايات:

فقد ورد في كثير من الكتب والمؤلّفات قصص وحكايات جمّة تدلّ على إمكان المشاهدة ووقوعها صراحة ممّن ادّعوا الرؤية والمشاهدة، وعمّن نسبت إليهم بعض تلك الحكايات، وحكايات تدلّ على إمكان الرؤية والمشاهدة ضمناً لا صراحة. وأوّل هذه الحكايات على ما يبدو ـ والعلم عند الله تعالى ـ هي حكاية نصب الحجر الأسود عام ٣٣٩هـ المتعلّقة والمنسوبة إلى ابن قولويه ﷺ، التي لم نعثر لها على ناقل قبل القطب الراوندي، المتوفّى ٥٧٣هـ في كتابه الخرائج والجرائح[1]،

---

(١) الخرائج والجرائح: ٤٧٥/١. بحار الأنوار: ٥٦/٥٢.

وبين ابن قولويه وهذا الأخير ما يربو على القرنين لتأخّر الراوندي أعلى الله مقامه عن ابن قولويه بزمن طويل، ثمّ وجدنا السيّد ابن طاووس ﷺ، المتوفّى ٦٤٤هـ بذل اهتماماً مضاعفاً ليجمع ويروي جملة غفيرة من هذه القصص والحكايات[1]، وازدادت هذه الحكايات ورواتها ودعاتها يوماً بعد يوم حتّى غدى أمر الرؤية والمشاهدة ضرورياً مسلّماً لا تكاد تطاله يد النقض والإبرام، بل أضحت أدلّة النافين للرؤية في غياهب النسيان تتطاولها سهام ألسنة الطاعنين.

فمّن عنى بنقل هذه الحكايات محدّثنا البارع المحدّث النوري طاب ثراه، بعد ما أكّد جواز المشاهدة ذكر إشكال امتناع الرؤية في زمن الغيبة الكبرى، وإجابة السيّد بحر العلوم وردّه على الإشكال في خاتمة «مستدرك الوسائل»، ثمّ قال ردّاً على جواب السيّد ﷺ: «ونحن أوضحنا جواز الرؤية في الغيبة الكبرى بما لا مزيد عليه في رسالتنا «جنّة المأوى»، وفي كتاب «النجم الثاقب»، وذكرنا شواهد وقرائن لا تبقى معها ريبة، ونقلنا عن السيّد المرتضى وشيخ الطائفة وابن طاووس التصريح بذلك، وذكرنا لما ورد من تكذيب مدّعى الرؤية ضروباً من التأويل تستظهر من كلماتهم، فلاحظ هذا».

(١) فرج المهموم: ٢٤٧.

ثمّ أضاف: «ومن أراد أن يجد ـ وجداناً ـ مفاد قول الحجّة عليه السلام في حقّه: «أيّها الولي الملهم»، فليمعن النظر في مجالس مناظراته مع أرباب المذاهب المختلفة، وأجوبته الحاضرة المفعمة الملزمة، كفاك في ذلك كتاب «الفصول» للسيّد المرتضى رحمه الله، الذي قد لخّصه من كتاب «العيون والمحاسن» للشيخ، ففيه ما قيل في مدح بعض الأشعار: يسكر بلا شراب، ويطرب بلا سماع، وقد عثرنا فيه على الأجوبة الممكنة التي يبعد عادة إعداده قبل المجلس، ثمّ استطرف بذكر طريقة منه»(١).

ومن المعاصرين المرجع الديني سماحة الشيخ لطف الله الصافي الگلپايگاني دامت بركاته، فإنّه قال في مقام الردّ على من زعم كذب الحكايات وقصص المشاهدة وادّعى كونها موضوعة:

«أقول: ما نرى في هذه الحكايات ابتذالاً لرؤيته عليه السلام، وهو عليه السلام يعرف من يليق برؤيته عليه السلام؛ لصلاحية في نفسه، أو لحكمة ومناسبة تقتضي ذلك، وأولياؤه والخواصّ من شيعته مخفيّون في عباد الله تعالى يعرفهم الإمام عليه السلام»، ثمّ قال دام ظلّه: «... مضافاً إلى أنّه لو استظهر من هذا التوقيع حرمان النّاس كلّهم عن التشرّف بلقائه، ينافي

(١) رجال بحر العلوم: ٣/٥١٩. الفوائد الرضويّة: ٦٣٠.

الحكايات المتواترة التي لا شكّ في صحّتها، سيّما تشرّف عدّة من أكابر العلماء، وهذه قرينة على أنّ المراد من كون من يدّعي المشاهدة كذّاباً مفترياً، مَنْ يدّعيها، كما كان متحقّقاً للسفراء في عصر الغيبة الصغرى فيدّعي بها النيابة والسفارة والوساطة بين النّاس وبين الإمام عليه الصلاة والسلام، والحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى»[1].

وقد تقدّم الكلام في ما نسب إلى العَلَمين الجليلين: الشريف المرتضى وشيخ الطائفة عليهما الرحمة أنّهما لم يجزما بالجواز والإمكان، وإنّما طرحا الأمر من جهة الاحتمال للرد على المخالفين، كما أجبنا عن إشكال الإرسال وضعف السند اللذين أوردهما المحدّث الجليل ﷺ بخصوص التوقيع الشريف.

وأمّا العلّامة المجلسي أعلى الله مقامه الشريف حيث سعى للجمع بين تلك الحكايات من جهة والتوقيع الشريف من جهة أُخرى بتأويل المشاهدة إلى خلاف ظاهر اللفظ، قائلاً: «لعلّه محمول على مَن يدّعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه إلى الشيعة، على مثال السفراء، لئلّا ينافي الأخبار التي مضت وستأتي فيمن رآه»[2].

---

(١) مجموعة الرسائل: ٢/٢١٢.

(٢) بحار الأنوار: ٥٢/١٥١.

وهو غير تامّ بوجوه:

أوّلاً: أنّ صدر التوقيع قد تكفّل بهذا المعنى ـ كما تقدّم ـ ولا معنى للإعادة هنا، إلّا بغرض آخر.

ثانياً: أنّ ذيل الرواية في مقام نفي الرؤية والمشاهدة قبل الصيحة وخروج السفياني مطلق، وهذا الإطلاق ينفي دعوى التقييد بخصوص المشاهدة مع ادّعاء النيابة الخاصّة، بل يجب تكذيب كلّ من يدّعي المشاهدة سواء أكان دعواه مرافقاً لادّعاه النيابه أم لا ؟

ثالثاً: أنّ التقييد يجب أن يكون متّصلاً ضمن التوقيع وهو مفقود هنا، أو منفصلاً في توقيع صحيح أو رواية أُخرى صحيحة السند وهو مفقود أيضاً، وأمّا القصص والحكايات فلا تسمن ولا تغني من جوع؛ لأنّها لا تنهض لتخصيص الأخبار الصحيحة ـ وهو ما ثبت في علم الأُصول ـ وإلّا عمّت الفوضى وكان مآله الهرج والمرج.

رابعاً: أنّا لا نسلّم بهذا التأويل البعيد والمخالف للظاهر وللقواعد الأُصوليّة، ولو سلّمنا، فإنّ التوقيع ينفي الجميع ويأمر بتكذيب كلّ من ادّعى المشاهدة، سواء كانت مع ادّعاء السفارة، أو لم تكن كذلك، لا حمله على خصوص ادّعاء المشاهدة مع السفارة، وإلّا اختلط الحابل بالنابل.

خامساً: جلالة قدر أصحاب هذه القصص والحكايات لا تـغيّر من الواقع العلمي المبتني على الدراسة والتحقيق شيئا.

نعم، ربّما يحصل من مجملها علم إجمالي بصدق ولو بـعضها ـ كـما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ وبالتالي حـصول عـلم إجـمالي بـإمكان المشاهدة، وحينئذٍ يجب النظر والتأمّل بحـثاً عـن التـأويل السـليم الموافق لإطلاق الدليل، من غير حاجة إلى مخالفة الظاهر بالحمل على الفرد البعيد أو خلاف الظاهر، فينبغي كون التأويل ملائماً للإطـلاق ليتمّ الانصراف ويصحّ التصرّف في لسان الدليل.

سادساً: هذه التوجيهات والتـأويلات جـاءت مـتأخّرة جـدّاً، ولو كانت صحيحة لتـفطّن لهـا أعـلام الطـائفة، كـالشيخ والسـيّد وغيرهما، الذين لم يدّخروا وسعاً في البحث عن المخارج لهذه المآزق كما اجتهدوا كثيراً في التـصنيف والتـأليف والروايـة والتـحقيق فـيما يخصّ أمر الحجّة صاحب الأمر أرواحنا فداه.

سابعاً: أنّ انقطاع السفارة كان من ضروريات المذهب لدى أعلام الطائفة رضي الله عنهم، بل لدى الشيعة كافّة ولم يستند أحد في تكذيب مدّعيها في الغيبة الكبرى بهذا التوقيع، بل كلّ من تكلّم عن جـواز مـطلق المشاهدة أو عدم جوازه إنّما كان باعثه إلى البحث ذيل هذا التوقيع،

وسائر الأدلّة النافية لإمكان الرؤية[١].

وأمّا استناد المحدّث النوري طاب ثراه ومن تبعه، بقصّة الجزيرة الخضراء والردّ على النافين لإمكان الرؤية والمشاهدة هناك[٢]، بدعوى أنّ تكذيب مدّعي المشاهدة يختصّ بعصر العبّاسيّين والعصور التي يكثر فيها أعداء أهل البيت عليهم السلام، وبسط نفوذهم على العباد وسلطانهم على البلاد، وأنّ في عصرنا هذا الذي بعدت الشقّة بينهم وبين صاحب الأمر صلوات الله عليه، فإنّهم يئسوا من العثور عليه والنيل منه، فلا امتناع ولا محذور في رؤيته ومشاهدته عليه السلام.

فيرد عليه:

أوّلاً: أنّه لم يرد لهذه الجزيرة ذكر ولا إشارة في الكتب الحديثيّة المعتبرة القديمة.

ثانياً: لم يرد لها ذكر على لسان المتقدّمين إلى زمن المحدّث النوري طاب ثراه.

ثالثاً: ليس لهذه القصّة برمّتها مستند صحيح يمكن التعويل عليه.

---

(١) الغيبة / الشيخ الطوسي: ٤١٢.

(٢) جنّة المأوى المطبوع في البحار: ٣١٩/٥٣ و: ١٧١/٥٢.

رابعاً: وعلى فرض وجود المستند الصحيح فلا تنهض لمعارضة إطلاقات التوقيع والأدلّة النافية، ولا تقيد الخبر الصحيح.

خامساً: لم يسلّم بها كثير من الأعلام، بل رفضها جملة من الأكابر والأعاظم أو عدّوها من خيال القصّاصين، كالعلّامة المحقّق الشيخ الآغا بزرك الطهراني(١)، والإمام الأكبر العلّامة الشيخ جعفر كاشف الغطاء، والشهيد السعيد القاضي الطباطبائي أعلى الله شأنهم.

قال الإمام الأكبر ﷺ: «ومنها اعتمادهم على كلّ رواية حتّى أنّ بعض فضلائهم رآى في بعض الكتب المهجورة الموضوعة لذكر ما يرويه القصّاص من أنّ جزيرة في البحر تدعى الجزيرة الخضراء فيها دور لصاحب الزمان، فيها عياله وأولاده، فذهب في طلبها حتّى وصل إلى مصر فبلغه أنّها جزيرة فيها طوائف من النصارى، وكأنّه لم يرَ الأخبار الدالّة على عدم وقوع الرؤية من أحد بعد الغيبة الكبرى، ولا تتبّع كلمات العلماء الدالّة على ذلك»(٢).

ومن الغريب أنّ المحدّث الجليل نقل قصّة في بعض كتبه مفادها

(١) طبقات أعلام الشيعة ـ القرن الثامن: ١٤٥.

(٢) حقّ المبين: ٨٧. الأنوار النعمانيّة / السيّد نعمة الله الجزائري: ٢/٦٤.

تكذيب قصّة الجزيرة الخضراء ، فراجعها هناك[١].

وقال الشهيد القاضي ﷺ معلّقاً على مقولة المحدّث النوري ﷺ وروايته للقصص والحكايات ، لا سيّما قصّة الجزيرة الخضراء ، ما هذا نصّه :

«وأمّا حياة مولانا الإمام المهدي المنتظر أرواحنا فداه وإثباتها ، فلا احتياج لنا في إثباتها إلى هذه الحكايات والقصص وسردها في الكتب ، مع أنّ الله تعالى على كلّ شيء قدير ، ودلالة الآيات القرآنيّة والأخبار المتواترة بطرق السُّنّة والشيعة وضرورة مذهب الإماميّة كافية في إثباتها مع إثبات العلم اليوم إمكان الخلود للإنسان في الدنيا ألفاً من السنين ، وكذا لا احتياج إلى القول بأنّه ﷺ يعيش في الإقليم الثامن أو في جابلقا أو جابلسا ، أو أنّه يعيش ببدنه المثالي البرزخي ، وأمثال هذه الأقاويل المنكرة المزخرفة المخالفة لضرورة مذهب الإماميّة ، فإنّها من الدعاوى التي لا دليل عليها أصلاً»[٢].

سادساً: عموم ما في التوقيع الشريف ينافي تخصيص المشاهدة

---

(١) النجم الثاقب : ٣٤٩.

(٢) تعليقة الشهيد القاضي على الأنوار النعمانيّة : ٢/٦٩.

بالعصر العبّاسي ؛ ذلك أنّه وصف كلّ من ادّعى المشاهدة بـالكذّاب أو الكاذب المفتري إلى قبل الصيحة السماويّـة وخـروج السـفياني ، فهو أعمّ من كونه في عصر العبّاسيّين أو في غير عصرهم ، ولا مُخصّص من داخل التوقيع ولا مـن خـارجـه ، ولا تخـصيص لسـائر أدلّـة النفي أيضاً.

سابعاً: أنّ المتأمّل في حكاية الجزيرة الخضراء يرى أنّ صـاحب الحكاية المزعومة الذي يدّعي أنّ نسبه يـنتهي إلى الإمـام صـاحب العصر صلوات الله عليه بستّ وسـائط يـصرّح أنّـه لم يـرَ الإمـام ولم يشاهده مع ادّعاء جيرته[1]، ورغـم ادّعـائه النـيابة الخـاصّة، خلافاً لنصّ التوقيع ولضرورة المذهب وإجماع أهل الحـلّ والعـقد ، فكيف بمن يدّعي السفارة والجيرة فضلاً عن القرابة للإمام أرواحنا له الفداء ولا يدّعي رؤيته ولقائه ، بينما يراه الآخـرون ؟! أليس يـبدو الأمر غريباً ؟!

ثمّ إنّ الفيض الكاشاني طاب ثراه وهو ممّن تلقّى خـبر الجـزيرة بالقبول ـكما يـبدو[2]ـ ونـقله في كـتابه نـوادر الأخـبار ، لا يـرى

---

(١) نوادر الأخبار : ٣٠٤.

(٢) الوافي : ٤٠٢/٢.

جواز رؤية الإمام ومشاهدته في زمن الغيبة الكبرى، بل يصرّح بعدم إمكان ذلك، قال ﷺ: «فإنّ في الطويلة ليس لشيعته إليه سبيل»[١].

فلا جدال في صحّة التوقيع بعد ما قدّمناه، حتّى أنّ العلّامة بحر العلوم طابت نفسه الزكيّة رغم تواتر ما يروى عن حكايات لقائه بالإمام أرواحنا فداه[٢] لم يسلّم بإمكان المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى، وتردّد في توقيعات الشيخ المفيد أعلى الله مقامه، فاجتهد في تأويلها وإيجاد المخرج منها، للجمع بينها وبين الأدلّة النافية للرؤية[٣].

(١) الوافي: ٢/٤١٢.

(٢) قصص العلماء: ١٧٣. بحار الأنوار: ٥٣/٢٠٢ ـ ٣١٢ وفيها ٥٩ حكاية بعضها للسيّد أعلى الله مقامه.

(٣) رجال بحر العلوم: ٣/٣٢٠.

الدّرس السابع والثلاثون

اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ١١

بسم الله الرحمن الرحيم

توقيعات الشيخ المفيد رحمه الله

أمّا التوقيعات التي نسبت للشيخ المفيد طاب ثراه ـ الذي ولد في ذي القعدة ٣٣٦هـ، وتوفّي في ٤١٣هـ ـ الدالّة على إمكان المشاهدة أو الارتباط به عليه الصلاة والسلام في الغيبة الكبرى، وهي ثلاثة تواقيع:

أوّلها خرج في شهر صفر المظفّر من عام ٤١٠هـ، والثاني في شوّال عام ٤١٢، والثالث في ذي الحجّة من نفس العام، ففي صحّتها كلام وترديد؛ ذلك:

أوّلاً: أنّ أوّل من نقلها الشيخ أبو منصور الطبرسي رحمه الله من أعلام

القرن السادس للهجرة في كتابه الاحتجاج[١].

ثانياً: رواها مرسلة غير مسندة

ثالثاً: يفصل بينه وبين الشيخ المفيد فترة زمنيّة تقرب من القرن؛ لتأخّره عن الشيخ المفيد قرابة مائة عام، فلا يعقل سماعه لها منه ﷺ؛ لأنّه لم يدركه، ثمّ أشار إليها تلميذه ابن شهرآشوب، المتوفّى ٥٨٨هـ[٢]، حتّى جاء تلميذ هذا الأخير ابن بطريق، المتوفّى ٦٠٠هـ[٣]، ونقلها عنه[٤].

بينما لا نجد ذكراً لهذه التوقيعات قبل هذا الزمن، ولا تطرّق إليها خواصّ تلامذة الشيخ المفيد ﷺ كالسيّد المرتضى والنجاشي وشيخ الطائفة الطوسي، وأبي يعلى الجعفري وأبي الفتح الكراجكي وسلّار بن عبدالعزيز الديلمي وغيرهم أعلى الله مقاماتهم، مع كثرة تصانيفهم وتأليفاتهم واهتمامهم بهذه الآثار والمطالب والموضوعات، ولا نقلها غيرهم من أبناء الطائفة، ولو كان لبان، وكان الأحرى

(١) الاحتجاج: ٢/٤٩٥، ٤٩٧، ٤٩٩.

(٢) معالم العلماء / ابن شهرآشوب: ١٠١.

(٣) الذريعة: ١٥/٣٣٤.

(٤) لؤلؤة البحرين / المحدّث البحراني: ٣٦٧. مستدرك الوسائل: ٣/٥١٨.

أن يرويها أُولئك لو صحّ خبرها ، وإذ انتفى نقلهم ولا حجّة تقوى على إثباتها ، فالاستدلال بها غير تامّ ، ولا تنهض دليلاً مقيّداً ولا مخصّصاً للتوقيع الشريف وسائر أدلّة النفي المسندة الصريحة.

على أنّ العلّامة بحر العلوم في رجاله[1]، والزعيم المحقّق سيّدنا الخوئي[2] طاب ثراهما تردّدا في صحّة هذه التوقيعات واستنادها إلى الشيخ المفيد طابت نفسه الزكيّة ، ولا دلالة لما فيها من التنبّؤات وأخبار الغيب على صحّتها ؛ ذلك أنّ تلك التنبّؤات والغيبيّات كانت ممّا وقعت جميعاً قبل نقل التوقيعات الثلاثة ، وتقدّمت عليها بزمان ، وهذا كافٍ للكشف عن احتمال زيفها وجعلها.

وأخيراً: فلو صحّت تلك التواقيع لأوردها الشيخ المفيد عليه الرحمة في بعض كتبه أو أملاها على أحد من أصحابه ، والمقدّم منتف ، فالتالي مثله ، وإذ احتمل بطلان الصغرى ـ وهي تواقيع المفيد ﷺ ـ وعدم ثبوتها بالضرس القاطع ، فقد احتمل بطلان الكبرى ـ وهي دعوى المشاهدة استناداً إلى تلك التواقيع ـ والنتيجة تتبع أخسّ المقدّمتين ، فلا معنى لإثبات إمكان المشاهدة بأدلّة

(١) رجال بحر العلوم: ٣/٣٢٠.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٧/٢٠٩.

محتملة الوهن والبطلان.

لكن ذلك كلّه لا يمنع من صحّة تلك التوقيعات وصحّة استنادها إلى الناحية المقدّسة، بل لعلّ ما عُدّ منقصة وطعناً فيها يعدّ في الحقيقة دليلاً على صحّتها وقرينة على صدقها، فعدم ورودها في كتب المفيد رحمه الله وتلاميذه أو من عاصروه، وإرسالها يطابق التوقيع الشريف الداعي إلى تكذيب مدّعي المشاهدة، الداعي إلى تكذيب مدّعي خروج التوقيع بطريقٍ أوْلى، وبالملازمة القطعيّة، ولهذا لعلّها ظلّت مخفيّة عن الأنظار مخافة إبراز ما يخالف التوقيع الشريف، حتّى ظهرت بعض ما فيها أو كلّ ما فيها من التنبّؤات الغيبيّة، فنهض الطبرسي رحمه الله وغيره من الأعلام بنقلها، حيث لا يرد حينئذٍ إشكال ادّعاء المشاهدة، ولا مخالفة التوقيع الشريف، ولا مخالفة التنبّؤات التي فيها للواقع، ومناسبة مضامينها لما كان يتمتّع به من خصائل وفضائل، ولهذا تلقّاها جلّ أعلامنا بالقبول.

فالحاصل أنّ حكايات الرؤية والمشاهدة والارتباط بالإمام عليه السلام ينبغي تقسيمها إلى أصناف:

١ ـ ما يكون أصحابها من عامّة النّاس ولا طريق إلى إثبات صدقهم ووثاقتهم.

٢ ـ ما يكون أصحابها ممّن ثبتت وثاقتهم، بل جلالة قدر بعضهم،

كالعلماء والصالحين.

٣ ـ ما يكون مصاحباً بالإعجاز ومرافقاً له، وما لا يكون كذلك.

والصنف الأوّل لا ينهض للاحتجاج ولا يصحّ الاستناد إليه، فهو خارج عن مورد البحث تخصّصاً.

وأمّا الصنف الثاني والثالث فلم يرد عن أحدهم:

أوّلاً: أنّه ادّعى الرؤية والمشاهدة وإنّما نقلت عنهم، إلّا ما نقله المحدّث النوري وغيره عن المرحوم السيّد السند مولانا بحر العلوم، بأنّ الإمام ضمّه إلى صدره، أو رأى الإمام في عزاء أهالي الطويريج يوم العاشر من المحرّم(١)، وما قاله السيّد ابن طاووس طاب ثراه في وصيّته لابنه(٢).

ثانياً: جملة من تلك الحكايات لا تنطبق على مولانا صاحب الزمان عجّل الله تعالى فرجه ولا تطابق قدسيّته.

ثالثاً: نعم لو صحّ نسبة شيء منها إليهم، وسلّمنا بصحّة ما نسب إليهم، علمنا أنّ امتناعهم عن رواية تلك الأحداث والحكايات وعدم سردها وتسطيرها في كتبهم نابع من تسليمهم بما دلّت عليه

---

(١) راجع بحار الأنوار: ج٥٣، قسم حكايات الرؤية.

(٢) راجع الصفحة: ٤٨٤ من هذا الكتاب.

ضرورة المذهب وما جاء في التوقيع الشريف من لزوم تكذيب مدّعي المشاهدة.

رابعاً: جملة من هذه الحكايات لم تندرج في كتبنا ولا أوردها المصنّفون في عصر وقوعها، بل نقلت بعد كذا من الزمان ممّا يثير الدهشة والاستغراب ويصعب التصديق بها.

منها: ما نسب إلى العلّامة الحلّي، المتوفّى ٧٢٦هـ، أنّه كان يلتقي بالإمام عليه السلام، فلا دليل يعضدها ليجزم بها سوى النقل عن الملّا صفر علي في قصص العلماء[١]، أو القاضي الشهيد نور الله التستري، المتوفّى ١٠١٩هـ في كتابه مجالس المؤمنين حيث كتب ما حاصله: أنّ العلّامة كأنّما رأى الإمام عليه السلام بين اليقظة والمنام ـ كالمكاشفة ـ وسأله العون على استنساخ كتاب لبعض المخالفين[٢].

فعلّق عليه المحدّث النوري طاب ثراه[٣]: «أنّ الأفضل أن نقول: وقعت المحادثة في المنام»، أي في الرؤيا المناميّة.

وهكذا روى بعض علماء العامّة المعتقدين بحياة الإمام المهدي

---

(١) قصص العلماء / التنكابني: ٣٥٩.

(٢) مجالس المؤمنين / القاضي التستري: ١/٥٧٣.

(٣) جنّة المأوى ـ بحار الأنوار: ١/٢٥٢، الحكاية: ٢٢. النجم الثاقب: ٢٩٤، الحكاية: ١٥.

أرواحنا فداه قصصاً عمّن شاهدوه عليه السلام[1]، استشهد بها بعض علمائنا للردّ على المخالفين[2]، كما نقل السيّد مهدي الشيوخي، المتوفّى ١٢٨٧هـ حكايات في أسفاره لا تناسب الحقيقة، والواقع وتنافي العقل السليم، يمكن مراجعتها هناك[3].

وأمّا ما أورده محدّثنا القدير المحدّث النوري رحمه الله في بعض كتبه[4]، عن تاريخ قم القديم نقلاً عن كتاب مونس الحزين، فلا يبدو صحيحاً، وفيه نظر وتأمّل من وجوه:

أوّلاً: لم نعثر على شيء من هذا الكلام في الكتب التي صنّفت عن تأريخ قم القديم[5]، إلّا إذا كان له مصدر لم يصلنا.

ثانياً: لم نعثر على دليل قطعي يدلّ على وجود كتاب مونس الحزين.

---

(١) كالمتّقي الهندي في كنز العمّال.

(٢) المهدي / السيّد صدرالدين الصدر: ١٤٩.

(٣) بوارق الحقائق: ٣١٨.

(٤) الكلمة الطيّبة: ٤٦١. النجم الثاقب: ٢٤٧، الحكاية الأُولى. جنّة المأوى ـ بحار الأنوار: ٥٣/٢٣٠، الحكاية الثامنة.

(٥) تاريخ قم / محمّدحسين ناصر الشريعة: ١٥٣. خلاصة البلدان / صفي‌الدين محمّد بن محمّد بن هاشم الحسيني القمّي: المقدّمة.

ثالثاً: لم يرد للشيخ الصدوق ﷺ في كتب التأريخ ولا الرجال والأعلام ولا التصنيف كتاب يسمّى «مونس الحزين»، ولم تثبت صحّة استناده إليه.

رابعاً: الحكاية المرويّة هناك تنافي أحداث التأريخ ولا تتّفق معها، إلّا إذا كانت في عصر الغيبة الصغرى، وهو خارج عمّا نحن فيه.

وقد كثرت القصص والحكايات عن اللقاء بالإمام عليه السلام أو مشاهدته أو رؤيته في عصرنا الحاضر على ألسنة العوامّ، بل كثير من المعمّمين ينسبون ذلك إلى بعض الأعلام، بل بلغ بهم الجهل حتّى نسبوا قصصاً منها إلى بعض العوامّ، وبلغتْ ببعضهم الجرأة والصلافة أن ادّعاها لنفسه، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون، وحسبنا الله ونِعم الوكيل.

ورغم أنّنا عاصرنا كثيراً من أكابر القوم ممّن نسبت إليهم تلك الحكايات وأدركناهم عن قرب في حوزة قم المقدّسة وغيرها، فلم نسمع من أحدهم شيئاً يؤيّدها أو يدلّ على صحّتها، وكثيراً ما يتناولها العامّة من النّاس في مجالسهم، والخطباء على منابرهم، وينسبون إلى العلماء ما هم منه براء، بل يزعمون المشاهدة، ويضعون الحكايات، ويكيلون الكرامات جزافاً لهذا وذاك، ولكلّ من هبّ ودبّ. نستجير بالله تعالى من شرّ ذلك ونعوذ به من المزاعم الباطلة.

خلاصة القول:

تلخّص ممّا تقدّم:

أوّلاً: أنّ جماعة من خواصّ شيعة الإمام العسكري عليه السلام نالوا شرف لقاء الإمام الحجّة صلوات الله عليه.

ثانياً: أنّ جملة من خيار الشيعة التقوا بالإمام عليه السلام في زمن الغيبة الصغرى.

ثالثاً: أنّ مراسلات تمّت بين بعض أعلام الشيعة وخيارهم وبين إمام زمانهم عجّل الله تعالى فرجه، وخرجت إلى بعضهم تواقيع في عصر الغيبة الصغرى بوساطة من السفراء الأربعة رضي الله عنهم.

رابعاً: أنّ التوقيع الشريف الذي هو آخر توقيع ثبت بالدليل القطعي نسبته إلى الإمام عليه السلام صحيح سنداً أو لا أقلّ أنّه مقبول، أو معتبر، وتامّ دلالة، فلا نقاش فيه.

خامساً: بناءً على التوقيع الشريف يجب تكذيب كلّ من ادّعى المشاهدة وبطريق أوْلى وجب تكذيب مدّعي السفارة في زمن الغيبة الكبرى.

سادساً: لا مانع من الرؤية الخالية من المعرفة، بل الأدلّة قاضية بلزومها في زمن الغيبة.

سابعاً: أنّ الرؤية مع المعرفة المتأخّرة ـ أعني أن يرى الإمام

ولا يعرفه في الحال ثمّ يلتفت بعد أن غاب عن أنظاره ـ لا بأس بها ، إن كانت محفوفة بالشواهد والقرائن القطعيّة الدالّة على أنّه هو عليه السلام ، دون الالتفات إلى ما تمليه أوهام العوام عليهم وتصوّراتهم الباطلة وخيالاتهم الزائفة.

ثامناً: الظاهر أنّ ادّعاء المشاهدة إن كان محفوفاً بالمعجزة القطعيّة والقرائن اليقينيّة ، لا ينافي التوقيع الشريف ، فالمعجزة القطعيّة دليل قطعي على صحّة الادّعاء ممّن هو أصل لذلك ، ولا يكفي ادّعاء المعجز والإعجاز بل يجب ثبوته عيناً ، وإلّا وجب تكذيب مدّعي المشاهدة.

تاسعاً: أنّ هناك أدلّة أُخرى سوى التوقيع الشريف تدلّ على نفي الرؤية مع المعرفة الحالية ـ دون المعرفة الاستقباليّة ـ وهي على ثلاثة أصناف: منها روايات حضوره عليه السلام مواسم الحجّ ، ومنها روايات حضوره صلوات الله عليه مجالس شيعته.

عاشراً: أنّه عليه السلام يحشر بيننا ، ويطأ فرشنا ، ويحضر مجالسنا ، يعرفنا ولا نعرفه.

الحادي عشر: أنّ ما نقل عن العَلَمين الجليلين السيّد الشريف المرتضى وشيخ الطائفة الطوسي قدّس الله أسرارهما ، وما نسب إليهما من القول بإمكان المشاهدة باطل ؛ لأنّهما إنّما ذكرا ذلك في مقام إبطال دعوى الخصم بإيراد الاحتمال ؛ إذ متى جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

الثاني عشر: أنّ المشاهدة والارتباط ممكنان غير أنّ كلّ من نال شرف اللقاء يكتم أمره ولا يبديه لأحد، ولا يدّعيهما في عصر الغيبة الكبرى إلّا كذّاب مفترٍ.

الثاني عشر: أنّ بعض الأخبار تدلّ على إمكان الارتباط والمشاهدة لخواصّه من الموالي والأبدال دون غيرهم مطلقاً، وقد استند إليها الشيخ المفيد أعلى الله مقامه الشريف.

الثالث عشر: الحكايات والقصص الحاكية عن مشاهدة الإمام عليه السلام والاتّصال به مخدوشة إمّا لجهالة حال أصحابها، أو لأنّها مرسلة، أو لوجود بعض القرائن المنافية لإمكان صحّتها والداحضة لدعاوى أصحابها، أو لأنّها قاصرة عن إثبات دعوى المشاهدة والارتباط، أو لضعف رواتها.

الرابع عشر: أنّ كلّ ما نسب إلى الأخيار والأعلام، كالسيّد ابن طاووس والسيّد بحرالعلوم وغيرهم إلى عصرنا هذا لم يرد شيء منه عنهم لا بالمباشرة ولا بالواسطة، فلم يدّعِ أحد منهم شيئاً لنفسه ولا ذكر شيئاً ممّا نسب إليه في كتبه، ولا نقل عنهم أحد لا سماعاً بالمباشرة ولا نقلاً بالواسطة عمّن يمكن الاستناد إليه.

وهذا نؤيّد، بل نجزم، بوقوع مثل هذه الحكايات المنسوبة إلى هذين العَلَمين الجليلين والوليّين الناصحين وأضرابهما، لا سيّما في

الحكايات المنقولة عن الثقات ، والحكايات المصحوبة بالإعجاز والكرامات ، والتي لا يرد نقلها ، ولا يتمّ إفشاؤها من قِبل أصحابها ، فإنّا لا نحيل ذلك على أخصّ الخواصّ ، بل نرى اللقاء والمشاهدة لهم جائزاً ، بل وارداً .

ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم ،
والحمد لله ربّ العالمين ،
وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين ،
واللعن الدائم الأبدي على أعدائهم أجمعين
من الآن إلى قيام يوم الدين

انتهينا من الحلقة الثانية من هذه المجموعة المباركة في العاشر من شعبان المعظّم لعام ١٤٢٥ هـ. ق بمدينة قم المقدّسة على ساكنها ومشرّفها، أعني سيّدتنا فاطمة المعصومة وعلى آبائها وأخيها وأبناء أخيها آلاف الصلاة والسلام، والتحيّة والثناء،
والحمد لله ربّ العالمين

«اللّٰهُمَّ كُنْ لِوَلِيِّكَ الْحُجَّةِ بْنِ الْحَسَنِ

صَلَواتُكَ عَلَيْهِ وَعَلىٰ آبائِهِ،

في هٰذِهِ السَّاعَةِ وَفي كُلِّ ساعَةٍ

وَلِيّاً وَحافِظاً، وقائِداً وَناصِراً، وَدَلِيلاً وَعَيْناً،

حَتّىٰ تُسْكِنَهُ أَرْضَكَ طَوْعاً،

وَتُمَتِّعَهُ فِيها طَوِيلاً».

المحتويات

الدّرس ١ : شبهات وردود ٩
الدّرس ٢ : إمامة الإمام المهدي ـ ٢ .... ٢٩
الدّرس ٣ : علماء السنّة والمهدي عليه السلام ـ ١ .... ٤٥
الدّرس ٤ : علماء السنّة والمهدي عليه السلام ـ ٢ .... ٦٣
الدّرس ٥ : علماء السنّة والمهدي عليه السلام ـ ٣ .... ٧٧
الدّرس ٦ : علماء السنّة والمهدي عليه السلام ـ ٤ .... ٩٣
الدّرس ٧ : غيبة الإمام المهدي عليه السلام ١٠٩
الدّرس ٨ : سفراء الإمام المهدي عليه السلام ـ ١ .... ١١٧
الدّرس ٩ : سفراء الإمام المهدي عليه السلام ـ ٢ .... ١٢٧
الدّرس ١٠ : شبهات وردود ١٣٧
الدّرس ١١ : تواقيع الإمام المهدي عليه السلام ومكاتباته ـ ١ .... ١٥١
الدّرس ١٢ : تواقيع الإمام المهدي عليه السلام ومكاتباته ـ ٢ .... ١٦٣
الدّرس ١٣ : دعاة السفارة ـ ١ .... ١٧٣
الدّرس ١٤ : دعاة السفارة ـ ٢ .... ١٨٣
الدّرس ١٥ : وكلاء الإمام عليه السلام ١٩٣
الدّرس ١٦ : فلسفة الغيبة ـ ١ .... ٢٠٥

الدّرس ١٧: فلسفة الغيبة ـ ٢ .... ٢٢١

الدّرس ١٨: فلسفة الغيبة ـ ٣ .... ٢٣٧

الدّرس ١٩: فلسفة الغيبة ـ ٤ .... ٢٤٩

الدّرس ٢٠: فلسفة الغيبة ـ ٥ .... ٢٦١

الدّرس ٢١: فلسفة الغيبة ـ ٦ .... ٢٧٥

الدّرس ٢٢: فلسفة الغيبة ـ ٧ .... ٢٨٥

الدّرس ٢٣: فلسفة الغيبة ـ ٨ .... ٢٩٧

الدّرس ٢٤: فلسفة الغيبة ـ ٩ .... ٣١١

الدّرس ٢٥: فلسفة الغيبة ـ ١٠ .... ٣٢٥

الدّرس ٢٦: متكلّمو الشيعة ٣٣٩

الدّرس ٢٧: اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ١ .... ٣٥١

الدّرس ٢٨: اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٢ .... ٣٦٥

الدّرس ٢٩: اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٣ .... ٣٧٧

الدّرس ٣٠: اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٤ .... ٣٩٣

الدّرس ٣١: اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٥ .... ٤١١

الدّرس ٣٢: اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٦ .... ٤٢٧

الدّرس ٣٣: اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٧ .... ٤٤٥

الدّرس ٣٤: اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٨ .... ٤٦١

الدّرس ٣٥: اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ٩ .... ٤٧٣

الدّرس ٣٦: اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ١٠ .... ٤٨٥

الدّرس ٣٧: اللقاء بالإمام المنتظر عجّل الله فرجه ـ ١١ .... ٤٩٧